عبد الله فهد النفيسي

الكويت، الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

عبد الله فهد النفيسي

الكويت الرأي الآخر

لندن

١٩٧٨

التوزيع

TA-HA ADVERTISING

156 New Cavendish Street., London, W1M 7FJ

الاهـــــــداء

من أجل ألاّ يتحوّل الشعب الكويتي الى مجرّد طابـور مُهذَّب من المهنّئين والمعـزّين المحترفين .

من أجل ألاّ يتحوّل الكويت الى زقاق من أزقّة التاريخ الموبوء بعبادة نجوم المال والاقطاع والاستغلال والرّق السياسي .

ومن أجل اليوم الذي يُصبح فيه صدور مثل هذا الكتاب في الكويت أمر اعتياديّ وطبيعي .

ع . ن

* «قالت إن الملوكَ إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزةَ أهلها أذلة وكذلك يفعلون.» النّمل ٣٤.

* «إنّ فرعون عَلا في الأرض وجَعَل أهلها شيَعاً يستضعف طائفةً منهم يُذبحُ أبنــاءهم ويستحي نساءَهم إنه كان من المفسدين.» القَصَصْ ٤.

* «فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يَليت لنا مثل ما أوتي قارون إنّه لذوحظ عظيم. وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خيرٌ لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها الاّ الصّابرون. فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئةٍ ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين.» القصَصْ ٧٩ ـ ٨١.

* «ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبّونهم كحبّ الله والذين آمنوا أشدُّ حبّاً لله ولو يَرى الذين ظلموا اذ يَرون العذاب أن القوة لله جميعاً وأن الله شديد العذاب. اذ تبرّأ الذين اتبعوا من الذين إتبعوا ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب. وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرةً فنتبرأ منهم كما تبرّؤا منّا كذلك يريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم وما هم بخارجين من النار.» البقرة ١٦٦ ـ ١٦٧.

* «قال فرعون: وما رَبُّ العالمين؟. قال رَبُّ السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين. قال لمن حوله: ألا تستمعون؟. قال ربكم وربُّ آبائكم الأولين. قال: إن رسولكم الذي أرسل اليكم لمجنون. قال: ربُّ المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون. قال: لئن اتخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين.». الشعراء ٢٣ ـ ٢٩

* روى **البخاري في «صحيحه»** عن أبي هريرة رضي الله عنه : أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم قال : «اذا ضيعتْ الأمانة ، إنتظر الساعة . قيل : يا رسول الله ، وما إضاعتها ؟ ، قال : إذا وُسِّد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة .»

* وروى **الحاكم في «صحيحه»** أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال : «منْ ولِيَ مِنْ أمر المسلمين شيئاً ، فولّى رجلاً وهو يجدُ من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله» . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «مَن وليَ من أمر المسلمين شيئاً فولّى رجلاً لمودّة او قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين .»

* «ليس لولاة الأموال أن يقسّموها بحسب أهوائهم ، كما يُقسّم المالك ملكه ، فانما هم أمناء ونواب ووكلاء ، ليسوا مُلاكاً ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم : «إني ـ والله ـ لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم أضع حيث أمرتُ .» أنظر : **إبن تيميه ، السياسة الشرعية .**

* «حين اتخذ سعد بن أبي وقاص ـ بطل الفتوحات الاسلامية في عهد عمر ـ قصراً بالكوفة ، وأغلق بابه دون الناس ، أرسل اليه محمد بن مَسْلمه فأحرق باب قصره ودفع اليه كتاب عمر وكان فيه : بلغني أنك بنيت قصراً اتخذته حصناً ويسمى قصر سعد ، وجعلت بينك وبين الناس بابا ، فليس بقصرك ولكنه قصر الخبال . انزل منه منزلاً مما يلي بيوت الأموال ولا تجعل على القصر باباً تمنع الناس من دخولهم وتنفيهم به عن حقوقهم ، وليوافقوا مجلسك ومخرجك من دارك اذا خرجت .» أنظر : **تاريخ الطبري** ، جـ ٤ ، ص ٤٧ ، **فتوح البلدان** ، ص ٣٩١ .

المحتويات

١ ـ المدخل .... ص ٧

٢ ـ المأزق الاجتماعي .... ص ١٧

٣ ـ المأزق الاقتصادي .... ص ٣٥

٤ ـ المأزق السياسي .... ص ٤٣

٥ ـ الخلاصة .... ص ٩١

٦ ـ الملاحق .... ص ١٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المــدخــــل

مشكلة المشاكل عدم الاعتراف بها وبالتالي الصّد عن بحثها وحلها . والكويت كأي بلد نام فيه كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا أمر طبيعي وعادي ويحدث في كل بلد . بمعنى آخر ليس عيبا أن يكون في هذا البلد مشاكل ، لكن العيب يكمن في إنكار وجودها وعدم السمّاح بمناقشتها واثرها الفادح على المستقبل . واذا كان الصمت هو موقفنا من المشاكل فحتما تتطور وتتعقد وتتحول الى مآزق وتحديات يصعب حلها في الوقت المناسب . وانّ الرفاه القشري الذي يُغلف الكويت لا يعني أنّ ذلك غير ممكن الحدوث . إنّ وظيفتنا التاريخية ليست هي الانضمام الى مجاميع المصفقة والهنيفة ، بقدر ما هي حفر الرأي في صدر الواقع الذي نعيش فيه . **إن وظيفتنا عسيرة وشاقة ومريرة ، لكن لها مذاق تاريخي لا يعرف حلاوته الا فئة قليلة من الناس .**

ولأن المشاكل ـ الأساسية والمصيرية منها ـ من غير المسموح الخوض فيها والمحاجّة حولها أصبح ما يبحث في « وسائل الاعلام » امور غير أساسية مصيرية ، مما هز ثقة المواطن بها وخفض بشكل ملحوظ درجة مصداقيتها وبالتالي العزوف عنها والانشغال بغيرها من مصادر المعلومــه ومنها الاشاعه التي تزدهر هذه الأيام في الكويت نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها . ولتطويق القلق العام الذي تسببه الاشاعة حاول شعار « الأسرة الواحدة » أن يغرق المواطن بـــ زينوفوبيا معّينة بحيث يدع ما لله لله وما لقيصر لقيصر . لذلك أصبح الصّمت من التقاليد العريقة لمجتمع الكويت تماما كالتزاحم على الاعراس والمآتم . والمثل يقول : شيم البدوي وخذ عباته . وأصبح الذي يمارس الصمت والعتمه في حياته ـ بقدرة قادر ـ إنسان يوصف بالحكمة والتعقل والسداد حتى لو فرغ من المحتوى أيّ محتوى . بينما التهوّر والقصور والصبيانية أصبحت صفات تلصق بكل انسان لديه أدنى رصيد من الشجاعة الأدبية والانتمائية الوطنية .

ولأن الصّمت لا يبني حضارة ، ولأن المشاكل لا يحلّها الصّمت والزمن ، بدأت تتطور وتتحول الى مآزق كبيرة تتطلب الحل الفوري السّريع . والمشاكل والمآزق التي يتعرض لها هذا البلد على كافة أصعدته لا يمكن حلّها حلاً صامتا وبعيدا عن توعية الناس بها وبتفاصيلها . لذلك أصبح بحْث هذه المشاكل علناً وبوضوح وحجيّة أمر أولي في طريق الحل لها . وهذه الدراسة ثقب واحد في جدار الصّمت والعتمة الذي يبنى هذه الأيام حول المجتمع الكويتي ونحن بحاجة لثقوب أكثر. **وفي الكويت أعداد لا بأس بها من الرجال الذين يفهمون أكثر، ويعرفون أكثر ، ويقدرون على الربط والتحليل أكثر، غير أنهم ربا للأسف أصبحوا ـ لسبب أو لآخر ـ جزء من الصمت والعتمة الذي يحيط بالكويت. واذا كان الكويت بحاجة دائمة لآراء رجاله ، فهو اليوم بأمس الحاجة لذلك ومؤسف جدا ان تجاب حاجة الوطن بهذا الصدود.**

يساعد حجم الكويت الصغير وكذلك تعداد سكانه والامكانيات الضخمة المتاحة له على تسهيل مهمة الانطلاق والبناء العلمي للدولة . غير أن التعقيدات التي تنجم عن أساليب المعالجة للمشاكل المتعلقة بالسكان والاقتصاد والأمن وتدفق الهجرة تحول دون ذلك . ويبدو أن القيادة السياسية الحالية في الكويت تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة وبأساليبها الخاصة أكثر من التخطيط للمستقبل. فجميع الوزارات في الكويت غارقة الى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية . هذا الأسلوب القصير المدى وهذا الضغط يقلص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على اسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها . اذا استمرت الدولة والقيادة السياسية فيها بهذه الكيفية فلا شك انها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة . **بدون التفكير على المدى البعيد يتزايد ضغط المشاكل الطارئة ، وهذا الضغط بدوره يعرقل التفكير على المدى البعيد ، وهذا الاسلوب من قنطار العلاج بدلا من درهم الوقاية يشمل كثيرا من الادارات الحكومية في هذا البلد وربما يسيطر على تفكير القيادة السياسية فيـه .**

أمر آخر غاية في الأهمية هو البناء التنظيمي للادارة العامة في الكويت . يلاحظ أنه بالرغم من الحاجة الملحة لكفاءة أعلى ، فان القيادة السياسية لم تبذل أي جهد حقيقي لاعادة اختبار تنظيم الخدمة العامّة بشكل كلي ، وما زالت تقيس الأمور بقياسات متخلفة مثل الولاء المطلق والانتماء العائلي والقبلي والطائفي .

ولذلك أصبحت الادارات الحكومية في هذا البلد ـ وبشكل عام ـ مجموعة عزب ومشاتل لمراكز قوى معينة ومعروفة مما أعاق كل تنسيق فيما بينها . ليست هناك وسائل تنسيق رسمية وملزمة بين الوزارات . العلاقة بين الوزارات ضعيفة وأحيانا معدومة . القيادة السياسية لم تنجح في ايجاد نخبة متكاتفة في مناصب الخدمة العليا تتمتع بروح جماعية . وجهات النظر في داخل جهاز الوزارة الواحده متباعدة جدا ومختلفة جدا بسبب مؤثرات متخلفة يكرسها الوضع العام . هذا طبعا يؤثر تأثيراً مباشرا على الخدمة العامة التي تقدمها الوزارة للمواطن . وهناك أخيرا توتر ملحوظ بين الوزراء أنفسهم مما يترك أثره على موظفي الوزارات ويشوهّ الصورة العامة لأعلى سلطة ادارية فعلية في البلد وهي مجلس الوزراء .

من الأمور المحيّرة في هذا البلد الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعي المنظم من جهة ، والاتجاه الرسمي الموغل في المحافظة لحماية الخواص الداخلية في المؤسسات الادارية من جهة اخرى . فمثلا نحن نلمس استعدادا جيدا لدى القيادة السياسية للتغيير الاجتماعي في أساليب الاسكان والتعليم والمعاملات العامة ، غير ان ذلك يسير جنبا الى جنب مع التردد ـ بله الرفض ـ في قبول أساليب جديدة للسياسة واتخاذ القرار السياسي أو حتى في قبول تغيير شامل في الجهاز الاداري للدولة . ومن الممكن ان نتبين أسباب التردد في قبول اساليب جديدة ، فبالاضافة الى عوامل التهيّب من التغيير الملحوظة في الكويت الا ان هناك عوامل محددة تؤدي الى ذلك :

(١) منجزات الكويت تعتبر بالمقارنة بمنجزات جيرانها الكبار والصغار «ضخمة؟» وهذا من شأنه ان يخلق رضى نفسيا عند الناس تجاه الواقع المعاش فلا يشعر بالحاجة للتغيير الا القلة من الناس واثر هذه القلة محدود جدا .

(٢) كثيرون من كبار الموظفين المخضرمين عايشوا مرحلة ما قبل الدولة وما بعدها وجنوا من ذلك ارباحا طائلة وامتيازات اجتماعية وطبقية معينة احدثت في حياتهم الشخصية تغييرا جذريا الى الافضل افقدتهم في نهاية المطاف الرغبة في أي تغيير آخر.

(٣) **التداخل الكبير والخطير في الكويت بين السياسة والادارة يجعل تغيير الثانية** مرهونا بتغيير الاولى ولا يبدو أن مثل هذا التغيير قريب الوقوع اذا ما حافظ الوضع العام الحالي على تركيباته وتياراته .

(٤) الضغط المفرط على ميزانية الدولة للوفاء بالالتزامات الخارجية الضخمة يحول دون تخصيص الاموال الكافية اللازمة للاصلاح الداخلي حتى لو كانت الفائدة الداخلية المرجوة منه كبيرة

(٥) العوامل الحساسة التي يحتويها الجو الاجتماعي في الكويت والناتج عن اصول السكان المتعددة وهذا عامل سياسي اخذ للاسف يلعب دوره بنشاط ودربه ولم تستطع ريبوبوبيا الاسرة الواحدة أن تطوقه

هذا التردد ـ بله الرفض ـ من القيادة السياسية للتغيير الاداري انعكس على الوضع الاقتصادي في الكويت حيث انفقد التوازن بين الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين من جهة وما تسميه طبقة البرامكة الجدد* «متطلبات الاقتصاد الحر» من جهة اخرى. ان هناك خطرا اكيدا يتمثل بهذا التيار المركنتيلي التجاري الربحي الصرف أدى وسيؤدي الى مزيد من اهمال الاقتصاد والحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. ان غرفة التجارة في الكويت هي رأس هذا التيار من طبقة البرامكة الجدد الذين يرفعون دائما شعارا يسمونه بالاقتصاد الحر لأنهم بالفعل الاحرار الوحيدون الذين يقطفون ثمرته. ومعروف ان **فكرة الاقتصاد الحر** ـ وهي الفكرة الوحيدة التي دخلت رؤوسهم ـ فكرة ليبرالية نشأت في الغرب وتبلورت هناك من أطر فكرية وسياسية واجتماعية وحضارية معينة ومربوطة بملابسات زمنية ومكانية معينة بدأ الغرب منذ فترة لا تقل عن خمسين سنة بالتخلي عن اطلاقيتها..
نزيد القول ان غلاة الغربيين الذين يقولون بهذه الفكرة، هم أيضا غلاة في تمسكهم بالديمقراطية السياسية التي هي الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر.
غير ان طبقة البرامكة الجدد الذين يصرون على فكرة الاقتصاد الحر في الكويت، يفهمون فقط متطلبات حرية التجارة أما سائر الحريات الأخرى، أما الوعاء السياسي لفكرة الاقتصاد الحر فانهم في داخل مجالسهم وأروقتهم يرفضونه والدليل على ذلك موقفهم من انتكاس الديمقراطية في الكويت في أغسطس ١٩٧٦.
ان تركيب غرفة التجارة الطبقي والاجتماعي العام ظل كما هو منذ انشائها رغم الكثير من التبدلات الاجتماعية والطبقية في الكويت ما زالت الغرفة تمثل

* ونقصد بهم الفئة المحدودة عدديا، الضاربة النفوذ سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وهي الفئة التي لا تتعدى كونها ٤٫٨ ٪ من الوكلاء، ولكن لها ٣٧٫٩ ٪ من اجمالي الوكالات اي أن الوكالات الخاصة بهم تبلغ ٨٤٦ وكالة. أنظر الدراسة القيمة التي نشرها جاسم خالد السعدون في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد اكتوبر ١٩٧٧، ص ٧٩ حول «العوامل المؤثرة في تكافؤ توزيع الدخل (دراسة عن الكويت)».

مصالح الارستقراطية الكويتية فقط والمكونة من مجموعات صغيرة وفعالة من الوكلاء. هذه الفئة الطفيلية المتنفذة في المجتمع الكويتي وفي النظام نفسه لا تمثل أكثر من ١٥ عائلة ومع ذلك تتحكم بكل الاستثمار الخاص خارج الكويت والبالغ بصورة تقريبية مئة الاف مليون دولار. هذا عدا ما يملكونه من وكالات وعقارات وأسهم داخل الكويت. ان قيمة الاسهم المطروحة مثلا في البورصة الكويتية في نهاية مارس ١٩٧٧ بلغت ما يقارب الألفين مليون دينار كويتي وهذه الفئة القليلة من البرامكة الجدد تتحكم في معظمها. لا عجب اذن انهم مالثوسيون حتى النخاع. **ان نزعة الربح السائدة التي يروجها هؤلاء تحت شعار الاقتصاد الحر لا شك ستؤدي بالمجتمع الكويتي الى مزالق خطيرة جدا**. ان مجتمعا جديدا أخذ ينفرز في خيطان وصبهان والعوارض والرقة والعمرية والصباحية والجليب والفنطاس والجهراء وغيرها من المناطق المنسية. وان جيلا جديدا بدأ ينشأ في الصليبية والشامية والقبلة والشويخ وغيرها من المناطق المحظية. وهو على غير استعداد لتقبل ذلك لأن هذا الاسلوب أصبح يؤثر تأثيرا مباشرا على الحاجات الاجتماعية لعموم المواطنين. فمذهب الاقتصاد الحر الى الجحيم اذ كان يزيد الغني غنى وثراء وتخمة ويزيد الفقير فقرا وحرمانا وشظف. **هذه وضعية اقتصادية لا تحقق أي نوع من العدالة الاجتماعية، بل تكرس المزيد من الطبقية والتقسيم الاجتماعي. ومن الجدير بالذكر انها تصطدم اصطداما مباشرا مع التشريعات الاقتصادية الاسلامية فمن يقرأ المناهج التي اتبعها ابو بكر وعمر وعلي ومواقفهم من ملكية الأرض والماء وتسيير الأرزاق ومن يركز على منهج عمر في التشريع الاقتصادي الاسلامي يدرك بأن الاسلام نظمه جماعية وحكمه جماعي واتجاهاته في كل التشريعات لا تتسع على الاطلاق للتفكير الفردي الربحي الذي ينادي به البرامكة الجدد. من يقرأ ابن تيميه والقاضي أبو يوسف والشوكاني والكاساني وابن القيم وابن حنبل والسيوطي والقرافي والجصاص وابن قدامه والقسطلاني والنويري** يدرك ذلك وكان أحرى بـ «العلماء؟» الذين يظهرون علينا كثيرا من شاشة التلفزيون ان يتحدثوا عن هذا الاسلام، لا أن يعتقلوا الاسلام في دائرة ضيقة من تفكيرهم الأنيف المروض. على هؤلاء ان يدركوا عظمة الامانة التاريخية التي يتحملونها وينطقون باسمها. **وعليهم أساسا أن يدركوا أن مهمتهم التاريخية ليست هي تشكيل التيار الرديف للسلطة أي سلطة بقدر ما هي تطويع كل السلطات وكل الانظمة وكل السلالات وكل العشائر وكل العائلات وتحشيدها في سبيل أن يحصل لها شرف القرب من خدمة الاسلام ودعوتـــه التحريرية الكبرى**. ان على التنظيمات الاسلامية العديدة في الكويت واجب

تدريجي في هذه المرحلة بالذات تتطلب مصلحة وتقييم الوضع بذات الشمولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت مسار المعلم الأول والقائد الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ان الانشغال بالخلافات المذهبية والاجتهادات الحزبية ستعرض الحظيرة الاسلامية الفتية لكثير من المحن المدمرة في المستقبل دون ان تحقق الدعوة بكاملها خطوة واحدة الى الأمام . من موقع الحب والتقدير والأخوة لكل التنظيمات الاسلامية المحلية اطالبها بالتوحيد في جبهة اسلامية عريضة وبتحديد موقفها من قضايا المرحلة الراهنة .

التعليم في هذا البلد ، ما هدفه ؟ ما هي سمته ؟ ما كادره ؟ ما هي طاقته ؟ هل التعليم محو أميه ؟ ما هو مستقبله ؟ من الذي يخطط له ؟ هل هناك بالفعل من يخطط له ؟ ما أهميته في نظر القيادة السياسية ؟ هل المسؤولية عنه « مدرت تايم » كما هو الحال ؟ أم المسؤولية عنه رسالة تحتاج للشباب اكفاء مخلصين وموجودين في الكويت غير انهم مبعدين عن المسؤولية في التعليم لانهم يستطيعون ان يقولوا للفساد : لا . نحن نريد ان نعلم لأن في ذلك مستقبلنا والصمت الحالي لا يبني المستقبل . ما يسمى بـ « مشكلة الوافدين » من اخواننا العرب ، ما هو حجمها ؟ ما هي حقوقهم في التعليم والاسكان والتجارة والاقامة ؟ هل اتخذت قرارات بهذا الشأن للمستقبل ؟ باعتبار الوافدين قوة العمل التي تلبي حتمية الاقتصاد الكويتي . هل اتخذت اية اجراءات تهدف الى تحقيق عنصر الاستقرار والديمومة بهم في الكويت وذلك استهدافاً لتزيد انتاجيتهم وفاعليتهم ؟ هل حرك قانون الجنسية الحالي في سبيل منح الجنسية لمن توفرت فيه منهم شروط التجنس وذلك تحقيقاً لمبدأ استيعاب بعض فئات قوة العمل المتخصصة في عداد المجتمع الكويتي ؟ هل اتخذت اية اجراءات حتى الان في سبيل تنظيم سوق العمل عن طريق مثلاً انشاء مجلس أعلى للاستخدام يتأمن بواسطته ضمان توازن الطلب مع العرض على القوة العاملة واصدار تصاريح العمل ؟ وأسئلة كثيرة اخرى حول هذا الموضوع بالذات . نحن نريد ان نعلم لأن في ذلك مستقبلنا والصمت لا يبني المستقبل .

التجربة الديمقراطية الفريدة التي عاشتها الكويت ، هل نسختها اجراءات رمضان ؟ هل هناك بالفعل نية للالتقاء على روحها في الصيغة القادمة ؟ هل هناك أسباب خلفية وأكثر معقولية من التي طرحت حين أقدم النظام على اجراءات رمضان ؟ من « سينقح » الدستور ؟ وما المقصود بالتنقيح ؟ ما الهدف منه ؟ هل ستنفذ العملية الحكومة ام الشعب أم مزيج بينهما ؟ ما هي تركيبات هذا المزيج ؟ من الذي يحددها ؟ كيف يجب ان يكون اتجاهها ؟ متى تنتهي عملية التنقيح ؟ من الذي

يضمن حدوثة أعملها؟ ثم ماذا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تتطلب اجابات واضحة محددة بعيدة عن ريوطوبيا الأسرة الواحدة وقريبة من منطق العصر والمرحلة نحن نريد ان نعلم لأن في الاجابة مستقبلنا والصمت لا يبني المستقبل

المقدمة بين القبيلة والدولة بعيدة. الانتقال من التكوين القبلي الى تكوين الدولة العصرية لا بد ان تواكبه وترافقه عملية شديدة التعقيد والتركيب. **الدولة** ليست علماً منقوشاً ونشيداً وصوراً وتلفزيوناً ملوّناً وصحيحاً احتفالياً وقوس نصر كرتونية. انها أعمق من ذلك بكثير وأخطر من ذلك بكثير. انها مرحلة تطور تشهدها الجماعة الانسانية نحو علاقات انضج ومفاهيم انضج ونظم انضج وقيم انضج. انها - وهكذا ينبغي - تعبير عن مرحلة نضوج الجماعة الانسانية وتخطيها لكل أشكال المقاييس السائدة في مرحلة ما قبل الدولة. **انها مرحلة تقنين العلاقة بين السلطة والشعب، وبين الحكم والمواطن. انها مرحلة التزام السلطة قبل الشعب والحكم قبل المواطن بالقانون وحكمه وحسمه لا العكس. انها مرحلة تتميز بتحقيق الرقابة على الحكم والسلطة لا على الشعب والمواطن كما هو حاصل الآن.** في القبيلة تسود قيم قد لا تتماشى مع كينونة الدولة وتراكيبها. فقيم الاستحالة والعصبية والفزعة والنهوة والفخر والهجاء والنصاعة والنصر والحمية والتحيف وغيرها من قيم القبيلة لا يمكن ان تتحمل فكرة الدولة العصرية تواجدها. **ان للدولة قيماً بديلة تؤدي دورها في المواطنين كما كانت قيم القبيلة تؤدي دورها في الرعايا. وفرق كبير بين المواطنين والرعايا.** اذا كان شيخ القبيلة يحمي ويحارب وينهي ويأمر ويهجو ويطلع ويبصر ويتحالف. فالوصاية في الدولة - وهكذا ينبغي - تختلف اختلافاً جذرياً. فهناك الدستور والقوانين المنبثقة منه واللوائح التي تضعها موضع التنفيذ وهناك ضمان للأفراد في ظل الجماعة وضمان من الأفراد للجماعة. كل ذلك ضمن قوانين ملزمة وواضحة ومعايير عصرية متقدمة لا مكان فيها لفلان بن علان ولا وزن فيها للأخطاء الشخصية التي تحدد النسب والحسب الى آخره من مقاييس القبيلة.

والكويت - برأيي الشخصي المتواضع - ما زالت في طور الانتقال من كونها القبلي الى كونها العصري في شكل الدولة. حتى الآن لم تحقق الكويت العبور الكامل من القبيلة الى الدولة. الكويت تحرص على تأكيد شكل الدولة. لكن من يعيش في الكويت فترة من الزمان ولو قصيرة لا يحتاج لكثير ذكاء لاكتشاف الحقيقة المرة وهي ان الأمور العامة تدار بروح قبلية صرفة. نعم هناك قوانين ولوائح ونظم وطرق ومواقف ومخصصات وحدود ومخافر وشرطة وجيش وكل ما يتعلق بشكل الدولة العصرية. غير ان **الروح** التي تدير كل هذه المؤسسات روح قبلية ما زالت

تعيش قيم القبيلة من دحوية وعصبية وفرعة وبهوة وفخر وهجاء وطاعة ونصر وحماية وحيف. باختصار الكويت بلد ينصبح فيه قشر الدولة لكن الروح هي روح طرفة بن العبد وامرؤ القيس . وهذه الروح وهي المشكلة ـ هي التي تدير الشؤون العامة

كتب عن الكويت كثير من الدراسات الاكاديمية الحبط المشترك فيما بين معظمها انها وصفيه اكثر من تحليلية انها تقف عند حدود الوصف لما هو كائن في الكويت واحيانا تتجاوز ذلك بشروه ـ اي تبرر ما هو كائن نادرة تلك الدراسات لمخططه المتحدورة لحلحلة الواقع الذي يعيشه الكويت . المتقدمة برؤيا أخرى وموقف آخر وكتابة جديدة . معظمها أسيره حلوسا في البعد الخامس من الوجود وكان ما يحدث فعلا في الكويت لا يعنيه . من الدراسات التي شذت ولله الحمد عن هذه السلبية وبدت مسيرة فكرية جديدة في الكويت هي دراسة الزميل الموقر د. **محمد الرميحي** الموسومة : « **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج المعاصرة** » ورغم أني كنت أفضل عنوانا آخر للدراسة القيّمة المذكورة ، الا ان الأهم من كل ذلك أن يؤكد الرميحي في الخاتمة :

« ان الحكم المركزي للدولة الحالية في الخليج يعتمد على الشرعية القبلية حيث تنص معظم الدساتير على ان الحكم في سلالة أو عشيرة محددة . هذا الحكم المركزي يتناسب عكسيا مع المطالب الشعبية للمشاركة في الحكم من القوى الجديدة والمجتمع الجديد ومن المنطقي ان تكون عملية تعميق المشاركة ـ الديمقراطية ـ عملية تضع المصادر المتناقضة للسلطة الشرعية القبلية والسلطة الشعبية في خط متصادم . ومن المنطقي الخروج بعد ذلك بمحصلة تحددها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والموضوعية المحيطة . لذلك فان مرحلة العمل الوطني والاجتماعي القادمة في مجتمعات الخليج يجب ان تخضع لشعار ـ اعادة الديمقراطية التمثيلية ـ لتحقيق المشاركة الأكبر والأعم في بناء الدولة وصياغة المجتمع الجديد . »

ص ٤٦ .

عوّدتنا الدراسات المتعلقة بالكويت أن تمطط نفسها على قد جلدة الواقع لأنها ترهبه وتخشاه أحلى ما في دراسة الرميحي أنها لم تحفل بالواقع ، لم ترهبه ولم تخشه ورغم كل المفارق الفكرية أحيي هنا مبادرة الرميحي وروحه . ودراستي هذه تطمح أن تقف في صف واحد مع دراسته القيمة المذكورة .

لماذا يصدر هذا الكتاب في لندن؟ ببساطة لأن الكلمة الحرة أصبح من العسير صدورها في الوطن. ونحن نعلم مسبقًا بأن أكثر من مرتزق ورويبضة سوف يشهر قلمه في وجه هذا الكتاب للتشكيك في صاحبه ونسج الاشاعات والاختلاقات في محاولات الرد عليه غير أنه حسبنا أن يصل الكتاب لِيديّ القارئ ليعلم أنه مواطن وليس جزء من القطيع المستلبْ. وليعلم الجميع بأن الدولة والتاريخ لا ينبههم الارهاب المستتر الموجود في الكويت* ولا ينبههم الخَطر على الحريات الضيقة وفي نفس الوقت سداء صفقة الفاتحين على لاعبي كرة القدم وما يعنيه ذلك من امتيازات، والاهتمام بكركرة الزاحل فمن أسموه بالدواوين الشعبية الحافلة بالمباحثين، واغراق الناس بريموفوبيا مستمره وهستيريا جماعية في السوق ان الدولة علم والتاريخ حركة العلم يحتاج علماء والحركة تحتاج التنظيم أما روح طرفه بن العبد وأخلاق امرؤ القيس وحيلة أبو سفيان وعنجهيّة أبو جهل وهلوة كل البهاليل وقيم كل القبائل والسلالات والعائلات فلا تؤدي الى ذلك.

يمكن كمّ الفم يمكن تقييد الأيدي. يمكن الحدّ من نشاط الاجساد. ولكن لا يمكن توقيف مسيرة الروح. مسيرة الفكرة. ناموس الفكره، هو ناموس لسرعة، ككرة الثلج، التي تتحول الى زلزال هادر من الممكن خنق الاجساد قتله وسحقه. سيكون ذلك دوماً على مستوى أفقي ولكن هناك مستوى آخر هو الأهم: المستوى العمودي، أي الاحتكاك المباشر مع الله الأكبر من كل كبير هذا العمودي لا يستطيع الناس أن يكسّروه أو يُسكّروه. عندما لا يبقى للانسان سوى العمودي فحينئذ يكون الأكثر حرّية فالله له وليس له سواه وهذا مطلق التحرير. وكم من سجين يجد حريته الحقيقية في سجنه وكم من طليق يجد سجنه في حريته. إن أكبر مأساة أن يشعر الانسان بالسّجن وهو خارج جدرانه وهذا ما أشعر به وأنا أقطع المئة خطوة من مكتبي الى قاعة المحاضرة في جامعة الكويت. كان بامكاني أن اتبع مبدأ التقية كما يفعل الدطيبون، ولكنني اخترت أن أموت على الطريقة الاسلامية غزواً على صهوة الكلمة، لأنني كمسلم أؤمن بأن الكتابة نوع من الشهادة الكاتب الحقيقي والمفكر الحقيقي هو الذي يذبح بسيف كلماته

* أنظر ملحق رقم ١١

بني من الذين يعشقون المفكرين الذين يسيرون على حد الحجر وأنص أن يوم
عدي حد الحجر ليس يوم مربح الكوب نبوه بحاجة بكلمة جزء بصيغ السكر
في فوع جرحه وتعمور: ن هذا الكتاب هو جزء من الكلمة الجزء في بحث ب
تقال

عبـــد الله فهــــد النفيســـي

المـــأزق الاجتمـــاعي

السكان هم مصدر الثروة البشرية للمجتمع ومقياس هذه الثروة هو عدد الافراد الذين يمكنهم ان يساهموا في الانتاج واستغلال الموارد الطبيعية. فالمجتمع السكاني يتكون من اطفال في مرحلة التنشئة ومن افراد في سن الشيخوخة والضعف وآخرين اقعدهم العجز، فاذا استبعدت هذه الفئات الثلاث اصبح الباقي للسكان ممثلون «الطاقة البشرية».

وللوقوف على خصائص الطاقة البشرية يلزم تحليل المجتمع السكاني وتقسيمه الى فئات او مجموعات تبعا للدور الذي تقوم به كل مجموعة حتى يمكن التعرف على حجم قوة العمل وخصائصها في الحاضر، واتجاهاتها في المستقبل القريب والبعيد، وكذلك على احجام الفئات الاخرى وطبيعتها. فالطاقة البشرية لا يساهم جميع افرادها مساهمة فعلية في النشاط الاقتصادي، بل ان جزءا منها فقط هو الذي يضطلع بهذه المساهمة وهو ما يطلق عليه قوة العمل، والجزء الآخر يتوزع ما بين افراد يعدون انفسهم للالتحاق بقوة العمل مستقبلا عن طريق التعليم والتدريب، وآخرين يؤثرون الاكتفاء بما يحصلون عليه من ايرادات تأتيهم عن غير طريق العمل مثل الممتلكات العقارية او الأوراق المالية أو الاعانات أو غير ذلك وجانب آخر يؤثر التفرغ لاعمال المنزل والأسرة ومسئولياتها ويتمثل في ربات البيوت.

وحيث ان السكان هم مصدر الثروة البشرية ومستودع قوة العمل، اصبح من الضروري لكل دولة من سياسة سكانية. والمقصود بالسياسة السكانية الخطة بعيدة المدى التي تهدف الى تحقيق الحجم الامثل للمجتمع السكاني ويعرف هذا الحجم من الوجهة الاقتصادية بانه عدد السكان الذي يساعد على وصول نصيب الفرد من الانتاج الكلي الى أقصى حد ممكن في حدود الموارد والوسائل الانتاجية المتاحة. وهذا العامل الاقتصادي وان كانت له اهمية كبيرة في تحديد الحجم الأمثل للمجتمع السكاني الا ان ثمة عوامل اخرى اجتماعية وسياسية لها شأن كبير في ذلك.

اعتمد في هذا الفصل بشكل رئيسي على تقرير من تقارير مجلس التخطيط بعنوان «أسس السياسة السكانية»

وفيما عدا بعض الاجراءات التي تنظمها التشريعات الخاصة بالتجنيس والهجرة والاقامة فلا توجد في الكويت حتى الآن سياسة سكانية ثابتة وواضحة ، ولذلك اصبح من المتعذر تصور المعالم الرئيسية للمجتمع السكاني ، وعلى الأخص في المدى البعيد بسبب الظواهر الفريدة التي تتميز بها البلاد من حيث الحركية الدائمة والمستمرة لقطاعات كبيرة من المجتمع السكاني ، ومن حيث تعدد جنسيات الوافدين والمقيمين واختلاف خصائصهم الديموجرافية والحضارية والى صعوبة التنبؤ باتجاهات النمو السكاني في هذه القطاعات . خصوصا وانها تخضع لعوامل متنوعة يتعذر تقييمها على الوجه الصحيح بدون تحديد كمّي لمعدلات تدفق عليها بشكل مسبق وهذا هو المطلوب .

ولا شك ان عدم وجود مثل هذه السياسة السكانية المعينة يعني بالضرورة صعوبة تحديد معالم المجتمع السكاني بما في ذلك اعداد الافراد من الفئات السكانية الذين تهيأ لهم الخدمات والانشاءات المختلفة ـ وأبسط الامثلة على ذلك خدمات الأمن العام والخدمات التعليمية والصحية من حيث المنشآت والعاملين فيهـــا والمعدات اللازمة لها .

فقد ترتب على غياب السياسة السكانية انشغال المسئولين عن توفير هـــذه الخدمات بملاحقة الزيادة المطردة في الطلب على هذه الخدمات بشكل لم يترك لهم مجالا كافيا للعمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة فعلا وتقييم برامج الخدمة المختلفة وتطويرها .

واخيرا ، فان الحصول على صورة حقيقية للمجتمع السكاني ومعالمه كمّا وكيفا يعتبر من الامور الاساسية التي يجب أن تكون واضحة أمام المسئولين على مدى فترة كافية من الزمن ، باعتبار أن العنصر البشري هو عماد المجتمع وأساس نموه ونهضته .

الوضع السكاني الراهن :

تبين لدى اجراء اول تعداد فعلي للسكان في عام ١٩٥٧ أن عدد السكان بلغ حينذاك ٢٠٦ ألف نسمه . وتدل نتائج التعداد الأخير للسكان الذي أجري في ابريل ١٩٧٥ على أن العدد وصل الى ٩٩٥ ألف نسمة تقريبا ويقدر عدد السكان في آخــــر العــــام (١٩٧٦) بما يقرب من مليون وربع نسمة أي أن المجتمع السكاني زاد بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه منذ أقل من عشرين سنة .

وقد بلغت الزيادة الاجمالية في عدد السكان الكويتيين فيما بين عامي ١٩٥٧ و١٩٧٥ حوالي ٣٥٨٥٠٠ نسمة . وللسكان غير الكويتيين حوالي ٤٣٠٠٠٠ نسمة وأصبحت النسبة بين عدد السكن في سنة ١٩٧٥ و١٩٥٧ هي ٤١٥ لكل ١٠٠ من الكويتيين مقابل ٥٦٣ لكل ١٠٠ من غير الكويتيين وفيما يلي النسبة المئوية للكويتيين وغير الكويتيين من جملة السكان في سنوات التعداد :

السنة	الكويتيون	غير الكويتيين
١٩٥٧	٥٥٫٠	٤٥٫٠
١٩٦١	٥٠٫٣	٤٩٫٧
١٩٦٥	٤٧٫١	٥٢٫٩
١٩٧٠	٤٧٫٠	٥٣٫٠
١٩٧٥	٤٧٫٥	٥٢٫٥

مصادر الزيادة السكانية

ترجع زيادة السكان الى مصدرين هما الزيادة الطبيعية المتمثلة في الفرق بين المواليد والوفيات ، والزيادة غير الطبيعية الناتجة عن التجنيس بالنسبة للكويتيين ومن الهجرة الدولية الصافية لغير الكويتيين .

وفيما يختص بالكويتيين فان معدل السنوي للزيادة الطبيعية في السنوات الخمس ١٩٧٠ / ١٩٧٥ بلغ في المتوسط ٤٫١ في المائة وهو معدل مرتفع لا ينتظر زيادته في المستقبل حيث يعتبر من أعلى المعدلات في العالم

وبلغ المعدل السنوي للزيادة غير الطبيعية (التجنيس) في نفس الفترة ٢٫٢ في المائة في المتوسط . ويلاحظ أن هذا المعدل انخفض الى أقل من نصف ما كان عليه في السنوات الخمس ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ حيث كان يقدر حينذاك بحوالي ٥٫٠ في المائة سنويا وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية للكويتين ٦٫٣ في المائة في الفترة ١٩٧٠ / ١٩٧٥ تعادل ٢٥٠٠٠ نسمة تقريبا .

وبالمقابل بلغت نسبة الزيادة السنوية لغير الكويتيين في الفترة نفسها ٥٫٩ في المائة تعادل ٢٦٣٠٠ نسمة تقريبا . وفيما يلي بيان توزيع الزيادة السنوية للسكان خلال الفترة الواقعة بين تعدادي السكان الاخيرين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ :

مصدر الزيادة	الكويتيون	غير الكويتيين	الجملة
زيادة طبيعية	١٥٥٠٠	١٥٦٠٠	٣١١٠٠
زيادة غير طبيعية	٩٥٠٠	١٠٧٠٠	٢٠٢٠٠
المجموع	٢٥٠٠٠	٢٦٣٠٠	٥١٣٠٠

توقعات المستقبل

بلغ عدد المواطنين الكويتيين حسب تعداد ١٩٧٥ نحو ٤٧٢ ألف نسمة وبناء على معدلات الحيوية السائدة حاليا على أن أقصى ما يمكن أن يصل اليه عدد الكويتيين بالزيادة الطبيعية وحدها (الفرق بين المواليد والوفيات) هو ٥٧٤,٤ ألف نسمة في سنة ١٩٨٠ ، ٦٩٨,٨ ألف في سنة ١٩٨٥ ، ٨٥٠,٢ ألف في سنة ١٩٩٠

أما إذا استمرت معدلات التجنيس على ما هي عليه (٢,٢ في المائة سنويا) فإن اعداد المواطنين الكويتيين المتوقعة في هذه السنوات هي ٦٣٧,٥ ألف ، ٨٦١,٠ ألف ، ١,١٦٢,٠٠٠ على الترتيب .

خصائص الهيكل السكاني الحالي

هناك ظواهر رئيسية تسترعي الانتباه فيما يختص بالهيكل السكاني للبلاد وتستوجب توجيه نظرة شاملة الى هذا الهيكل وهي :

١ ـ اطراد النقص في نسبة الكويتيين

فالمواطنون ذوو الجنسية الكويتية يمثلون في الوقت الحاضر أقل من نصف السكان . وهذه النسبة مستمرة في الانخفاض منذ عام ١٩٦١ وربما تستمر في التناقص اذا ما ظل الوضع على ما هو عليه حاليا

٢ ـ النقص الملحوظ في قوة العمل الكويتية

لا زالت البلاد تعتمد اعتمادا أساسيا على الأيدي والعمول غير الكويتية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وفي كافة المهن . فقد بلغ عدد أفراد قوة العمل في سنة ١٩٧٥ حسب نتائج التعداد العام للسكان ٣٠٤٥٨٢ منهم ٩١٨٤٤ كويتيون بنسبة ٢٩ في المائة تقريبا وغير الكويتيين ٢١٢٧٣٨ بنسبة ٧١ في المائة ، ولا شك أن هذه الزيادة في اعداد الوافدين ترتب التزامات من قبل الدولة نحوهم

وخاصة في مجال الخدمات العامة. ويرجع أحد أسباب النقص في قوة العمل الكويتية الى انخفاض نسبة الكويتيين في قوة العمل الى مجموع السكان اذ لا تتجاوز هذه النسبة ١٩٫٥ في المائة في عام ١٩٧٥.

٣ ـ قلة مساهمة الاناث الكويتيات في قوة العمل

اذ لا تزيد نسبة الاناث في قوة العمل لكل مائة من الاناث الكويتيات عن ٣٫٢ في عام ١٩٧٥، ومع ذلك فقد حققت هذه النسبة بعض الارتفاع عما كانت عليه من قبل اذ لم تكن تزيد في عام ١٩٦٥ عن ١٫٠ في المائة وفي عام ١٩٧٠ عن ٢٫١ في المائة.

٤ ـ انخفاض المستوى التعليمي للسكان

لا تزال نسبة الامية مرتفعة في المجتمع السكاني الكويتي وان كانت قد تحسنت عن ذي قبل مع تزايد الخدمات التعليمية، وفيما يلي بيان للتطور الذي طرأ على المستوى التعليمي منذ عام ١٩٦٥:

النسبة المئوية للمستوى التعليمي للسكان الكويتيين من ١٠ سنوات فأكثر

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
أمـــي	٥٦٫٣	٤٨٫٣	٤٤٫٦
يقرأ ويكتب	٢٨٫٣	١٩٫٦	١٤٫٧
ابتدائيـــة	٨٫٨	١٩٫٢	٢٢٫١
متوســـطة	٤٫٥	٨٫٩	١١٫٨
ثانوية ودون الجامعية	١٫٨	٣٫٤	٥٫٥
درجات جامعية	٠٫٣	٠٫٦	١٫٣

عناصر السياسة السكانية.

يتبين من هذا العرض أهمية وضع سياسة سكانية واضحة المعالم بحيث يمكن على هديها تخطيط الخدمات المختلفة من تعليمية وصحية واجتماعية وعمرانية

بالاضافة الى تخطيط الانتاج والاستهلاك ومن الطبيعي أن تأخذ هذه السياسه في الاعتبار مجتمع المواطنين الكويتيين ومجتمع الوافدين في آن واحد

(١) بالنسبة للمواطنين :

ومن مصادر الزيادة السكانية هي الزيادة الطبيعية ، أي زيادة أعداد المواليد على أعداد الوفيات والملاحظ أن معدل المواليد من أعلى المعدلات في العالم والوسائل التي تتخذها الدولة في الوقت الحاضر ربما كانت كافية لتشجيع الاستمرار في هذا الاتجاه ، مثل معاونة المواطنين في مجالات الاسكان والعمل على توفير السلع الاستهلاكية بالاسعار المناسبة ومنح علاوات تصاعدية مع تزايد اعداد الاطفال ويمكن توسعة هذه الحوافز بمنح الأمهات العاملات اجازات خاصة ، وزيادة اجازات الوضع الى غير ذلك . وقد ساعد توفير الخدمات الصحية على نطاق واسع في انخفاض معدلات الوفاة ولكن ما زال هناك مجال لتخفيض هذه المعدلات وخصوصا بالنسبة لوفيات الاطفال الحديثي الولادة حتى تبقى معدلات الزيادة الطبيعية عند مستواها الحالي وتستمر زيادة اعداد المواطنين بالمعدلات الجارية والوسيلة الى ذلك هي متابعة تحسين المستوى الصحي بكافة الوسائل المباشرة وغير المباشرة والعمل على رفع مستوى المعيشة بصفة عامة .

والمصدر الثاني لزيادة اعداد المواطنين هو التجنيس وقد حان الوقت لاعادة النظر في التشريعات الخاصة بمنح الجنسية الكويتية بما يتفق مع مصلحة البلد الوطن على ان يكون التجنيس متمشيا مع قدرة البلاد في ما تقدمه من خدمات بالمستوى المناسب .

(٢) وفيما يختص بمجتمع الوافدين :

هناك أمور يلزم أن تؤخذ في الحسبان أهمها :

أ) السياسة الواجب اتباعها فيما يختص باستقبال الوافدين من الدول المختلفة والمتبع حاليا هو فتح باب الهجرة للوافدة سواء لمن تعاقدت معهم الدولة أو لمن يرغب في العمل فيها ، ومن الأمور اللازم استطلاعها في هذا الشأن خطة الدولة نحو الاستمرار في هذا الاتجاه أو وضع قيود معينة فيما يتعلق بالاعمار والمهن والمستوى التعليمي وغير ذلك من الخصائص الهامة التي يجب ان تتوفر في القادمين للاقامة في البلاد

وأهم ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ارتفاع نسبة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة وتزداد هذه النسبة بمعدلات شديدة الارتفاع فقد زاد عدد الاطفال الوافدين من ١٢٧٣٣ في سنة ١٩٥٧ الى ٢٠٧٤٦٥ في سنة ١٩٧٥ أي أن معدل الزيادة السنوية لهؤلاء الأطفال يقرب من ١٧ في المائة ولا شك ان هذه الزيادة في أعداد الأطفال يترتب عليها ضرورة توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية.

ب) المعايير التي تحددها الدولة ضمن السياسة الانتقائية للوافدين الى البلاد ولا شك أن ترشيد هذه السياسة من الامور الضرورية بحيث تضمن توافر القوى العاملة على مستوى رفيع من حيث القدرة والكفاءة الى جانب ضمان التركيب المهني المناسب الذي يتفق مع احتياجات البلاد.

ج) نسبة العمالة في مجتمع الوافدين. ويلاحظ في هذا المجال أن الوعاء السكاني المكون من عشرة آلاف من الوافدين يبلغ عدد أفراد قوة العمل فيه ٤٠٣٦ في المتوسط . أي ان كل فردين من أفراد قوة العمل يرافقهم ثلاثة أفراد لا يساهمون في الانتاج ، ويحتاجون في الوقت نفسه الى خدمات تقدمها الدولة في المجالات المختلفة .

وفيما يلي بيان تركيب مجتمع من الوافدين مكون من عشرة آلاف نسمة حسب الحالة في سنة ١٩٧٥ :

	ذكور	اناث	جملة
أطفال أقل من ٦ سنوات	١٠١٢	٩٧٦	١٩٨٨
أطفال من ٦ الى أقل من ١٠ سنوات	٥٥٢	٥٢٣	١٠٧٥
أطفال من ١٠ الى أقل من ١٥ سنه	٤٦٤	٤٤١	٩٠٥
أفراد من ١٥ الى ١٩ سنه خارج قوة العمل	١٩٧	٢٨٥	٤٨٢
أفراد ٢٠ — ٢٤ خارج قوة العمل	٢٤	١٠	٣٤
أفراد ٢٥ سنه فأكثر خارج قوة العمل	٨٨	١٣٥٨	١٤٤٦
جملة الافراد خارج قوة العمل	٢٣٣٧	٣٥٩٣	٥٩٣٠
المشتغلون	٣٥١٠	٥٢٦	٤٠٣٦
متعطلون يبحثون عن العمل	٢٩	٥	٣٤
جملة قوة العمل	٣٥٣٩	٥٣١	٤٠٧٠
مجموع السكان	٥٨٧٦	٤١٢٤	١٠٠٠٠

د) احتياجات الوافدين من الخدمات :

يبلغ حجم العمالة اللازمة لتوفير الخدمات في المجالات المختلفة لكل عشرة آلاف من الوافدين وفق التركيب المشار اليه آنفا ٦٨٧ فرد في المتوسط موزعين كالآتي (لا تشمل العمالة اللازمة لانتاج احتياجات هؤلاء الوافدين من السلع الاستهلاكية وغيرها)

١٤١	للخدمات التعليمية
١٢٥	للخدمات الطبية
١٣٥	للخدمات الأمن
٧	للخدمات العدل
١٦٧	للخدمات الشخصية والمنزلية وخدمات الطاقة العامة
١١٢	للخدمات الاصلاح

واذا اضفنا هذا العدد من قوة العمل يكون حجم العمالة الحقيقية في مجتمع من الوافدين حجمه عشرة آلاف نسمة هو ٣٣٤٩ أي حوالي ٣٣,٥٪ فقط وتتطلب التجهيزات والانشاءات اللازمة لتوفير هذه الخدمات على النحو الآتي

مساكن	١٤٥٠
أسرة بالمستشفيات	٣٩
فصول بالمدارس الابتدائية	٣٤
فصول بالمدرسة المتوسطة	٣١
فصول بالمدرسة الثانوية	٨
مساجد	٣

وتقدر الاحتياجات السنوية الأساسية لهذا المجتمع كالآتي

٤١	مليون كيلووات ساعة من الكهرباء
٦٠٣	ألف جالون ماء يوميا
٤١٢٣	طن سلع غذائية

وذلك بخلاف السلع الاستهلاكية المعمرة (مثل الأدوات الكهربائية المنزلية والسيارات)

هـ) سياسة الدولة حيال تحقيق الاستقرار للمقيمين . والرأي في وضع نظام للاقامة الدائمة وآخر للاقامة المؤقتة وفق الشروط التي تحدد ذلك ، وسياسة توفير

الحوافز للفئات التي تحتاج الدولة من مصلحة الحفاظ على بقائها في البلاد ومقاومة جذب أسواق العمل المجاورة للقوى العاملة الماهرة التي اكتسبت في البلاد خبرة يتعذر تعويضها .

و) سياسة الدولة نحو استعاضة القوى العاملة التي يحتمل خروجها عن البلاد

وفيما يلي بيان أعداد ونسب المقيمين في البلاد من الجنسيات المختلفة ، مرتبة تنازليا حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٥ :

الجنسيات	العدد	النسبة
الأردن وفلسطين	٢٠٤١٧٨	٣٩,١
مصر	٦٠٥٣٤	١١,٦
العراق	٤٥٠٧٠	٨,٦
سوريا	٤٠٩٦٢	٧,٨
إيران	٤٠٨٤٢	٧,٨
الهند	٣٢١٠٥	٦,٢
لبنان	٢٤٧٧٦	٤,٧
باكستان	٢٣٠١٦	٤,٤
السعودية	١٢٥٢٧	٢,٤
عمان	٧٣١٣	١,٤
جنسيات عربية أخرى	٢٣٩٩٥	٤,٦
جنسيات غير العربية الأخرى	٧٤٣١	١,٤
المجموع	٥٢٢٧٤٩	١٠٠,٠

من جنسية معينة أو أكثر لسبب أو لآخر نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة أو التي تطرأ في الأقطار المصدرة للقوى العاملة في الكويت . علما بأن هذه القوة تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من قوة العمل الأجنبية .

* راجع نظام الإقامة للدولة الذي خرجت بحثه لجنة السكان في مجلس التخطيط ولم يتخذ بشأنه حتى الآن أي قرار متعلق به

ولكي تكتب لسياسة السكانية التي ترى الدولة اتباعها فلا بد أن تواكبها الأجراءات الادارية والتشريعات التي تساعد على تطبيقها بالدقة الوحية وعلى الوجه الصحيح ومن امثله ذلك اعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالتجنيس والهجرة والاقامة *.

وجدير بالذكر أن مجلس التخطيط في الكويت منذ نشأته لم يكن في وسعه عند وضع الخطط الخاصة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها ، الا بناء هذه الخطط على أساس افتراضات لا زالت تنقصها عوامل الدعم المشتقة من سياسة سكانية معلنة من قبل الدولة ومعترف بها نرى أن الاسس التي يسعى أن تبنى عليها السياسة السكانية هي :

١ ـ عوامل الأمن سواء الأمن الداخلي أو الخارجي واستقرار البلد

٢ ـ التجانس والتوزن السكاني سواء من حيث الخصائص الحضارية مثل الدين ، اللغة ، التاريخ ، العنصر .

٣ ـ متطلبات التنمية مثل استقطاب الكفاءات النادرة ، القوى العاملة المطلوبة والاحتفاظ بها .

٤ ـ بناء الثروة البشرية بحكم كونها المحرك الاساسي لباقي عناصر الانتاج والضمانة الاكيدة للمستقبل البعيد .

٥ ـ قدرة البلاد على توفير الخدمات المختلفة لكافة سكان البلاد والأحتفاظ بحد أدنى من مستوى المعيشة على الاقل للجميع .

٦ ـ أسباب سياسية سواء للتجاوب مع سياسات معينة في المنطقة أو للحد من تأثير مثل تلك السياسات .

٧ ـ أسباب انسانية تتعلق بمعالجة قضايا ذات طبيعة انسانية طارئة أو منح الاستقرار والطمأنينة لفئات من البشر أمضوا معظم حياتهم في خدمة البلد أو أدوا خدمات جليلة لها .

ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ وضع حدود واضحة لاعداد الوافدين الذين يسمح باقامتهم في البلاد سنويا وفقا لبرنامج زمني يأخذ في الاعتبار احتياجات البلاد من قوة العمل بما يتفق مع النمو المطرد في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ومتطلباته من المهن والحرف

* انظر قانون الجنسية وقانون إقامة الاجانب رقم ٣ و ٤

اللازمة لتحقيق الأداء الجيد في هذه المجالات ، وبما يتناسب مع قدرة قطاع الخدمات الاجتماعية (من تعليم وصحة واسكان وأمن) على استيعاب هذه الاعداد .

٢ ـ تنسق السياسات والاجراءات الحكومية الخاصة بتنظيم قدوم الوافدين ومرافقيهم للعمل على ازالة التناقض فيها ، ومن أمثلة ذلك سياسة العلاوة الاجتماعية التي تمنح للوافدين ، والتي تنطوي على تشجيع زيادة اعداد المعولين المرافقين للوافد في الوقت الذي تلتزم الدولة بتقديم الخدمات الى هؤلاء المعولين بصورة مكثفة قد تفوق في بعض الاحيان المردود العائد على الدولة من اقامة الوافد ذاته في حين انه قد يكون من صالح الوافد عدم اصطحاب معوليه كلهم أو بعضهم معه ، وهذا بطبيعة الحال هو صالح الدولة أيضا من حيث الاقتصاد في تقديم الخدمات .

٣ ـ تطبيق نظام الاقامة الدائمة وهو نظام علمي وموضوعي ومرن بحيث تمنح الاقامة الدائمة لمن يحصل على أعلى درجة ، أو حد أدنى من الدرجات لعديد من الشروط توضع بموجب كل أو بعض الأسس المذكورة سابقا . فيعطى لكل شرط وزن معين . ويتم تغيير الوزن لكل شرط من هذه الشروط طبقا للظروف ، وبحسب نظرة السلطة السياسية وبموجب قرارات منها

وأبرز ملامح هذا النظام هو اعطاء استقرار لفئات مختارة من السكان الوافدين مع بعض المميزات التي تقررها الدولة سواء من حيث الخدمات الاجتماعية أو مجالات النشاط الاقتصادي .

ولعل هذا النظام يدعو بعض الى النظر في الغاء نظام التجنيس المتبع حاليا بوضع قيود على نوع الجنسية للحاصلين عليها ، على أن تمنح الجنسية للأعداد التي يتفق عليها من بين المقيمين اقامة دائمة وأن تتفق هذه الاعداد مع احتياجات البلاد الفعلية وقدرة المجتمع على استيعاب هذه الاعداد من كافة الجوانب

وتكسب الاقامة الدائمة للحاصلين عليها بعض الحقوق التي لا تتعارض بصفة عامة مع سياسة الدولة ومن أمثلة ذلك حق ملكية سكن خاص بشكل تلقائي دون التزام من قبل الدولة بتمليك المسكن وفقا للنظم المتبعة مع المواطنين الكويتيين ، وحق مزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي دون اشتراط الكفالة أسوة بالمواطنين الكويتيين الا انه لا يكون للمقيم اقامة دائمة حق الكفالة لغيره .

ولا تمنح الاقامة الدائمة بصفة مطلقة ، وانما تكون هناك فئات لمدة الاقامة بحيث يعطى بعض الوافدين اقامة مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد والبعض لمدة سنتين أو ثلاث سنوات قابلة للتجديد أيضا . وللبعض الآخر خمس سنوات قابلة للتجديد وهكذا . اما الاقامة الدائمة فتمنح وفق الاسلوب المبني على معايير موضوعية دقيقة تتفق مع مصلحة البلاد واحتياجاتها الفعلية

٤ — وضع معايير دقيقة للتجنيس تقييمية تأخذ في الاعتبار الاسلوب الانتقائي ، وبشكل موضوعي . بحيث لا يجنّس سوى الافراد الذين يرغب في اقامتهم ويكون في وجودهم بالبلاد كسب حقيقي لها وليس عبئا عليها *

٥ — أن يراعى عند منح تراخيص العمل والاقامة استقطاب الافراد الذين تكون الدولة قد أنفقت على اقامتهم فيها وخصوصا في مراحل التعليم المختلفة حتى تستفيد البلاد من خبرتهم بالظروف المحلية وتحصل على ثمرة تنشئتهم وتعليمهم وتدريبهم .

إن هناك أسبابا سياسية واضحة تدعو الى زيادة عدد السكان الكويتيين لأن هذه التركيبة السكانية على ما هو عليه واستمرارها على النمط نفسه ربما تؤدي الى حدوث خلل كبير في التوازن السياسي لما يمكن ان تشير اليه ظاهرة عدم الاستقرار التي يتسم بها مجتمع غير الكويتيين بسبب عدم تقوية روح الولاء بين افراد المجتمع تجاه البلد الذي يعيشون فيه دون ان تتاح لهم الفرصة بالاندماج فيه وتحمل ما يمليه هذا الاندماج من واجبات وطنية وتبعات اجتماعية .

وبالاضافة الى ذلك فان الضرورة تقتضي ان تشغل المراكز الرئيسية في الجهاز الوظيفي وفي المؤسسات المختلفة من قبل مواطنين كويتيين ونظرا الى ان عدد المؤهلين من الكويتيين حاليا لا يكفي لاشغال جميع المناصب الرئيسية والقيادية فان الحكمة تدعو لاعطاء الفرصة لمن يشغل هذه المناصب من غير الكويتيين للتجنس وتحمل تبعات المواطنة وما تنطوي عليه من واجبات ومسئوليات .

* لاسباب سياسية محضة بدأت منذ عام ١٩٦١ أي عقب الاستقلال حركة قوية لتجنيس الوافدين في البلاد بقصد تنميتها حتى هذا اليوم والأغراض نفسها هذه مرتبطة على عملية التجنيس بتحسين مستوى المعيشة للسكان والحاجة الماسة لزيادة عدد المؤهلين من مختلف الاختصاصات لتحقيق الزيادة الحاصلة في حقول التعليم والصحة والاسكان والخدمات المدنية المختلفة وغير ذلك من الخدمات المتوقعة ونتج عن ذلك كله ان نسبة الكويتيين من مجموع السكان لا تتجاوز ٤٧ ٪ خلال السكان المشهودة حقبة الستينات من زيادة نسبة السكان الكويتيين عما كانت عليه في عام ١٩٦٥ وبالتالي زيادة مساهمة القوة العاملة الكويتية في قوة العمل الكلية في البلاد

ولا بد من التأكيد في معرض فتح باب التجنس وفق اسلوب متأني ذي شروط محددة على أن يكون هناك انسجام تام بين عملية التجنيس وبين اعتبارات مستمدة من الوطنية والسلامة العامة والعوامل البيئية والثقافية والاجتماعية . وبذلك يمكن تحاشي مشكلات اجتماعية ليست الدولة بحاجة اليها .

وفيما يلي استعراض لبعض الاجراءات العملية الممكن اتخاذها لزيادة عدد المواطنين الكويتيين والتي يتوقع ان ترفع نسبتهم في المجموع الكلي للسكان .

(أ) لا شك أن المصدر الأساسي لزيادة عدد المواطنين الكويتيين هو التزايد الطبيعي الناتج عن التناسل . الا أن هناك حدوداً لا يمكن تخطيها لأسباب واضحة . ان نسبة التزايد الطبيعي لدى الكويتيين تعتبر من أعلى النسب في العالم اذ يتراوح ما بين ٤ – ٦ ٪ وقد يصعب زيادة هذه النسبة حتى ولو تبنت الحكومة نظاماً تصاعدياً في صرف العلاوات الاجتماعية . والاتجاه العام الملاحظ هو نحو تكوين الأسر الصغيرة العدد رغبة من الآباء والأمهات في منح أطفالهم اهتماماً أكبر في النواحي التربوية والثقافية والصحية .

(ب) اعطاء الجنسية الكويتية لكل من ولد وعاش في الكويت . ان هذا الاجراء منطقي ويتماشى مع ما هو معمول به لدى معظم دول العالم . ومثل هذا الاجراء من شأنه أن يضيف الى السكان الكويتيين الحاليين أعداداً من السكان الذين يعتبرون أنفسهم كويتيين حكماً ان لم يكن فعلاً نظراً الى انهم عاشوا وترعرعوا في ربوع الكويت وتعلموا في مدارسها وترعرعوا مع ابنائها . فهي بالنسبة لهم وطنهم الأول والأخير ولا يعرفون لهم أي وطن آخر . وتشكل اضافة هؤلاء الأفراد الى صفوف المواطنين الكويتيين زيادة ايجابية باعتبار ان عددهم يبلغ بضعة آلاف من جهة وهم مقيمون في الكويت على كل حال . أي ان منح هؤلاء الأفراد الجنسية الكويتية لن يزيد من الحجم الكلي للسكان بل سيؤدي الى تعديل نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين . وهذا ما يجب أن تستهدفه السياسة السكانية على كل حال . ونظراً الى ان معظم هؤلاء الأفراد يتمتعون بمستوى لا بأس به من التعليم والثقافة والاختصاص فانهم لن يكونوا عالة على المجتمع كما هو حاصل في تجنيس البدو بل سيكون لهم اسهام ايجابي وملحوظ في مختلف مناحي النشاط في المجتمع .

(ج) ومن ينطبق على الذين ولدوا في دولة الكويت ومن زالوا يعيشون فيها ينطبق أيضاً والى حد بعيد على عدد كبير من العاملين في أوجه النشاط الانتاجي في الدولة فهناك العديد من الاطباء والمهندسين وأصحاب الكفاءات المهنية المتنوعة ممن مضى على اقامتهم في البلاد العديد من السنوات . ان تجنيس مثل هؤلاء الاشخاص يعتبر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية والاجتماعية كسباً صافياً للمجتمع الكويتي فهو يضيف من جهة كفاءات واختصاصات لم تكن متوافرة لدى صفوف المواطنين الكويتيين ويعمل من جهة أخرى على تعديل نسبة الكويتيين الى غير الكويتيين ضمن حدود الحجم الكلي الحالي للسكان بشكل ايجابي

(د) والشيء نفسه يقال بالنسبة للأدمغة العربية التي تهجر أوطانها في سبيل العيش في الجو الملائم لممارستها لاختصاصاتها وكفاءاتها العلمية . وليس أفضل من الكويت وطناً جديداً لهؤلاء الافراد . وبذلك تقوم دولة الكويت بخدمة مزدوجة فهي من جهة تعمل على الاحتفاظ بالكفاءات العربية ضمن الوطن العربي وهي تملأ من جهة أخرى بعض الفراغات الملحوظة في بعض الخبرات والكفاءات في المجتمع الكويتي .

جميع هذه الاجراءات المقترحة يجب أن تتم بنظام دقيق في الانتقاء يكون من شروطه الانسجام القومي والديني والثقافي ويكون من شروطه أيضاً الاقامة في الكويت اقامة مستمرة لا تقل عن خمس أو سبع سنوات وأن يتم منح الجنسية بالاستناد الى طلب من الشخص الراغب في الحصول على الجنسية

وتفادياً لاغراق المجتمع الكويتي بعدد كبير من المتجنسين دفعة واحدة ، فقد يحسن الاشتراط على أن لا يزيد عدد المتجنسين في كل عام عن حد لا يتجاوز الالف شخص على سبيل المثال ولا يشمل هذا الرقم بطبيعة الحال المتجنسين ممن ولدوا في الكويت ويعيشون فيها بصورة مستمرة

ولا بد من التنويه أخيراً الى ان سياسة التجنيس المشار اليها يجب ان تقوم على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع من يحملون الجنسية الكويتية فلا يعامل الكويتي بالتجنيس على أساس انه من درجة اقل من الكويتي بالتأسيس والا انتفى الغرض مما تستهدفه السياسة السكانية أصلاً فالتفرقة في المعاملة بين المواطنين تولّد حقداً قد يستشري بحيث يهدّد التماسك الاجتماعي والتطور الانتاجي

لقد انعكس غياب سياسة سكانية معلنة للحكومة على مجمل الخدمات التي تقدمها للمواطنين وبالأخص على التعليم. ولذلك فوزارة التربية ليست لديها خطة لأنها تتعامل مع افتراضات لا مع أرقام تسندها دراسات واضحة واتجاهات معلنة رسميا. ولذلك وجدت لجنة التعليم وتنمية القوى العاملة في مجلس التخطيط والتي عقدت أولى اجتماعاتها صباح يوم السبت ١٩٧١/٥/١٥ نفسها في مأزق وهي تقدم على البدء في تخطيط التعليم للمستقبل. تناولت اللجنة في مناقشاتها «خطة؟» وزارة التربية في تهيئة القوى العاملة التي تحتاجها البلاد في مختلف التخصصات على المدى الطويل. ولكن المناقشة بالطبع لم تثمر شيئا محرزا لغياب الكثير من الأساسيات لوضع أي خطة ومن أهمها غياب أي سياسة للحكومة تتعلق بالسكان. وانتهت هذه المناقشة بالتوصية التالية:

سرعة الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول خطتها التربوية ومعالم سياستها المستقبلية من حيث تخطيط المناهج واعداد المعلم على أن تناقش هذه الخطة بحضور السيد وكيل الوزارة ومستشار التخطيط التربوي

(راجع محاضر لجان مجلس التخطيط ١٩٧١ لجنة التعليم وتنمية القوى العاملة — الجلسة ١ ٨، ص ١٣)

وفعلا تم الاتصال والكتابة لوزارة التربية لتقديم تقرير عاجل يتناول «خطتها؟» التربوية ومعالم سياستها المستقبلية. وتتقدم الوزارة بما أسمته بـ «**التقرير المبدئي لاتجاهات خطة التربية ومعالم السياسة المستقبلية**» وهو عبارة عن محاولة يائسة للخروج من مأزق غياب الخطة تماما ولقد كان التقرير صريحا في ذلك حيث يقول:

«لتمكين خطة التربية من العمل على تحقيق أهدافها. يجب أن تستند في رسم مخططاتها، ووضع برامجها، على دراسات وبحوث كاشفة للمجتمع في حاضره، ومعالم صورة المستقبل الذي نبتغيه ونريده، وعلى سياسات معينة يتم الاتفاق عليها لكي تشتق منها الأسس والمقومات التي توجه سياسة التعليم وتحدد ملامح خطة التربية الى حد كبير. وتلك المرحلة من الدراسة، للوقوف على بعض المقومات الأساسية في رسم خطة لتربية يجب أن تتضمن المسائل التالية بصفة خاصة:

١ — التعرف على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على المدى القصير والمدى البعيد، وامكانياتها، وحجم العمالة المطلوبة في مختلف المستويات والتخصصات، بقدر ما تسمح به التنبؤات والتقديرات لمصادر الثروة في البلاد

وطرق استغلالها لما ذلك من ارتباط وثيق في تصوير خطة التعليم وتنويع المعاهد والبرامج لتحقيق التوافق مع متطلبات هذه المشروعات . وكذلك التعرف على نوعية الاحتياجات المطلوبة لكل قطاع من قطاعات التنمية وطبيعة هذه الاعمال وتوصيفها (ما أمكن ذلك) . لما لهذه الدراسات من أثر كبير في تشكيل المناهج ومحتوياتها وتحديد المقررات والتدريبات وطرق الاعداد .

٢ ـ دراسة واقعية للهيكل الوظائف وتركيب العمالة في شتى القطاعات . بقصد التعرف على محتواه كماً وكيفاً . ومدى كفايته العددية والفنية . وما به من قصور في بعض المجالات والمستويات ، أو فائض في البعض الآخر .

وكذلك بحث نظم الاستخدام والتوظف والاحلال . ووضوح سياسة الدولة ازاءها ومراحل تنفيذها ، سواء على المدى القصير ، والمدى الطويل .

٣ ـ النمو السكاني . ومعدلات الزيادة المنتظرة في السنوات المقبلة . وأثرها على حجم خطة التعليم وتوسعاته ، ومتطلباته من العمالة واحتياجاتها من المعلمين والموجهين الاداريين .

٤ ـ تقييم النظم التعليمية . والأساليب المتبعة حاليا . وفحص الهيكل التعليمي من حيث البرامج والخطط الدراسية وأنواع المعاهد والمدارس ومحتوى المناهج والمقررات ومدى فاعليتها في تخريج القوى العاملة بالمستويات المطلوبة وذلك لالقاء الاضواء على واقع التعليم حاليا ، والتغييرات الواجب ادخالها لتحقيق الترابط والتوازن بين برامج التعليم ومتطلبات التنمية والقوى العاملة .

وان وضوح هذه الدراسات يعتبر وجهة نظر التربية والتعليم من المسائل الحتمية التي يجب أن تكون ميسورة ، وفي متناول القائمين على اعداد خطة التربية حتى يتمكنوا من رسم مخططاتهم وبرامجهم على أسس سليمة وفي ضوء أهداف وسياسات واضحة المعالم .

وبالرغم من أن هذه الدراسات الأساسية والمؤشرات الهادفة التي يمكن من خلالها ، تكشف ملامح السياسة المستقبلية ، لم تتضح بعد بالدرجة المطلوبة فان وزارة التربية تتابع تطوير نظمها وبرامجها وترسم خطة المستقبل في ضوء الدراسات المقارنة للاتجاهات المعاصرة والتوصيات الدولية . وفي ضوء احساسها بالتطلعات والتطورات المتوقعة . وفي ضوء ادراكها للمشكلات الحالية والتغيرات التي يجتازها المجتمع الكويتي وفي ضوء التجارب الماضية .

(نفس المرجع ص ١٧ ـ ١٩)

وصح تماما ان وزارة التربية ليست لديها خطة وهي غير ملامة في ذلك لأن الدولة بأكملها لا تسترشد عمليا بخطة بل حتى مجلس التخطيط الذي تحوّل الى وزارة والمفترض فيه وضع الخطة للدولة فمنذ انشائه لم يكن في وسعه عمل وضع الخطط الخاصة بالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها. الا ان بناء هذه الخطط على اسس افتراضات لا زالت تنقصها عوامل تدعم السبب الحقيقي لكل هذا الضياع أن الدولة وقيادتها السياسية بأكملها ليست لديها سياسات أو رؤى واضحة على الاطلاق. ومن نافل القول ان الخطط التربوية لا ترسم على ضوء الدراسات المقدرة لما أسماه تقرير التربية بالاتجاهات المعاصرة والتوصيات الدولية ولا ترسم «في ضوء الاحساس بالتطلعات والتطورات المتوقعة» فكل هذا كلام في كلام ولا تُبنى على أساسه خطّة للتربية أيّة تربية.

واذا كان التعليم وخطته مُهماً جداً لأي شعب وفي أي مكان، إلا أن أهميته لبلد مثل الكويت تصبح مضاعفة نظرا لندرة البشرية. حيث مطلوب بالحاح مضاعفة انتاج المواطن الكويتي في كل موقع لتعويض معمول الندرة البشرية بالعربي مطلوب من المواطن الكويتي أن ينتج أضعاف أضعاف ما ينتجه الانجليزي لتغطية الآثار السلبية لندرة البشرية الكويتية. فهل هذا حاصل؟ مع الاتجاه لا يتأتى إلا من خلال تعليم وتدريب صحيح. وهذا التعليم والتدريب الصحيح لا يمكن أن يكون بدون خطة سليمة وبعيدة مدى، وهذه الخطة لا يمكن أن تكون إلا إذا كانت للدولة فلسفة تعليمية وحيث أن ليست للدولة فلسفة تعليمية وسياسة تربوية. لذلك أصبح التعليم لا يؤدّي النتائج المطلوبة منه رغم تكاليفه الباهظة فتلميذ المدارس الابتدائية يتكلف في المعدل ٢٧١ دينارا في السنة. وتلميذ المدارس المتوسطة يتكلف ٣٥٨ دينارا في السنة. وتلميذ الثانوية يتكلف ٤٩٨ دينار في السنة. ويعني هذا أن التلميذ من وقت دخوله المدارس الابتدائية الى حين تخرجه من الثانوية يتكلف ٤٥٠٨ دينارا على مدى اثنتي عشر سنة بمتوسط قدره ٣٧٦ دينارا في السنة على وجه التقريب، وذلك بافتراض انتظام ونجاح التلميذ خلال الفترة التعليمية المذكورة. الا انه من الوجهة العملية نجد أن التلميذ يحتاج عادة في المتوسط الى ١٨ سنة بدلا من ١٢ سنة للحصول على شهادة الثانوية مما يرفع تكلفة التلميذ بنسبة ٣٧٪ لتصل خلال المدة الى حوالي ٥١٥ دينار في السنة ومع كل ذلك فالتعليم في الكويت في كل مراحله لا يؤدي النتائج المطلوبة لسد احتياجات البلد لماذا؟ لأن التربية ليست لديها خطة. لماذا؟ لأن الدولة بمجملها ليست لديها سياسة تربوية.

وقد صاحب هذا التحوّل المرتحل وهذا التخبّط فيما يتعلق بالسكان والتعليم ظهور أنماط سلوكية جديدة نتيجة تفاعل مختلف الفئات التي تتميز بها البيئة الاجتماعية في الكويت، مما ترتب عليه ظهور اهتزازات في القيم والمعايير الاجتماعية مهّدت بدورها لإيجاد مجالات للتناقض بين أنماط السلوك التقليدية والمستحدثة، وبين الأجيال المتعايشة وبين الخلفيات الثقافية المتباينة، وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة، مما أبرز ظواهر متنوّعة من مشكلات الأسرة والطفولة والشباب، فضلاً عن أنواع جديدة من الانحراف والجرائم ومشكلات أخلاقيات العمل والانتاج والمسؤولية العامة. الكتّابيون الكويتيون — وهم الفئة المعيّنة التي حددنا صفتها في المقدمة — بدلا أن يمسكوا الحجّة بلوم الحكومة أو نقدها في مسائل السكان والعمالة والتعليم والأمن، يفسرون ازدياد الجرائم (الجنح والجنايات) تفسيراً مُغرضاً ويقولون بأن الوافدين هم السبب في كل ذلك، ولكن من يدرس تقارير الأمن العامة المنشورة والصادرة من قسم العلاقات العامة في وزارة الداخلية لا يصل الى النتيجة المغرضة التي يروّجون لها لغاية في نفوسهم.

إن غياب سياسة سكانية مُعلنة معناه الكثير من المآزق في التعليم والصحة والأمن وغير ذلك من ميادين الخدمات الاجتماعية المطلوبة ومعناه بروز تيارات داخلية إقليمية لا يتحمّل الكويت سنبعاتها وبالأخص جرائم الكتّابيّة الكويتية التي بدأت تزدهر في ظل هذه الأوضاع الاستثنائية وأصبح لها منابر إعلامية بل وحتّى تيّارات طلابية تمسها في الجامعة، وهذا تطوّر قبيح ورهيب وخطير. ولا يمكن الوصول الى قرار سليم في اتخاذ سياسة سكانية معيّنة من خلال منظور سياسي مغلق، دون فهم التشبكات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية الذي يعقبه قرار من هذا النوع. وللوصول الى القرار السليم الذي تستلزمه هذه القضية الخطيرة فلا بد ابتداء أن تتخلّى القيادة السياسية عن أسلوب القرارات والمشاورات السرّية وكذلك عن أسلوب حسم الأمور في المختصرات والدواوين الوزارية. ينبغي للوصول الى قرار سليم في هذه القضية مكاشفة الناس الكويتيين وغير الكويتيين بالحقائق والانفتاح على الشعب بكافة قطاعاته عبر مؤسسته السياسية الشرعية الوحيدة «مجلس الأمة» التي أجهضتها إجراءات أغسطس ١٩٧٦.

بالرغم من التزايد المستمر لما يسمّى بالفوائض المتاحة للاستثمار ، فما زال الاقتصاد الكويتي يعاني من ضيق القاعدة الانتاجية وضآلة مساهمتها في تكوين الناتج القومي . فالقطاع الزراعي محدود نسبيا ، والقطاع الصناعي ما زال صغيرا وتنحصر امكاناته في بعض الصناعات البتروكيماوية وبعض صناعات مواد البناء والصناعات الصغيرة . كما ان قطاع الخدمات لم يصل بعد الى المستوى المطلوب للمساهمة في عملية التنمية بشكل فعّال وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في قطاع التجارة إلاّ انها تتأثر من ناحية حجمها وتركيبها بمحدودية القطاع الانتاجي وامكاناته على التوسع في المستقبل ويعتمد الاقتصاد الكويتي اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته ، وتؤدي هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة الى تعرضه الشديد والخطير لتقلبات الاسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعنيه وتساعد هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة بالاضافة الى هيكل السوق المحلية على تفاقم الاسعار مما يؤدي الى تزايد تكاليف الانتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى والمستفيد الوحيد من هذه الوضعية الاقتصادية هم طبقة التجّار الكبار والوكلاء . ويمكن التعرّف على صورة عامة للاقتصاد الكويتي خلال السنوات العشر الماضية من عرض لبعض البيانات الرقمية المتاحة عن النشاط الاقتصادي .

فعلى أساس الأسعار الجارية بلغ المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٤٪ خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ — ١٩٧٣/٧٢ ، اذ ارتفع من ٦٥٣ مليون دينار في العام الأول الى ١٥٦٢ مليون دينار في العام الأخير . كما بلغ المتوسط السنوي لمعدّل نمو الناتج القومي الصافي (الدخل القومي) حوالي ١٥,١٪ خلال الفترة نفسها حيث ارتفع من ٤٤١ مليون دينار الى ١١٠٦ مليون دينار في العامين المذكورين على الترتيب . اما في عام ١٩٧٤/٧٣ فقد وصل الناتج المحلي الاجمالي الى ٢١١١ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ — ٣٢٣٠ مليون دينار ، كما بلغ الناتج القومي الصافي ١٦٢٦ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥/٧٤ بلغ ٣٠٤٧ مليون دينار حيث شكلت نسبة الادخار القومي منه نحو ٥٣ بينما لم تتجاوز نسبة التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ٩٪ كما يقدر متوسط دخل الفرد بحوالي ١٨٠٠ وهو من أعلى متوسطات الدخول الفردية في العالم ، إلا ان هذا لا يعني على الاطلاق ان الفرد يحيا حياة توازي هذا المتوسط .

واضح ان مكونات الاقتصاد الكويتي مركزة في قطاعين . النفطي وغير النفطي ودور القطاع النفطي حتى الان ما هو الا ليعطي مصادر مالية واستثمرية للقطاعات غير النفطية وحتى يتحقق تطوير الاقتصاد الكويتي للملاءمة مع الظروف الاقتصادية المستقبلية الأشد حراجة . لا بد من تحرير أنفسنا من هذا النموذج التاريخي فيما يتعلق بالنفط كممول للاقتصاد . وذلك بدراسة تداخل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وضغوط كل على الآخر لايجاد نوع من الأمثلية القطاعية . علما بأن النتيجة ستكون بأن أحد القطاعات سيضحي في سبيل نتيجة قطاع آخر وبالتالي تكون عملية برمجة قطاع النفط أصعب من برمجة القطاعات الأخرى ، اذ ان هناك عوامل كثيرة تؤثر على برمجة قطاع النفط لم يتم التطرق اليها بعد .

علما بأن النفط في الوقت الحاضر ينظر به كمصدر للعملات الصعبة وكمصدر لموارد مالية لصناعات محلية . هناك شبه قناعة تامة على تنمية الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي . لكن هل تحدث أية قرارات وخطوات أساسية ورئيسية في هذا المجال ؟ ان مفهوم دخول النفط في دفع عجلة تنمية الاقتصاد القومي يجب أن يكون باستخدامه كمواد خام لدفع عجلة التصنيع وبالتالي تنشيط الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الكويتي . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بالحاح هو كيف يمكن للطاقات الانتاجية غير النفطية أن تكون مصدر دخول مهيمنة في الاقتصاد المحلي ؟ وما هي الطريقة التي تؤمن تغيير الهيكل الاقتصادي في الكويت ؟ وهل يستلزم التغيير بناء طاقات انتاجية جديدة ؟ والى أي مدى ؟ كل هذا مشروط بتغيير النظرة الى النفط باعتباره مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنويع في الاقتصاد لا بد من التفكير من الآن وتحشيد الطاقات وتنفيذ فكرة تحويل الاقتصاد الكويتي تدريجيا من الاعتماد الكلي على قطاع النفط واهماله كقطاع آخر . وذلك بتوسيع القطاع الآخر غير النفطي على حساب القطاع النفطي آخذين بعين الاعتبار دور القطاع النفطي في النقاط التالية :

١ ــ دور قطاع النفط كمصدر للعملة الصعبة في البلاد

٢ ــ دور قطاع النفط كمصدر تمويلي للمواد الخام اللازمة للتصنيع .

٣ ــ دور قطاع النفط كمصدر للطاقة .

٤ ــ دور القطاع النفطي كمصدر ادخار في باطن الأرض يمكن استخراجه عند الحاجة وهذا هو من أهم الأدوار التي يلعبها القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي .

ورغم كل هذه الأدوار المهمة التي يلعبها ومن الممكن ان يلعبها القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي . الا ان **الحل الأساسي والجذري لمشكلة الاقتصاد الكويتي** والتي من الممكن ان يلعب القطاع النفطي دور دورا فيه **هي العمل على ايجاد قاعدة انتاجية توازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق التصنيع وتنويع مصادر الدخل** لكن يبدو ان هذا الحل تحوم حوله عدة محفظات سياسية الأمر الذي يجعل الاقتصاد الكويتي مطيّة لطبقة التجار والوكلاء والسماسرة **وأزمة الاقتصاد الكويتي الموجودة والمتوافرة جراثيمها حاليا ستبرز بشكل خانق في المستقبل المنظور** . وليس من مخرج من هذا المأزق سوى الحل المطروح ايجاد القاعدة الانتاجية . ومن المطالب الأساسية اللازم توفرها قبل قيام القاعدة الانتاجية هما : **قاعدة سكانية ويد عاملة** وقد حققت الكويت تقدما ملحوظا خلال ربع القرن الماضي بالنسبة لايجاد قاعدة سكانية ذات حجم يتناسب ومتطلبات العمليات الانتاجية . وتتميز بنمط استهلاكي حديث وبالتالي يتمشى مع أساليب الانتاج المتطورة ويعتبر المعدل المرتفع للاستيراد النسبي للفرد في الكويت دلالة مادية لتوسع الأسواق المحلية وارتفاع طاقة التصريف التي أصبحت في كثير من الحالات تبرر ايجاد صناعات وطاقات انتاجية محلية ذات جدوى اقتصادية مقبولة . أمّا المطلب الآخر اللازم توافره قبل قيام القاعدة الانتاجية بالنسبة للكويت هو اليد العاملة . وهذا أيضا ما حققه قيام القاعدة السكانية التي تعتبر ينبوع القوة العاملة بشكل عام والذي أخذ يثبت وجوده بظواهر التضخم الوظيفي والضغط المستمر على فرص العمل التقليدية .

لقد نجم عن هذا الوضع الاقتصادي غير السليم والذي يستفيد منه التجار والوكلاء والسماسرة المحليين والذي يتميز بضيق القاعدة الانتاجية ونقص الموارد الطبيعية وندرة فرص الاستثمار المجدي وضوح ظاهرتين هامتين هما :

١ ـ ارتفاع الميل الحدّي للاستيراد .

٢ ـ الميل الى توظيف المدّخرات في الخارج .

ومن الملاحظ انه نتج عن هاتين الظاهرتين تسرّب جزء كبير من عناصر الدخل الى خارج الجهاز الاقتصادي المحلي . وقد ترتب على ذلك الحد من قيمة مضاعف الدخل القومي بالنسبة لعنصر الدخل الخارجي واضعاف درجة استغلال الاقتصاد الكويتي لامكانات النمو التي يمكن أن يولدها القطاع النفطي . ويعتبر انخفاض المضاعف الحدّي الى مستوى يقل عن المضاعف النسبي بين التعبيرين

الآنفي الذكر من العوامل الهامة التي يمكن أن تقلل من تأثير الدخل الخارجي على الدخل القومي في الأعوام المقبلة ويصعب تجنّب مثل هذه النتيجة ما لم يعمد الى تطوير هيكل الاقتصاد الكويتي وتغيير بعض خصائصه السلوكية. ولو افترض بقاء الخصائص الهيكلية للاقتصاد الكويتي ثابتة فان نمو الدخل القومي في تلك الحالة يتوقف على معدّل زيادة الدخل الخارجي ويتألف هذا الدخل من العناصر التالية: اجمالي دخل النفط، قيمة الصادرات غير النفطية، والفوائد والأرباح التي يجنيها كل من الحكومة والبنوك التجارية والأفراد القليلين من استثماراتهم في الخارج. وبالرغم من أن دخل النفط يشكل نسبة كبيرة من قيمة الدخل الخارجي الا انه يمكن تصور وضع تختلف فيه الأهمية بالنسبة للعناصر الثلاثة السابقة الذكر عما هي عليه الآن. بناء على ما تقدم يتبين أن الاعتماد الكبير على الدخل الخارجي يشكل عقبة في تنمية اقتصاديات البلاد. لذلك ينبغي تخفيض درجة هذا الاعتماد ومن ثم اتاحة الفرصة لكي تتحرك عجلة الحياة الاقتصادية القومية بحجم من ذلك الدخل أقل نسبيا عما هو مطلوب في الوقت الراهن ويلزم لتحقيق هذه الغاية رفع قيمة المضاعف الوسطي حتى يكون بالامكان تصعيد أثر عنصر الدخل الخارجي على الاقتصاد الكويتي وتحسين استغلال امكانات النمو والتطور الكامنة في قطاع النفط ويمكن زيادة المضاعف الوسطي عن مستواه الحالي عن طريق تنويع فروع الانتاج واستغلال جزء متزايد من عائدات الدولة من النفط أو حتى من المتوفر من الاحتياطيات الحالية في توسيع القاعدة الانتاجية وعلى الرغم من ان التنويع مطلب يستوجب قبل المضي في تطبيقه اجراء دراسة وافية وبذل جهود كبيرة فقد يكون ذلك التنويع أجدى من مجرد السعي الى تنمية الاحتياطيات المالية وحسبها عمادا للكيان الاقتصادي. يمكن أن نخلص من ذلك الى تنمية الاقتصاد الكويتي يجب أن لا تعتمد على زيادة الدخل الخارجي فحسب بل يجب أن يراعى فيها أيضا الحاجة الماسة لزيادة مساهمة هذا الدخل في الناتج القومي وتصعيد أثره عن طريق تنويع مصادر الدخل الأخرى وتوسيع القاعدة الانتاجية ومن ثم يكون من الأنسب النظر الى كل من التنويع ودعم الاحتياطيات المالية لا باعتبارهما أسلوبين بديلين لتحقيق التنمية الاقتصادية بل أسلوبين يكمل الواحد فيهما الاخر. وبالرغم من أن موارد الكويت الحالية تكفي للشروع ببرامج إنمائية مكثفة، إلا أن مقتضيات المرحلة الانمائية والتخطيط البعيد الأمد يتطلب الحد من الانحراف والتوسع في الخدمات العامة والاسكان لتركيز الطاقات والجهود على القاعدة الانتاجية وللتمكن من حصر ميزات

والمشجعات في كفتها. وان كبح جماح أنماط الاستهلاك العام الحالية وتوزيع الدخل بشكل خاص شرط أساسي تتطلبه المراحل القادمة للتنمية في الكويت.

لأن ايجاد القاعدة الانتاجية وتوسيعها وتنويع مصادر الدخل القومي أصبحا من الحلول الأساسية للوضع الاقتصادي غير السليم في الكويت، لذا فان المشروعات الاقتصادية المختلفة في الكويت لا بد أن تخضع لعدد من المبادئ الاستثمارية المستمدة من موجبات استراتيجية التنمية الشاملة في الدولة ونلخص هذه المبادئ فيما يأتي:

١ ـ الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها.

٢ ـ تحقيق هدف تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية، بما يؤدي الى رفع «مضاعف الاستثمار» وبالتالي الى زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال امكانات قطاع النفط.

٣ ـ تحديد الاستثمارات الاقتصادية عبر الزمن بشكل يتحقق معه التوازن الأمثل بين حجم السكان والمساحة الجغرافية من جهة وبين الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

٤ ـ وقاية البيئة من عوامل التلوث المختلفة بتأمين سلامة أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

٥ ـ مراعاة التناسق بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الخارجية وبخاصة في الأقطار العربية بحيث يمكن زيادة درجة الترابط الاقتصادي والتشابك الانتاجي وبالتالي رفع مردود الاستثمار الى أعلى الدرجات الممكنة. وأخيرا

٦ ـ **مراعاة الترابط الوثيق بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية سواء في اختيار المشروع نفسه أم فيما يترتب على تنفيذه من آثار على النظم والقيم والعلاقات الاجتماعية.**

وبالاستناد الى هذه المبادئ يمكن استنباط المعايير التي تستخدم في اختيار المشروعات في شتى مجالات الفعاليات الاقتصادية ونلخص هذه المعايير فيما يلي:

أ ـ **العامل الاستراتيجي:**

وينطبق هذا المعيار على المشروعات التي يتوجب اقامتها **بصرف النظر عن جدواها التجارية** سواء تلك التي تتعلق بأمن البلاد أو توفير الغذاء الأساسي والمرافق الحيوية.

٢ ـ التنويع الاقتصادي :

وطبقاً لهذا المعيار، فإنه يجب عند اختيار المشروعات أن تعطى الأولوية لتلك التي تكون درجة إسهامها في توسيع القاعدة الإنتاجية، وبصورة مجزية، أكبر من غيرها. والسبيل إلى تحقيق ذلك هو اختيار المشروعات التي تؤدي بدرجة أكبر إلى زيادة التشابك الإنتاجي بحيث تغذي منتجاتها مشروعات أخرى وتتغذى هي نفسها بمنتجات تلك المشروعات. وينطبق هذا المعيار في الوقت نفسه على المشروعات التي تقام خارج الحدود الجغرافية للبلاد.

٣ ـ سلامة البيئة

وهنا يقتضي أن تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لأي مشروع إنتاجي تقدير الدرجة التي قد يسهم بها المشروع في تلويث البيئة واتخاذ الوسائل الكفيلة بالتخلص من مسببات التلوث.

٤ ـ القوى العاملة :

نظراً للوضع السكاني الخاص في الكويت فإنه يجب عند اختيار المشروعات الإنتاجية إعطاء الأولوية للمشروعات التي تعتمد على أقل قدر ممكن من قوة العمل بالنسبة إلى تكلفتها الرأسمالية.

٥ ـ المعيار التكنولوجي :

لهذا المعيار أهمية بالغة لارتباطه الوثيق بالمعيارين السابقين، إذ يجب ترجيح كفة المشروعات التي تستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة على غيرها. لا سيما وأن مثل هذه المشروعات تشكل وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويعها بما يوافق الظروف المحلية.

٦ ـ معيار الجوانب الاجتماعية

يجب ألا تقتصر المفاضلة بين المشروعات الإنتاجية على قيمة عائدها الاقتصادي دون النظر إلى ما ينتج عنها من مكاسب اجتماعية وينطبق هذا أيضاً على تكلفة المشروع. فيجب أن يؤخذ في الحسبان ليس فقط تكاليف المشروع المباشرة. وإنما أيضاً ما يمكن أن يترتب على تنفيذ المشروع من تكاليف مستترة يتحملها المجتمع ككل

على ضوء تلك الأهداف والمعايير بالإمكان أن نتبين الحلقة الصحيحة في تحديد القاعدة الإنتاجية الملائمة للاقتصاد الكويتي وفي تنويع مصادر الدخل القومي. وحيث أن قطاع النفط قد حقق تطورات جذرية في السنوات الخمس الماضية، كان أهمها رفع أسعار النفط الخام وأيلولة ملكية الشركات العاملة إلى الدولة فلا بد إذن من توسيع القاعدة الإنتاجية للأنشطة النفطية المختلفة وتسويقها على المستويين المحلي والعالمي. لا بد من تحقيق نمو متوازن ومتكامل للقطاع وإعداد وتطوير الكفاءات المحلية اللازمة لإدارة صناعة النفط وإدماج قطاع النفط بالاقتصاد الوطني بحيث يزداد التشابك الاقتصادي بين قطاع النفط من جهة وبين الأنشطة المحلية غير النفطية من جهة أخرى من خلال الاستمرار في التصنيع النفطي والاستفادة من مشتقاته في الصناعة من أجل توسيع القاعدة الصناعية في البلاد والتقليل من واردات السلع التي يمكن إنتاجها محليا بأسعار منافسة.

في مجال تكرير البترول لا بد من تنفيذ عمليات التكرير في البلاد بكفاءة عالية بحيث تنتج سلسلة كاملة من المنتجات البترولية العالية الجودة تسد حاجات السوق المحلية وأسواق التصدير، بحيث تتعادل في جودتها مع المستويات العالمية. هذا يتطلب في التحليل النهائي تطوير أسواق تصدير على المدى الطويل للمنتجات البترولية تكون مضمونة وسليمة تجاريا. هذا وهناك مشاريع وأفكار مشاريع عديدة في هذا الاتجاه بعضها ما زال يتعثر في خطواته الأولى والبعض منها ما زالت أفكارا في الأذهان. من المشاريع التي تبشر بالنتائج الإيجابية في سبيل توسيع القاعدة الإنتاجية مشروع مرفأ ريوف، تحديث مصفاة الأحمدي، مشروع الأحمدي، مشروع الأسفلت، مشروع العطريات لإنتاج البنزين والزيلين، مشروع الأوليفينات لإنتاج الإثيلين ومشتقاته. مشروع عدد كاف من الموظفين والفنيين والعمال الاختصاصيين اللازمين لتنفيذها. يتوقع أن يبلغ إجمالي تكاليف القوة العاملة التراكمي حتى سنة ١٩٨٠ حوالي (٣٣٤٫١) مليون دينار بمتوسط قدره (٦٦٫٨) مليون دينار في السنة. ويتوقع أن ترتفع تكلفة القوة العاملة من (٤٥٫٩) مليون دينار في سنة ١٩٧٥ إلى حوالي (٧٨٫٧) مليون دينار في عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها (٧٢٪) عن سنة الأساس (مشروع الخطة الخمسية – ٧٦ ١٩٧٧ – ١٩٨١/٨٠ — ص ١٩٥)

بعد ذلك لا بد من تنمية لقطاع الزراعي والثروة الحيوانية فإن تنمية قطاع الزراعة من شأنها تخفيف اعتماد البلاد على استيراد المواد الغذائية من الخارج والمساهمة في زيادة الناتج المحلي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص جديدة من الاستثمار الاقتصادي ، كما أن زيادة المساحة المزروعة تساعد على تحسين ظروف البيئة والأحوال الجوية من بين الأسباب الهامة التي تواجه تنمية قطاع الزراعة في الكويت كما حدده واضعوا مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ ١٩٨١/٨٠ هي طبعا مصيرها الاهمال كسابقاتها من الخطط قصور التمويل الزراعي (ص٢٠٣) لماذا ؟ أليس تنمية لقطاع الزراعي في الكويت أفضل من شراء الجزر على سواحل الولايات المتحدة ؟ لا بد من دعم مشروعات الزراعة بدون تربة ومشروعات مراكز الخضروات ودراسات التربة والمياه وأبحاث الانتاج الحيواني ودراسات الثروة السمكية والتوسع في غرس الأشجار صادات الرياح والتوسع في صيد الأسماك في أعالي البحار وتحريره من الاحتكار الذي يصب في جيوب فئات معينة أرباحا خيالية . لا بد من وضع برامج تدريبية وتعليمية مختلف الأطر الفنية والاستعانة بالخبرات العربية والخارجية واستخدام وسائل الاعلام المختلفة لتوعية ورفع مستوى الثقافة الزراعية لدى المواطنين بدلا من تفرغ تلك الوسائل لتطبيل والتزمير لفلان وعلان .

لا بد من تعزيز تشريعات الحجر الزراعي الخاصة بحماية الانتاج الزراعي والسمكي في البلاد بما فيها حماية المراعي الطبيعية بدلا من تركها نهبا لبراميل وصنع اليد . لا بد من تسهيل عمليات التسليف والأقراض الزراعي بشروط أنسب من الحالية وبناء أسطول خاص بصيد الأسماك وتوفيرها بالسوق بأسعار عادلة بالاضافة الى الاسطول الحالي الذي صممت معظم سفنه وجهزت لصيد الروبيان فقط !

المــأزق الســياسـي

القيادة السياسية في أي بلد، لا تنطلق في سياساتها أو خطواتها من قناعات مجردة. ثمة ظروفا داخلية وأخرى خارجية تضغط عليها، وأحيانا تفرض عليها نمطا معينا من الذرائعية السياسية. أحيانا تبلغ أحجام هذه الضغوط الداخلية والخارجية على القيادة السياسية في أي بلد مبلغا لا يمكنها من أية اختيارات ذاتية. والقيادة السياسية في الكويت، كأي قيادة سياسية في أي بلد تعرضت في التاريخ وتتعرض اليوم وستتعرض في المستقبل لمثل هذه العوامل التي تفضي بها الى التفكير الذرائعي البراجماتي أحيانا كثيرة وبعيدا عن قناعاتها الذاتية. ولا يمكن فهم قصة «الديمقراطية» في الكويت بمعزل عما سبق ذكره. بمعنى آخر لا يمكن فهم نشوء الشكل النيابي الذي عاشه الكويت على مدى ١٤ عاما بمعزل عن فهم الظروف الداخلية والخارجية التي أدّت اليه. فخلال السنوات الاولى من الاستقلال وبالذات ١٩٦١ ــ ١٩٦٥ كانت القيادة السياسية في الكويت تواجه عوامل داخلية وخارجية عديدة أفضت بها الى القبول على مضض بالشكل الديمقراطي المحدود للحكم.

من أبرز هذه العوامل الضاغطة بشدّة هي مطالبة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٤ ــ ٦ ــ ١٩٦١ بضم الكويت الى الأراضي العراقية. لقد كانت الجمهورية الوليدة في بغداد حُبلى بالزخم الذي تراكم عبر قرون في العراق من الحكم الأجنبي العثماني ثم الانجليزي. لقد كان هذا الزخم كفيلا في أن يكتسح الكويت خلال ساعات لولا تداخل وتشابك بعض المصالح العربية والدولية في السعي لمعارضته ومقاومته. لقد نظرت القيادة السياسية في الكويت للمطالبة العراقية على أنها خطيرة للغاية الى درجة انها طلبت النجدة العسكرية من بريطانيا. وفعلا تمت عملية الانزال البريطاني في البر الكويتي في صيف ١٩٦١ وعرفت بعملية «فانتاج» Vantage وقد جاء الانزال على مراحــل:

١ ــ ٧ ــ ١٩٦١ نزل الى البر الكويتي ٦٠٠ جندي بريطاني وهم من وحدة الكوماندوس الملحقة بحاملة الكوماندوس الجديدة بولرك Bulwark

٣ ــ ٧ ــ ١٩٦١ التحق بهذه القوة قوات ترابط بانتظام في البحرين وعدن كما أنها تلقت أعتدة مدرّعة.

٤ ـ ٧ ـ ١٩٦١ بدأت سفن حاملة تابعة لقيادة النقل البريطاني تستخدم ثلاث طائرات تابعة لسلاح الطيران الملكي الروديسي وسبعة عشرة طائرة مدنية مستأجرة نقل القوات البريطانية من كينيا وقبرص الى الكويت وكان عصب هذه القوة فيلق المشاة الرابع والعشرين من كينيا بقيادة البريجادير هورسفورد Horsford الذي تدرب تدريبا خاصا على الحرب في الصحراء تضمنت الوحدات فرقة مظليين وكتيبة مشاة أخرى من المدفعية الملكية وسلاح الهندسة في الجيش البريطاني وكان يوجه القوة البريطانية التي في الكويت القائد البريطاني الأعلى لقيادة الشرق الأوسط مارشال الجو تشارلز السورث Charles Elworth وكان مجموع الطاقة البشرية العسكرية البريطانية التي أرسلت آنذاك تتراوح بين خمسة الى سبعة آلاف جندي وضابط بريطاني. من الطبيعي بل من المتوقع الا تكون القيادة السياسية في الكويت مرتاحة للانزال البريطاني حيث انه قد عرضها لكثير من الاحراجات المحلية والعربية والدولية لكن أيضا ينبغي التأكيد بأن الاختيارات المتاحة امامها كانت محدودة جدا.

العامل الثاني هو تيار القومية العربية العارم الذي كان بزعامة عبد الناصر فقد كان لعبد الناصر اعلام خطير وقوي نفذ وامتدادا جماهيريا كبيرا في الخليج والجزيرة. الناس يُعلّقون صوره في البيوت والمجالس ويحملونها في المحافظ ويسمون مواليدهم باسمه ويتجمعون حول اجهزة المذياع ليسمعوه عندما يتكلم وقد كان خطيبا لاذعا. لقد كان عبد الناصر عبارة عن مظلّة يستظل بها كثيرا من الحركات المعارضة في أكثر من قطر عربي وكانت القاهرة ايامها عاصمة العرب. وبغض النظر عن وجهة نظري الشخصية في عبد الناصر وتيار المد الذي صنعه في العالم العربي الا انه كان فعلاً مشترك لدى الأنظمة المحافظة ومنها نظام الكويت قد فتح عبد الناصر القاهرة لمعظم حركات التحرير العربية والافريقية التي ابدت استعداد للتفاهم معه. لقد كانت القاهرة في تلك الفترة ـ وهي السنوات الاولى لاستقلال الكويت ـ عاصمة المتململين من الأوضاع في أقطارهم ولذلك كثرت اعداد اللاجئين السياسيين العرب فيها من كل قطر. كان عبد الناصر أيامها شغل الناس وزعيم الناس ولقد وطّد من وراء ذلك نفوذا سياسيا عربيا رهيبا. وكان من الطبيعي بل من المتوقع الا تكون القيادة السياسية في هذا البلد مرتاحة لذلك لكن أيضا ينبغي التأكيد بأن الاختيارات امامها كانت محدودة جدا. كان عبد الناصر وتياره القوي في العالم العربي يطالب بمزيد من المشاركة الشعبية في الحكم بحجة

الى اليسار مارشال الجو الورث
وبجانبه البريجادير هورسفورد

لصر عما يحدث في قطره هو. ولقد مرّ الملك سعود معه بمشاكل عديدة حول هذا الأمر، ولم ترغب طبعا القيادة السياسية في الكويت ان تمر معه بنفس الاختبار. العامل الثالث. ولّد عبد الناصر تيارا ناصريا قويا في الكويت كان يمثل رأس الحركة الوطنية رغم أن نشوء هذه الحركة في الاساس سبق عبد الناصر تاريخيا. استطاع هذا التيار بتوأم المطقة المصرية والعديد من الظروف الداخلية الموضوعية ان يتسلل في اكثر قطاعات الشعب الكويتي يقظة وهو الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. كان الاتحاد أيامها ناصريا صرفا حتى أن مؤتمراته كانت تعقد في القاهرة. وكان لا بد من التجاوب وعلى الأقل التهادن مع هذا التيار لقوي على أمل تحييده محمل هذه الظروف أدى الى بروز حركة وطنية متماسكة في الكويت قادرة على عمليات الاستدعاء السياسي وتحريك الشارع تحريكا سريعا منظما ومظاهرات ١٩٥٩ و١٩٦١ شاهدا على ذلك. العامل الرابع هو ان طبقة التجار آنذاك أرادت لنفسها مزيدا من النفوذ السياسي فركبت الموجه الوطنية وتهادنت مع الحركة الوطنية ولذلك لم يكن غريبا آنذاك ان تقرأ مقالة هنا أو تصريحا هناك من أحدهم مؤيدًا الاشتراكية وضرورة حماية مصالح الجماهير الأوسع. ورأت الحركة الوطنية آنذاك في طبقة التجار ربما حليفا مرحليا من الضروري الاستفادة منه ومن نفوذه الاقتصادي وطبعا هذا أمر متوقع وعادي في مسيرة أية حركة وطنية. العامل الخامس هو حداثة التجربة السياسية للقيادة في هذا البلد وعدم وجود علاقات خارجية واسعة لها تحيّد من خلالها العوامل الخارجية الضاغطة. العامل السادس هو أن التكوين السكاني للبلاد كان أكثر تماسكا وتجانسا مما هيّأ فرصا أكبر للتماسك والتجانس السياسي على المستوى الشعبي. هذه العوامل الستة: عبد الكريم قاسم، عبد الناصر، الحركة الوطنية المتماسكة، تآلف طبقة التجار معها، حداثة التجربة السياسية للقيادة في السياسة الخارجية، والتجانس والتماسك السكاني، كل هذه العوامل تجمعت في فترة واحدة وضغطت على الاختيارات المتاحة امام القيادة السياسية في الكويت فتمخضت عن الديمقراطية المحدودة التي عاشها الكويت لمدة أربعة عشرة عاما. فقط لتقرير الحقيقة التاريخية البائسة نجزم هنا بأن القيادة السياسية في الكويت كأية قيادة سياسية في العالم العربي، لم تكن في أي يوم من أيامها تنطلق من قناعات ديمقراطية بقدر ما كانت تتبع اسلوب سد الذرائع والبراجماتية السياسية.

تعالوا نتعرف على الذي حدث لهذه العوامل الستة ونستكشف ما استجد من عوامل أخرى فمطالبة العراق بضم الكويت انتهت بالفعل بمقتل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على أيدي البعث العراقي وتحولت القضية الى خلافات حول جزر وربه وبوبيان وسواحل تؤدي الى مياه عميقة تمكن العراق من تأكيد اطلالاته الخليجية. اعترف اذن العراق بالكويت ككيان سياسي مستقل تماما عنه وتخلى عن فكرة الضم التي نادى بها الزعيم الركن قاسم. أمّا الخلاف بين العراق والكويت اليوم فهو خلاف حول الحدود لا الكيان وهذا أمر يحدث بين كثير من الدول العربية وغير العربية. وتيار القومية العربية الذي رعاه عبد الناصر في كل الأقطار العربية ضُرب ضربات موجعة مع هزائم عبد الناصر العسكرية والسياسية - الحرب اليمنية. انفصال سوريا عن دولة الوحدة. فشل حركة عبد الوهاب الشواف في الموصل. هزيمة حزيران ١٩٦٧. فشل عبد القوي مكاوي وجبهة التحرير التي يرأسها من استلام عدن بعد رحيل الانجليز، الخ.. وفي النهاية وفاة عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ اذن غاب عبد الناصر ايضا. أما الحركة الوطنية المتماسكة في الكويت والتي برزت في تلك الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٥ بروزا واضحا فقد تعرضت لكثير من الهزات والخضات خاصة سنة ١٩٦٧ وبعد هزيمة حزيران عندما نشب الخلاف الحاد داخل الحركة الأم في بيروت بقيادة د. جورج حبش حول ضرورة مركسة الحركة وتبنيها الاشتراكية العلمية كدليل تاريخي. انقسمت الحركة في الكويت واصابها كثير من التمزّق الظاهر الذي ما زالت تعاني منه حتى الآن. كما أن الحركة فقدت الحليف العربي القوي المتمثل بعبد الناصر بعد وفاته. لقد حاولت ان تعوض الخسارة بليبيا القذافي غير ان الفوارق الأساسية بينها وبينه لم تمكن من ذلك. ونظرا لحساسية العلاقة تاريخيا بين القوميين العرب والبعثيين لم تستطع أن تجد في العراق السند المطلوب. اما الائتلاف بين طبقة التجار والحركة الوطنية فقد تعرض لما كان متوقعا ان يتعرض اليه من احتلال. فقد برز التناقض الواضح بين الجانبين اثر تحقيق الطرف الأول (طبقة التجار) لمزيد من تراكمات رأس المال وانصراف الجيل الجديد منه سياسيا ثبت كل ذلك اليسرنه التي مرت بها الحركة الوطنية اثر حرب حزيران ١٩٦٧. بذلك انعدم التنسيق بين الجانبين على مستوى البرلمان - والذي كان واضحا وملحوظا أيام المجلس التأسيسي في الفترات الأخيرة من عمر الديمقراطية المحدودة التي عاشها الكويت اكتسب النظام خلال تلك العلاقات الخارجية القوية على المستوى العلاقات الخارجية وتمكن من خلال تلك العلاقات الخارجية القوية على مستوى

العربي خاصة والدولي عامة من تحييد الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها في السابق. حتى عبد الناصر في أيامه الأخيرة بدت ميالا الى التفاهم مع النظام أكثر من الضغط عليه. ساهم «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» مساهمة كبيرة في تأسيس تلك العلاقات الخارجية القوية لذلك فأعماله ومشاريعه وتطورتها من أهم المواضيع التي تبحث في الدورات الدبلوماسية لوزارة الخارجية الكويتية ويبدو أن الصندوق اساسا هو لتأمين استمرار علاقات خارجية قوية من خلالها يصبح بالامكان تحييد الضغوط بشتى اشكالها. زد على ذلك ان التجانس والتماسك السكاني قد تعرض بدوره الى اختلالات واهتزازات اساسية مع اعادة تنظيم البلد عمرانيا ومع الموجة الزاخرة من هجرة الوافدين واتجاه النظام البارز في تحييس الدواوين لنفسه أغلبية مطلقة في البرلمان من خلال إغراق كثير من الدوائر الانتخابية بالصوت البدوي. مُجمل هذه التطورات التي مرّت بها العوامل السته المذكورة خفّفتْ ظهر النظام في الداخل والخارج وشتت الكثير من الضغوط التي كان يتعرض لها بحيث اصبح بمقدوره ان يختار المسالك السياسية الملائمة لتراكيبه النفسية والبشرية والتاريخية.

بالاضافة الى كل ذلك استجدّت ظروف في منطقة الخليج والجزيرة صارت تؤثر تأثيرا واضحا على سياسات النظام الكويتي وزؤاه. فالاتفاق العراقي ـ الايراني دفع النظام لمزيد من الاتكاء السياسي على السعودية القطب الثالث في المنطقة وكان لهذا الاتكاء ثمنه الواضح في المناخ العام الذي يبثّه النظام في الداخل والمسالك التي يختارها في سياسته الخارجية. الحقيقة ان المملكه السعوديه خاصه بعد وفاة عبد الناصر ـ أصبحت ذات امتدادات وتأثيرات واسعة عبر العالم العربي في الخليج، في البحر الأحمر، في منطقة القرن الافريقي، وحتى في عواصم عربية رئيسية مثل القاهرة ودمشق. خلال ذلك قام اتحاد الامارات ـ وقد تحمس النظام الكويتي للفكره منذ البداية ـ الذي رغم كل معايبه والظروف المضادة لتركيباته يعتبر دليلا ماديا لقدرة الأنظمة المحافظة في المنطقة على التنسيق فيما بينها وادراكها للمخاطر والاحتمالات المستقبلية المحيطة بها. طبعا انحسار الثورة عسكريا في ظفار نظرا لعدة عوامل ذاتية وخارجية ومن أبرزها التدخل الايراني أعطى الانظمة المحافظة في المنطقة مزيدا من الثقة بالنفس بالرغم من كل الجلبة التي كانت تثيرها في أروقة المبنى الأنيق العديم الفائدة المسمّى بالجامعة العربية حول الوجود الايراني في السلطنة. من جهة اخرى فان اللغة التفهمية الجديدة التي بدأت تشيع في علاقات السعودية باليمن الجنوبي لا شك تبعث الارتياح

النائب المحترم
عبد الله محمد النيباري

أو تشير بالأحرى للمعلومات التي لا نستطيع الجزم بها . ولكني سمعتها وسمعها اخواني من مصادر مختلفة من أبناء الكويت ممن قاموا ببحوث جامعية بهذا الصدد تؤكد أو تشير الى ان مستوى الانتاج وطرقه تؤدي الحقول ، كما تبين بأن الاستمرار في الانتاج بمعدل الحالي سيؤدي الى نفاذ أو نهاية نفاد الثروة النفطية بعد ١٥ عاما . على هذا الأساس سيدة الرئيس ، طرحنا سؤالا أو استجوابا في السيد الوزير : لماذا لم تقم الوزارة بدراسة ما يسمى المعدل الأفضل للانتاج أو ما يسمى باللغة الانجليزية ، الذي يتناسب مع حقولنا النفطية ؟ لماذا لم تجر هذه الدراسة ؟ ولماذا لم يقم وزير المالية بتقديم الاستشارة وتقديم وجهة نظره بشأن تخفيض الانتاج ؟ يقول السيد وزير المالية ان مسألة تخفيض الانتاج هي مسألة حديث فيها طارئ ، وهي مستجد ولم تظهر الا بعد عام ٧٢ . عندما ارتفعت الدخول . اما في الفترة المنصرمة فلم تكن هنالك مطالبة بتخفيض الانتاج . باعتبار ان معدلات الانتاج كانت تدر دخلا لا يكاد يفي باحتياجاتنا . سيادة الرئيس . ان مطلب تحديد الانتاج هي حقيقة لا مر لم يظهر عام ٧٢ . ولكنه بدأ ظهوره منذ عام ٦١ . وسبب انخفاض الدخول ليس معدلات الانتاج فقط . وانما سبب انخفاض دخول دول النفط في عقد الستينات ، وهو انخفاض الاسعار من جهة وانخفاض معدلات الضريبة من جهة اخرى ، مما اتاح فرصة للشركة الاستعمارية المستغلة للنفط تحقيق ارباح فاحشة على حساب شعبنا والشعوب الاخرى . لقد خفضت الاسعار منذ عام ١٩٥٩ واستمرت حتى عام ١٩٧١ . بمعدل كان مستوى الأسعار في الستينات أقل مما هو عليه في عام ١٩٥٩ وقبل ذلك . واذا تحين السيد وزير المالية ليطلع على خطاب السيد رئيس الوزراء الذي ألقاه في افتتاح ندوة الاستثمارات الاحتياطية حيث اكد هذه الحقيقة . ولعل هذه الحقيقة حقيقة بارزة تنبه الاحصائيات ، حيث ان أسعار عام ١٩٥٩ و١٩٥٨ كانت أكثر من ١٨٠ سنت ، بينما استمرت في عقد الستينات ١٥٩ سنت . واذا اخذت بعين الاعتبار انخفاض شروط التجارة بغير صالح الدول المنتجة . واذا اخذت بعين الاعتبار الآثار التضخمية على اسعار العملات ومعدلات الصرف . فان الفارق في الاسعار بين عام ١٩٥٨ والفترة بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٧١ هو أكثر من عشرين سنتا . اما بالنسبة لتحديد الانتاج فلا شك ان السيد الوزير مطلع على اقتراح فنزويلا الذي قدم لمنظمة الاوبك بتحديد الانتاج ، وكان هذا الاقتراح تحت البحث عام ١٩٦٤ . نعم ، تحديد الانتاج لم يرفع كمطلب فقط من عام ١٩٧٢ ، وانما رفع منذ اوائل الستينات عندما شعرت بعض الحكومات

ومنهم فنزويلا بان السبب في انخفاض الاسعار هو ما كان يسمى بزيادة انتاج النفط مقارنة بالطلب عليه ، ولا شك ان السبب في عدم تحديد الانتاج منذ عام ١٩٦٤ هو مواقف بعض الحكومات العربية ، وانا آسف ان اقول منها حكومة الكويت ، لو كانت الحكومات العربية - ان اقول بعضها - جادة ومدركة لحقيقة الوضع ، لكان واجب أن تتخذ الموقف الذي اتخذته عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ، هذا الموقف يجب أن يتخذ قبل عشر سنوات ، ولو اتخذنا ذلك لحققنا الدخل الذي يفي بالاغراض التي تفضل السيد الوزير وذكرها ، سواء احتياجات داخلية أو احتياجات خارجية وحافظنا على ثروتنا الناضبة ، أما ما ذكره السيد الوزير من ان هنالك صيحات تتهم الشركات بالتآمر نتيجة لتخفيضها الانتاج في بعض الدول ، فأنا أؤكد له ان هذا صحيح ، وانا شخصيا أعتقد أن سياسة — الشركات لم تكن سليمة ولم تكن في صالح الشعوب ، فقد كانت الشركات تتلاعب في الانتاج حسب مواقف الدول السياسية ، عندما أممت ايران سدت ايران ورفعت انتاج الكويت ، وعندما أممت العراق سدت انتاج العراق وأوقفته ونمّت انتاج الكويت والسعودية ، وعندما ارادت أن تصلح وضعها مثلا مع بعض دول الخليج ومع السعودية رفعت انتاج السعودية وحجمت انتاج الكويت ، عندما أرادت الشركات أن تحسن علاقتها والدول التي تملكها الشركات مع ايران رفعت انتاج ايران وثبتت انتاج الكويت والعراق ، نعم الشركات كانت دائما تتآمر وما زالت تتآمر وستبقى متآمرة على حق شعبنا وحقوق الشعوب المتخلفة مثلنا ، ولن ينتهي هذا الاستغلال إلا بالتخلص الناجز من نفوذ الشركات وتحقيق التحرر الاقتصادي وفرض السيطرة الوطنية ، أنا أقول فرض السيطرة الوطنية لأن النفوذ الأجنبي لا يمكن أن يزول إلا إذا كنسناه مثل الغبار ، لن يذهب بنفسه ، وبذلك فان المؤامرات من الشركات على حقوق الشعوب وعلى حق شعبنا هي أمر مستمر ، وانا اعتقد ان مصلحتنا تتناقض مع مصلحة الشركات لأن خسارتهم ربح لنا وربحنا خسارة لهم ولا بد ان هذا التناقض يثير الآن .. سيادة الرئيس انا اعتقد ان دخلنا من النفط يبلغ حوالي ثلاثة آلاف مليون دينار ، احتياجاتنا للانفاق في الميزانية العامة تبلغ (٦٠٠) مليون دينار ، لو قدرنا احتياجاتنا للمساعدات والالتزامات الخارجية ، وقلنا انها تعادل نصف الدخل أو نصف الانفاق ، أو قلنا انها حتى (٤٠٠) مليون دينار ، ومعنى ذلك ان احتياجاتنا لن تكون — بأي حال من الاحوال — أكثر من ألف مليون دينار ، فاذن سوف يكون عندنا فائض ألف مليون دينار **فأنا أقول يجب أن تحدد سياسة الانتاج بما يغطي احتياجاتنا من المال البالغ (١٠٠٠) مليون دينار**

وما عدا ذلك فهو زيادة في الانتاج لن تستفيد منها الكويت . خاصة وأن الأموال السائلة دائما تكون معرضة لمخاطر عديدة جدا . منها مخاطرة لتخفيض العملة . فلا يجوز اطلاقا الاستمرار في معدل الانتاج الحالي ، وكان على وزير المالية أن يطرح الدراسة التي تلبي هذا المطلب ، نقطة صغيرة فقط ، سيادة الرئيس ، حول موضوع الغاز لأن وزارة المالية والسيد الوزير دائما يرددون أنه اذا خفض انتاج النفط فهذا يؤثر على انتاج الغاز ، وأنا أقول وبمراجعتي مع بعض الاخوان المختصين ، وجدنا أن احتياجاتنا من الغاز ممكن ان توفر إذا انتجنا (٨٠٠) ألف برميل يوميا فقط ، هذا اذا كان بدون عملية الحقن أي بدون إعادة الحقن في الآبار ، يكفي لاحتياجات الكهرباء ومنطقة الشعيبة الصناعية أن ننتج أقل من الف برميل يوميا بدلا من (٣) ملايين برميل ، لكي نفي باحتياجاتنا من الغاز ، وانا أقول إذا خفضنا الانتاج فنحن لن نحتاج الى اعادة الحقن ، وبالتالي نوفر كمية تبلغ (٣٨٠) مليون قدم مكعب وهي المخصصة لاعادة الحقن ، هذه الكمية توفر للاحتياجات ، وباعتقادي وحتى لو حسبنا حساب اعادة الحقن سيكفينا أن ننتج مليونا واربعمائة ألف برميل ، سيادة الرئيس ، اذن لو خفضنا الانتاج بمقدار النصف سيوفر لنا ذلك مقدار من الغاز يتراوح بين (٨٠٠) مليون قدم مكعب وألف مليون قدم مكعب كافية لتغطية احتياجاتنا الاستهلاكية والصناعية . . . »

وفي موقع آخر من الجلسة ذاتها يقول النيباري :

«سيادة الرئيس ، أنا تحدثت عن ضرورة تحديد سياسة الانتاج ، واننا نأخذ على السيد وزير المالية والنفط وعلى الحكومة عدم اتخاذها الخطوات التي كان يجب ان تتخذها للمحافظة على الثروة البترولية وتحديد الانتاج بناء على سياسة مرسومة ، بحيث يسير الانتاج دخلا يغطي احتياجاتنا للانفاق الداخلي وللالتزامات الخارجية ، سيادة الرئيس ، وانا اعتقد ان رد الوزير يؤكد ولا يفند المآخذ التي طرحنا على اساسها الاستجواب بخصوص سياسة الانتاج ، **النقطة الثانية ، سيادة الرئيس ، تتعلق بموضوع الغاز** ، المفروض أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لعدم اهدار الثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على الثروة الغازية ، ولا شك ان احدى الوسائل للمحافظة على الثروة الغازية هي تخفيض الانتاج ، وتخفيض الانتاج يحقق لنا بالاضافة الى المحافظة على النفط نفسه يحافظ أيضا على الغاز كما يحافظ على حالة الآبار ، حتى الآن لم يصل استهلاك الغاز الى ما يزيد في حدود ٤٠ ٪ فقط ، وحتى وفقا للبيانات المقدمة

من وزارة المالية والنفط ، فان الغاز المهدور كان من الممكن أن يستفاد منه في المصنع أو في اعادة حقنه . والمصيبة ، يا سيادة الرئيس ، انه كلما خرج هنالك مشروع وطني لاستغلال الغاز وجد معارضة من الحكومة ومن الشركات ، ثم لا يلبث بعد فترة الا ويظهر مشروع من شركة الـ (كي او سي) لاستثمار هذا الغاز . هذا الكلام دار في هذا المجلس عام ١٩٦٥ ، ونفس الحوار الذي يدور بيننا الآن وبين السيد الوزير عبد الرحمن العتيقي دار بين السيد العضو عبد الرزاق الخالد والشيخ جابر الأحمد وزير المالية عام ١٩٦٥ ووزير المالية في ذلك الوقت وعد ان الحكومة سوف تتخذ الخطوات اللازمة لاستثمار الغاز ، وكان على حلفه وزير المالية ان يتابع هذه الشروط . ولكن — للأسف الشديد — لم يتم ذلك الى عام ٧١ ، الى ان جئنا في هذا المجلس ووجدنا أن الحكومة وشركة الـ (كي او سي) لم يعطوا الغاز المطلوب لشركة البترول الوطنية . وبعد الحاح اعطوها (٨٠) مليون قدم مكعب ، ثم تظهر لنا شركة الـ (كي . او . سي) بموافقة وزارة المالية والنفط بمشروع يحصل على (٢٣٠) مليون قدم مكعب من الغاز . نفس القصة ، سيادة الرئيس . حصلت عام ١٩٦٣ عند انشاء المصفاة . الحكومة والشركات قالوا ليس هناك غاز عندما احتاجت الحكومة غازا لمصفاة الشعيبة . الآن سيادة الرئيس ، انا اعتقد ان هناك مخالفة — مثلما ذكر الاخوان — وهي ان توصية اللجنة صريحة بان يعطى الغاز لشركة البترول الوطنية ، لكي تشرف على استثماره وعلى تكوين لجنة كما اعتقد ، الا ان الوزير كون لجنة من وزارة المالية وسحب المشروع من شركة البترول الوطنية وتركه باشراف اللجنة . سيادة الرئيس ، نحن لا نريد ان نحرض وزارة المالية والنفط ضد شركة البترول الوطنية أو شركة البترول الوطنية ضد وزارة المالية . لكن نقول ما هي العبرة من اقتراحنا على المجلس أن يعطى شركة البترول الوطنية ؟ العبرة ان شركة البترول الوطنية فيها جهاز صناعي واقتصادي غير متوافر لدى وزارة المالية ، ومن صالح البلدان ان يوكل هذا المشروع لشركة البترول الوطنية . واذا كان هنالك خشية من ان تذهب ارباح الغاز الى شركة البترول الوطنية . فبامكان الحكومة ان تفرض ضريبة على شركة البترول الوطنية ، أو ان تعمل مشروع مشاركة بينها وبين شركة البترول الوطنية ، بحيث يعطى شركة البترول الوطنية مجرد اجور رمزية ، فانا اعتقد ان هنالك مخالفة دستورية من ناحية وهنالك أيضا الحقيقة سياسة غير سليمة باعطاء مشروع الغاز للجنة في وزارة المالية ، وهذه اللجنة ليس لديها جهاز . والذي حصل انها ذهبت وكتبت للشركات — بما فيها شركة الـ (كي . او . سي) — حتى يعيروها مهندسين ، بينما شركة البترول الوطنية موجود لديها مهندسون ، فانا اعتقد ان هذه السياسة

٥٧

زبيده رحر ٥٨

يبلغ (١٤٣٤)، عام ١٩٧١ بعد عشر سنوات يبلغ عدد العاملين من الكويتيين (١١٥٣) ينقص عن عام ١٩٦١ يبلغ حوالي (٣٠٠) عامل، زاما ارتفاع النسبة فلأن الشركة خفضت عدد العاملين فيها من ٦ آلاف الى ٣ آلاف، فارتفعت نسبة الكويتيين ــ أي أن النسبة ارتفعت ــ لكن العدد الفعلي انخفض، ارتفعت النسبة من ٢٣٪ الى ٤٠٪ ولكن ليس عن طريق زيادة العاملين الكويتيين، انما عن طريق تخفيض جميع العاملين في الشركة، فهذا هو التحايل والتآمر من قبل الشركات، الذي لم تقف وزارة المالية والنفط في وجهه، ولم تحاول استخلاص حق الشعب الكويتي سيادة الرئيس، إذا كان عدد العاملين عام ١٩٦١ (١٤٠٠) عامل فكيف يصبح عام ١٩٧١ (١١٠٠)؟ المفروض على الأقل أن يصل الى (٢٥٠٠) عامل، على الأقل يتضاعف في عشر سنوات، فعدد الخريجين زاد، وعدد المدربين زاد، وعدد المتدربين زاد، فأين الزيادة في عدد القوى العاملة؟ ثم هناك شيء آخر، انا طلبت كشفا بالأسماء، سيادة الرئيس، من وزير المالية والنفط، وحسبت المؤهلين من المهندسين في شركة ال (كي. أو. سي) على مدى ٤٥ سنة، ما يزال عدد العاملين المؤهلين من المهندسين في شركة ال (كي او سي) لا يزيد على ٢٨ فرد فقط من مهندس وجيولوجي او مهندس طبيعة عمله فني متعلق بالبترول، بينما لو أردنا للمقارنة مع الشركات الوطنية، فشركة البترول الوطنية فيها حوالي (٥٠) مهندسا، وهي بادئة في سنة ١٩٦٨، معنى ذلك ان سبب انخفاض عدد القوى العاملة وعدد الفنيين من العاملين في النفط هو تراخي وزارة المالية، ثم أحب ان اقول شيئا آخر: ان عدد الموظفين الذين ذكرهم السيد الوزير معظمهم، ونحن نراهم في العلاقات العامة، وفي الصحافة، وفي الأعمال التي هي في الحقيقة بعيدة ــ صحيح انهم موجودين في شركة النفط ــ لكن أعمالهم بعيدة عن صلب النفط. طيب، سيادة الرئيس، انا احب ان أؤكد الموضوع حول الاحتياطي انا احب أن أقول شيئا فقط، اؤكد ان الارقام التي عندي تتفق مع ما ذكره الأخ جاسم اسماعيل، وهي أن الدخل من فوائد الاحتياطي ٢٪ فقط عام ٧٢ و ٧٣ وهو (١٦) مليون دينار فوائد (٦٠٠) مليون دينار، وان خسائرنا من جراء تخفيض الجنيه الاسترليني، الحقيقة تزيد بمبالغ كبيرة جدا دينار، هذه خسائرنا عام ٧١ و ٧٣ يعني نحن الذي جنيناه من فوائد الاحتياطي في (٥) سنوات ولدي لو ضربنا (١٦) مليون دينار في (٥) نجد انما خسرنا (٨٠) مليون من الاحتياطي في ضربتين وفي سنتين فقط، فعلى هذا الأساس، أنا اعتقد ان سياسة استثمار الاحتياطي سياسة غير سليمة، واؤكد ما جاء به

الأحوال . وأريد تفسيرا من السيد وزير المالية للفرق بين الرقم الذي أعطاه جاسم وهو (١٦) مليون وبين الـ (١٠٠) مليون التي قالها لنا في البيان ، وكيف حسبها هو؟ لأنه غير معقول أن يرتفع الدخل في خلال سنة واحدة من (١٦) مليونا الى (١٠٠) مليون على نقص المبلغ من الاحتياطي . **شكرا ، وانا آسف لأنكم لم تعطوني الوقت لأكمل .**

هذا ولقد تنبه النائب المحترم عبد الله النيباري لقضية اقتصادية مركزية وهي **قضية الأراضي في الكويت وكيفيات استخداماتها ومساحاتها وأسماء الأشخاص من يستخدمونها** ، ويكفيني هنا أن أثبت سؤاله الخطير حول هذا الموضوع والجواب الذي يكشف حقيقة الأمور في هذه القضية الذي تلقاه من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . ولو لم يكن هناك مجلس للأمة من أين نعرف مثل تلك المعلومات ؟ وكيف يحق لمواطن من المواطنين أن يطرح سؤالا بهذه الأهمية والخطورة ويتلقى جوابا رسميا كاشفا لناحية من أخطر النواحي والزوايا في البنية الطبقية ولا أقول فقط الاقتصادية بالكويت . فقط أطلب من القارئ أن يدرس مساحات هذه الأراضي ومواقعها وإيجاراتها التافهة الزهيدة ويقارن ذلك بمساحات الشقق التجارية وبإيجاراتها وبأسعار الأراضي في مناطق متعددة من الكويت ويخرج بعد ذلك بالنتائج التي يراها

التاريخ: ١٩٧٤/١/١٦
٦٤/٤/٣/٦

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحيـــة طيبة وبعد ،

أرجو توجيه السؤال التالي الى السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الموقر .

السؤال

سبق ان ادلت الحكومة ببيان بشأن الأراضي خارج حدود التنظيم الواقعة ضمن أملاك الدولة وأفادت ان الأراضي التي سيّجت وأقيم عليها مباني قبل تاريخ معيّن سيمنح مسيجوها ومقيمو المباني عليها حق استخدامها مقابل دفع بدل ايجار

فارجو اعطائي بيانا بأسماء الأشخاص ممن يستخدمون مثل هذه الأراضي مقابل بدل ايجار ، وما هي مساحات هذه الأراضي ومواقعها وطبيعة الاستخدام والمنشآت والتسييج وقيمة ما يدفعه كل منهم من أجر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مقدم السؤال
عبد الله محمد النيباري

تاريخ ١٤ مارس ١٩٧٤
الإشارة ١٠٠ – ٤٧٨

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : سؤال العضو عبد الله محمد النيباري بشأن الأراضي الواقعة خارج حدود التنظيم .

بالإشارة الى كتاب سعادتكم رقم ٤٨٩٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٦ المتضمن السؤال المنوه عنه أعلاه .

يسرنا أن نرفق لكم كشفا يبين أسماء الأشخاص ممن يستخدمون الأراضي الواقعة خارج التنظيم العام ، مع بيان مساحات هذه الأراضي ومواقعها وكذلك قيمة إيجار كل منهم وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ . أما طبيعة استخدام هذه الأراضي فهي عبارة عن مزارع ومسابح وساحات مسورة أو شاليهات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الدولة
لشئون مجلس الوزراء

اسم المستغل	الموقع	المساحة متر مربع	الايجار السنوي فلس	الايجار السنوي دينار
الشيخ علي فهد السالم الصباح وإخوانه	جيران	٣٩٤١١٠	٤٤٠	١٥٧٦
الشيخة نورية ناصر الصباح	جنوب معسكر الصباحية	٥٨	٢٣٥	
الشيخ عبد الله المبارك الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٩٣٩٣٠٠	٢٠٠	٣٧٥٧
فهد جاسم النبيس	جنوب ميناء عبد الله	٦٤١٨٠	٧٢٠	٢٥٧
الشيخ عبد الله المبارك الصباح	الصباحية	١٧ ٥٥٠	٢٠٠	٤٨٢
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح	ميناء عبد الله	١٩٨٧٧٠	٨	٧٩٥
الشيخ دعيج السلمان الصباح	الجليعة	٦٦٨٤٣	٣٧٥	٢٦٧
الشيخ حمود السلمان الصباح	جنوب معسكر الصباحية	٤٦٩٧٠	٦٨٠	١٨٦
الشيخ دعيج السلمان الصباح	ميناء عبد الله	٤٧٦٦٠	٦٤٠	١٩٠
سيف مرزوق الشملان	ميناء عبد الله	٦٧٢١	٨٨٥	٢٦
الشيخ ناصر الصباح الناصر الصباح	الجليعة	٣٥٠٣٧	٤٨٠	١٤٠١
الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح	الجليعة	٩٨٦٥	٤٦٠	٣٩
عبد اللطيف ثنيان الغانم	الصباحية	١٩٤٣٥		٧٧٧
الشيخ مبارك صباح الناصر الصباح	الجليعة	٣٩٢٥	٧٠٠	١٥
الشيخ جابر الأحمد – شركة الغانم والخرافي للانشاءات	ميناء عبد الله	٣٨٥٠٧	٣٠	٥٤
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الجليعة	٣٩٢٦٨٢	٧٢٨	١٥٧٠
حامد عيسى الصالح	الجليعة	١٩١٠٠	٤٠٠	٧٦
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الصباحية	٣٠٥٦	٤٤٠	١٢٣
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	الجليعة	٤٩٢٢٣	٩٢٠	١١٦٨
والدة الشيخ خالد العبد الله السالم الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٣٨١٧ ٨	٨٣	٥٢٦
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	جنوب ميناء عبد الله	١٠٩٤٩٣٦	٧٤٠	١٣٧٩
الشيخ جابر العبد الله الجابر الصباح	جنوب ميناء عبد الله	١٥٤٤٦٣٧	٥٤٨	٦١٧٨
الشيخ دعيج السلمان الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٩٩١٦٢٥٠	٠٠٠	٣٩٦٥
الشيخ عبد الله الصباح السعود الصباح	جنوب ميناء عبد الله	٤٠٩٧٠٠	٨٠٠	١٦٣٨
الشيخ ناصر صباح الناصر الصباح	جنوب معسكر الصباحية	٣١٨٠٣٥٠	٤٠٠	١٢٧٢١
عبد اللطيف ثنيان الغانم	الصليبية	١٨٤٧٠	٨٨٠	٧٣
الشيخ ناصر صباح الناصر الصباح	العارضية	١٩ ٧٨	٣٦٥	٧٦
ارشيد الفهيدي	العارضية	١ ٥٨٣	٣٣٠	٤٢
عبد الله الفهيدي	العارضية	١١٢	٤٤٥	–

ملحـــــق رقـم ١٩٠

اسم المستغل	الموقع	المساحة متر مربع	الإيجار السنوي	
			فلس	دينار
حمد محمد الريش وأولاده	العارضية	٩٦٩١	٧٦٥	٢٤
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	الصبية	٢٣٨١٦٦٠	٦٤٠	٩٥٢٦
الشيخ فيصل السعود الصباح	الصليبية	٣٣٣٨٥٥	٤٢٠	٢٣٣٥
الشيخ سالم صباح الناصر الصباح	العارضية	٨٢٥٦٠	٠٤٠	٣٣٠
الشيخ سالم العلي السالم الصباح	صليبية	٣٨٢٢٥	٩٠٠	١٥٢
مبارك الحساوي	الصليبية	١٢٣٩٠	٥٦٠	٥٧
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	الجليعة	٧٤٢١٤	٨٧٦	٢٩٦
احمد البشر الرومي ومحمد الرجيب	الشاعية	١٩٢٢٨	٩١٢	٧٦
يوسف أحمد الغانم	الصبية	٩٠٠٦٠	٠٤٠	٣٦٠
يوسف احمد الغانم	الصبية	٣٥٠٧٠	٢٨٠	١٤٠
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	شرقي مطلاع	٥٠١٩١	٧٦٤	٢٠٠
الشيخ عبد الله الجابر الصباح	الخويسات	٢٦٠٢٦٥	٠٦٠	١٠٤٦
الشيخ علي عبد الله الجابر الصباح	الخويسات	١١٦٣٣٩	٣٤٤	٩٦٥
الشيخ ابراهيم الدعيج الصباح	الخويسات	٩٤٥١٥	١٨٠	٢٥٨
خالد عيسى الصالح	الخويسات	٤٦٠٠	٤٠٠	١٨
مبارك شلاش المحيرف	الخويسات	١٢٦٥٨٠	٣٢٠	٥٠٦
الشيخ جابر العلي السالم الصباح	شمالي المطلاع	٦٠٢٥٩٨٧	٩٤٨	٤١٠٣
شايع أبرشية	الشقايا	١٠٧٧	٣٠٨	٤
عبد الحميد يوسف العيسى	الصبحية	١٢٩٧٥	٩٠٠	٥٢

• نظر الكويت اليوم ، ملحق خاص محاضر مجلس الأمة ، ملحق رقم ١٩٠ ، صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٥ ،ص٩ ـ ١٠

(٢) التضخم ومكافحة الغلاء

وقد لقي هذا الموضوع اهتمام كل النواب وتركز النقاش حوله في عديد من الجلسات ومع انه طرح عدة مرات الا ان توقيت طرحه بشكل جدي واستجواب وزير التجارة حول ذلك السيد خالد العدساني كان عملا موفقا أعطانا نحن المواطنين فكرة جيدة عن الدرجة العالية والمخيفة لانكشاف الوضع الاقتصادي في الكويت للتقلبات الاقتصادية والمالية الدولية من جهة ووجود طبقة سميكة من المنتفعين بذلك محليا مما فسر لنا أن الحل الجوهري للقضية لا يكمن في زيادة الرواتب بقدرما يكمن في إجراءات جذرية لا شك تخدم الصالح العام ولكن تتضرر منها طبقة التجار الرهيبة النفوذ محليا يكفي مجلس الأمة أمانة أنه عرّى هذه الوضعية الاقتصادية المريضة . ونترك مضبطة الجلسة الحادية والعشرين / ط المعقودة يوم الثلاثاء ٢٢ ربيع ثاني سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١٤ مايو ١٩٧٤ م لتتكلم . **يقول السيد يوسف الرفاعي :**

«سعادة الرئيس ، هناك نقاط في السؤال لم يرد عليها جواب مثل تاريخ الأساس أي الوقت الذي يبدأ منه تطبيق علاوة الغلاء والحكومة أو الوزارة المختصة لم تجب على هذه الفقرة من السؤال ، والحقيقة أن هذا شئ مهم بالنسبة للموضوع ، **وكثيرا ما تكون في الأسئلة نواح هي النواحي المهمة والحكومة إذا ما أوردنا أسئلة على شكل نقاط (١) و (٢) و (٣) و (٤) فانها تجيب على السؤال مجملا وتخلط الأول بالثاني وتضيع علينا الأسئلة الحساسة في الاجابة** ، سعادة الرئيس ، الذي سمعناه بتاريخ ٤/١٨ أن الحكومة شكلت لجنة لدراسة موضوع الغلاء ، ونحن الآن بتاريخ ٥/١٤ علما بأن اللجنة أعطيت مهلة لمدة ثلاثة أسابيع وحتى الآن — لا أدري — إن كانت **قد ظهرت** نتيجة لهذه اللجنة التي شكلتها الحكومة وأعطتها مهلة لمدة ثلاثة أسابيع ، وها هي الثلاثة أسابيع قد انقضت ، **وأنا أعتقد أن الحكومة أرادت بهذه الخطوة أن تأخذ زمام المبادرة من المجلس فقط** ، حتى لا يسير المجلس في دراسة الاقتراح الذي تقدم به الزميل المحترم الأخ عباس حول موضوع الغلاء ، **فالحكومة أعلنت هذا الاعلان حتى تأخذ زمام المبادرة ويتخلى المجلس ويبرد بالنسبة لدرس الموضوع** ، وتكون النتيجة لا شئ ، كما هو حاصل الآن ، سعادة الرئيس ، ان عدم تصويتنا على الاستجواب المقدم للسيد وزير التجارة ، وعدم نجاح الاستجواب لا يعفي سعادته من المسؤولية لينام على فراش من حرير تجاه مشكلة الغلاء ، ويترك الغلاء مستشريا في البلاد ، بل يجب

النائب المحترم : السيد يوسف الرفاعي

أن يشكل هذا حافزا لسيادته لكي يرفع سيف عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في وجه الغلاء والجشع والاحتكار، وعجز الأجهزة، سواء في وزرته، أو في الجمعيات التعاونية، وشركة التموين أو اتحاد الجمعيات، نعم، يجب أن يكون ذلك حافزا للعمل والحزم والجرأة والاصلاح، لا أن تعتبر القضية قد طويت ووضعت على الرف. سعادة الرئيس. **السوق السوداء موجودة فعلا وحتى في الجمعيات التعاونية. هناك أشياء من المواد المفقودة في السوق وغيرها. تسأل عنها فيقال غير موجودة، وتعطى لأناس مخصوصين. هناك عجز وشلل في الأجهزة الحكومية المختصة بالغلاء. مثلا، بالنسبة للذي حصل في منطقة الفروانية وتوابعها، والذي حصل في منطقة الصبيحيل وتوابعها، والذي حصل في منطقة المنصورية والمرقاب. فالحكومة تصرح بأن لديها حوالي (٢٠٠) ألف كيس من السكر. ولكن السكر مفقود في هذه الجمعيات. يذهب المواطن فيُقال له غير موجود. وهناك جمعيات تغلق أبوابها وتقول ليس عندي شيء.** لم يعطني اتحاد الجمعيات شيئا. فالمواطنون يتطرون. والحكومة تقول عندي (٢٠٠) ألف كيس، والسوق السوداء قائمة على قدم وساق. وهذا عجز. لأنه اذا كان لديكم (٢٠٠) ألف كيس. فلماذا تكون هناك أزمة نقص في السوق؟ اذن هناك سوء توزيع وسوء تدبير. فالسكر موجود، والغلاء موجود. والاحتكار موجود، وما الذي يمنع من ان تنتقل هذه الـ (٢٠٠) ألف كيس وتوزع وتحل الازمة؟ لماذا هي مكدسة في المخازن والناس يبحثون عن السكر فلا يجدونه؟ ويبحثون عن الارز فلا يجدونه؟ الشركة تصرح بان الكميات موجودة وهي أكثر من حاجة السوق، اذن لماذا هي مفقودة؟ هذا دليل العجز. سعادة الرئيس، عندنا في منطقة المنصورية تجد ان أهالي المنطقة حائرون، فهم يذهبون الى جمعية القادسية. فيقال لهم انكم غير تابعين لنا، ويذهبون الى جمعية الضاحية فيقال لهم انكم غير تابعين لنا، فاصبحوا حائرين. وكذلك أهالي منطقة الصبيحيل حائرون. فمن يتجهون؟ المفروض ان اتحاد الجمعيات يعطي واحدة من الجمعيتين، جمعية القادسية وجمعية الضاحية، ويقول لها وزعي على أهالي المنصورية، ووزعي على أهالي الصبيحيل، ووزعي على أهالي المرقاب. ويعطي لفرع الصبيحيل ويقول لهم وزعوا على أهالي منطقة الشعبية والوفرة والمناطق الأخرى الضائعة. سعادة الرئيس. **أنا أطالب المجلس بأن يقر علاوة الغلاء فورا. لأن الحكومة عجزت عن تقديم الحلول المناسبة بعدما أعلنت انها أخذت زمام المبادرة من المجلس**، وهناك مشروع مدروس وجاهز.

سعادة الرئيس به حتى في الدول التي تهيمن الدولة على الاستيراد والتصدير والتوزيع كالعراق وسوريا ، كل هذه الدول أقرت علاوة الغلاء ، وحتى في العراق المعروف بموارده المحدودة ورواتبه القليلة ، زادت الرواتب كلها للجيش وللمدنيين وللجميع وذلك لسببين ، الأول ان الغلاء عالمي كما اعترف وأكد السيد الوزير والحكومة وثانيا لان الدخل تضاعف عدة مرات وزادت اسعار السلع والبضائع المستوردة من الدول التي ارتفعت عندها اسعار النفط والطاقة ، وكل مستهلكاتنا مستوردة سعادة الرئيس ، **علاوة الغلاء يجب ان تكون للانسان في الكويت بغض النظر عن الجنسية واللون والدين ، وهذا هو حكم الشرع الاسلامي الحنيف** ، ويجب المسارعة فيها ، والافضل دمج شركة التموين في اتحاد الجمعيات ما دام ان عملها واحد ، حتى لا تتكرر الأجهزة ولا يحصل الخلاف الحقيقي أو المحتمل الذي نسمع عنه ، والذي يذهب ضحيته المستهلك . سعادة الرئيس ، ان تسعير بعض الاصناف كالسكر وغيره مع انعدام وجوده في الجمعيات ضعف المشكلة وعقدها ، لان التاجر لا يبيع ولا يلتزم بسعر الحكومة مدعيا الخسارة ، والجمعيات لا توفر المادة المطلوبة ، فعليه زاد البلاء بهذه التسعيرة التي أضرت ولم تنفع ، واضطر الناس مكرهين الى تجاهلها ولو كانت لصالحهم فالمواطن يذهب الى التاجر في السوق ويقول له بعني سكرا ، فيقول له التاجر بـ (٥) دنانير ، يقول له التاجر اذهب اشتر من الجمعيات فانا رجل اشتريته بأكثر من (٥) دنانير ، فلا التاجر يبيعه ، ولا هو موجود في الجمعية ، فالمواطن يضطر ان يشتريه بالسعر الغالي مكرها مرغما ، واذا طلب ايصالا من التاجر ، فان التاجر يرفض ان يعطيه ايصالا ، ويقول له انت تصدك ان تشتكي علي ، فيبيعه بأغلى من التسعيرة ولا يعطيه ايصالا . سعادة الرئيس ، الطحين يهم أهالي البادية والطبقات الفقيرة ، لذلك يجب توفيره في مناطقها ، لانه يباع حاليا في السوق السوداء لهؤلاء المساكين ، **سعادة الرئيس ، ان الوضع الحالي اثبت عجز وفشل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر ، وعلى الحكومة ان تعترف بذلك وأن تلتزم بروح الدستور ، ورغبات الأمة التي تطالب بتطبيق النظام الاقتصادي الاسلامي العادل** ، سعادة الرئيس ، لم تتنافس وتتسابق المجلس ، والحكومة على المساعدات العربية الواجبة ، توصل الطرفان بسرعة الى الحل المنشود ، فماذا لم ولما يحصل هذا بالنسبة للغلاء؟ لماذا عندما تنافست الحكومة والمجلس على المساعدات أقرت بسرعة؟ والآن التنافس على الغلاء فماذا لا يؤدي الى حل المشكلة؟ سعادة الرئيس ، ان اللجنة التي شكلتها الحكومة ضعيفة وبطيئة وبعيدة عن الجهات المختصة كوزارة التجارة ،

وأمل ان تصلنا من مجلس التخطيط قبل وصول مشروع قانون الضمان الاجتماعي ، اذا كان لم يصل حتى الآن ، سعادة الرئيس ، **الحكومة مشغولة بالاصلاح بين عدن وظفار ، وليتها تصلح أولا ما بينها وبين الشعب في الغلاء وغيره ، وليتها تصلح ما بينها وبين الشقيقة العراق ، والاقربون أولى بالمعروف ، الا اذا كان شعارها عدي دواء لغيري وليس عندي دواء لنفسي . فهذا كأنها تريد تغطية الفشل في الداخل بتحركات ونشاطات على الصعيد الخارجي** كما يفعل نيكسون سعادة الرئيس ، أن أطالب بحل وفوري للغلاء ، فان الامر قد زاد تعقدا وشكرا . » •

(٣) قانون التأمينات الاجتماعية :

وافق مجلس الأمة في جلسته بتاريخ الاثنين ١٩ يوليو ١٩٧٦ على قانون التأمينات الاجتماعية ، كما وافقت عليه الحكومة بشكله المعدل من قبل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية . ويعتبر هذا القانون من المنجزات الرئيسة لشعبنا في الكويت من خلال مؤسسته البرلمانية مجلس الأمة . ان الدولة كتركيب سياسي تتطور من مرحلة الى أخرى أكثر نضوجا . يقول مدرسو العلوم الاجتماعية ان شكل الدولة المدني في مراحل تطورها الأولى ما نستطيع ان نصفه **بالدولة الحارسة** ثم تطورت لتصبح **الدولة القاضية** ثم ما تعيشه الدولة حاليا من تطور في صورة **دولة الخدمات** ، أما الشكل المستقبلي للدولة أو الطموح الذي يجب أن تتجه لتحقيقه هو **دولة الضمان الاجتماعي** . ولقد دفع مجلس الأمة الكويتي للدولة لتأخذ هذا الاتجاه التقدمي العمراني واضعا في الاعتبار مصالح الجماهير الأوسع في الكويت .

يتولى نظام التأمينات الاجتماعية الواردة في المشروع مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمّى « المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية » وتكون لها الشخصية المعنوية وتخضع لاشراف وزير المالية (مادتان ٣ و ٤) وتمثل في مجلس ادارتها كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الموظفين وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت ، ويشمل مجلس الادارة ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص – مادة ٥ – بما يكفل الاستفادة من آراء وخبرات هذه الجهات في دفع عجلة النظام وتطوير وتحسين الخدمات التي يؤديها

• راجع مضابط جلسات مجلس الأمة عام ١٩٧١ وبالذات ٢٧ / ١١ / ١٩٧١ ، ٣٠ / ١١ / ١٩٧١ ، و١٤ / ١٢ / ١٩٧١ حيث بحثت في هذه الجلسات مشاريع قوانين منح علاوة غلاء معيشة للموظفين والمستخدمين والعمال .

وتحقيقا لاغراض هذا النظام وحتى تستطيع المؤسسة النهوض بأعبائه على خير وجه فقد تضمن المشروع عدة أحكام اهمها :

١ ــ التزام الخزانة العامة بسداد أي عجز في أموال المؤسسة مادة ــ ١١ ــ .

٢ ــ منح امتياز للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام القانون على جميع أموال المدين بحيث تستوفى بعد المصروفات القضائية مباشرة ــ ماده ١١٣ ــ .

٣ ــ اعفاء المؤسسة من الرسوم القضائية بالنسبة الى الدعاوي التي ترفعها ــ ماده ١١١ ــ .

٤ ــ استيفاء حقوق المؤسسة بطريق الحجز الاداري ومع اعتبار قرار مدير عام المؤسسه بتسوية هذه الحقوق بمثابة سند تنفيذي ــ ماده ١١٣ .

٥ ــ منح موظفي المؤسسة الذين ينتدبهم الوزير صفة الضبطية القضائية لضبط المخالفات التي تقع لاحكام هذا المشروع وتحرير محاضر بها ــ ماده ٩٧ ــ .

٦ ــ أيلولة جميع الغرامات والمبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام القانون الى المؤسسة ــ ماده ١٢٤ ــ ، مع تحريم الافعال التي يتحايل بها أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم على أحكام هذا القانون للحصول على مستحقات من المؤسسة دون وجه حق أو للتهرب من أداء أموال للمؤسسة ــ ماده ١٢٠ ــ

تمويل النظام :

يقوم نظام التأمينات الاجتماعية على أساس انشاء ثلاث صناديق مستقلة عن الخزانة العامة ، أولها لتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة الباب الثالث وثانيها لتأمين اصابات العمل الباب الرابع ــ ، وثالثهما للتأمين الاختياري الباب السادس ــ وتتكون موارد كل صندوق من اشتراكات يؤديها بالنسبة للصندوق الأول كل من المؤمن عليهم المتمتعين بهذا النظام وأصحاب الاعمال والمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لذلك ماده ١١ وبالنسبة للصندوق الثاني يؤديها أصحاب الاعمال وحدهم ــ ماده ٣٣ ــ أما الصندوق الثالث فيؤدي الاشتراكات الواردة به المتمتعون بنظامه ــ ماده ٥٤ .

وقد روعي في المشروع المعدل تخفيض نسبة ما يؤديه المؤمن عليهم في الصندوق الأول من ٦ ٪ الى ٥ ٪ من المرتب مقابل زيادة نسبة ما يؤديه أصحاب الاعمال من اشتراكات وبما يعوض نسبة مساهمة الخزانة العامة والتي كان يحددها المشروع المقدم من الحكومة بـ ٣ ٪ من مرتبات المؤمن عليهم فرؤي ان تكون هذه المساهمة من الخزانة العامة طبقا لما تخصصه الدولة في الموازنة العامة المختلفة التي ادخلت في المشروع بعد التعديل .

وقد قدرت الاشتراكات الواردة في المشروع ومجموعها ١٥٪ من مرتبات المؤمن عليهم بالنسبة الى الصندوق الأول و٢٪ من مرتباتهم بالنسبة الى الصندوق الثاني وبنسب تختلف حسب السن وشريحة الدخل بالنسبة الى الصندوق الثالث على أسس اكتوارية وفنية بحيث تكفي مواجهة الاعباء الناتجة عن المزايا التي يرتبها المشروع للمستفيدين بأحكامه حتى يكون مكفولا لنظام التأمينات الاجتماعية عنصري الثبات والاستقرار.

الشمول في التطبيق:

يتسم المشروع بشمول في التطبيق فيخضع لاحكام البابين الثالث والرابع منه كافة الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل سواء في القطاع الحكومي او في القطاع الاهلي أو في القطاع النفطي، وسواء أكانوا يعملون بمرتب أم بدون مرتب اذ رؤي في المشروع المعدل الا يقتصر سريانه كما جاء في المشروع المقدم من الحكومة على من يعملون بدون مرتب من أفراد أسرة صاحب العمل بل يمتد ليشمل كل من يعمل لدى صاحب عمل بدون مرتب سدا للذرائع وحتى لا يتخذ أصحاب الاعمال شرط المرتب سبيلا للتحايل على أحكام هذا القانون وقد يقصدهم على ذلك العمال أنفسهم هربا من الاستقطاع من مرتباتهم عن قصر نظر لا يخلو بعض العمال منه فتضيع الفائدة المرجوة من هذا النظام — مادة ٢ من قانون الاصدار — ويمتد التأمين الاختياري الباب الخامس — ليظل أصحاب الأعمال أنفسهم والمشتغلين لحسابهم وذوي المهن الحرة وأعضاء المجلس البلدي والمختارين كما رؤي بتعديل المشروع المقدم من الحكومة بما يفتح الباب لافادة هذه الهيئات من هذا التأمين الزاميا في مرحلة تالية وكذلك لافادة فئات أخرى من غير الفئات التي وردت في المشروع من التأمين الاختياري بقرار يصدر من الوزير تحقيقا للمرونة اللازمة حتى لا يكون القانون عرضة للتعديل من آن لآخر وطالما ان انتفاع الفئات الجديدة سوف يكون اختياريا في جميع الأحوال — مادة ٥٣ . كما عدّل المشروع بما يتيح بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة انتفاع كل هذه الفئات بتأمين اصابات العمل وكان مشروع الحكومة يقصر انتفاع المؤمن عليهم في التأمين الاختياري على تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فقط مادة ٥٥ .

ستشت الأيام ان يوم الاثنين ١٩ يونيو ١٩٧٦ وهو يوم موافقة واقرار مجلس الأمة لقانون التأمينات الاجتماعية يوما مشرقا من أيام الكويت

فشكرا لمجلس الأمة.

(٤) الفساد الأداري :

تبرز أهمية هذا الموضوع بوضوح اذ ربط بالموضوع الأول . فاذا كانت الثروة الكبيرة الدائمة قد سمح بعض لنضرع الفساد وعدم الكفاءة ، فان وضعنا المقبل لا يمكن ان يسمح بذلك لأنه يهدد مستقبلنا بالخطر . ومن الأمور الملاحظة ان المجلس من خلال مناقشاته قد ركز على ضرورة تطهير الجهاز الاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب خصوصا بعد توقف الاجراءات المحدودة التي تمت في هذا الاتجاه في كل من وزارة الاشغال والداخلية وبعض الشركات ٧١-١٩٧٢ . طبعا هذا الموضوع يأخذ صفة الخطورة بعد معرفة كون النفط سينضب في المستقبل المرئي . لا شك بأن هذا الموضوع قد اعطي حقه من البحث والنقاش في المجلس خلال دوراته التشريعية المتعددة .

(٥) مستقبل الكويت بعد النفط والغاز .

لا شك ان المجلس نجح في ابراز خطورة هذا الموضوع . ان مجرد النقاش حول هذا الموضوع جعل المواطن العادي يبدأ بوعي حقيقة زوال النفط في المستقبل وهذا أمر مهم للغاية لأن ذلك سيخلق في المواطن شعورا بالمسؤولية لم يكن متوفرا في الماضي اذ كان الجميع دائما على علم لديه هو لاعتقاد بان النفط ازلي وانما تستطيع ان تصرف وتبذر وتسمح للدولة ان تسرف وتبذر في الصرف وتتهاون مع المبذرين وسارقي أموال الدولة دون ان يشكل ذلك أي خطر على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا . لا بل ان الكثيرين لا يرون أي خطر سلبيا في تدني انتاجية الفرد الكويتي أو حتى عدم التخطيط العلمي الصحيح للمستقبل بسبب الاحساس بضمان المستقبل الذي يوفره النفط . ان وعي المواطن لكون النفط مقبل على الانتهاء لا شك سيساعد في خلق توعية أخرى من المواطنين تتصرف بشكل مسؤول مما كان متوقعا ان يغير موقف المواطن العادي من كثير من المسائل الحيوية الحساسة وبالتالي سوف يكون مؤثرا في سياسات الدولة . لا شك ان المجلس قد أحرز نجاحا بالنسبة لهذا الموضوع الشديد الخطورة .

---

* انظر المناقشات مطولة في الكويت اليوم (الجريدة الرسمية) حول السياسة النفطية والتنمية ومشاركة والمسحوبات غير المالية في الملاحق ١٨٢، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣ والصادرة بتواريخ ٣١/١٢/٧٤، ٤/١/٧٥، ١١/٢/٧٥، ١١/٣/٧٥، ١٨/٣/٧٥ على التوالي

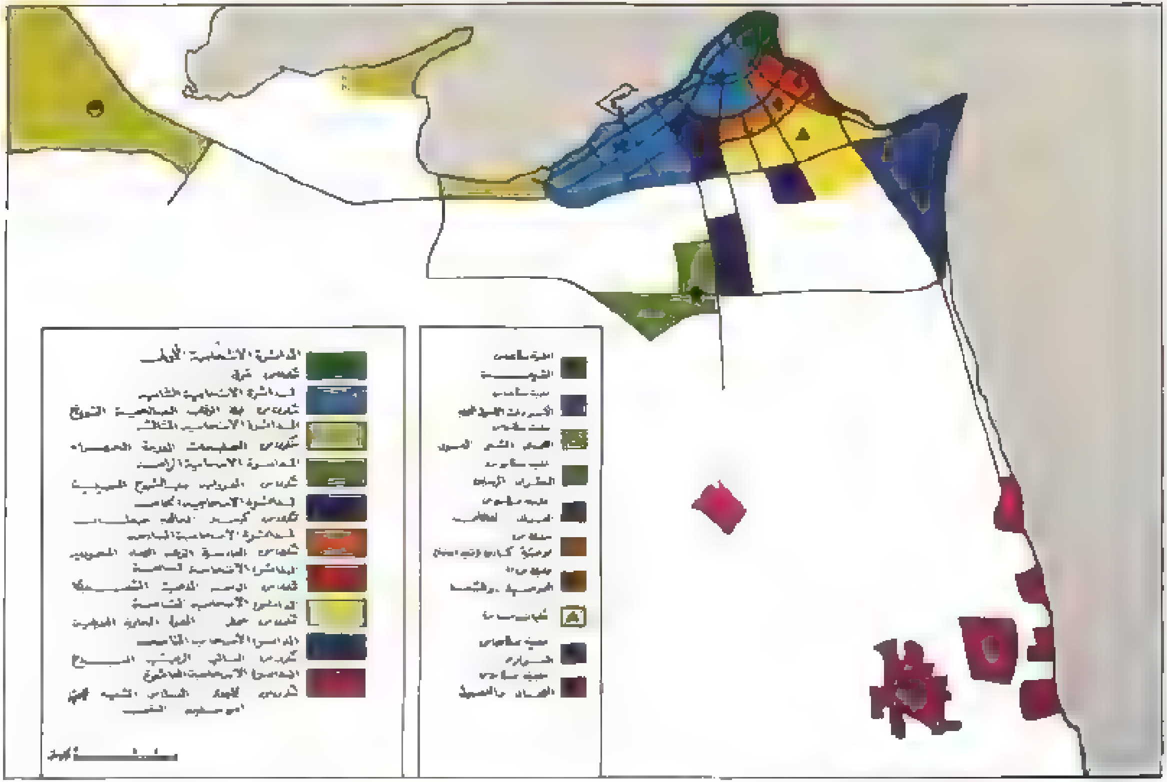

التوزيع الجغرافي للطائفة والقبيلة في الكويت

أثر القبيلة والطائفة على ـ الانتخابات في الكويت ـ

كان للقبيلة والطائفة أثر مباشر على الحركة الديمقراطية الفريدة التي مرّ بها الكويت ولقد كان لتوزيع الجغرافي للقبيلة ولطائفة أثر كبير في كل ذلك وحيث ان اثرهم كان سلبيا لبداية ووسيلة سهلة لاعتمادها للسّلطة . استطاعت الأخيرة من خلال ذلك أن تُفتّت المشاركة الشعبية وبالتالي أن تُحقّق الضغط على عملية القرار السياسي أيضاً من خلال أثر القبيلة والطائفة في المجلس التشريعي استطاعت السلطة أن تُطوّق العناصر الوطنية ذات الاتجاهات المعارضة وتحكمها في تقسيم الدوائر الانتخابية ونقل الأصوات استطاعت السلطة أن تتحكم ـــ بشكل عام في هويّة المجلس قبل انتخابه وبالتالي في حجم ما هو مسموح من معارضة لها . أكثر من ذلك فقد لعبت السلطة بورقة القبيلة والطائفة من خلال جداول قيد الناخبين . فالملاحظ بحركة تسجيل وقيد الناخبين في الجداول منذ مجلس ١٩٦٧ المزوّر ، لاحظ بأن هناك حركة مكشوفة لتسريب عناصر معيّنة تشكّل ثقلا لصالح بعض أطراف السلطة تحسم في النهاية نتيجة انتخابات مجلس الأمة لصالحها . وقد وضح ذلك تماما في سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، وتكرّس بشكل أوضح في انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٧٥ ، حيث أغرقت كثير من المناطق قبليا وطائفيا وعائليا لصالح بعض أطراف السّلطة في محاولة للضغط على العناصر والقوى الوطنية انتخابيا ، وقد نجحت في كثير منها . حتى أصبحت كثير من الدوائر الانتخابية شبه مقفلة بوجه كل العناصر والقوى الوطنية ، للحد من انتشارها على صعيد العمل البرلماني ، الا أنه بالرغم من هذا المكسب الذي حققته السلطة والذي جاء بتركيبة مرضي عنها لمجلس الأمة ، فان الأمر بالنسبة للأخيرة لم يخل من عبث بدأت تعاني منه بعض الشيء .

فحركة التجنيس العشوائية والمطالب التي بدأ ممثلو تلك القوى يطرحونها لم تعد سوى مطالب أكثرها هامشي ، مما أحرج كثير من الوزراء حتى في عملهم اليومي في وزاراتهم ، وشكّل ذلك عبئا ثقيلا بعد تزايد حدّة ظهور أصوات التفرقة الطائفية والقبلية وغيرها هذا الواقع بات مطروحا في الأيام الأخيرة للتجربة الديمقراطية وعملية مواجهته من قبل السّلطة لم يتخذ فيه أي اجراء بالرغم مما يسببه لها من مشكلات واحراجات . وان كانت هناك أطراف في السّلطة نفسها تحبّذه كأسلوب وحيد في معالجة تصديها لانتشار القوى الوطنية ووصولها الى مجلس الأمة .

من خلال العديد من البحوث الميدانية التي كلفتُ بها طلبتي حول موضوع القبلية والطائفية في الكويت ، ومن خلال القراءة المستمرة لهذا الموضوع يومياً وضح لي ان في الكويت قبائل رئيسة وأخرى متفرعة (فخوذ) تلعب أدواراً سياسية كبيرة دون وعي منها لخطورة مركزها السياسية . القبائل الرئيسة :

١ ـ العوازم	٢ ـ عتيبه	٣ ـ شمّر
٤ ـ الفصول (الدّوس)	٥ ـ عجمان	٦ ـ الرشايده
٧ ـ مطير		

وهناك قبائل قليلة الأهمية ومحدودة العدد ولا أثر سياسيا مثل : الريكي ، الهرشان ، نصمه ، الحمران ، الدواسر ، والحواسر . كان لهذا التوزيع القبلي أثر كبير جداً على الانتخابات في الكويت ، بل كان هو الورقة الرئيسية التي تلعب بها السلطة لتفتيت الرأي العام الكويتي ورفع فاعلية ضغطه على عملية القرار السياسي التي كانت حكراً بيد النظام بفضل ذلك . ولقد وُجهت أسئلة من خلال البحوث الميدانية التي قام بها طلبة قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت والذي أعمل فيه ـ تتعلق باسم القبيلة وأسماء الفخوذ التابعة لها ومدى الالتزام بانتخاب ابن القبيلة حتى وان كان بمواجهته شخص أكثر كفاءة من خارج القبيلة ، وصحة وجود اجتماع لتقرير أسماء المرشحين عن القبيلة ، وتأثير الفخوذ في اختيار المرشحين ، والمناطق الجغرافية في الكويت التي تتركز فيها قوة القبيلة انتخابيا . لنطبق هذه الأسئلة على بعض القبائل الرئيسة .

(١) **فمثلا العوازم** : يتم اجتماع بين كبار القبيلة برئاسة شيخ القبيلة عبد حبيب بن جامع ويقرروا ترشيح خمسة من أفراد القبيلة والالتزام بهم مهما كان الشخص المنافس كفؤا ويكون ذلك قبل الانتخابات العامة . اتضح ان فخوذ العوازم (لفوعه وتنقسم الى ٣ عشائر ، والغيّاص وتنقسم الى ١٧ عشيره) ليس لها أثر رئيسي على الانتخابات . تتركز قوة القبيلة في السالمية .

(٢) **المطران** : تتركز قوة القبيلة في الفروانية ولكن أغلبهم ينتقلون للانتخاب بمناطق أخرى ولكن بسرية ويبلغ عدد ناخبي المطران حوالي ٤٠٠٠ نسمه . وأما فخوذ المطران فهي عديدة : بريّة وتنقسم الى الصعران والدياحين ، وبني عبدله وتنقسم الى ميمون ، الصعبة ، ذوي عون ، والهويملات ، وعلواي وتنقسم الى الدوشان ، القصمة ، واللاحي ، والبراعص والعضيلات ورغم كثرة الفخوذ فانها تلتزم بمرشحي القبيلة الأم .

(٣) **العجمان**: تتركز قوة لقبيلة في المنطقة العاشرة (أبوحيفة، محيجيل...) عدد أفراد القبيلة ما يقارب لـ ٠٠٠ر١٠ نسمه. أسماء الفخوذ الناجحه، آل صفران، آل هادي، آل صالح، آل ضاعن، آل قامر، آل الريز، آل هتلان، آل مصوع، آل سليمان، آل حبيشي، آل مفلح، آل رشيد، آل فهّاد، آل العرجه، آل محفوظ.

(٤) **شمّر**: تتركز قوة القبيلة في الجهراء. لا أهمية انتخابيا للفخوذ. هناك التزام عام بانتخاب ابن القبيلة مهما كان الشخص المنافس كفؤا وصالحا. الفخوذ هي: سنجاره، عبده، والأسلم (اللاني — هي العائلة لرئيسه).

بعد استعراض وجهات نظر القبائل المذكورة مثلا تبين لنا أهمية الدور الخطير الذي تلعبه التنظيمات القبلية ودرجة الالتزام العالية بقرارات أمير القبيلة حيث لا مرد لطلبه. الأفضلية كانت دائما تعطى لابن القبيلة وان نافسه شخص أكثر منه كفاءة. بعض الذين يشذون عن هذه القاعدة تقاطعهم القبيلة ككل. هذا الشعور — أي شعور بأن القبيلة هي الأهم — هو الحاسم للصراع في الانتخابات الذي قد ينشأ داخل نفس الفرد القبلي لموازنة عملية الاختيار.

العامل الطائفي أيضا يلعب في بعض الدوائر الانتخابية (وخاصة دائرة لشرق) نفس الدور الذي يلعبه العامل القبلي في مناطقه التقليدية. وحيث أن للعنصر الشيعي في الكويت عنصر مديني لديه مفهوم وطبيعة تنظيمية أكثر حضارة ودقة من العنصر القبلي. الديوانيّات في هذه الحالة طبعا تحل محل المخيّمات الانتخابية المنتشرة لدى القبائل. وهناك عدة مؤتمرات تُعقد في هذه الديوانيات ومن أهمها ديوانية (معرفي). والذي يميّز الدائرة الأولى أنها لم تُضَم أو يُضَم اليها أيا من المناطق التي تحفل بأغلبية قبلية لذلك حافظت على قوتها وأهميتها الانتخابية. وربما يعود ذلك الى رغبة السلطة في أن يصل للمجلس عددا معين من أعضاء الطائفة الشيعية. هذه الدائرة الانتخابية (شرق) تتكون من أحياء متعددة بالاضافة الى حي شرق: مثل حي الحساوية ويقع جنوب شرق، حي الرّشايده وحي الميوه والمطران والمسبل وحي (أو فريج) الصوابر والبلوش. هذه الأحياء يقطنها أغلبية من الكويتيين المنتمين الى أصول فارسية ومذهبهم هو المذهب الشيعي، وهؤلاء يشكلون ما نسبته ٨٥ — ٩٥٪ من سكان الدائرة. أما الأقلية الكويتية المنتمية الى أصل عربي فهم في أصولهم القديمة فيرجعون بذلك الى أهالي البحرين والاحساء والقطيف. أمّا فريج الرشايده بالاضافة الى فريج البلوش فيدينون بالمذهب السّني أما الباقي فكلهم من اتباع المذهب الشيعي بما فيهم أهالي حي بنيد القار

حملة انتخابية في دائرة شرق

خلال الفصول التشريعية الأربع مثّل الدائرة في مجلس الأمة كل من

(أ)	الفصل التشريعي الأول	١ ـ ابراهيم خريبط	(شيعي)
	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧	٢ ـ حسن جوهر حيات	(شيعي)
		٣ ـ يوسف سيّد هاشم الرفاعي	(سنّي)
		٤ ـ أحمد سيّد عابد الموسوي	(شيعي)
		٥ ـ محمد حسين قبازرد	(شيعي)
(ب)	الفصل التشريعي الثاني:	١ ـ ابراهيم خريبط	(شيعي)
	(المزوّر)	٢ ـ حسن جوهر حيات	(شيعي)
	١٩٦٧ ـ ١٩٧١	٣ ـ يوسف سيّد هاشم الرفاعي	(سنّي)
		٤ ـ عيسى عبد الله بهمن	(شيعي)
		٥ ـ منصور موسى المزيدي	(شيعي)
(ج)	الفصل التشريعي الثالث:	١ ـ ابراهيم خريبط	(شيعي)
	١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٢ ـ حسن جوهر حيات	(شيعي)
		٣ ـ يوسف سيد هاشم الرفاعي	(سنّي)
		٤ ـ عيسى عبد الله بهمن	(شيعي)
		٥ ـ أحمد سيّد عابد الموسوي	(شيعي)
(د)	الفصل التشريعي الرابع:	١ ـ ابراهيم علي خريبط	(شيعي)
	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	٢ ـ اسماعيل علي دشتي	(شيعي)
		٣ ـ حبيب حسن حيات	(شيعي)
		٤ ـ خالد خلف	(شيعي)
		٥ ـ عيسى عبد الله بهمن	(شيعي)

ملاحظات:

نلاحظ في هذا العرض لأسماء ممثلي الدائرة الاولى في المجالس التشريعية الأربع بأن ثلاثة أسماء منهم بقيت في جميع الفصول. بينما هناك تغيير طفيف في باقي الأسماء. كذلك نلاحظ بأن أربعة أسماء من أصل خمسة ينتمون الى المذهب الشيعي ولذلك نجد أن «السنّي» الوحيد في القائمة هو السيد يوسف الرفاعي.

يمكن تفسير ذلك بوجود تنظيم شيعي فعلي يتم في الدائرة وهذا التنظيم من الذكاء بحيث يقبل أحد السنّة كنائب عن المنطقة وذلك لأسباب عدة منها أن السيد يوسف الرفاعي شخص ذو سمعة دينية وله تحركات واتصالات داخل الطائفة الشيعية كلها كانت تصب في اتجاه مصالحه السياسية والانتخابية (طبعا معروف أن مكانته بين الشيعة حاليا قد تعرّضت لكثير من الهزّات). كذلك يمكن تفسير قبوله داخل منطقة شرق محاولة من الطائفة الشيعية لعدم جعل المنطقة شيعية بحته من حيث التمثيل النيابي محافظة اثارة بعض الحساسيات أو الاعتراضات لدى الكويتيين السنّة من أهالي الدائرة. ويُلاحظ أن في هذه المنطقة (الدائرة الاولى) يتضح التكتل الطائفي بشكل لا نظير له في جميع الدوائر الانتخابية التسع الأخرى ولا يلام الشيعة في ذلك لأن المناطق الأخرى قد أُقفلت في وجوههم لا من ناحية قانونية بل من ناحية عملية. وذلك يرجع بالطبع الى التقسيم الأساسي للدوائر الانتخابية والمراد فيه بالنسبة للسّلطة إفراز مجلس مفكّك الصّوت ومُجزّأ الموقف حتى يتسنى لها تحقيق ضغط الرأي العام وضغطه على القرار السياسي. نعود مرة ثانية للدائرة الأولى فنلاحظ أن القوائم التي تنزل فهي قوائم مدروسة فعلا ومتّفق مسبقا على نجاحها رغم انكار بعض النواب لهذه الاتفاقات المسبّقة.

في الدائرة الانتخابية الثانية التي تتكون من مناطق: القبلة، المرقاب، الصالحية، سكان هذه المناطق بشكل عام من نَجْد. نلاحظ ندرة العنصر الشيعي أو ذوو الأصول الفارسية. مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ ١٩٦٧
١ ـ علي ابراهيم الموّاش
٢ ـ سليمان الدويخ
٣ ـ حمود زيد الخالد
٤ ـ عبد العزيز الصقر
٥ ـ راشد الفرحان

(ب) الفصل التشريعي الثاني (المزوّر) ١٩٦٧ ـ ١٩٧١
١ ـ ابراهيم محمد الميلم
٢ ـ سليمان يوسف الدويخ
٣ ـ عبد العزيز ابراهيم الفليج
٤ ـ علي ابرهيم الموّاش
٥ ـ غانم العميري

(ج) الفصل التشريعي الثالث: ١٩٧١ — ١٩٧٥

١ ـ ابراهيم محمد الميلم
٢ ـ سالم خالد المرزوق
٣ ـ سليمان يوسف الدويخ (من حضر العثمان)
٤ ـ علي ابراهيم المواش
٥ ـ علي محمد ثنيان الغانم

(د) الفصل التشريعي الرابع: ١٩٧٥ — ١٩٧٦

١ ـ جاسم الصقر
٢ ـ جاسم القطامي
٣ ـ سالم خالد المرزوق
٤ ـ أحمد السعدون
٥ ـ جاسم الخرافي

ملاحظات:

يلاحظ بأن الذين تتكرر أسماؤهم ـ بشكل عام في قائمة هذه الدائرة يتحدرون من الأسر التي تنظر الى نفسها بأنها من الأسر الأصيلة والتي تشكل أصل الكويت سكانيا. معظم الأسماء من طبقة المتمولين المحليين ومن الوكلاء والعقاريين وأصحاب مصالح عريضة في البلد. طبعا هذا لا ينطبق على بعض المتعلقين بالقائمة الذين يعتبرون الدخول الى المجلس ما هو إلا محاولة للبحث عن مستقبل سياسي أو ضمان مادي.

الدائرة الانتخابية الثالثة تتكون من الجهراء، الشويخ والصليبخات، قبائل الجهراء هم: العجمان، شمّر، عنزة وقليل من الصلبه. أما الشويخ فيقطنها عدد من العائلات الكويتية «الأصلاء» من الحيّين القبلي والشرقي وهي منطقة سنّة. وأما الصليبخات فيها بعض الهرشان، والصلبة وينقسمون الى: الماجد والذّالي والهيلات وهناك كذلك في نفس المنطقة قليل من المطران والعوازم والعنوز والشمامره والرشايده.

ممثل الدائرة الثالثة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ — ١٩٦٧

١ ـ بدر سعد اللافي (شمّري)
٢ ـ حمد مبارك العيار (عدواني)
٣ ـ خالد صالح الغنيم
٤ ـ عبد الله فهد اللافي (شمّري)
٥ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)

(ب) الفصل التشريعي الثاني : ١ ـ حمد مبارك العيّار (عدواني)
(المزوّر) ٢ ـ خالد صالح الغنيم
١٩٦٧ ـ ١٩٧١ ٣ ـ صالح عبد الوهاب الرومي
٤ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٥ ـ لافي فهد اللافي (شمّري)

(حـ) الفصل التشريعي الثالث : ١ ـ حمد مبارك العيّار (عدواني)
١٩٧١ ١٩٧٥ ٢ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٣ ـ محمد ضيف الله الجحص (عنزي)
٤ ـ ناصر محمد السابر (مطيري)
٥ ـ خالد صالح الغنيم

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ ـ عبد الله فهد اللافي (توفي) (شمّري)
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ٢ ـ فلاح مبارك الحجرف (عجمي)
٣ ـ خالد صالح الغنيم
٤ ـ يوسف المجيم الشلال (عنزي)
٥ ـ محمد ضيف الله الجحص (عنزي)

الدائرة الانتخابية الرابعة تتكوّن من الفروانية ، جليب الشيوخ . العضيلية وهي دائرة قبلية محضة أغلب سكانها من : قبيلة المطران وثانيا الرشايده . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

(أ) الفصل التشريعي الأول . ١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
١٩٦٣ ١٩٦٧ ٢ ـ محمد حمد البرّاك (مطيري)
٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ خالد نزّال المعصب (رشيدي)
٥ ـ مضحي النزال المعصب (رشيدي)

(ب) الفصل التشريعي لثاني ١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
(المزوّر) ٢ ـ محمد حمد البرّاك (مطيري)
١٩٦٧ ـ ١٩٧١ ٣ ـ يوسف خالد المخلد (مطيري)
٤ ـ عبد الكريم هلال الحجيلي (مطيري)
٥ ـ خالد عيسى الصالح

کوینتس ولاد

(جـ) الفصل التشريعي الثالث: ١٩٧١ ١٩٧٥

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ محمد حمد البراك (مطيري)
٣ ـ يوسف حامد المخلد (مطيري)
٤ ـ عبد الكريم هلال الحميدلي (مطيري)
٥ ـ عمّام على الجمهور (مطيري)

(د) الفصل التشريعي الرابع: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

١ ـ عباس حبيب مناور (رشيدي)
٢ ـ خالد النزال (رشيدي)
٣ ـ يوسف حامد المخلد (مطيري)
٤ ـ فيصل الدويش (مطيري)
٥ ـ ناصر الحمد (رشيدي)

أما الدائرة الانتخابية الخمسة فتتكون من كيفان وخيطان والخالدية. في كيفان يقطن بعض السنة من أهالي فيله سابق وفي خيطان تتعايش بعض القبائل مثل العجمان وعتيبة ومطير. أما في الخالدية فهم من أهالي المرقاب سابقا وقليل من الشيعة. مثّل الدائرة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧

١ ـ جاسم عبد العزيز القطامي
٢ ـ خالد مسعود الفهيد (عجمي)
٣ ـ راشد صالح التوحيد
٤ ـ خليل ابراهيم المزيّن (من الصنّاع)
٥ ـ يعقوب يوسف الحميضي

(ب) الفصل التشريعي الثاني، (المزوّر) ١٩٦٧ ـ ١٩٧١

١ ـ خالد محمد الطاحوس (عتيبي)
٢ ـ خلف العتيبي (عتيبي-روق)
٣ ـ خليل ابراهيم المزيّن (من الصنّاع)
٤ ـ ناصر صنهات العصيبي (عتيبي)
٥ ـ أحمد الحليقي

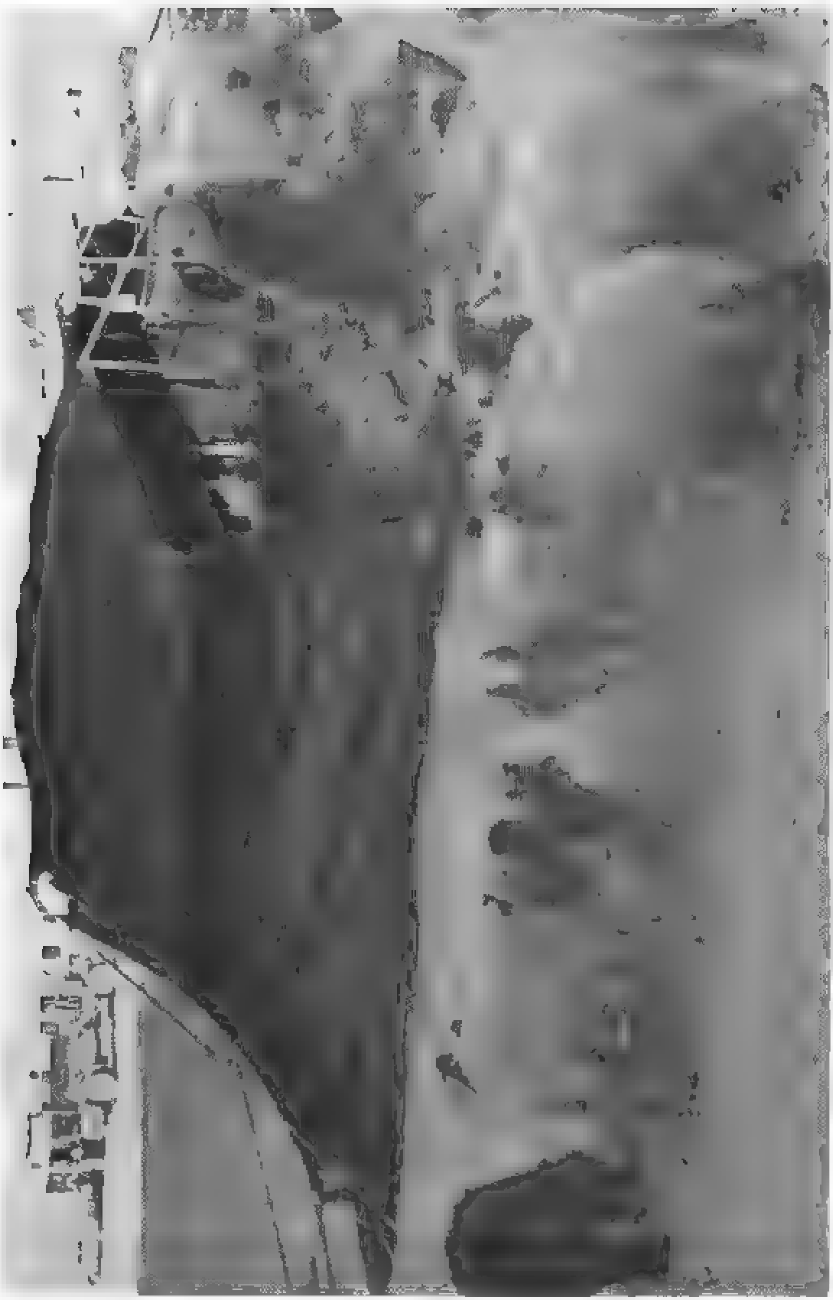

(جـ) الفصل التشريعي الثالث: ١٩٧١ــ١٩٧٥

١ ــ جاسم اسماعيل الياسين (مودري)
٢ ــ بدر ضاحي العجيل
٣ ــ خالد المسعود الفهيد (عجمي)
٤ ــ محمد عبد المحسن العصيمي (عتيبي-برقه)
٥ ــ ناصر صنهات العصيمي (عتيبي-برقه)

(د) الفصل التشريعي الرابع: ١٩٧٥ــ١٩٧٦

١ ــ بدر البحري (عتيبي-برقه)
٢ ــ خالد المسعود (عجمي)
٣ــ عبد الرزاق الصانع
٤ ــ خلف العتيبي (عتيبي-روق)
٥ ــ ناصر العصيمي (عتيبي-برقه)

أما الدائرة الانتخابية السادسة فتضم مناطق: القادسية، الفيحاء، النزهة والمنصورية. سكان هذه المناطق ينتمون الى أصول عربية، غير أنه توجد أقليات صغيرة في القادسية مثل العوضيّة والكنادرة وهم لا يشكلون أي تعارض مع التناسق السكاني الموجود لأنهم لا يشعرون بانفصالهم عن مجموع السكان. أغلبية المواطنين في هذه المناطق هم من الكويتيين الأصليين ومن الفئات الواعية والمتفهمة. ويوجد في منطقة الفيحاء كويتيون تعود أصولهم المباشرة الى نجد وهم من العناصر المحافظة سياسيا وقليلة التقبّل للفكر الجديد. مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية:

(أ) الفصل التشريعي الأول: ١٩٦٣ــ١٩٦٧

١ ــ عبد الباقي عبد الله النوري
٢ ــ أحمد خالد الفوزان
٣ ــ حمد عبد المحسن المشاري
٤ ــ عبد العزيز العلي المخالد
٥ ــ سليمان أحمد الحدّاد *

(ب) الفصل التشريعي الثاني: (المزوّر) ١٩٦٧ــ١٩٧١

١ ــ أحمد عبد اللطيف العبد الجليل
٢ ــ أحمد نايف الخليفي
٣ ــ راشد ابراهيم اسماعيل
٤ ــ مبارك عبد العزيز الحساوي
٥ ــ يوسف عبد العزيز الوزان

* استقال السيد سليمان الحدّاد في ١٠/٢٧ ١٩٦٤ ليصبح رئيساً للبنك العربي الافريقي، وقد تم انتخاب السيد علي العمر في ١٩٦٤/١٢/٢٣ بدلاً عنه.

(ج) الفصل التشريعي الثالث : ١ ـ أحمد يوسف العبسي
١٩٧١ ـ ١٩٧٥ (التقدميين الديمقراطيين)
٢ ـ راشد عبد الله الفرحان (تجمّع وطني)
٣ ـ محمد الرشيد
٤ ـ عبد الله محمد النيباري
(التقدميين الديمقراطيين)
٥ ـ مبارك عبد العزيز الحساوي

(د) الفصل التشريعي الرابع : ١ ـ محمد حبيب (كندري)
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ٢ ـ عبد الرحمن العوضي (عوضي)
٣ ـ عبد الله النيباري
(التقدميين الديمقراطيين)
٤ ـ راشد عبد الله الفرحان (تجمّع وطني)
٥ ـ محمد أحمد الرشيد

أما الدائرة الانتخابية السابعة وتسمّى منطقة الدسمة فتتكون من الدسمة ولدعية وجزيرة فيلكا وسائر الجزر. من حيث التكوين السكاني في الدسمة يتجمع عدد كبير من العوضية من الشيعة وأيضاً كنادرة. أما في الدعية فمعظمهم من الشيعة العجم. وأما في جزيرة فيلكا فمعظمهم من السهول وهم سنّة في غالبيتهم وأقلية من الشيعة. مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١ ـ حمود يوسف النصف (سنّي)
١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ ٢ ـ زيد الكاظمي (شيعي)
٣ ـ خالد أحمد المضف (سنّي)
٤ ـ عبد الله مشاري الروضان (سنّي)
٥ ـ محمد حسين قبازرد (شيعي)

الفصل التشريعي الثاني : ١ ـ ابراهيم طاهر المطوّع (سنّي)
(المزوّر) ٢ ـ جاسم القطّان (شيعي)
١٩٦٧ ـ ١٩٧١ ٣ ـ زيد الكاظمي (شيعي)
٤ ـ عبد اللطيف الكاظمي (شيعي)
٥ ـ عبد الله علي دشتي (شيعي)

الفصل التشريعي الثالث :	١ ـ بدر عبد الله المضف	(سني)
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٢ ـ خالد مشاري الروضان	(سنّي)
	٣ ـ عبد اللطيف الكاظمي	(شيعي)
	٤ ـ عبد المطلب الكاظمي	(شيعي)
	٥ ـ يوسف صالح الرومي	(سنّي)
الفصل التشريعي الرابع	١ ـ عبد المطلب الكاظمي	(شيعي)
١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	٢ ـ حسين معرفي	(شيعي)
	٣ ـ عبد الله الوزان	(شيعي)
	٤ ـ جاسم القطان	(شيعي)
	٥ ـ حسين مكي جمعه	(شيعي)

أما الدائرة الثامنه فهي تشمل حولي والنقره والجابريه والعديليه . بالنسبة لحولي يبلغ السكان الكويتيون فيها ما يقارب المائة ألفا وهم جميعا ينتمون الى الحضر ويرجعون في أصلهم من حيث السكن الى حي قبله سابقا . كما توجد في حولي أقليات بدوية متناثرة مثل الرشايدة والعوازم بالاضافة الى أقلية شيعة . أمّا في النقره فنسبة الكويتيين فيها أقل والأغلبية فيها من الوافدين العرب . وأما العديلية فسكانها حضر عرب سنّة وتوجد فيها أقلية شيعة . وأخيرا الجابرية التي يقطنها خليط من البدو والحضر ذات تركيبات وأصول شتى ربما لأنها منطقة منازل ذوي الدخل المحدود . مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول :	١ ـ أحمد زيد السرحان
١٩٦٣ ـ ١٩٦٧	٢ ـ د. أحمد محمد الخطيب (التقدميين الديمقراطيين)
	٣ ـ سامي أحمد منيّس (التقدميين الديمقراطيين)
	٤ ـ سليمان خالد المطوّع (مؤازر للتقدميين الديمقراطيين)
	٥ ـ علي صالح الفضالة
الفصل التشريعي الثاني	١ ـ أحمد زيد السرحان
(المزوّر)	٢ ـ خالد عبد اللطيف المسلّم
١٩٦٧ ـ ١٩٧١	٣ ـ عبد العزيز فهد المسعيد
	٤ ـ علي صالح الفضاله

٥ ـ ناصر علي المعيلي

الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ ـ ١٩٧٥

١ ـ د. أحمد محمد الخطيب
٢ ـ عبد العزيز فهد المساعيد
٣ ـ علي عبد الله الحبشي
٤ ـ علي صالح الفضالة
٥ ـ سامي المنيس

الفصل التشريعي الرابع : ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

١ ـ د. أحمد محمد الخطيب
٢ ـ عبد العزيز فهد المساعيد
٣ ـ علي عبد الله الحبشي
٤ ـ جاسر الجاسر
٥ ـ سامي المنيس

أما الدائرة الانتخابية التاسعة فتتكون من . السالمية ، الرميثية ، والبدع سكان السالمية من الكويتيين بغض النظر عن أعداد الوافدين الكبيرة فيها فيتكونون أساسا من العوازم ثم يليهم في العدد بعد ذلك المطران والعجمان وبني ظفير وقليل من البريكي والشيعة . أما سكان الرميثية والبدع فهم من الحضر السنة وقليل من الشيعة .

مثل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧

١ ـ حمد خليفة الحميدة (عوازم)
٢ ـ سالم غانم الحريص (عوازم)
٣ ـ علي ثنيان الأذينة (عوازم)
٤ ـ محمد وسمي السديران (عوازم)
٥ ـ مرضي عبد الله الأذينة (عوازم)

الفصل التشريعي الثاني (المزوّر) ١٩٦٧ ـ ١٩٧١

١ ـ جمعان الحريتي (عوازم)
٢ ـ رشد عوض الجويسري (عوازم)
٣ ـ علي ثنيان الأذينة (عوازم)
٤ ـ محمد وسمي السديران (عوازم)
٥ ـ مرضي عبد الله الأذينة (عوازم)

الفصل التشريعي الثالث : ١٩٧١ ١٩٧٥	١ ـ حمعان الحريثي	(عوازم)
	٢ ـ راشد عوض الجويري	(عوازم)
	٣ ـ فالح حمود صويبح	(عوازم)
	٤ ـ محمد وسمي السديران	(عوازم)
	٥ ـ مرضي عبد الله الأدينه	(عوازم)
الفصل التشريعي الرابع . ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦	١ ـ حمعان الحريثي	(عوازم)
	٢ ـ راشد الجويسري	(عوازم)
	٣ ـ محمد وسمي اسديران	(عوازم)
	٤ ـ مرضي عبد الله الأدينه	(عوازم)
	٥ ـ سلم حماد	(عوازم)

ملاحظات :

يلاحظ أن العوازم يسيطرون سيطرة انتخابية كاملة على هذه الدائرة خاصّة بعد أن وقفت بعض أطراف النظام ضدهم في الدائرة العاشرة لصالح العجمان فما كان من تواجدهم في الأخيرة إلاّ أن يتركز في هذه الدائرة

وأخيرا نأتي الى الدائرة الانتخابية العاشرة وهذه تشمل الأحمدي ، الفنطاس ، الشعيبه ، الصحيحيل ، والمنقف . وأغلب هذه المناطق قبليه صرفه ما عدا الفنطاس والأحمدي ، ففي الفنطاس حضر أو قرويون يرجعون في أصولهم الى ضواحي الكويت وامّا البدو فينتمون الى العجمان أساسا . يتبع ذلك عدديا العوازم ، مطران ، عتبان ، وسهول ، وفضول (وبالأساس الدبابيس) العجمان يتركزون في هذه المنطقة بمساندة واضحة من بعض أطراف النظام .

مثّل هذه الدائرة في الفصول التشريعية :

الفصل التشريعي الأول : ١٩٦٣ ١٩٦٧	١ ـ حزام فالح المنيع	(عازمي)
	٢ ـ خليفه طلال الجري	(عجمي)
	٣ ـ علي غانم الدبّوس	(فضول)
	٤ ـ نايف حمد الدبّوس	(فضول)
	٥ ـ مبارك عبد الله الدبّوس	(فضول)

الفصل التشريعي الثاني (المزوّر) ١٩٦٧ — ١٩٧١	١ ـ حزام فالح المبيع	(عازمي)
	٢ ـ راشد سيف الجحيلان	(عازمي)
	٣ ـ مفلح سرحان الشامي	
	٤ ـ فالح حمود صويلح	
	٥ ـ مبارك عبد الله الدبّوس	(فصول)
الفصل التشريعي الثالث ١٩٧١ — ١٩٧٥	١ ـ خالد عجران جابر	(عجمان)
	٢ سعد فلاح طامي	(عجمان)
	٣ ـ سلطان سلمان سلطان	(عجمان)
	٤ ـ عبد الله حمد الهاشمي	(عجمان)
	٥ ـ سعود سعد لهملان	(عجمان)
الفصل التشريعي الرابع ١٩٧٥ ١٩٧٦	١ ـ سعد فلاح طامي	(عجمان)
	٢ ـ خالد عجران جابر	(عجمان)
	٣ ـ سلطان سلمان سلطان	(عجمان)
	٤ ـ مريخان سعد	(عجمان)
	٥ ـ هادي هايف الحويله	(عجمان)

ملاحظات:

يلاحظ في الفصلين التشريعيين الأولين أن هذه الدائرة كانت مسرحاً لمعارك انتخابية بين العجمان والعوازم والفصول ممثلين بالدبابيس فقط، إلا أن تدخل بعض أطراف النظام لصالح العجمان في الفصول التي تمت ذلك من خلال حملات التجنيس التي هيّأت لهم قد قلبت الموازين الانتخابية في هذه الدائرة التي أصبحت — قسراً — ذات أغلبية من العجمان

الخلاصة

يواجه النظام الكويتي ثالوث خطير من المآزق الحادة

أولا المأزق الاجتماعي: وهو يتلخص في التشكيل السكاني للبلد، فالكويت يتشكل سكانيا من موزاييك أقليات الكويتيون أقليه، والفلسطينيون أقليه، والايرانيون أقليه، والعراقيون أقليه، وهكذا. ليست للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة البشرية المؤهلة للاستغناء عن غيرهم، وفي نفس الوقت ليست للنظام الثقة السياسية الكافية بمجمل الوضع بحيث يلجأ لاعلان سياسة سكانية متقدمة تساهم في استقرار العمالة العربية في الكويت وخلق نوع من التوازن الاجتماعي وضبط لحركية وتغير التركيب السكاني في البلد. النظام حتى الآن يحاول عبر تشريعاته التي أصبحت لا تتناسب مع المرحلة التي يعيشها الكويت ونخص بالذكر قانون الجنسية وقانون إقامة الأجانب، تقول يحاول النظام أن يظل الوافد العربي دون أية ضمانات بحيث تكون كافة الاختيارات مفتوحة أمامه في المستقبل عدم الاستقرار على سياسة سكانية واضحة وصريحة ومعلنة معناه الكثير من المشاكل في الداخل ومعناه تردي الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية في البلد. الكويت البلد الوحيد الذي بالامكان أن يخسر نصف سكانه في بضعة أيام فكروا في ذلك قليلا. وهنا المشكلة الاجتماعية الرئيسة.

ثانيا المأزق الاقتصادي: والذي يتلخص باعتماد الاقتصاد اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته وكيف أن هذه الطبيعة المفتوحة المكشوفة تؤدي لتعرضه الشديد والخطير لتقلبات الأسعار الخارجية وتأثره المباشر بكل ما تعنيه هذه الطبيعة المكشوفة بالاضافة الى هيكل السوق المحلية تساعد على تفاقم الأسعار مما يؤدي الى تزايد تكاليف الانتاج من ناحية وارتفاع تكاليف المعيشة من ناحية أخرى وطبعا المستفيد الوحيد من هذه الوضعية هم طبقة التجار الكبار والوكلاء والسماسرة. القطاع النفطي حتى الآن يلعب دوراً جدّ ذاتي في الاقتصاد المحلي، إنه فقط يعطي مصادر ماليه واستثمارية للقطاع غير النفطي. القطاع النفطي في الكويت هو ممول للاقتصاد ليس إلاّ المطلوب أكثر من ذلك دون شك المطلوب تحرير أنفسنا من هذا النموذج لتاريخي الاقتصادي. المطلوب اعتبار القطاع النفطي لا مصدر للتمويل فقط بل كأساس للتنويع في الاقتصاد. انطلاقا من كل ذلك نستطيع أن نصل الى بدايات الحل الأساسي والجذري لمشكلة

الاقتصاد الكويتي وهي: العمل على ايجاد القاعدة الانتاجية لتوازي القاعدة الاستهلاكية الحالية وذلك عن طريق لتصنيع وتنويع مصادر الدخل القومي. إن أزمة الاقتصاد الكويتي الموجودة جراثيمها حاليا ستبرز بشكل خانق في المستقبل المنظور، ولن يستطيع الرفاه القشري الذي يحرص النظام على تعزيزه، أن يموهها أو أن يدسّها في التراب. عندها لن تكون القضية ما يسمّى بـ «انعاش الركود في السوق» عبر إجراء ترقيعي فوقي، بل ستكون القضية أخطر بكثير ولات ساعة مندم.

ثالثا المأزق السياسي: وهو المأزق الأم. لست مقتنعا بأن الشكل النيابي الذي عاشه الكويت لمدة أربعة عشر عاما (١٩٦٢ — ١٩٧٦) كان اختيارا محضا من لدن النظام الكويتي، بقدر ما كان محصلة عدة ملابسات وظروف داخلية وخارجية أدّت بالتالي الى الضغط على الاختيارات المتاحة أمام «النظام» للقبول وعلى مضض بالديمقراطية المحدودة وأحيانا المشوّهة التي عاشها الكويت. لذلك فعمليات تلبيس ابليس التي يلجأ اليها النظام وخاصة بعد حلّ المجلس من القول بأننا — في الكويت — أسرة واحدة وديمقراطيون حتى المخاع ومتكاتفون ودليله على ذلك التراحم في الأعراس والمآتم. الخ... الخ. لن تجدي في إقناع الكثير بأننا كذلك. ولن تمسّ ١٤ عام من حياة هذا الشعب تفسيراً محدياً منذ البداية كان النظام الكويتي متآمر على الديمقراطية التي يلهج بها ليل نهار. **فعمليات نقل الأصوات** من دائرة انتخابية الى أخرى تحت الاشراف المباشر لوزارة الداخلية وعبر مخاتيرها في المناطق ولصالح مرشحين معينين وضد مرشحين معروفين، كانت سائدة منذ بدايات التجربة. والنشاط البارز والملحوظ لدى النظام **في تجنيس أعداد هائلة وبشكل جماعي لأبناء بعض القبائل في البادية وتكثيف تواجدهم الموسمي في بعض الدوائر الانتخابية** بدأ مع التجربة. وعندما يئس النظام من جدوى نقل الأصوات والتجنيس **لجأ الى التزوير المباشر والمفضوح للانتخابات سنة ١٩٦٧**. ان التزوير الذي حدث لارادة الشعب سنة ١٩٦٧ لهو أكبر دليل على عدم اقتناع النظام بالنهج الديمقراطي للحكم. ولنبحث مسألة التزوير بشيء من التفصيل. معروف ان الانتخاب هو الرجوع الى الشعب مصدر السلطات بين فترات محددة للتعبير عن رأيه عن طريق تجديد ممثليه. والرجوع للشعب يعني احترام إرادته واحترام ميوله ومعتقداته والالتزام بالسير وفقها. ولذلك فان كل تلك المعاني التي تقوم عليها الديمقراطية تصبح فارغة جوفاء إذا كان أسلوب الرجوع للشعب أو نظام الانتخابات غير سليم أو فيه بعض الثغرات. ولا ينبغي أن يقتصر التقيّد بهذا خلال عمليات الاقتراع فقط، فلا بد أيضا أن يؤمّن صراع شريف

لأمير الراحل عبد الله السالم يفتتح مجلس الأمة
لثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣

خلال المعركة الانتخابية ككل. يجب خلال كل ذلك من الترشيح مرورا بالتقييم السياسي انتهاء بالانتخاب أن تحرص الحكومة على تأمين صراع شريف، كما يجب أن لا تسمح لأحد أن يستغل موظفي الدولة أو جهاز الدولة أو إمكانياتها في سبيل منفعته ومصلحته في هذه المعركة. فالدولة إضافة للاجراءات التي يجب أن تتخذها لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات، يجب أن يتجلى فيها الحياد الكامل وحياد الدولة شئ أساسي وإلا انتفى مفهوم الانتخابات وتعطل أثره السياسي المنشود. هذا هو الوضع الصحيح في المناخ الديمقراطي الصحيح.

فما الذي حدث في الكويت سنة ١٩٦٧ ؟

كان الكويت قد انتهى من تجربة المجلس الأول ١٩٦٣ ١٩٦٧ بالاضافة الى تجربة المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور. والواقع يقول ان المجلس الأول تفاعلت ضمنه مجموعة من العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية بحيث لم تتمكن لقوى الديمقراطية الحقيقية في المجلس من فرض قوتها. لقد حاولت الأقلية المعارضة آنذاك بما لديها من فهم ووضوح أن تشرح للأغلبية في المجلس خطورة المهمة المناطة بالمجلس ومسؤولياته التاريخية تجاه البلد كأعضاء في الهيئة التشريعية إلا أنها لم تُقابَل بأي تجاوب. **نتيجة ذلك كان المجلس الأول: أقلية ترى كل شئ ولا تستطيع عمل أي شئ، وأغلبية لا ترى كل شئ وتملك كل شئ.** بذلك تحول المجلس الأول من مجلس يفترض فيه أن يحاسب السلطة التنفيذية الى مجلس موال للسلطة التنفيذية. نتيجة لذلك برزت عدة نقاط هي بالأحرى لوحة القبيح للديمقراطية: **أولا** التحدّي لما يُقال من قبل المعارضة حتى لو كان مفيد بالنسبة للبلد. **ثانيا** التشويش على مواقف الأقلية الواعية في المجلس وإبرازها بأنها مواقف متطرفة ولا تخدم المصلحة العامة. **ثالثا** استمالت الحكومة الأغلبية الغير واعية لمحاربة أعضاء المعارضة وأبرزتهم أمام الشعب وكأنهم لا يستطيعون أن يعملوا أي شئ باهمال الحكومة لمناطقهم أو غير ذلك من التصرفات الجزئية وتحوّلت الأغلبية في المجلس نظرا لذلك الى جهاز لتقييد وتطويق المعارضة وتكبيلها بمزيد من القوانين الجائرة ونقصد بالذات التعديلات الجائرة لقوانين الصحافة والأندية وقانون الوظائف العامة. لقد مرّ الكويت والمواطن في الكويت بهذه التجربة

التي أفرزت الكثير من الأمور وأوضحتها وكان منتظرا أن يؤثر ذلك في عملية التصويت سنة ١٩٦٧ في اتجاه افراز مجلس أفضل ونواب أفضل رد على ذلك كانت الصحافة تراقب الأمور وتقوم بدور لا بأس به في التوعية الحقيقية يكتب

ابراهيم يعقوب الهاجري في شهر الاتحدث مقالة قيّمة تمثلّ سهر هذه الفقرة .

«من خطط لمكويب ليكون جهاز حكومتها يضم ٧٥ ألف موظف لبلد سكانه الأصليين لا يتجاوزون المئتي ألف نسمة فيكون نسبة الموظفين ٣٧٪ وتلك نسبة غير معقولة . ومن خطّط للكويت أن تظل وزاراتها في بنايات أجرة بيمب تمتلك الدولة أراضي كبيرة وفي أماكن هامة . ومن خطّط للكويت أن يتعرقل إنتاج البتروكيميكالز الى الآن . ومن خطّط للكويت أن تستمر شرب الماء من تذكر كما كانت تشربه من قبل من على ظهور الدواب . ومن خطط للكويت أن تواصل وزارة الصحة بعث المرضى بالآلاف إلى لندن كل عام . ومن خطّط للكويت أن تعصر بالخبراء والفنيين والمستشارين ثم تبعث بمشاريعها للوضع ثم للدراسة الى لندن . ومن خطّط للكويت أن لا تنشئ فيها منطقة حرّة . ومن خطّط للكويت أن تظل شركة البترول الوطنية تتابع حالوت اسرول من الشركة المنتجة بخمسة وعشرين فلسا ثم تبيعه الى المستهلك بستين فلسا مع أن أرباح الشركة لا تتعدّى الـ ١٠ الى ١٢٪ . ومن خطط للكويت محاربة التصنيع للمنتوجات الاستهلاكية بحجة أن الأيدي العاملة معدومة والمواد الخام غير متيسّرة . ومن خطط للكويت أن يعرض على المواطن وغيره أن يؤمن سيارته ووسائط نقله لدى شركات التأمين (الحصّة) . ومن خطط للكويت أن يعرض على التاجر (الصغير) أن يشترك بغرفة تجارة وصناعة الكويت وإذا لم يشترك فلا إجازة لمتجره أو مكتبه تلك مخططات خططها مخرّبون وهدّامون . . »

نفس الروح كتبت «كلمة اليوم» في نفس العدد :

«إذا كان من أول مظاهر الديمقراطية وأكبر مؤسساتها مجلس الشعب الذي يُعتبر الضمان لاستمرارها وارتقائها والتزامها الأصلية فان الكويت عاشت مجلسا واحدا ومقبلة على أن تعيش حياة مجلس جديد **وهي آملة أن يكون هذا المجلس الجديد أكثر تعبيراً عن روح الشعب ورغباته وأقوى وأوضح تمثيلاً لعامة الشعب** نريده مجلسا من صفوف الشعب ومن طبقاته المختلفة لا امتياز فيه لأحد ولا تعبث فيه المصالح الخاصة ولا تتغلب فيه الأهواء . نريده مجلساً يعبّر عن رأي عامة الشعب لا خاصّته »

• نظر أخبار الكويت (جريدة يومية رئيس تحريرها عبد العزيز فهد الصبيح) عدد ١٤٣٥ ، ٤ يناير ١٩٦٧ ، ص ٥

إن هذا الوعي والوضوح لدي اكتسبه المواطن من تجربة المجلس الأول . كان من الصعب أن تحتفظ كثير من عناصر عينيه على مواقعها السياسية بدون سحوء عمليات استثنائية » . وبدأت مسحة التزوير تكبر وبدأت بعض الظواهر في البروز منها بقاء عدد من الوزراء في مناصبهم الوزارية في الوقت الذي يرشحون فيه أنفسهم لخوض المعركة الانتخابية ، واستغلالهم أجهزة الحكومة الادارية والأعلامية للدعاية الأنتخابية المباشرة وغير المباشرة . ان استمرار الوزراء كمرشحين في مناصبهم أثناء الفترة الانتخابية ما يشي ضمناً بالعمل الانتخابي ويفقده جانباً من حيويته الهامة . وعلى صعيد إتاحة فرص المتساوية للمرشحين من قبل الدولة أثناء قيامهم بالدعاية الانتخابية ، إذ ليس من المعقول أن تبلغ الرهبة بالوزراء المرشحين الى الحد الذي يقومون فيه بالعمل الانتخابي بمعزل عن نطاق وزاراتهم ونشاطاتها وهذه لا شك ظروف لا تتوافر لمن عداهم من مرشحين ومن هنا تبرز بوضوح حقيقة عدم تكافؤ الفرص من ناحية سياسية .

يكتب عبد العزيز فهد الفليج عن هذا الموضوع الخطير فيقول :

لأن استغلال بعض الوزراء المرشحين لأجهزة وسلطة وامكانيات وزاراتهم أصبح يجري علنا وبمغالاة بشعة لا مثيل لها الى الحد الذي يوصم ككل بالتحيّز والتدخل طالما انها لا توقف هؤلاء عند حدهم ولذلك نقول ان بعض الظروف الخاصة المعاكسة لارادة الشعب ونزاهة المعركة لا زالت موجودة » .

وبدأ تحيّز السلطة يتضح قبل الانتخابات بفترة طويلة لذلك كتبت أخبار الكويت :

« لا بد من باب النصح أن يتنبّه بعض من له نصيب في المراكز المسؤولة بالدولة الى أن منح بعض الموظفين وتقريبهم وتجميد بعض الموظفين والضغط عليهم وفي هذه الفترة بالذات يوصمهم بالاستغلال والوصولية وبمحاولة فرض أنفسهم وهم بذلك يفقدون تقدير كل الناس . » .

وتزداد الرؤية وضوحاً مع قرب موعد الانتخابات في ٢٥ يناير وتتبلور الشكوك لتتحول الى حقائق ومشاهد ويصاب عدد كبير من المواطنين بشعور اللاجدوى من التصويت حيث أن الحكومة قررت ونسي هو مُتاح لها من إمكانيات أن تكون طرفاً في العملية . لذلك كاتب «كلمة اليوم» في أخبار الكويت بعنوان «نزاهة الانتخابات» .

• أخبار الكويت ، عدد ١٤٤٠ ، ١٩٦٧/١/١٠ ، ص ٤
• أخبار الكويت ، العدد ١٤٣٧ ، ٧ يناير ١٩٦٧ ، ص ١

«التساؤل الكبير الذي لا شك سيقلق المواطن في هذا الأسبوع يدور حول الضمانات لسلامة عملية الانتخاب ونزاهتها. ولا بد أن نستدرك ابتداء لنقول ليس الهدف من إثارة هذا التساؤل هو التشكيك مقدماً في نزاهة عملية الانتخاب وانما نعتقد أنه من الواجب أن نسمع المسؤولين على مسمع ومرأى من جماهير الشعب ما يدور همساً بين المواطنين وما يشغل بالهم. خاصة وإن الجو معبأ بالاشاعات. ولا شك أنه قد وصل الى مسمع السلطة أن المواطنين يتحدثون عن صناديق للانتخاب أحضرت خصيصاً من لبنان ومصمّمة بشكل خاص وعن خبراء في فنون التزوير أحضروا من بعض الأقطار المجاورة ونحن نعتقد أن في هذا بعض المغالاة. وربما هذا ما دعى وزير الداخلية أن ينفي هذه الاشاعات بتصريح لاحدى الصحف المسائية مؤكداً بأن جميع الاجراءات سوف تُتّخذ لضمان حريّة ونزاهة الانتخابات. ومن أسباب التخوف والقلق على سلامة الانتخابات ونزاهتها هو أن من بين المرشحين من هم محسوبين على السلطة ويخشى المواطنون أن تتدخل السلطة لضمان نجاحهم بأي ثمن حتى لو كان على حساب نزاهة الانتخاب وسلامته. كذلك لاحظ المواطنون أن بعض من يشغلون مراكز حسّاسة في أجهزة الحكومة قد بدر منهم ما يُعتبَر تدخلاً في عملية الانتخابات اما بطريق الأغراء أو التهديد على سبيل المثال ان من بين المرشحين وزراء ما زالوا لم يستقيلوا وما زال بيدهم توزيع المنافع من قسائم وبيوت للسكن ودرجات وظيفية وترقيات على المؤيدين والأتباع.»

كُتب هذا الكلام قبل الانتخابات بأسبوع ولا شك أنه نطق اتفقت به الصحف الجرائد فترة طويلة كامن في نفوس المواطنين. وهو كلام خطير ينبئ عن تدابير خطيرة كانت تعدها النظام من تحريف وتزوير لأرادة الشعب.

وجاء يوم الانتخابات، ٢٥ يناير ١٩٦٧. فماذا حدث؟

بدأت عمليات الاقتراع في تمام الساعة الثامنة صباحاً واستمرت حتى الساعة الثامنة مساءً. كانت اللجان الأصلية والفرعية المكلفة بتأمين عمليات الاقتراع والتي تضم مندوبين عن السادة المرشحين تقوم بوجبها خلال ذلك باستقبال المقترعين. في الساعة الثامنة أغلقت أبواب مراكز تقيّداً بما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون الانتخابات على عضوية اللجان والمرشحين الذين كانوا في ذلك الحين داخل بعض المراكز مثل الفروانية، حيطان، الأحمدي، الجهراء، والفحيحيل أما بالنسبة لغالبية المراكز فكان الاقتراع فيها قد انتهى في وقت مبكر في اليوم.

حتى هنا ويبدو الأمر طبيعياً بل سليماً. بعد ذلك - أي بعد انتهاء عملية الانتخاب في اللجان الفرعية - ينبغي أن تغلق الصناديق وتختم ويتم نقلها الى مقر اللجنة الأصلية على أن يرافق الصناديق من مقر اللجان الفرعية الى اللجان الأصلية مندوبين ووكلاء عن المرشحين في الدائرة الانتخابية المعينة كما تنص على ذلك مادة ٣٦ من قانون الانتخاب :

«تقوم اللجان الفرعية بإدارة الانتخاب وفق الاجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الانتخاب ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله الى مقر اللجنة الأصلية حيث يجري فتح صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها بحضور جميع رؤساء وأعضاء اللجنة الأصلية واللجان الفرعية برئاسة رئيس اللجنة الأصلية.»

فما الذي حدث بعد ذلك؟ بأمر رسمي من وزارة الداخلية دخل رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى مقر اللجان الفرعية وصادروا صناديق الاقتراع ومنعوا غلقها ومنعوا على أحد مرافقتها أثناء نقلها الى اللجان الأصلية. وهذه مهزلة مخجلة ما بعدها مهزلة وما بعدها خجل. وصدر بيان بتاريخ ٢٧ يناير وقعه ٣٨ مرشحا ومندوبًا بأسمائهم ومن ضمنهم ستة أعلنت الحكومة فوزهم عبد العزيز الصقر وراشد الفرحان، عبد الرزاق الزيد، محمد الخرافي، علي العمر، ومحمد العدساني وفيما يلي نص البيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـــان

صدر من المرشحين في الانتخابات التي أجريت يوم ٢٥/١ ١٩٦٧ .

أيها المواطنون . لقد عقد الشعب آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات العامة بعبور عدد كبير من أبنائه المخلصين الذين يؤمنون بخدمته والسهر على مصلحته بمعالجة المشاكل العامة والقضايا الأساسية التي وجد المجلس من أجلها كسلطة تشريعية وجهاز مراقبة . وعند بدء المعركة الانتخابية تصدى لخوضها عدد كبير من العناصر الوطنية المخلصة وكانت السلطة تخشى أن تأتي الى المجلس أغلبية من المرشحين المخلصين من ذوي الصلابة في قول الحق ، لذلك عمدت الى استعمال جميع الوسائل التي في يدها لبث الاشاعات المغرضة ضد بعض المرشحين ومحاولة كسب التأييد باللجوء الى توزيع الفوائد المالية واعطاء الوعود بالوظائف والترقيات والمناصب وتوزيع البيوت والقسائم . كما حاولت تهديد بعض المواطنين من الموظفين ممن لم ينفع معهم الاغراء . بغية التأثير في نتيجة الانتخابات والى جانب ذلك تغاضت السلطة عن المرشحين الذين قاموا بتوزيع الأموال والفوائد المالية للتأثير في رأي المواطنين وكسب الأصوات مما يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقا للمادة ٤٣ من قانون الانتخابات .

ولما لم تجد كل هذه الاساليب أمام وعي الشعب وصلابته لجأت السلطة الى التدخل المباشر في عملية الانتخاب ، فقد لمس المواطنون منذ الساعات الاولى من يوم الانتخاب من تصرفات رجال السلطة ما يدل على أن هنالك نية مبيتة للتلاعب في عملية الانتخابات بدأت بتصرفات استفزازية وتحرشات تهدف الى استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة وشعر المواطنون بأن هنالك من يحاول افتعال مبرر للتلاعب في عملية الانتخابات .

ولما فشلت كل هذه الأساليب بوعي المواطنين شنفيذ خطة مدبرة لتزوير الانتخابات بشكل سافر ومفضوح بغية تزييف إرادة المواطنين واظهار رغبتهم على غير حقيقتها فقد صاحبت عملية الانتخابات مخالفات من السلطة المسؤولة لقانون الانتخابات التي من واجبها السهر على تطبيق نصوصه والمحافظة عليه .

تدخل وكيل وزارة الداخلية شخصياً باصداره الأوامر لرؤساء اللجان المعينين من قبل وزير العدل إذ ان توجيهه عملية الانتخابات مخالف لنص المادة ٢٦ التي تنص على أن (الفصل بالمسائل المتعلقة بالانتخابات من حق رؤساء اللجان فقط) كذلك كان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفاً لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات التي تنص على أنه (لا يجوز لرجال الشرطة والقوات المسلحة العسكرية دخول قاعة الانتخاب) بدون طلب من رئيس اللجنة.

وإذا كانت هذه التدخلات والاستفزازات والمخالفات يجعلها القانون محل طعن بعملية الانتخاب وبعدها مقدمات وامارات للتزوير فان واقعة عملية نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى الاصلية والاعتداء على حق اللجان المناط بها عملية الانتخابات واخذ الصناديق منها بالقوة العسكرية دون موافقة رئيس اللجنة لا يكون الا البطلان لعملية الانتخاب واهدار كل ما في الصندوق من سرية للاصوات وبالتالي فلا قيمة للصندوق وما فيه بعد خروجه من يد اللجنة. كما ان هذا الاجراء بحد ذاته اعتداء على القانون حيث نص المادة ٣٦ (تقوم اللجان الفرعية بادارة الانتخاب وفق الاجراءات المتقدمة حتى تمام ختام عملية الانتخاب ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله الى مقر اللجنة الاصلية حيث تفتح جميع صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها) وهذا يعني صراحة بأن الذي يغلق الصندوق وينقله هي اللجنة دون غيرها وان عملية الانتخاب تناط باللجنة الانتخابية وليس بوزارة الداخلية ولا برجال الشرطة. وقد كانت الانتخابات السابقة تطبق فيها نص المادة المذكورة حيث كانت الصناديق تغلق فتحاتها من قبل اللجنة ثم يتم نقلها باشرافها وحضور رئيسها وعدد من مندوبيها وفي السيارات التي تختارها واذا طلبت الاستعانة من الشرطة تسير معهم للحراسة فقط ولكن الذي حصل في هذه الانتخابات ان وزارة الداخلية تدخلت بنفسها وأمرت اللجان بعدم إغلاق فتحات الصناديق وتسليمها لرجال الشرطة وحذرهم بالقوة والتهديد وباطلاق النار عليهم إن هم امتنعوا. فقد استفزت شعور المواطنين وأدخلت القوة العسكرية عليهم وانتزع الصندوق منهم رغم معارضتهم واحتجاجهم على هذا التصرف غير القانوني الذي اهدر حقهم وأضاع كل ثقة في نفوسهم. وولد الشك فيهم مما جعل مرشحين والمندوبين والناخبين الموجودين داخل القاعة الانتخابية يوقنون في عملية التزوير وهذا ما تم بالفعل. فقد نقلت الصناديق في سيارات خاصة لا يعلم أحد ما بداخلها

ولا رئيس اللجنة أو أحد من أعضائها ولم يسمح لأحد منهم بمصاحبة صندوق أو تفتيش السيارة، وبعد أن استبدلت عبرها أدخلت على اللجنة الأصلية لتفرز بعد غيبة غير طبيعية وكأن الأمر عادي وطبيعي. وقد أكد التزوير ظهور نتائج الانتخاب وطبيعة الأوراق وقت فرزها إذ أنها زورت بشكل مفضوح.

أيها المواطنون :

إن عملية التزوير المكشوفة التي تمت ضد إرادتكم وفيها إهدار لحقكم في التعبير عن آرائكم قد أوجدت القناعة الكاملة لدينا بأن الانتخابات التي أجريت هي انتخابات باطلة لا تمثل إرادة الشعب ولا تسلم بنتائجها لأنها بنيت على إجراءات باطلة مخالفة للقانون وكل ما بني على باطل فهو باطل

أيها المواطنون : —

نشكركم على الجهود التي بذلتموها والثقة الغالية التي أوليتمونا إياها والتي نعتز بها ونقدرها حق تقدير، بل إنها الرباط المتين والقاعدة التي نستند عليها في صون كلمة الحق والعمل من أجل الوطن ولقد كان إيماننا قويا بأن الشعب في الكويت أسرة واحدة يحرص الجميع على التعاون من أجله وكانت السلطة المسؤولة في بياناتها وأجهزة إعلامها تبرز هذه الكلمة داعية إلى التمسك بها. وإنه مهما كان من اختلاف في وجهات النظر فكل أبناء الوطن متساوون بالحقوق والواجبات، والحرية الشخصية وحق التعبير لكل مواطن قد كفله القانون إلا أن الأسف كل الأسف أن يكون الحامي للقانون هو المتعدي عليه. والمنادي لوحدة الصف هو المفرق له بل أصبح طعن العناصر الوطنية والتقدمية وتمزيق الأسرة الواحدة بيد من ينادي بجمع شملها

أيها المواطنون :

إن هذه الطعنة التي وجهتها السلطة المسؤولة إلى صدوركم طعنة مؤلمة وإننا نعلم أن احتمالها صعب عليكم وعلى كل حر ذي ضمير حي، إلا أننا في الوقت نفسه ندعوكم ونرجو منكم التزام الهدوء وضبط النفس وتحمل الصدمة حفاظا على مصلحة هذا الوطن وعلى المصلحة العامة والأسرة الواحدة التي نؤمن بها ونعمل من أجلها، ولكي لا نتيح للمشاغبين والمندسين انتهاز الفرصة والتصيد في الماء العكر

والله ولي التوفيق.

* أخبار الكويت، العدد ١٤٥٦، ٢٨ يناير ١٩٦٧، ص ١

التوقيعات

عبد العزيز حمد الصقر ، راشد عبد الله الفرحان ، عبد الرزاق خالد الزيد ، عبد الله محمد النيباري ، بدر عبد الله المضف ، أحمد عبد العزيز السعدون ، حمد أحمد الجوعان ، سامي أحمد المنيس ، عبد المحسن سعود الزبن ، حمد هلال المطيري ، الدكتور أحمد الخطيب ، محمد عبد المحسن الخرافي ، علي عبد الرحمن العمر ، حمود يوسف النصف ، محمد مساعد الصالح ، فحجان هلال المطيري ، يوسف ابراهيم الغانم ، راشد صالح التوحيد ، عبد الله مبارك الشوان ، عبد اللطيف حمد الفلاح ، جاسم عبد العزيز القطامي ، محمد يوسف العدساني ، علي غانم الدبوس ، عبد الله الانصاري ، بدر عبد الوهاب بومباره ، محمد أحمد الرشيد ، عبد العزيز فهد الفليج ، عبد الله طه العلي ، سليمان خالد المطوع ، صالح منصور الرفدي ، حسن فلاح العجمي ، علي راشد الحوطي ، نايف عصام العجمي ، أحمد مجبل السهلي ، حمد عبد اللطيف بن عيسى ، أحمد الشيخ عبد راكان حمد المكراد ، مرزوق الدعنان

واذا جاز لنا أن نعلق على هذا التزوير الابتدائي المفضوح لارادة الشعب نقول ، ان ظروف المناقصات تختم ختمها بالشمع الأحمر وتوضع في صناديق المناقصات ولا يجوز فتح الصناديق ما لم تكن لجنة المناقصات مكتملة النصاب هذا يطبق حرفيا حتى لو كانت المناقصة لبناء مراحيض عمومية . فهل حرمة مناقصات المراحيض العمومية أعظم وأهم من حرمة ارادة شعب بأكمله ؟

وتوالت ردود الفعل

(١) استقال وزير التربية السيّد خالد المسعود الفهيد وطعن بنزاهة الانتخابات وبصحة النتائج التي توصّلت اليها و عثر نجاحه في الانتخابات مأمن لم يكن كما وأعلن استقالته من مجلس الأمة الجديد واتصل ببعض زملائه الوزراء وطلب منهم التضامن معه في موقفه هذا .

(٢) اجتمع مجلس إدارة جمعية المحامين والحقوقيين الكويتية في مقر الجمعية وأصدر البيان التالي :

النائب المحترم : خالد المسعود

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر من جمعية المحامين حول الانتخابات النيابية الأخيرة

أيها المواطنون :

بالأمس جرت الانتخابات النيابية العامة ، وقد سبق الانتخابات حرب نفسية محمومة قصد منها التأثير على المواطنين لتأتي النتائج مرضية لأهواء البعض ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعدى ذلك بكثير ، فقد تم بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وقبل عملية الفرز ، أن اعتُدِيَ على القانون اعتداء صريح ، وقامت سلطات الأمن بعمليات استفزازية غير قانونية لانتزاع صناديق الاقتراع من الذين كانت أمانة بأيديهم وهم رئيس وأعضاء اللجان الفرعية ، فقد دخل قاعات الانتخاب بعض رجال الشرطة مخالفين بذلك القانون ، بغية أخذ تلك الصناديق للتصرف فيها طبقا لما يشاؤون .

أيها المواطنون :

إن المحامين والحقوقيين في الكويت هم في طليعة الفئات الواعية المثقفة ترى جمعيتهم أن الواجب يحتم عليها أن تبدي الرأي فيما تردت إليه الأمور من اعتداء على القانون وإهدار لسيادته ، فإن سيادة القانون هو الهدف الذي نسعى له جميعا ، وهو الملاذ للشعب .. كل الشعب

أيها المواطنون :

إن جمعية المحامين والحقوقيين تبدي استنكارها وتعلن سخطها لما وصلت إليه الأمور وتحتج بشدة على الإجراءات التعسفية ، التي سادت الانتخابات ، هذه العمليات التي هزت كيان المجتمع الكويتي

أيها المواطنون :

إن وحدة الصف ، والأسرة الواحدة ، شيء مقدس نسعى إليه جميعا . أما أن تتم هذه العمليات المشينة لتزييف إرادة الشعب بسلام فإنها سوف تحطم هذه الوحدة وتتردى فيها الأمور إلى ما لا يُحمَد عقباه .

أيها المواطنون :

إن الشعب .. كل الشعب لن يرضى أن تزيَّف إرادته ، لن يرضى أن تزوّر رغبته ، لن يرضى أن تهدر من البلاد سيادة القانون . فالقانون يجب أن يبقى شيئا مقدسا نسعى إليه إليه لتحقيق سيادته

وجمعية المحامين والحقوقيين وهي تصدر هذا البيان الموجز فإنها تعبر عن رأيها في المخالفات القانونية والدستورية التي ارتكبت في الانتخابات الاخيرة ، وإنها تقف في مقدمة الصفوف مع باقي الهيئات والنقابات والمنظمات الشعبية في سبيل إحقاق الحق وسيادة القانون والله ولي التوفيق

جمعية المحامين والحقوقيين
الكويتية

بيان من جمعية الصحفيين الكويتية

أيها المواطنون :

كلكم شهد وعلم بما حدث يوم ٢٥ يناير الماضي يوم المأساة لقد كان يوم أسود في تاريخ الكويت فقد قامت السلطة بعملية تزوير فاضحة لارادة المواطنين بشكل لمسه كل ناخب ... من نقل لصناديق الاقتراع لسيارة عسكرية دون مرافقة رئيس اللجنة . ومن تغيير لصناديق بتبديلها كما لا يحتاج الى بيان بعد أن عبّرت جميع العناصر الشعبية عن استيائها لهذا العمل المشين

أيها المواطنون

لقد كان الشيء الوحيد الذي كنا نعتز به هو نزاهة الانتخابات وحياد السلطة في الانتخابات الماضية ولكن السلطة خشيت أن تفوز العناصر الوطنية فأقدمت على نوع غريب في تاريخ الكويت بل في تاريخ الانتخابات في العالم وهو تزوير الانتخابات التي قصد منها إبعاد العناصر الوطنية عن دخول مجلس الأمة .

إن جمعية الصحفيين لتستنكر بشدة ما قامت به السلطة من تزوير للانتخابات بشكل مفضوح وبه نعلن تحمل التحدي بكسر لارادة الشعب .

أيها الشعب .

ارفع صوتك عاليا ضد هذه الانتخابات المزورة لأنها أولا وأخيرا تحدٍّ لارادتك

« جمعية الصحفيين الكويتية »

- أخبار الكويت ، العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، ص ١
- نفس المرجع

بيان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

أصدر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بيان الاستنكار التالي

أيها الأخوة الطلبة :

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الممثل لجماهير الطلبة ليؤسفه بالغ الأسف ما جرى يوم الأربعاء ٢٥ / ١ / ١٩٦٧ م أثناء عملية الانتخاب من انتهاك لحرمة الدستور الذي نعتز به أيما اعتزاز واعتداء سافر على حرية الفرد وان تدخل السلطة بصورة سافرة في الانتخابات ومحاولتها استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة منذ اللحظة الاولى لعملية الانتخاب لهي دلالة قاطعة على أن هناك نية مبيتة لتزوير الانتخابات كما ان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح الى قاعة الانتخاب بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفا لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات .

كما ان نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجنة الأصلية دون ختمها ودون موافقة أحد أعضاء اللجنة لهو ودون موافقة رئيس اللجنة . بل تتدخل القوة العسكرية لهو انتهاك صريح للمادة ٣٦ من القانون

ثم ما تلى ذلك من نتائج الانتخابات والتي زالت الشك باليقين وما تلى ذلك من إصدار بيان من المرشحين سواء الذين فازوا أم لم يفوزوا كذلك استقالة وزير التربية من الوزارة وانسحابه من المجلس لهو دليل قاطع على مدى التلاعب الذي تم بهذه الانتخابات

ونحن نرى ان هذه المسرحية التي قدمت على أرض الكويت لأول مرة والتي قام بتمثيلها أناس لم يقدّروا مصلحة هذا الوطن العزيز لهي نادرة خطيرة كنا نأمل مخلصين أن نتجنبها حفاظا على روح الأسرة الواحدة التي سادت علاقة أفراد هذا الشعب بعضه ببعض .

إن هذه المسرحية قد فوجئنا بها في حين كان الأمل يملؤنا ثقة ان تجرى عملية الانتخاب في جو من الهدوء حتى يستطيع هذا الشعب أن يأتي بأعضاء مخلصين على استعداد للعمل ولتضحية وليس المتاجرة بمقدرات هذا الشعب .

ان الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ليرى بعين ملؤها الدهشة والاستغراب هذا التصرف المشين الذي لطخ الدستور ووصمه بعار لن يغفره لنا التاريخ ويبدي أشد أسفه لما حدث ويرجو أن يصان الدستور وتصان حرية الأفراد ويوضع حدّ لانتهاكهما وقدسيتهما وعاش الاتحاد الوطني لطلبة الكويت .

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

• نفس المرجع

بيان جمعية الخرّيجين

إن جمعية الخريجين الكويتيين وهي تضم نخبة من شباب هذا البلد قد راعها أن تطلع على ما أحاط بانتخابات يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٧ من شكوك أدت الى تأكد هذا الشعب من حادثة تزوير خطيرة شوّهت فيها إرادته ، وطمست بها حريته . وإن هذه الجمعية تعلن عن تضامنها مع ما ورد في البيان الصادر عن عدد من النواب الذين أعلن فوزهم في الانتخابات المذكورة والمرشحين الذين أعلن سقوطهم فيها ، والذي تضمن اتهاما صريحا للسلطات بأنها تدخلت في عملية الانتخابات وزورت إرادة الناخبين في معظم المناطق الانتخابية .

وجمعية الخريجين الكويتيين وهي تعلن تضامنها التام مع هذا البيان لتود أن تؤكد ان كيان الكويت واستقلالها مرتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الديمقراطي والبرلماني السليم ، وان المثل الذي ضربته الكويت في اختيارها لهذا النظام لهو المؤشر الذي يرسم صورة لمستقبل أمثل للأمة العربية جمعاء .

كما تؤكد الجمعية أن التزوير المكشوف ، وما أحاط بعملية نقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية الى اللجان الرئيسية ليدل على سوء التدبير وانعدام الحكمة ، وعلى استهتار تام بمشاعر الناس وآرائهم وبالقوانين المنظمة لعمليات الانتخابات .

والجمعية تعتقد بأن سكوت المسؤولين على ما حدث ، والتغاضي عنه ، ليس في صالح البلاد إن عاجلاً أو آجلاً ، وان هذا سوف يؤدي الى زعزعة الثقة بمبدأ الأسرة الواحدة وبالمؤسسات الدستورية ، وسوف يحد من هيبة القانون واحترامه . وسيجعل من الكويت أضحوكة في المحافل الدولية ، ويفقدها مركزها المرموق في المحيط العربي والعالمي .

وجمعية الخرّيجين الكويتيين تهيب بالسلطات المسؤولة أن تواجه المشكلة بشجاعة وصراحة ، وأن تعترف بوجود الشك في صحة الانتخابات ، وهذا أضعف الايمان ، وأن تقدم على حل المجلس الجديد واجراء انتخابات جديدة تسودها النزاهة وذلك بعد فترة معقولة من الزمن ، وأن تحقق في عملية التزوير هذه حتى تأخذ العدالة مجراها وتعاد للقانون هيبته واحترامه

وجمعية الخريجين الكويتيين تهيب كذلك بالجمعيات الأخرى والمنظمات الشعبية أن تتقدم وتعلن رأيها الصريح فيما حدث ، إذ ليس أدهى وأمرّ مما حدث إلاّ السكوت عليه .

وان الجمعية وهي تقدم بيانها هذا لتؤمن بأن صاحب السمو أمير البلاد المعظم وهو والد الكويتيين الحريص على مصالحهم وناصر لحقوقهم يأبى أن يحيق بهم ما حل على أثر هذه الانتخابات ونؤمن بأن سموه سوف يتدخل كعادته دائما لعلاج هذا الأمر بما يكفل حقوق الجميع

والله الموفق

جمعية الخريجين

بيان الطالبات الجامعيّات وإضرابهن

ولدنا البار صاحب السمو صباح السالم الصباح ،

تحية واحترام نرفعها لسموكم

إيمانا منا بحرصكم الشديد على الديمقراطية التي أرسى قواعدها سلفكم الراحل المرحوم الشيخ عبد الله السالم الصباح والتي استمدت ولا تزال تستمد التأييد والمؤازرة من سموكم فحسن من واقع إيماننا هذا نكتب لسموكم لنقول كلمتنا فيما يدور هذه الأيام حول الانتخابات والتي لا بد وأنكم اطلعتم على ما دار حولها من أمور تمس بلدنا وكرامتنا بوصمة من غدر . فالتزوير الذي تم ليس فقط اعتداء على حقوق مرشحين وإنما هو اعتداء على شعب الكويت بأكمله . شعب فرح بهذه الفرصة التي تمكنه من أن يعبّر عن نفسه ويختار الأكفاء ليمثلوه ، ولكن السلطة أبت إلا أن تحرمه من هذه الفرصة . فما حدث هو اعتداء على سمعة وكرامة الكويت بلدكم التي عرفت بسمعتها النقية الطاهرة البعيدة عن الشبهات بفضل تدبيركم وقيادتكم الحكيمة

إننا يا صاحب السمو بناتك طالبات كلية البنات الجامعية إذ نتقدم إليك بهذا الخطاب لننشد سموكم مؤازرة النظام الديمقراطي الذي عرف عنكم والضرب بيد من حديد على المخربين وإبعاد تلك الأيدي التي قامت بتلك اللعبة الوضيعة

ونعلن أيضا أنه مشاركة منا للأمة في أسفها الشديد سوف نمتنع احتجاجا عن الدراسة يوم الثلاثاء القادم

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،

بناتك

طالبات كلية البنات الجامعية

* أخبار الكويت ، العدد ١٤٥٣ ، ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، ص ٣.

التوقيعات

قسم الجغرافيا امل عبد الرزاق أحمد المصري ، فورية محمد يوسف برشيد ، موزه فهد الغانم ، ليلى محمد جواد غريب ، نوره مبارك سالم ، وضحه عبد الله الرشيد ، نوال حمد ، عائشة عبد الفتاح ، عائشة عبد العزيز ، عائشة داود جراغ ، بثينة يوسف اليوسف ، فورية السميط ، شيخه المدرس ، منى محمود احمد مندوه ، تماضر حمود النصف

قسم عربي فورية يوسف ، فورية فهد ، نجاة علي ، سهام بوحمد ، طيبة النصر ، شيخة السبيعي ، مريم محمد ، حصة الصانع ، سحر بورسلي ، نهاد محمد ، سميرة محمد ، كافية جواد

قسم انجليزي وصية حبيب الطاهر ، غنيمة بحر الله ، لطيفه عبد الرحمن بدرس ، غنيمه القصمي ، شريفة القطامي ، عادلة السديراوي ، نادية البحر ، شريفة القطامي ، فضة القطامي ، فورية سلامة ، خدام محمد ، موسمية محمد العمر ، شيخه فهد ، دسقة القطامي ، لطيفة البدر ، نورة أحمد العوضي ، سعاد شهاب ، صبيحة العسم ، آسيا الموي ، صفية سلطان ، منيرة صالح

فلسفة وعلم نفس واجتماع ، قدرية عبد الوهاب العيسى ، سيمة سلطان عيسى ، لطيفة خالد الزيد ، فتحية خالد الزيد ، سهام سليمان بوحميد ، شيخة السدري ، لطف الشمي ، غنيمه حمد الخميس ، أمينة عبد الكريم العوضي ، هند يوسف راشد حماده ، نورية حمد المسلم ، حياة بدر مسلم ، فتوح سعد البدر ، سبيكة حمد الفهد ، مريم احمد الدوسري ، مروج عبد الله دريح ، عايده سعود المطوع ، عواطف رشيد ، غنيمة سلطان ، اقبال العبد الجليل ، فضيله عبد الرحمن السالم ، قبال عبد الرحمن العمر

قسم تاريخ : فورية الدوسري ، نوار حسن النقيب ، لطيفة خالد الرشيد ، ليلى العدواني ، عادلة علي الحمد ، عدل مبارك الرفاعي ، شريفة يوسف المصف ، عامرة الحمد ، زمزم ابراهيم ، منى عبد العزيز

* نقش المرحوم

بيان اتحاد العمال

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمع المجلس التنفيذي لاتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي في مقر الاتحاد، وأصدر البيان التالي:

أيها المواطنون:

لقد جرت الانتخابات لأعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء الموافق ٢٥/١/٦٧، وقد استبشرنا خيرا بهذه الانتخابات، لأننا واثقون أن المواطنين سيختارون نوابهم الذين يمثلونهم تمثيلا صحيحا.

ولكننا فوجئنا في يوم الانتخابات باستفزازات، وبحركات مصطنعة القصد منها التأثير على الناخبين، حتى تكون النتيجة مرضية لرغبات البعض، وفعلا ظهرت نتائج هذه الحركات المصطنعة في فرز الانتخابات بعد الانتهاء من الإدلاء الناخبين بأصواتهم، حيث تعدى رجال الشرطة على القانون واستمروا لتصديق الدعوة دون السماح للمندوبين بمراقبتهم، وهددوا بإطلاق النار على كل من يعترض سبيل التصديق. واتحاد العمال والمستخدمين يستنكر بشدة، ويعتبر نتيجة الانتخابات مزورة، وأن ما قامت به وزارة الداخلية هو خرق للمواد ١٦ و ٣٦ من قانون الانتخابات وطعنة موجهة إلى صدر كل مواطن في هذا البلد وطعنة للديمقراطية.

أيها المواطنون:

إن العمال والمستخدمين الذين يشكلون غالبية هذا الشعب، يؤمنون بأن وحدة الصف والأسرة الواحدة، هي أحد مبادئهم، وأن تزييف إرادتهم وتحطيم وحدتهم، فهذا شيء لا يرضونه، ولن يرضى به مواطن تهمه مصلحة هذا البلد. وإننا نعتبر هذا التزوير تحديا صارخا على الديمقراطية في هذا البلد، وستكون عاقبة كل ما جرى مساء الخامس والعشرين من هذا الشهر على رأس من زوّر إرادة الشعب. واتحاد العمال والمستخدمين وهو يصدر هذا البيان، ليرجو من إخوانه العمال والمستخدمين التزام الهدوء وضبط النفس وأن لا يدعو مكانا للمندسّين والمخربين في صفوفهم حيث أن ذلك لا يدعو لمصلحة الوطن. وسيظل اتحاد العمال محافظا على ما جاء في دستور البلاد حريصا على سلامة الديمقراطية وسيادة القانون كي

يظل حكم الشعب للشعب ولا حرية لأعداء الشعب .

والله ولي التوفيق .

اتحاد

عمال ومستخدمي القطاع الحكومي

(٨) عدد آخر من المرشحين أعلن تأييده لبيان الاحتجاج والاستنكار للمرشحين الثمانية والثلاثين الذين أعربوا فيه عن التدخل في الانتخاب والتأثير فيه وتشويه إرادة الشعب وفيما يلي ننشر كتب الاحتجاج الموجهة من أربعة مرشحين هذا نصها :

حضرة الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم

تحية طيبة وبعد :

نرجو من حضرتكم نشر اعتراضنا هذا

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في عدد رقم ١٤٥٢ من جريدتكم المتضمن اعتراض المذكورين على عملية تدخل السلطات المسؤولة لحرية الانتخابات وما أسفرت عنه من تزييف لأرادة الشعب كما نرجو اعتبارنا من المؤيدين للمرشحين المذكورين في أي بيان يصدرونه في هذا الخصوص من الآن وما بعد والله يوفقنا وإياكم لخدمة وطننا وأمتنا العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المخلص

سعود السعد الفارس المعصب

مرشح المنطقة الرابعة

٢٩/١/١٩٦٧م

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت :

بعد التحية ،

أنا أؤيد البيان الصادر عن نواب الشعب وزملائهم والذي نشر بجريدتكم الغراء وأستنكر الأعمال التي قام بها رجال السلطة من استعمال القوة والتهديد والتي كان من نتيجتها تزييف الانتخابات وأرجو اعتبارنا متضامنين مع السادة موقعي هذا البيان وكذلك في جميع ما يصدر عنهم من تصرفات في المستقبل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

مرشح المنطقة الخامسة

كيفان — الخالدية — خيطان

عبد الله عيسى حمد المطر

٢٩/١/١٩٦٧م

حضرة السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم ،

تحية وبعد ،

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في العدد رقم ١٤٥٢ المؤرخ في ٢٨/١/١٩٦٧ وأعترض بشدة على طريقة نقل الصناديق وعدم السماح لمندوبين بمرافقتها . لذا أرجو ضمي إلى لائحة المرشحين المذكورين واعتباري متضامناً تماماً في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

جاسر خالد الجاسر

مرشح الدائرة الثامنة

٢٩/١/١٩٦٧م

* نص المرجع

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة أخبار الكويت المحترم ،
الكويت

إنني أؤيد ما جاء في بيان المرشحين المنشور في جريدتكم الموقرة العدد رقم ١٤٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٨ والأعداد التي لحقت به وأعتبر نفسي متضامنا في كل بيان يصدر عنهم فيما بعد وأضم صوتي لصوتهم

كما أنني أطعن في صحة الانتخابات وأؤكد التدخل السافر من قبل رجال الشرطة بالقوة والتهديد وأعتبره اعتداء صارخ على حرمة القانون وقتلا للحريات واستفزازا غير قانوني للعناصر الوطنية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المرشح
ناصر محمد الساير
١٩٦٧/١/٢٩م

ردود الفعل الشعبية المذكورة كان محصلتها إحساس عام باللاجدوى ويقين بأن الحكومة أصبحت طرف مضاد للإرادة العامة ورغم كل هذه البيانات الواضحة الصريحة المتهمة للنظام بأنه وراء عملية التزوير ، لم ينف أي مصدر حكومي ما ذكر فيها وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على صحة ما ورد فيها وباسم الحكومة أعلن وزير « الإرشاد والأنباء » بوصفه الناطق الرسمي للحكومة أن مجلس الأمة الجديد سينظر في أي طعون حول الانتخابات والذي كان من المقرر أن يعقد أولى جلساته في ٧ فبراير ١٩٦٧ أي بعد أسبوع من تاريخ التصريح . ويضيف الوزير في تصريحه تعليق هامّا بالامكان تفسيره لصالح ما ورد في البيانات الشعبية يقول عن استقالة بعض النواب الجدد الذين نجحوا في الانتخابات وتضامنوا مع المرشحين الذين طعنوا بصحة عمليات فرز الأصوات

« إن استقالة هؤلاء هي أول بادرة في حياة البلدان النيابية لأن الاعتراض على الانتخابات وهو أمر بديهي يكون من جانب بعض المرشحين غير الفائزين حيث تنظر في الأمر لجنة الطعون الانتخابية . أمّا أن تأتي الاستقالة من نواب جدد (نجحوا في الانتخابات) فهذا ما سيترك أيضا للمجلس الجديد (للنظر فيه) » .

• أخبار الكويت ، العدد ١٤٥٤ ، ٣٠ يناير ١٩٦٧ ، ص ١
• نفس المرجع

به تصريح غاية في الغرابة! فكيف ينظر بالطعن الجهة التي هي موضع لطعن أي المجلس الجديد! صحيح أن السلطة تدخّلت وعملت ما عملت وتصرفها كان موضع استنكار شعبي واسع ولكن الطعن أصبح على نتيجة عمل الحكومة أي على مجلس الجديد المزعوم ، ومن هذه الناحية نجد أن المنطق لا يقبل أن يُناط بهذا لمجلس مهمة النظر بالطعن في نفسه واعطاء الحكم في قضيته هو خاصة وأنه تضح من ردود الفعل الشعبية أن الشعب يرفض أن يعتبر الفائزين نوابا له وممثلين لارادته فكيف يقبل أن يحتكم اليهم وعليهم في نفس الوقت؟ وإذا كان الاعتبار الشعبي أن المجلس مجلس الحكومة وليس مجلس الشعب ، فكيف لمجلس الحكومة أو مجلس الذي صنعته الحكومة أن يدين لحكومة وأن يثبت عليها خروجها على الديمقراطية والتسلّط بالقوّة؟

شيء أخير لا بد من قوله وهو أن أزمة التزوير وهي أزمة طرفاها الحكومة والشعب كان من الممكن حلها بهدوء تام لو أن الحكومة خلال الفصل التشريعي الأول طبّقت الدستور وعملت على تشكيل المحكمة الدستورية وقد كان بالامكان أن يُناط لهذه المحكمة أمر النظر بالشكوى الشعبية من تصرّف السلطة غير القانوني والحكم في مدى شرعية المجلس على ضوء ذلك . أما وأن الحكومة قصّرت في ذلك فإن عليها — أو كان يجب عليها حينذاك — أن تعلن بطلان الانتخاب وبطلان نتائجه إذا أرادت أن تستمر ثقة الشعب بأنه لا زال في البلاد بقية من حريّة أو ديمقراطية .

طبعاً الحل الوحيد والسليم لتصحيح الخطأ الجسيم الذي ارتكبته السلطة في حق الشعب — خاصة بعد انكشاف عملية التزوير — كان ينبغي ألا يقل عن اعتبار الانتخابات لاغية واعادتها وفق إجراءاتها القانونية المطلوبة . ورغم كل البيانات الصريحة الواضحة التي تتّهم النظام بأنه كان وراء العملية ورغم أن من ضمن الطاعنين بالنتيجة من قد فاز بالانتخابات ، ورغم أن أحدهم كان وزيراً في الحكومة ، رغم كل ذلك لجأ النظام — كعادته — الى المُكابَرة وعدم الإصغاء للنصح والارشاد والرأي والمشورة وليس ذلك من سمات السلطة الديمقراطية . والمشكلة الرئيسية التي نعتبر صفة غير محمودة في الشعب الكويتي بكافة فئاته — انه عندما تواجهه السلطة بمكابرتها الاعتيادية يصمت صمتاً رهيباً ثم يبدأ الكويتيون يتشاغلون بأنفسهم ، يخدشون بعض ، يتّهمون بعض ، يأكلون بعض ، ويرابيون على بعض ، لكنهم في كل الحالات لا يواجهون السلطة المُسبّب الرئيسي لوضع من هذا النوع ونظراً لذلك لم تأبه بهم ،

وصدر المرسوم الأميري بدعوة مجلس الأمة المزوّر للانعقاد للدور العادي الأول في الفصل التشريعي الثاني صباح الثلاثاء ٧ فبراير ١٩٦٧ وكأن شيئاً لم يكن **إن التزاحم في الأعراس والمآتم لا يعني على الاطلاق أننا أسرة واحدة ، شيءٌ واحد ممكن أن يشتت ذلك أن يشملنا مفهوم واحد لحقوقنا ، وصَفٌ واحد لأحدها**

ننتقل الآن الى طبيعة التعامل بين النظام ومجلس الأمة . لا شك أن دراسة هذه القضية تعطينا فكرة ولو عامة عن مدى قناعة النظام بضرورة وجود مجلساً تشريعياً منتخباً من الشعب . لو كان النظام مقتنعاً بوجود المجلس لاستجاب للمطلب السنوي التقليدي الذي يثيره أعضاء مجلس الأمة المحترمين حول ضرورة دعم المجلس بجهاز استشاري خاص والبدل في ذلك كلما نوقشت موازنة مجلس الأمة السنوية . كثير من النواب أثاروا هذه القضية في نهاية السنة المالية وطالبوا الحكومة بتوفير هذا الجهاز من أجل أن يقوم المجلس بواجباته خير قيام . رد فعل الحكومة لهذه المطالبات كان الاهمال وبالتالي التضييق مالياً على مجلس الأمة باعتباره المؤسسة التشريعية الممثلة للشعب . في نفس الوقت يلاحظ المراقب للأمور إغداق الحكومة على الأندية الرياضية وحماسها لمشروع المدينة الرياضية الذي لم يوافق عليه مجلس الأمة نظراً للمبالغ الضخمة والأرقام الخيالية التي رصدتها الحكومة له . إن مقارنة ميزانية مجلس الأمة بميزانية بعض الأندية الرياضية تثير العجب كل العجب . وفرق في الهمة والمكانة والوظيفة والخطورة والأولوية بين مجلس الأمة والأندية الرياضية ومع ذلك حدث ما حدث ولا شك أنه يعكس مدى قناعة النظام إبتداء بوجود سلطة تشريعية في البلد . ولأن النظام غير مقتنع بمجلس الأمة — كفكرة — حرص عبر العديد من الوسائل المتاحة له وغير المتاحة لأعضاء مجلس الأمة أن يحافظ على العلاقات المباشرة بالناس وحاول في كثير من الحالات أن يزايد على مجلس الأمة بحيث ينتهي المواطن الى نتيجة سلبية تجاه الأخير وتترسّخ بالتالي قناعته بأن النظام معه أكثر من مجلس الأمة . وفي حالات عديدة نجح هذا الأسلوب الخطير لدرجة أن قطاعات لا واعية من المواطنين بدأت تتساءل عمّا إذا كان وجود مجلس الأمّة ضرورياً . وهذا بالضبط ما كان يهدف اليه النظام .

من ناحية إجرائية كان النظام يعامل مجلس الأمة بأسلوب يقل عن اعتباره وزارة من وزارات الدولة . أي أن النظام كان يعتبر مجلس الأمة — المنتخب والممثل للشعب — أقل من وزارة ، دع عنك عن اعتباره سلطة تشريعية تراقب السلطة التنفيذية أي كل الوزارات . ولنعط مثل على ذلك . عندما كان مجلس الأمه

في الفصل التشريعي الثالث يناقش قانون الضمان الاجتماعي في الجلسة رقم ٢٦٢ – أ المعقودة الثلاثاء ١٤ رمضان ١٣٩١ هـ الموافق ٢ نوفمبر ١٩٧١ م قرئت للرئاسة كتاب من مجلس التخطيط مؤداه أن لجنة السياسة الاجتماعية وهي إحدى اللجان الدائمة لمجلس التخطيط قد وصت في اجتماعها السادس عشر مساء الاثنين ١١ / ١٠ / ١٩٧١ بأن يدعى السادة رؤساء اللجان التشريعية والمالية والشئون الصحية والاجتماعية لحضور اجتماعها الذي ستناقش فيه المبادئ الأساسية لمشروع الضمان الاجتماعي المقترح . علّق النائب المحترم أحمد النفيسي على ذلك تعليقاً أصاب فيه كبد الحقيقة :

«سعادة الرئيس . هذا الموضوع موضوع غير طبيعي . غير طبيعي أن مجلس ثانوية مثل مجلس التخطيط (يجرجر) مجلس الأمة ويقول لأعضائه تعالوا احضروا اجتماعات مجلس التخطيط . الطبيعي أن مجلس التخطيط يأتي هنا ويجب أن يقابل اللجان التي يريدها ، يحضر هنا في مجلس الأمة برمّة لجانه بكاملها ، لا أن (تجرجر) لجان مجلس الأمة من قبل مجلس التخطيط ، هذا لا يجوز على الإطلاق ويجب أن لا تكون هناك سابقة من هذا النوع »

يعقبه النائب المحترم د . أحمد الخطيب في التعليق بقوله

«النقطة التي أردت أن أشير إليها هي أن العادة جرت أن مجلس أو لجان المجلس هي التي تدعو الجهات الحكومية والإدارية ولكن هذه في الحقيقة ظاهرة غريبة تمت النظر ، فنرجو أن لا تتكرر مثل هذه الدعوة . فالدعوة تكون من مجلس الأمة ولجان مجلس الأمة وليس العكس » [ص ٢٩ من مضبطة الجلسة المذكورة]

ربما لا يهتم كثير من الناس بالنواحي الإجرائية . لكن أهميتها في المجال السياسي لا يدركها إلا من مارس السياسة . إنها مسألة أولويات وتدرّجات في الأنشطة السياسية . لذلك فالقضية هامة والتعليقات كانت في الصميم . من كل هذه القرائن نستنتج أن النظام لم يكن يحبّذ فكرة وجود مجلس أمة منتخب

مع التغيّر الذي تعرّضت له العوامل الستة التي ذكرتها في بداية هذا الفصل ، ومع بروز عوامل مستجدة محلياً وخليجياً وعربياً ودولياً وقد بحثت ذلك في بداية الفصل هذا ، ومع وضوح كافة العوامل الداخلية المضادّة لمجلس الأمة قدم النظام على حله دون أية ردود فعل داخلية مضادّة لقرار خطير وتاريخي كهذا . البعض أرجع انعدام ردود الفعل المضادة لتوقيت الحل ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ ، أي في قلب الصيف حين تتحول البلاد إلى مدينة أشباح فكل شيء في ذلك الوقت

بالوكالة ، الوزارات والادارات والمؤسسات . والبعض قال : إن الشرائح الاجتماعية التي من الممكن لها أن تتصدر موجة من رد الفعل المضاد أصبح لها مصالح اقتصادية محددة ولا تريد أن تحترق بها في خضم دعوة عامة باهتة من أجل الحرية لم تتبلور بعد مفاهيمها ولم تنشق بعد المنظمات التحتية القاعدية التي تستشهد بها . والبعض قالها مدوية : الكويتيون قبيلة تقطن في شمال الخليج وتجلس في مكان اسمه الكويت . لكنني لا أعتقد أن أياً من هذه الأسباب وحده يكفي لتفسير الجمود الذي أصاب الناس بعد قرار حل مجلس الأمة .

لا بد لكي نفسر ذلك ألا نغيب عن تفكيرنا مجهودات النظام في محاربة مجلس الأمة بل وفي التآمر على تفتيته من الداخل . فمن نقل الأصوات من دائرة انتخابية الى أخرى لكي تمور طالح ويسقط الصالح ؟ ومن جنس موسمياً وأغرق بعض الدوائر الانتخابية بالمواطنين الموسميين لمحاربة إمكانية نجاح بعض الشباب المثقف الذين يضعون المصلحة العامة قبل الولاء المطلق في سلم الأولويات ؟ ومن زور إرادة الشعب سنة ١٩٦٧ وقد شرحت ذلك كله بالتفصيل ؟ ومن ضيق الخناق على أهم وأخطر مؤسسة شعبية وهي مجلس الأمة حتى أصبحت أدنى مقارنة ميزانيته مع ميزانية النوادي الرياضية التي يتصدرها رموز النظام تثير الضحك والبكاء في آن واحد ؟ ومن الذي أثار الاشاعات والأقاويل ضد أعضاء مجلس الأمة برمتهم ولماذا ؟ وفي أي المجالس كان الناس يتحدثون بسخرية عن مجلس الأمة ؟ ولماذا يسحب النظام مطالب أعضاء مجلس الأمة في ضرورة تدعيمه بجهاز إداري من الشباب الكفؤ وبجهاز استشاري اقتصادي واجتماعي وسياسي لكي يعينه في مهمته ويقدم له الدراسات في القضايا المطروحة ؟ ولماذا تسويف النظام في إجابته على أسئلة أعضاء المجلس ؟ لكي نفهم لماذا لم يتحرك الشعب ضد قرار حل مجلس الأمة ، لا بد أن نفهم من فعل كل ذلك . إنه النظام وليس مجلس الأمة . لقد أدخل النظام في روع الناس ... عبر كل ذلك وأكثر أن المجلس لا يخدم المصلحة العامة ويفرق « الأسرة الواحدة » وبودي أن أعلم أي أسرة يقصدون . وأنه ... أي النظام ... هو أب للكل فلا داعي إذن لكل هذه الجلبة . كثير من الناس عشية حل مجلس الأمة كان يفكر بهذه الصورة لأنه كان ضحية لعملية تشويه لصورة مجلس الأمة يقوم بها النظام عبر وسائل عديدة متاحة له . **النظام هو الذي فقأ عين المجلس منذ البداية وأخذ يسير وراءه معايراً ومصفقاً وصائحاً : الأعور .. الأعور . يبقى أن نعرف كل ذلك قبل أن نصفق مزبداً مع النظام وتفقأ العين الأخرى وهي أملنا في رؤية المستقبل**

وجاء يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ وقد نضجت مجهودات النظام في محاربته لمجلس الأمة وأتت أكلها . وصدر الأمر الأميري بوقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ ، ١٠٧ ، ١٧٤ و١٨١ من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ . وكذلك حل مجلس الأمة على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخوّلة لمجلس الأمة ، وعلى أن تصدر القوانين بمراسيم أميرية ويجوز عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية ، وعلى أن يصدر مرسوم بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور وذلك - وعلى حد تعبير الأمر الأميري - « لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديمقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ، على أن يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الإسلامية الغرّاء مأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة . » ، وأنه على اللجنة أن تنتهي من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها وترفع إلى الأمير مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء لعرضها على الناخبين للاستفتاء عليها أو على مجلس الأمة المقبل لاقراره خلال مدّة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار الأمر *

وفي كتاب الاستقالة للوزارة حدّد رئيس مجلس الوزراء جابر الأحمد الصباح **الأسباب** التي دفعت الحكومة من أجل اتخاذ الإجراءات المذكورة في الفقرة السابقة :

(١) « تعطّل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور بالرغم من أهميتها الحيوية لمصالح المواطنين . »

(٢) « أصبح التهجّم على الوزراء والمسئولين دون وجه حق همّ الكثير من الأعضاء . »

(٣) « إن الأوضاع الدقيقة والحرجة التي تجتازها منطقتنا والعالم العربي بصورة عامّة تتطلب سرعة البت في كثير من الأمور الحاسمة وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية أمن واقتصاد هذا البلد . »

(٤) « التعاون يكاد يكون مفقوداً بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) . »

* راجع نص الأمر الأميري في كل من : **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد الثامن ، أكتوبر ١٩٧٦ . كذلك جريدة **السياسة** ، ٣٠/٨/١٩٧٦ ، **والقبس** ، ١/٩/١٩٧٦ ، وكذلك نص كتاب الاستقالة الحكومية.

هذه هي الأسباب التي ذُكرت في كتاب استقالة الحكومة كمبرر لإجراءات حل مجلس الأمة وقد قمنا بنقلها حرفياً. وسنبدأ بمناقشتها سبباً إثر آخر.

(١) من الظلم أن نتهم المجلس بتعطيل مشروعات القوانين رغم أهميتها الحيوية لمصالح المواطنين. ولا بأس هنا أن نعدد ما أنجزه المجلس في فترة عمله القصيرة، فقد جاء في تقرير رئيس المجلس الختامي بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٨ الآتي:

«لقد عقد مجلسكم الموقر في دورته التشريعية الحالية ٦٦ جلسة، كما عقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة ٢٥٠ جلسة توفرت فيها على دراسة ٣٦٢ موضوعاً أعدت فيها ٢٠٢ تقريراً روعت فيها أهمية الموضوع ودواعي الاستعجال واعتبارات العدالة الاجتماعية ومقتضيات المصلحة العامة. كما وافق المجلس على ٥٢ توصية ملحقة بتقارير اللجان و ٢٣ اقتراحاً برغبة واقتراحين للحكومة للدراسة. كذلك طرحت للمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات وبلغ عدد مشروعات القوانين التي أقرها مجلسكم الموقر ٦٠ مشروعاً.»

إذا وضعنا في الاعتبار قصر المدة والتركيبة الشربية لأعضاء مجلس الأمة والحكومة المسؤول الأول عن ذلك. إذ وضع ذلك في الاعتبار فإن مثل هذا المجهود يشهد بأن المجلس لم يعطّل النظر في مشروعات القوانين الحيوية لمصالح المواطنين. هذا الجهد شهدت به الحكومة نفسها على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الختامية حيث قال: «ويسعدني في مناسبة اختتام دور الانعقاد العادي لمجلسكم الموقر أن أتوجه إليكم بالشكر لما بذلتم من جهد وما وصلتم من عمل في هذه الدورة. مما أسفر عن إنجاز الكثير من المشروعات التي أشاد بها خطاب سعادة رئيس المجلس.»

(٢) لا نعتقد أن أيّ نائب أصبح همّه في المجلس التهجّم على الوزراء والمسؤولين دون وجه حق، وحتى لو صح ذلك فليس بهذا مُبرّراً شرعياً لحل المجلس فأشخاص الوزراء والمسؤولين لا يمكن أن يكونوا في كفّة راجحة على السلطة التشريعية للشعب بكامله.

(٣) منذ أن رأت عينيّ النور ونا أسمع بأن هذه الأمة تمر بأوضاع دقيقة وحرجة والأمم عندما تمر بأوضاع هذه مواصفاتها تكون بأمسّ الحاجة للتماسك الداخلي الذي لا يتحقق إلاّ عند حكم شوري لا مُطلق. كما أن مجلس الأمة في ظروف

مثل هذه لم ولن تقف كعقبة في وجه إصدار التشريعات الكفيلة بحماية أمن واقتصاد الكويت

(٤) أما مسألة كون التعاون مفقوداً بين الحكومة والمجلس فيكفي لردّ عليه العودة لكلمة نائب رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الختامية حيث قال

« يطيب لي أن أنوه بصفة خاصة بالتعاون المثمر بين المجلس والحكومة على إرساء أصول الديمقراطية المسئولة في بلادنا إنطلاقاً من اليقين الجازم لدى الجميع بأنها السبيل الأقوم الى إقرار العدل »

وشاع في البلد جوّ مريض من الشماتة بأعضاء مجلس الأمة دون أن يدرك المواطن العاديّ بأن الحل لم يكن مجلس الأمة بقدر ما كان للديمقراطية والحرية في الكويت . وبدأت عملية إغراق المواطن بالوعود لكي يغطّ في نومه ويستمر مانشيتات الجرائد في رمضان كانت سنّة في تاريخ الصحافة الكويتية ومن يدرس ما أثير في الجرائد خاصة في الأسبوعين الأخيرين لرمضان يدرك بأن الحكومة كانت تحقن العقل العام بأثر تخدير فاتت الهلوسة من وظائفه بدلاً من أن يرد ما يقظة وينتبه للمعادلة الجديدة ومن تعبئة الوعود كانت بكل فئة احتماعية وعلى كل مستوى . كل ما أطلبه من القارئ أن يدرس بصفحة المقابلة التي تحمل عيّنات من مانشيتات كانت شائعة أيامها ويقرأها بتمعّن . وإن شاء صححت أو حوّلها مساحة . لكن في كلا الحالين ليسأل نفسه ماذا تحقق منها ؟

* بدأ وعّاظ النظام - بعد حل مجلس الأمة - ينتشرون بين الناس يلبسون رداء الغيرة على الاسلام ويبرّؤنه من « رجس » الديمقراطية . ويحاولون أن يدسّوا في روع الناس أن المناخ الديمقراطي يؤدي - بالضرورة - الى بروز اليسار « الملحد الكافر » وأن ذلك لا شك يشكل خطراً على مستقبل الدعوة والاسلام في البلد . إذن - يستنتج وعّاظ السلاطين - أن قمع الديمقراطية هو في الحقيقة قمع لليسار ذو المواصفات المذكورة السابقة وتمهيد للدعوة الاسلامية لكي تستأنف مسيرتها . ثم - يقول وعّاظ النظام - أنه ليس بين الاسلام والديمقراطية لقاء . وما يحصل عليه المواطن من حقوق سياسية في ظل الديمقراطية ، لا يمكن له أن يحصل عليها في ظل الشريعة الاسلامية . وعليه اذن فان قمع الديمقراطية لا يشمل أي قمع لأية حقوق شرعية اسلامية للمواطن . ثم يقول الوعّاظ أن مهمة التشريع في الاسلام ليست من الوظائف البسيطة أو الهيّنة ، ولذلك فان القيام بها يستوجب توافر شروط قد لا تكون موجودة في كل أعضاء مجلس الأمة ، وعليه اذن فإن حل المجلس هو حـــل

السياسة
تطوير الجهاز الإداري
مسح شامل للجهاز الوظيفي
الغاء دوام يوم الخميس
بالوزارات والدوائر الرسمية والمدارس
وتخفيض ساعات العمل في القطاعين الحكومي والأهلي
فتح ملفات الصحفيين
الاعدام للمختطفين
الاعدام للمعتدين
الاعدام للقتلة
مجلس الوزراء يقرر
تنقيح وتطوير التشريعات وفقا للشريعة الاسلامية
مساواة رواتب الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في درجات الكادر الوظيفي
الترقيات تشمل كافة موظفي الدولة
تعديل ٨ قوانين مهمة
توحيد الجنسية الكويتية
الحكومة الجديدة: وجوه قديمة وكفاءات جديدة
لا تسفير ولا إبعاد
تحسين أوضاع الموظفين

« للخلط والخلط » التشريعي الذي وقع فيه . ويمضي ـ وعّاظ السّلاطين ـ بالقول أننا في الكويت أسرة واحدة متحدة متحابة متآلفة ـ الى آخر الدّعاية المسّمجة ـ وأن مجلس الأمة لم يكن يكرّس ذلك ، بل أثار الخلافات والاستقطابات والتحزّبات وهذا ليس من أخلاق الاسلام دين التآلف والتراحم والتلاحم والمحبة. ويمضي وعّاظ النظام في تلبيس إبليس الى القول بأن المطلوب من المواطن اليوم أن يتقن عمله ووظيفته وأن يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وعّاظ النظام هؤلاء يذكّروني بما كتبه المرحوم سيّد قطب وذلك في أواخر يوليه ١٩٥٢ حين كان يقاوم طغيان فاروق والانجليز ، يقول رحمه الله رحمة واسعة :

« الاسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق الأوسط ، ليس هو الاسلام الذي يقاوم الاستعمار ، وليس هو الاسلام الذي يقاوم الطغيان . ولكنه فقط الاسلام الذي يقاوم الشيوعية . انهم لا يريدون للاسلام أن يحكم ، ولا يطيقون من الاسلام أن يحكم ، لأن الاسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى الأمريكان وحلفاؤهم اذن يريدون للشرق الأوسط إسلاما أمريكانيا . »

(سيّد قطب ، دراسات اسلامية ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص : ١١٩)

○ فهل يريد هؤلاء للكويت اسلاما أمريكانيا؟ وهل غفل وعّاظ النظام والسّلاطين عن أن الحقوق السياسية للأفراد في ظل الشريعة الاسلامية ودولة الخلافة أكبر وأخطر وأشمل من الحقوق السياسية الممنوحة لهم في ظل الديمقراطية؟ وهل غفل هؤلاء عن أن هذه الحقوق منحها الله في كتابه للأمة فليس بوسع أحد أن يجرّد الأمة منها ، بينما الحقوق السياسية للأفراد في ظل الديمقراطية بالامكان التحايل على مدى شرعيتها وملاءمتها من خلال نفس المؤسسة التي شرّعتها وهي البرلمان؟ هل غفل وعّاظ النظام أن الاسلام لا يمكن أن يتحول الى تكيّة رسمية فان طبيعة دعوته وطبيعة مصدره ومضمون مساره وهدف مسيرته تأبى ذلك وترفض ذلك؟

فقط لوضع الأمور في نصابها ولتوضيح موقف الاسلام الصحيح من الحقوق السياسية للأفراد في ظلّه ، نقول ان الاسلام منح للأفراد حقوقا سياسية أكبر في معناها وأخطر في مداها وأشمل في مداها من الحقوق التي تمنحها الديمقراطية للمواطن . يعرّف الدكتور السنهوري الحقوق السياسية بالحقوق التي يكتسبها الشخص باعتباره عضوا في هيئة سياسية مثل حق الانتخاب والترشيح وتولّي الوظائف العامة . **فما هي هذه الحقوق السياسية في الشريعة الاسلامية ؟**

أولا : **حق انتخاب رئيس الدولة** . للأفراد في ظل دولة الخلافة الاسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فمن اختاروه لهذا المنصب فهو رئيس الدولة الشرعي ، وبهذا صرّح الفقهاء : فمن أقوالهم الصريحة في هذه المسألة قولهم « **من اتفق المسلمون على امامته وبيعته ثبتت امامته ووجبت معونته .** » (« **المغني** » لابن قدامه ، ج ٨ ، ص ١٠٦).

وقولهم أيضا :

« **الامامة ـ أي رئاسة الدولة ـ تثبت بمبايعة الناس ـ أي لرئيس الدولة ـ لا بعهد اسبق له** »

(« **منهاج السنة** » ، للامام ابن تيميه ، ج ١ ، ص ١٤٢).

فرئيس الدولة في الاسلام رجل تختاره الجماعة وترضى به ، وهو يستمد سلطانه من هذا الرضى وذاك الاختيار.

• اذا كان للأفراد في الدولة الاسلامية حق انتخاب رئيس الدولة ، فما أساس هذا الحق ؟ هذا الحق يقوم على أساس **مبدأ الشورى** الذي أقرّته الشريعة الاسلامية ، وعلى أساس آخر هو مبدأ **مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع** .

• أما مبدأ الشورى فقد نطق به القرآن الكريم قال تعالى :

« وأمرهم شورى بينهم » (الشورى ٣٨) فهذا النص صريح في أن أمور المسلمين ، لا سيما المهمّة منها ، تدار بطريق الشورى . ولا شك أن منصب رئيس الدولة من الأمور الخطيرة التي يجب أن تجري فيها المشاورة ، لأنه أمر يهمهم جميعا ويتعلق بصميم شؤونهم ، فيجب أن يكون لهم رأي فيمن يُولّى عليهم والمشاورة تستلزم أن يبدي كل واحد منهم رأيه فيمن يراد انتخابه رئيسا للدولة .

• أما مبدأ مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع ، فهذه المسؤولية تستفاد من مجموع النصوص القرآنية وتؤيدها السوابق التاريخية الثابتة . فخطابات الشرع في القرآن الكريم موجهة الى جماعة المسلمين ، مثل قوله تعالى .

(١) « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين . »

النساء ١٣٥

(٢) « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود . »

المائـــدة ١

(٣) «المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»
التوبة ٧١

هذه النصوص وأمثالها تدل دلالة واضحة على مسؤولية الجماعة عن تنفيذ أحكام الشرع ومنها ما تعلق بتدبير شؤونهم. وهذه المسؤولية الملقاة على عاتق الجماعة تقتضي أن يكون السلطان من حق الجماعة نفسها لتستعين به على تنفيذ ما هي مسؤولة عنه وهو تنفيذ أحكام الشرع.

ولكن مباشرة الجماعة سلطانها هذا لا يمكن أن يتم بصفتها الجماعية فإن هذا غير ممكن عملاً وتنفيذاً. ولهذا ظهرت نظرية النيابة في مباشرة ما للجماعة من سلطان، فالجماعة من حقها أن تختار من ينوب عنها في مباشرة سلطانها لتنفيذ ما هي مكلفة به شرعا. وهذه النيابة من خالص حقها، لأن المالك يحق له أن يوكل غيره فيما يملكه، والأمة ـ جماعة المسلمين ـ تملك السلطان فتملك التوكيل فيه فهي وحدها تختار رئيس الدولة

المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام

وبناء على ذلك يتضح بجلاء المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام فهو مركز النائب والوكيل، الوكيل عن الأمة، فهي التي اختارته لينوب عنها ليدير شؤونها وفق منهج الشرع الاسلامي وتطبيق سائر أحكامه. وهذا ما صرح به الفقهاء فمن أقوالهم ما ذكره الفقيه المشهور الماوردي وهو يتكلم عن أثر موت الخليفة أو الوزير في سلطة الأمير، ما نصه:

«وإذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم ينعزل ـ أي الأمير ـ بموت الخليفة، وإن كان من قبل الوزير انعزل بموت الوزير، لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين، وتقليد الوزير نيابة عن نفسه.»
(الماوردي، «**الاحكام السلطانية**»، ص ٢٩)

• **الأمة مصدر السلطات**:

وإذا كان مركز رئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل، فمن البديهي أنه يستمد سلطانه من موكله، أي من الأمة. فالأمة هي مصدر السلطات كما نقول في الاصطلاح القانوني الحديث وهو يباشر هذه السلطات باسم الأمة وبهذا الاعتبار.

• الميكانيكيـــة :

وإذا كانت الأمة تملك حق انتخاب رئيس الدولة في الاسلام فكيف تباشر هذا الحق فعلاً ؟ يقوم به أفراد الأمة مباشرة ؟ أم يقوم بهذا الحق طائفة منهم بتخويل من الأمة ؟ الواقع أننا لا نجد في الشريعة نظاماً محدداً وصريحاً في كيفية قيام الأمة بحقها في انتخاب رئيس الدولة ، مما يدل على أن تنظيمه متروك لتقدير الأمة . فيمكن أن يكون أسلوب الانتخاب المباشر أو غير المباشر . فكلا الاسلوبين تتسع له قواعد الشريعة .

• فالانتخاب المباشر يجد له سنداً في قوله تعالى : «وأمرهم شورى بينهم» فهذا النص بظاهره ، يقتضي أن يتشاور أفراد الأمة في شؤونهم ومنها انتخاب رئيس الدولة . ويؤيد هذا الرأي ما قاله الامام الرازي في تفسير هذه الآية « إذا وقعت واقعة وتشاوروا فأثنى الله عليهم ، أي لا ينفردون برأي ، بل ما لم يجتمعوا عليه لا يعزمون عليه » .

(تفسير الرازي ، ج ٢٧ ، ص ١٧٧)

• أما الانتخاب غير المباشر فيجد له سنده في السوابق التاريخية الثابتة في عصر الخلفاء الراشدين وهو خير العصور فهماً للاسلام وتطبيقاً له ، فقد تم انتخاب أولئك الخلفاء الكرام من قبل طائفة من الأمة هم الذين يسمّون بأهل الحل والعقد وتحققت بعد ذلك مبايعة الأمة لمن اختاروا وانعقدت بذلك البيعة الكبرى

أهل الحل والعقد

إذا كان انتخاب رئيس الدولة بأسلوب الانتخاب غير المباشر أمر سائغ في الشرع الاسلامي وأن الذين يباشرونه هم من يسميهم الفقهاء بأهل الحل والعقد ، فمن هم أهل الحل والعقد ؟ وما علاقتهم بالأمة ؟ وكيف يحوزون هذه المرتبة ؟

• أما من هم أهل الحل والعقد فمن قراءة ما كتبه الفقهاء الماوردي وأبو يعلى الفراء وابن خلدون فيفهم أنهم المتبوعون في الأمة التي تثق بهم وترضى برأيهم لما عرف عنهم من الحرص على مصالحها .

• علاقتهم بالأمة ، علاقة النائب والوكيل ، فهم يباشرون انتخاب رئيس الدولة نيابة عن الأمة ، فهم وكلاء عنها ، ومن ثم يعتبر اختيارهم رئيس الدولة اختيار الأمة نفسها

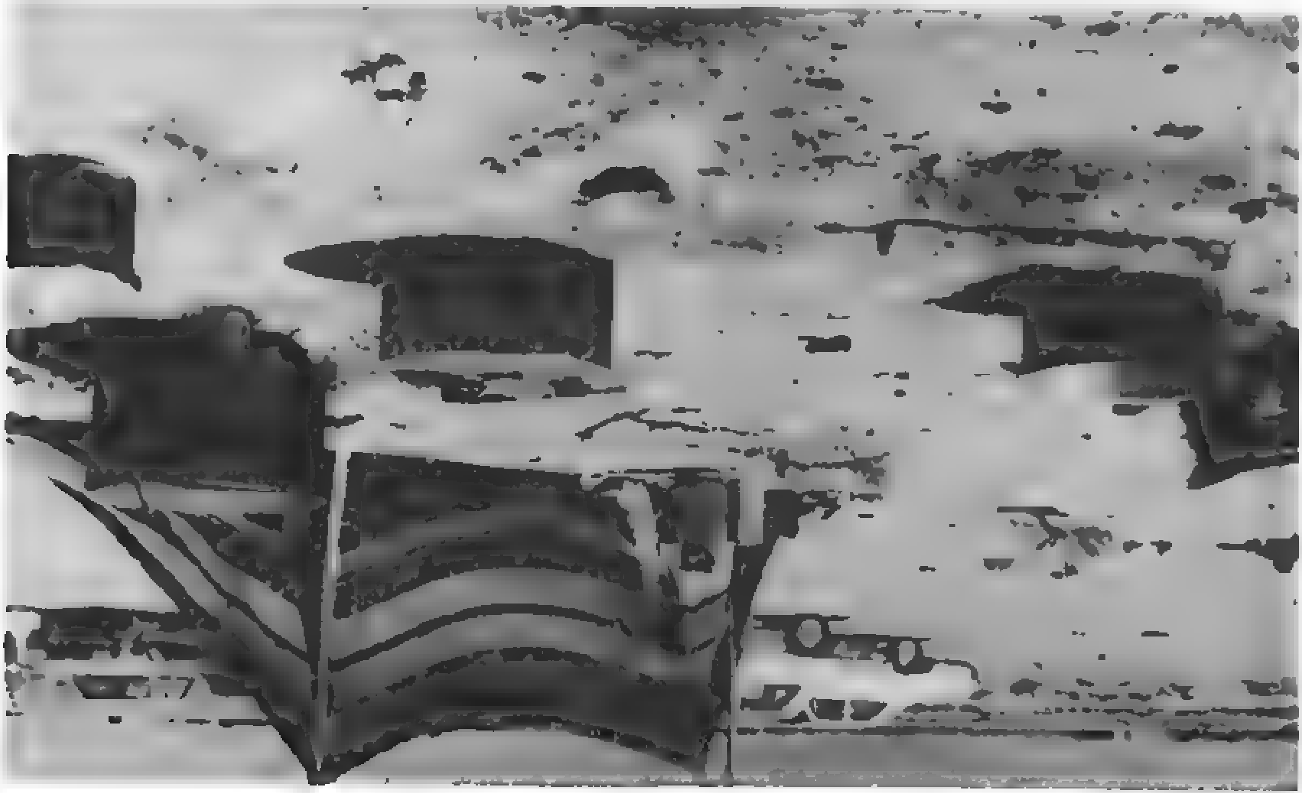

• وهم يحوزون منزلة الحل والعقد في شؤون الأمة لأن الأمة هي التي تدفعهم الى هذه المنزلة باختيارهم لهم

معرفة اهل الحل والعقد في الوقت الحاضر:

اذا أخذنا في الوقت الحاضر بالانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة، وفقا للأحكام الشرعية، فلا مناص من قيام الأمة بانتخاب من يمثلونها عنها في مباشرة هذا الانتخاب. ومن تنتخبهم الأمة لهذه المهمة يمكن أن يوصفوا بأنهم أهل الحل والعقد. وعلى الدولة في الاسلام أن تضع النظام اللازم لاجراء هذا الانتخاب وضمان سلامته. ومثل هذا الأمر ضروري ولازم لايجاد أهل الحل والعقد، واثبات وكالتهم عن الأمة بالتوكيل الصريح، لأن التوكيل الضمني يتعذر حصوله في الوقت الحاضر.

ثانيا: **حق المشاورة:**

• والحق الثاني للأفراد في دولة الاسلام هو حق المشاورة. وهو في الحقيقة امتداد لحق الأمة في انتخاب رئيس الدولة فما دامت هي التي تختاره وهو وكيلها في ادارة شؤونها، فمن حقها عليه أن يشاورها.

• واذا كان الخطاب في آيات الشورى موجها الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على جلالة قدرة وعظيم منزلته. فوجوب المشورة على غيره من الحكام أوجب وألزم. وعلى ما قلناه تدل أقوال الفقهاء والمفسرين من ذلك ما جاء في:

(١) **كتاب السياسة الشرعية، لابن تيمية** حيث يقول
«لا غنى لولي الأمر عن المشاورة فان الله تعالى أمر به نبيه صلى الله عليه وسلم»

(٢) وفي تفسير **الطبري** لهذه الآية يقول:
«انما أمر الله نبيّه بمشاورة أصحابه مما أمره بمشاورتهم فيه تعريفا منه أمته ليقتدوا به في ذلك».
(ج ٤، ص ٩٤)

(٣) يؤيده في ذلك تفسير **القرطبي** ج ٤ ص ٢٥٠.

(٤) أما تفسير الرازي لآية الشورى فيقول فيها
«قال الحسن وسفيان بن عيينة انما أمر بذلك ـ أي أمر النبي (ص) بالمشاورة ـ ليقتدي به غيره في المشاورة ويصير سنة «في أمته».
(ج ٩، ص ٦٦)

• ومما يؤكد حق المشاورة للأمة على حكامها، أن النبي (ص) على عظيم قدره ومنزلته وتأييده بالوحي، كان كثير المشاورة لأصحابه شاورهم يوم بدر في الخروج لقتال، وشاورهم في أحد أيبقى في المدينة أم يخرج للعدو، وأشار عليه الحباب بن المنذر يوم بدر بالنزول على الماء فقبل منه، وأشار عليه السعدان، سعد بن معاذ وسعد بن عبادة يوم الخندق بترك مصالحة العدو على بعض ثمار المدينة فقبل منهما (الرازي ج ٩، ص ٦٧) وهكذا كان رسول الله (ص) كثير المشاورة للجماعة الاسلامية حتى ذكر ابن تيمية في السياسة الشرعية أنه: «لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله (ص)

• **ونظرا لثبوت حق الأمة في المشاورة ولزومه على رئيس الدولة صرّح الفقهاء بأن ترك هذا الحق من قبل رئيس الدولة موجب لعزله في الاسلام. فقد جاء في تفسير القرطبي: «قال ابن عطيه والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب» (ج ٤، ص ٢٤٩) فلا بقاء لحاكم مستبد في دولة تقام على اساس الاسلام**

• ولكن كيف تتم المشاورة؟ وكيف بالامكان تنظيم الشورى الواجبة شرعاً نصاً وروحاً في هذا العصر؟ ان ما يوفق أحوال العصر وروح الشريعة أن تقوم الأمة بانتخاب أهل الشورى الذين على رئيس الدولة مشاورتهم في المسائل العامّة ويخوّلون أيضا سلطة انتخاب رئيس الدولة اذا شغر منصبه.

ثالثا: حق المراقبة وما يترتب عليه

وللأمة الاسلامية والفرد المسلم واحد منها حق مراقبة رئيس الدولة وسائر ولاتها في اعمالهم وتصرفاتهم التي تخص شؤون الدولة وتستمد الأمة هذا الحق من طبيعة علاقاتها مع رئيس الدولة، فعلاقتها معه علاقة وكالة، فهي التي اختارته، ومن حق الموكل في الشريعة أن يراقب وكيله ليطمئن على حسن قيامه فيما وكله فيه. وحق المراقبة يراد في الاسلام لتقويم رئيس الدولة اذا انحرف عن النهج القويم ـ نهج الاسلام ـ في الحكم وأول منزل التقويم تقديم النصح جاء في

الحديث الشريف الذي رواه الأمام مسلم في صحيحه «أن النبي (ص) قال الدين النصيحة قلنا لم؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.»

فإن لم يفد النصح فمن حق الأمة استعمال القوة اللازمة لتقويمه وردعه عن الظلم وعن ستر مظاهر الانحراف والاعوجاج فقد جاء عن النبي (ص) أنه قال:

«والله لتأمرون بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذون على يد الظالم ولتأطرنّه على الحق أطرا، ولتقصرنه على الحق قصرا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعننكم كما لعنهم»
(رواه أبو داود، انظر. **رياض الصالحين**، ص ١١٢.)

وفي حديث آخر: «ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه.»
(نفس المرجع)

رابعا: **حق العزل**

قلنا ان المركز القانوني لرئيس الدولة في الاسلام هو مركز الوكيل بالنسبة للأمة، فمن البديهي أن يكون من حقها عزله اذا خرج عن حدود وكالته أو لم يقم بمهام الوكالة عجزا أو تقصيرا. ولأن من يملك التعيين يملك العزل، والأمة التي اختارته تملك تنحيته اذن. ومباشرة هذا الحق يستلزم المبرر الشرعي وهو الخروج عن حدود الوكالة أو عجز عن القيام بمهامها وهذا ما صرح به الفقهاء.

ابن حزم، الفصل بين الملل والنحل

يتحدث عن الامام أي رئيس الدولة

«فهو الامام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله (ص) فان زاغ عن شيْ منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق. فان لم يؤمن أذاه الا بخلعه خُلِع وولي غيره.

• فليعلم ـ وُعّاظ النظام أحفاد راسبوتين ـ أن عملية إعتقال فكرة الاسلام بين جدران المساجد لن تجدي ، وأن محاولاتهم في تجنيس الاسلام بالجنسية الكويتية مصيرها الفشل ، وجهودهم الحسيسة في تطويع الاسلام لمواءمة مزاجات «الأسرة الواحدة» كفر ببعض الكتاب وجاهلية جديدة نرفضها بعنف. إن الاسلام دعوة عالمية أكبر من كل الجنسيات والكيانات ، وثورة تتمشى لتسود لا لتطلب وُدّ الأمراء . وحركة تحرير تاريخية كبرى تهدف الى تحطيم كل الطواغيت ، حركة يقودها محمد صلى الله عليه وسلم محطم الطواغيت طاغوت الظلم والبغي ، طاغوت التفرقة الاجتماعية والنظام الطبقي ، طاغوت الشرك والعصبية السائدة اليوم ، وطاغوت الاقطاع السياسي الموجود في الكويت .

• وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

الملاحق

ملحق رقم (١)	إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦)
ملحق رقم (٢)	نظام الأقمة الدائمة
ملحق رقم (٣)	قانون الجنسية
ملحق رقم (٤)	قانون إقامة الأجانب
ملحق رقم (٥)	برنامج العمل الوطني لنواب الشعب
ملحق رقم (٦)	وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين
ملحق رقم (٧)	البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري
ملحق رقم (٨)	منهاج عمل التجمع الوطني
ملحق رقم (٩)	مذكرة ١٨ نائب مقدمة للأمير الراحل صباح السالم الصباح
ملحق رقم (١٠)	بيان الهيئات الشعبية الكويتية حول حل مجلس الأمة

ملحق رقم (١)
إحصاء العاملين بالحكومة الكويتية (فبراير ١٩٧٦م)

قامت الأدارة المركزية للاحصاء في مجلس التخطيط ، بالاتفاق مع إدارة تخطيط القوى العاملة بإجراء احصاء للعاملين بالحكومة ، شمل كافة العاملين بالوزارات والهيئات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة بميزانية الدولة ، وذلك حسب الحالة في أول فبراير سنة ١٩٧٦. وكان هذا الاحصاء قد أجري بطريقة مماثلة في أول فبراير سنة ١٩٧٢ .

أهداف احصاء العاملين بالحكومة .

ويهدف هذ الاحصاء الى توفير بيانات تفصيلية عن جميع العاملين بالحكومة ، لكي تكون أساسا في دراسة الجهاز الوظيفي بالحكومة ، وتشمل هذه الدراسة ، خصائص العاملين وتوزيعهم بين الادارات المختلفة والوظائف التي يشغلونها ، والرواتب والأجور والبدلات

شمول الاحصاء

يشمل هذا الاحصاء جميع الجهات الحكومية التالية

أ) الوزارات والادارات الحكومية

ب) الجهات ذات الميزانيات الملحقة

جـ) الجهات ذات الميزانيات المستقلة

٢ - يشمل جميع العاملين بالحكومة سواء كانوا يعملون داخل الكويت أو كان مقر عملهم بالخارج في مهمات رسمية أو اجازات دراسية أو بعثات أو غير ذلك وهم

أ) الموظفون المعيّنون على درجات

ب) ذوو الكادرات الخاصة مثل رجال القضاء وهيئة التدريس بالجامعة

جـ) ذوو العقود الخاصة (عقد حرف «جـ» وعقد حرف «د») سواء كانوا متعاقدين مباشرة أو بالاعارة من حكومات الدول الأخرى

د) الموظفون ذوو الرواتب المقطوعة

هـ) العاملون على مكافآت ولا يربطهم رابط قانوني

و) المستخدمون الدائمون والمؤقتون .

٣ لا يشمل هذا الاحصاء الفئات التالية :

أ) الوزراء

ب) أعضاء مجلس الأمة

جـ) رجال الجيش من أفراد القوات المسلحة

د) رجال الشرطة بوزارة الداخلية

هـ) لجنة المناقصات

و) أعضاء المجلس البلدي ، لجنة التثمين

ح) المتدربون لدى بعض الوزارات قبل التحاقهم بالعمل الفعلي

٤ - تم حصر المؤسسات الآتية :

أ) مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

ب) شركة نفط الكويت

بيانات عامة

تدل النتائج الاجمالية لاحصاء العاملين بالحكومة على أن عدد العاملين المدنيين بالحكومة حسب الحالة في أول فبراير ١٩٧٦ هو (١١٦٤٥١) منهم (٤٦٧٦٩) كويتيون ، (٦٩٦٨٢) غير كويتيين أي أن نسبة الكويتيين العاملين بالحكومة حوالي (٤٠٫٢ ٪) من جملة العاملين ، مقابل (٥٩٫٨ ٪) لغير الكويتيين.

ويبلغ عدد الموظفين (٦٢٢٣٩) أي بنسبة (٥٣٫٥ ٪) من جملة العاملين منهم (٢٦٦٧٢) كويتيون أي بنسبة (٤٢٫٩ ٪) من جملة الموظفين مقابل (٣٥٥٦٧) غير كويتيين يعادل (٥٧٫١ ٪)

أما عدد المستخدمين والعمال فيبلغ (٥٤٢١٢) بما يعادل (٤٦٫٥ ٪) من جملة العاملين ، منهم (٢٠٠٩٧) كويتيون أي بنسبة (٣٧٫١ ٪) من جملة المستخدمين ، مقابل (٣٤١١٥) غير كويتيين بنسبة (٦٢٫٩ ٪) أي أن نسبة الوافدين في هذه الفئة تعادل (١٧٠ ٪) من جملة الكويتيين

ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارنا بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

عدد الموظفين والمستخدمين عام ١٩٧٦ مقارنا بعامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

البيان	١٩٧٦ كويتيون	النسبة	غير كويتيين	النسبة	الجملة	١٩٧٢ كويتيون	النسبة	غير كويتيين	النسبة	الجملة	١٩٦٦ كويتيون	النسبة	غير كويتيين	النسبة	الجملة
موظفون	٢٦٦٧٢	٤٢٫٩	٣٥٥٦٧	٥٧٫١	٦٢٢٣٩	١٨٧٩٤	٤٧٫٨	٢٠٤٨٣	٥٢٫٢	٣٩٢٧٧	١٥٣١١	٥١٫١	١٤٦٦٨	٤٨٫٩	٢٩٩٧٩
٪	٥٧٫٠	—	٥١٫٠	—	—	٥٤٫٣	—	٣٧٫٠	—	٤٣٫٧	٦١٫٣	—	٥٤٫٤	—	٥٧٫٧
مستخدمون	٢٠٠٩٧	٣٧٫١	٣٤١١٥	٦٢٫٩	٥٤٢١٢	١٥٧٩٤	٣١٫٢	٣٤٨٤١	٦٨٫٨	٥٠٦٣٥	٩٦٦٥	٤٤٫٠	١٢٢٨٤	٥٦٫٠	٢١٩٤٩
٪	٤٣٫٠		٤٩٫٠			٤٥٫٧		٦٣٫٠		٥٦٫٣	٣٨٫٧		٤٥٫٦		٤٢٫٣
الجملة	٤٦٧٦٩	٤٠٫٢	٦٩٦٨٢	٥٩٫٨	١١٦٤٥١	٣٤٥٨٨	٣٨٫٥	٥٥٣٢٤	٦١٫٥	٨٩٩١٢	٢٤٩٧٦	٤٨٫١	٢٦٩٥٢	٥١٫٩	٥١٩٢٨

* بما فيهم ذوي الرواتب المقطوعة والعقود الخاصة

ويتضح من هذا الجدول ما يلي

زاد اجمالي عدد العاملين في ١٩٧٦ بنسبة (٢٩٫٥ ٪) ، (١٢٤٫٣ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي حيث زاد عدد العاملين الكويتيين في ١٩٧٦ بنسبة (٣٥٫٢ ٪) ، (٨٧٫٢ ٪) بينما زاد عدد العاملين الغير كويتيين في ١٩٧٦ بنسبة (٢٥٫٩ ٪) وبنسبة (١٥٨٫٦ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي

كذلك زاد عدد الموظفين في عام ١٩٧٦ بنسبة (٥٨٫٥ ٪) ، (١٠٧٫٦ ٪) عن ما كان عليه في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ على التوالي في حين زاد عدد المستخدمين والعمال بنسبة (٧ ٪) ، (١٤٧ ٪) على التوالي .

ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين موزعين حسب النوع في عام ١٩٧٦ مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٧٢ ، ١٩٦٦

عدد الموظفين * حسب النوع والجنسية (١٩٧٦ ، ١٩٧٢ ، ١٩٦٦)

النوع	١٩٧٦ كويتيون	١٩٧٦ غير كويتيين	١٩٧٦ الجملة	١٩٧٢ كويتيون	١٩٧٢ غير كويتيين	١٩٧٢ الجملة	١٩٦٦ كويتيون	١٩٦٦ غير كويتيين	١٩٦٦ الجملة
ذكور	١١٩٤٧	١٦٢١٢	٤١٢٠٩	٥٥٢٤	٩٠١١٢	٢٩١٥٦	١٤٦٤٧	١٠٨	٢٥٤٥٧
نسبة ٪	٧٤٫٨	٧٣٫٨	٧٤٫١	٨٤٫٧	٦٨٫٩	٧٥٫٥	٩٥٫٣	٦٣٫٧	٨٤٫٩
إناث	١٧٢٥	٩٣٠٥	١٦٠٣	٣٣٥	٦٣٧	٩١٢١	٦٦٠	٣٨٥٨	٤٥٢٢
نسبة ٪	٢٥٫٢	٢٦٫٢	٢٥٫٨	١٥٫٣	٣١٫١	٢٤٫٥	٤٫٣	٣٦٫٣	١٥٫١
الجملة	٢١٦٧٢	٢٥٥١٧	٦٢٣٣٩	١٨٧٩٤	٣٠٤٨٣	٣٩٢٧٧	١٥٣١١	١٤٦٦٨	٢٩٩٧٩
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* عدد موظفين يعمل على البنود الخاصة بالرواتب المقطوعة

ومن هذا الجدول يتضح ما يلي :

١ – بلغت نسبة الذكور في الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٧٤٫٨٪) من جملة الموظفين الكويتيين ، وبذلك أصبحت نسبة الاناث للكويتيات الموظفات في الحكومة كنسبة (١ ٣) من الموظفين الكويتيين وقد كانت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ حوالي (١ ٦) وفي عام ١٩٦٦ بنسبة (١ ٢٢) ، ويتضح من ذلك الزيادة الكبيرة في نسبة الاناث الكويتيات الموظفات .

٢ – بلغت نسبة الذكور في الموظفين الغير كويتيين في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٣٫٨٪) من جملة الموظفين الغير كويتيين وبذلك أصبحت نسبة الغير كويتيات العاملات في الحكومة حوالي (١ ٣) وقد كانت هذه النسبة (٢ : ٥) تقريبا في عام ١٩٧٢ وحوالي (١ ٣) في عام ١٩٦٦ .

٣ – وبلغت نسبة الذكور في اجمالي الموظفين بالدولة في عام ١٩٧٦ حوالي (٧٤٫٢٪) وبذا تكون نسبة الاناث الى الذكور في اجمالي العاملين حوالي (١ ٣) وكانت بنفس هذه النسبة في سنة ١٩٧٢ وحوالي (١ ٦) في سنة ١٩٦٦ .

المستوى التعليمي للعاملين في الدولة

بلغ عدد الأميين للعاملين في الدولة في أول فبراير ١٩٧٦ (٢٩٩٨٣) فردا بنسبة (٢٥٫٧٪) من جملة العاملين في مقابل (٤٨ ٢٨) فردا عام ١٩٧٢ يمثلون (٣١٫٢٪) من جملة العاملين في هذه السنة .

وبلغ عدد الأميين من الكويتيين (١١٢٦٦) فردا بنسبة (٢٤٫١٪) من جملة العاملين الكويتيين في سنة ١٩٧٦ ، بينما بلغ عدد الأميين من الكويتيين (١٠٨٤٤) فردا بنسبة (٣١٫٤٪) في سنة ١٩٧٢ .

أما الأميين من غير الكويتيين فبلغ عددهم (٢٩٩٨٣) فردا في فبراير سنة ١٩٧٦ بنسبة (٢٦٫٩٪) من جملة العاملين غير الكويتيين ، وفي عام ١٩٧٢ بلغ عددهم (١٧٢٠٤) فردا بنسبة (٣١٫١٪) الأمر الذي يشير الى انخفاض نسبة الأمية في القطاع الحكومي على الرغم من الزيادة في الأعداد المطلقة للأميين .

وتشير البيانات المقارنة لعامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٢ إلى الارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي لفئة الموظفين العاملين بالحكومة كما يلي

الموظفون الأميون أو يقرأون ويكتبون ولا يحملون مؤهلات يمثلون

نسبة (١٨٫٨ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤٫٨ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (٢٩٫٥ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٤١٫٣ ٪) في عام ١٩٧٢.

نسبة (٧٫٦ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٩٫٧ ٪) في عام ١٩٧٢

الموظفون الذين يحملون شهادات دراسية حتى دون الجامعية يمثلون .

نسبة (٥٤٫٤ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥١٫٢ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (٥٩٫١ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥٠٫٢ ٪) في عام ١٩٧٢.

نسبة (٤٩٫٥ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ مقابل (٥١٫٩ ٪) في عام ١٩٧٢.

الموظفون الذين يحملون شهادات جامعية وما فوقها يمثلون

نسبة (٢٦٫٨ ٪) من اجمالي الموظفين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٢٤٫٠ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (١١٫٤ ٪) من اجمالي الموظفين الكويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٨٫٥ ٪) في عام ١٩٧٢

نسبة (٤٢٫٩ ٪) من اجمالي الموظفين الغيركويتيين في عام ١٩٧٦ في مقابل (٣٨٫٤ ٪) في عام ١٩٧٢

والجدول التالي يوضح هذه المقارنة بالتفصيل حيث نجد اختلاف في نمط المؤهلات الدراسية في كل من الموظفين الكويتيين والوافدين فنسبة الحاصلين في عام ١٩٧٦ على مؤهلات دون مستوى الدرجة الجامعية الأولى من الموظفين الكويتيين تزيد عن نظيرتها لغير الكويتيين (٥٩٫١ ٪ ، ٤٩٫٥ ٪) على الترتيب في مقابل (٥٠٫٢ ٪ ، ٥١٫٩ ٪) على الترتيب في سنة ١٩٧٢

أما الموظفون الحاصلون على درجات جامعية وما فوقها فتزيد نسبتهم كثيرا في غير الكويتيين عنها في الكويتيين إذ تعادل (٢ : ٧) تقريبا للدرجة الجامعية الأولى

العاملون في الدولة حسب الحالة التعليمية

بيان		كويتي		غير كويتي		الجملة	
أمي	١٩٧٦	١١٢٦٦	٢٤٫١	١٨٧١٧	٢٦٫٩	٢٩٩٨٣	٢٥٫٧
	١٩٧٢	١٠٨٤٤	٣١٫٤	١٧٢٠٤	٣١٫١	٢٨٠٤٨	٣١٫٣
يقرأ ويكتب	١٩٧٦	١٤٦٤٢	٣١٫٣	١٩٨١٧	٢٨٫٤	٣٤٤٥٩	٢٩٫٦
	١٩٧٢	١١٧٥٩	٣٣٫٩	١٥٠٠٨	٢٧٫١	٢٦٧٦٧	٢٩٫٧
شهادة ابتدائية	١٩٧٦	٣٧٧٧	٨٫١	٢٦٧٤	٣٫٩	٦٤٥١	٥٫٥
	١٩٧٢	٢٧٧٧	٨٫	٢٤٦٠	٤٫٤	٥٢٣٧	٥٫٩
شهادة متوسطة	١٩٧٦	٦٢١٧	١٣٫٣	٣٣٠١	٤٫٧	٩٥١٨	٨٫٢
	١٩٧٢	٣٤٩٥	١٠٫١	٣٦١٠	٦٫٥	٧١٠٥	٧٫٩
شهادة ثانوية	١٩٧٦	٦٠٦٧	١٣٫٠	١٠٤٧٣	١٥٫٠	١٦٥٣٩	١٤٫٢
	١٩٧٢	٣٦١٥	١٠٫٥	٨١٢٤	١٢٫٨	١١٧٣٩	١٣٫٠
فوق الثانوية	١٩٧٦	١٧٦١	٣٫٨	١٦٨٣	٢٫٤	٣٤٤٤	٣٫
ودون الجامعة	١٩٧٢	٥٠٧	١٫٥	١٠١٢	١٫٨	١٥١٩	١٫٧
الدرجة الجامعية	١٩٧٦	٢٨٧٥	٦٫١	١٢٠٩٩	١٧٫٤	١٤٩٧٤	١٢٫٩
الأولى	١٩٧٢	١٤٩٩	٤٫٣	٧١٥٧	١٢٫٩	٨٦٥٦	٩٫٦
درجات جامعية	١٩٧٦	١٦٤	٠٫٣	٩١٩	١٫٣	١٠٨٣	٠٫٩
عليا	١٩٧٢	٩٢	٠٫٣	٧٧٤	١٫٤	٨١٦	٠٫٩
الجملة	١٩٧٦	٤٦٧٦٩	١٠٠٫٠	٦٩٠٨٢	١٠٠٫٠	١١٦٤٥١	١٠٠٫٠
	١٩٧٢	٣٤٥٨٨	١٠٠٫٠	٦٥٣٤٩	١٠٠٫٠	٨٩٩٣٧	١٠٠٫٠

توزيع العاملين حسب الجنسيات ومدة الخدمة

الجنسيات	١٩٧٦ عدد العاملين	١٩٧٦ النسبة	١٩٧٦ متوسط مدة الخدمة	١٩٧٦ نسبة من لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات	١٩٧٢ عدد العاملين	١٩٧٢ النسبة	١٩٧٢ متوسط مدة الخدمة	١٩٧٢ نسبة من لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات
الكويت	٤٦٧٢٩	٤٠٫٢	١٫٢		٣٤٥٨٨	٣٨٫٥		
الجمهورية العراقية	٥٤٩٠	٤٫٧	٩٫٢	٪٧٤	٤٩٠٧	٥٫٤	٩٫٦	٪٥٧
المملكة العربية السعودية	١٧٨١	١٫٥	١٠٫٣	٪٩٢	١٠٧٣	١٫٢	٩٫٢	٪٦٨
الجمهورية العربية اليمنية					٢١٩٢	٢٫٤	٦٫٧	٪٥٤
جمهورية اليمن العربية	٤٤٦٧	٣٫٨	٦٫٧	٪٧٨	٥٠٠	٠٫٦	٥٫٦	٪٤٣
المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين	٢٢٠٣٣	١٩٫٤	١٠٫٥	٪٧٥	١٨٩٤٣	٢١٫١	١٠٫٤	٪٨١
الجمهورية العربية السورية	٣٨٨٩	٣٫٣	٨٫٠	٪٥٥	٢٧٨٥	٣٫١	٧٫٤	٪٦٢
الجمهورية اللبنانية	١٥٧٤	١٫٤	١٠٫٣	٪٨٣	١٣٩٦	١٫٦	١١٫٣	٪٩٠
جمهورية مصر العربية	١٩٧٠٩	١٦٫٩	٥٫٦	٪٤٢	١٠١٢٩	١١٫٣	٥٫٠	٪٣٥
امارات الخليج العربي	٢٤٤٥	٢٫١	١٠٫٥	٪٧٨	١٥٠٤	١٫٧	٧٫٢	٪٥٤
البلاد العربية الأخرى	٤٠٠	٠٫٤	٩٫١	٪٩٠	٢٤٦	٠٫٣	٥٫٤	٪٥٩
ايران	٢٠٤١	١٫٨	٩٫٧	٪٧٠	١٨٨١	١٫٤	٩٫٣	٪٧٣
باكستان	١٠٩٦	٠٫٩	١٠٫٣	٪٦٦	١٣٤٤	١٫٤	١٠٫٢	٪٧٥
الهند	٢٨٨٨	٢٫٥	٩٫٢	٪٥٧	١٨٥٧	٢٫١	٩٫٠	٪٦٩
الدول الأوروبية والاتحاد السوفييتي والدول الأخرى	١٠٢٢	٠٫٨	٨٫٣	٪٥٠	٢١٢	٠٫٢	٧٫٣	٪٥٠
بدون جنسية	٢٤١	٠٫٢	٩٫٢	٪٦٣	٩٧٩	١٫١	١٠٫١	٪٨٨
الجملة	١١٦٤٥١	١٠٠٫٠	٩٫٥	٪٧٧	٨٩٩٣٧	١٠٠٫٠	٨٫٣	٪٦٤

توزيع العاملين حسب الجنسية

يبلغ عدد العاملين غير الكويتيين في عام ١٩٧٦ (٦٩٦٨٢) وأن نسبتهم تعادل (٥٩٫٨ ٪) من جملة العاملين بالحكومة ويبلغ عدد الوافدين العرب منهم (٦١٩٠٤) أي أن نسبة ذوي الجنسيات العربية تعادل (٨٨٫٨ ٪) من جملة العاملين غير الكويتيين . كما تعادل (٥٣٫٢ ٪) من جملة العاملين بالحكومة وذلك في مقابل (٩٠٫٤ ٪) ، (٥٥٫٦ ٪) على الترتيب في عام ١٩٧٢ .

ومن الجدول التالي يتضح أن أعلى نسبة للعاملين هم الأردنيون والفلسطينيون الذين تبلغ نسبتهم حوالي (١٩٫٤ ٪) يليهم المصريون بنسبة (١٦٫٩ ٪) فالعراقيون الذين يمثلون (٤٫٧ ٪) ثم الجمهورية العربية السورية (٣٫٣ ٪) أما باقي الجنسيات فتمثل في جملتها (١٥٫٥ ٪) من جملة العاملين لدى الدولة

كما تشير البيانات الى أن متوسط مدة الخدمة بالحكومة للعاملين غير الكويتيين (٩٫٥) سنة وأطول مدة خدمة هي للسانيين الذين يصل متوسط مدة خدمتهم (١٢٫٣) سنة ، وأقصر مدة خدمة هي لمواطني جمهورية مصر العربية حيث يبلغ متوسطها خمس سنوات وباقي الجنسيات تتراوح مدة خدمة العاملين منها بين هذين الحدين

نظرا لأن المتوسط لمرجح مدة الخدمة حسب الجنسية يتأثر بنمط التوزيع حسب فئات مدة الخدمة ، فهو يميل الى الانخفاض إذا زادت نسبة العاملين في فئات السنوات الأولى لمدة الخدمة وتميل الى الارتفاع إذا قلت نسبة العاملين في فئات السنوات الأخيرة ولهذا فقد تم حساب نسبة العاملين ، ممن لهم مدة خدمة أكثر من ٥ سنوات لكل جنسية

وتشير البيانات أن هذه النسب تتراوح ما بين (٩٢ ٪) لمواطني المملكة العربية السعودية العاملين وأقلها (٤٢ ٪) لمواطني جمهورية مصر العربية وذلك في عام ١٩٧٦ وكانت أعلى هذه النسب في عام ١٩٧٢ (٨٧ ٪) للسانيين وأقلها للمصريين (٣٥ ٪)

توزيع العاملين على الجهات الحكومية

يوضح الجدول التالي عدد العاملين لدى الدولة (كويتي / غير كويتي) في كل جهة من الجهات الحكومية في سنة ١٩٧٦ والأعداد المناظرة في سنتي ١٩٧٢ / ١٩٦٦ وقد استبعدت وزارة الداخلية من المقارنة لأن بيانات سنة ١٩٦٦ تشمل رجال الشرطة في حين أن بيانات ١٩٧٦ / ١٩٧٢ لا تشملهم

ومنه يتضح أن أكبر عدد من العاملين يوجد بوزارة التربية ووزارة الصحة العامة . حيث تشمل وزارة التربية (٣٣٨٣٧) ما يعادل (٢٩٫١ ٪) من جملة العاملين ، بينما تضم وزارة الصحة العامة (١٥٩٧١) نسبة (١٣٫٧ ٪) من جملة العاملين في عام ١٩٧٦ .

ومقارنة ذلك بما كانت عليه الحالة في عام ١٩٧٢ نتضح أن وزارة التربية كانت تضم (٢٢٦٨٠) أي حوالي ٢٥٪ من جملة العاملين، بينما بلغ عدد العاملين في وزارة الصحة العامة (١٢٠٨٢) بمعدل (١٣٪) من جملة العاملين.

وقد كانت هذه الارقام في عام ١٩٦٦ (١١٩١٩) بنسبة (٢٣٪)، (٦٤١٧) بنسبة (١٢٪) على الترتيب.

هذا وقد بلغت أعلى نسبة من العاملين الكويتيين في الجهات الحكومية هي (٧٦٫٥٪) من اجمالي العاملين في وزارة الخارجية ويليها وزارة التجارة والصناعة (٦٩٫٦٪) وأقلها بحدها (٢٫٦٪) من اجمالي العاملين في هيئة الاسكان

الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية
حسب الجنسية

الجهات الحكومية	الترتيب الأول		الترتيب الثاني		الترتيب الثالث	
١ وزارة التربية	كويتي	٤١٫٢	مصري	٢٢٫٧	الأردن وفلسطين	٢١٫٦
٢ وزارة الأشغال العامة	كويتي	٣٣٫٢	اردني وفلسطيني	٢١٫٧	مصري	١٣٫٨
٣ وزارة الكهرباء والماء (المشاريع)	اردني وفلسطيني	٤٢٫٥	مصري	٢١٫٥	عراقي	٩٫٤
٤ دائرة بلدية الكويت	مصري	٣٩٫٣	كويتي	٣٣٫١	اردني وفلسطيني	٩٫٦
٥ وزارة المواصلات (برق وهاتف)	كويتي	٦٨٫٣	اردني وفلسطيني	١٢٫٥	مصري	٥٫٥
٦ وزارة المواصلات (بريد)	كويتي	٧٠٫٨	اردني وفلسطيني	١٥٫٤	باكستاني	٣٫٠
٧ وزارة المالية	كويتي	٥٨٫٨	اردني وفلسطيني	١٧٫٥	مصري	٩٫١
٨ وزارة الأعلام	كويتي	٦٢٫٣	اردني وفلسطيني	١٧٫٠	مصري	٧٫١
٩ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	كويتي	٥٨٫٧	مصري	١١٫٤	عراقي	٩٫١
١٠ وزارة الصحة العامة	كويتي	٢٩٫١	اردني وفلسطيني	١٨٫٦	مصري	١٣٫١
١١ دائرة الجمارك والموانئ	كويتي	٦٧٫٠	اردني وفلسطيني	١١٫١	يمني	٥٫٦
١٢ وزارة التجارة والصناعة	كويتي	٦٩٫٦	يمني	٩٫٦	أردني وفلسطيني	٨٫٥
١٣ ديوان الموظفين	كويتي	٥٤٫٦	اردني وفلسطيني	٢٠٫٢	مصري	١٧٫٢
١٤ الحرس الوطني	يمني	٣١٫٦	أردني وفلسطيني	٢٤٫٦	مصري	٢٠٫٤
١٥ الديوان الأميري	كويتي	٦٠٫٧	ايراني	١٤٫٢	يمني	١٠٫٧
١٦ وزارة العدل	كويتي	٤٦٫٢	مصري	١٩٫٢	أردني وفلسطيني	١٨٫١
١٧ مجلس الأمة	كويتي	٥٤٫٢	اردني وفلسطيني	١٤٫٤	يمني	١٣٫٧
ة الأوقاف	كويتي	٣٥٫٣	مصري	١٣٫٨	أردني وفلسطيني	١٠٫٣

١٩ ديوان المحاسبة	مصري	٣٣٫٥	كويتي	٢١٫٤	اردني وفلسطيني	١٧٫٠
٢٠ ادارة الطيران المدني	كويتي	٦٠٫٠	اردني وفلسطيني	١٢٫٥	مصري	٧٫٦
٢١ مجلس الوزراء	كويتي	٦٨٫٠	مصري	٩٫٤	اردني وفلسطيني	٦٫٦
٢٢ ادارة أملاك الدولة	كويتي	٣٢٫٨	اردني وفلسطيني	٣٠٫٨	يمني	٥٫٦
٢٣ وزارة الكهرباء والماء	كويتي	٣٣٫٩	اردني وفلسطيني	٣١٫٢	مصري	٦٫٩
٢٤ وزارة الخارجية	كويتي	٧٦٫٥	اردني وفلسطيني	٧٫٨	يمني	٧٫٣
٢٥ مجلس التخطيط	كويتي	٤٤٫٧	مصري	٢٢٫٤	اردني وفلسطيني	١٥٫٩
٢٦ وزارة الداخلية	كويتي	٥٠٫٠	اردني وفلسطيني	١١٫٨	يمني	٧٫٠
٢٧ وزارة الدفاع	كويتي	٣٣٫٩	اردني وفلسطيني	١٨٫٢	يمني	٧٫١
٢٨ وزارة المواصلات (العمال)	اردني وفلسطيني	١٣٫٧	كويتي	١٦٫٨	سوري	١٢٫٥
٢٩ الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة	كويتي	٢٢٫٠	مصري	٢٦٫٧	اردني وفلسطيني	١٨٫٣
٣٠ بنك التسليف والادخار	كويتي	٤٠٫٦	مصري	٢١٫١	اردني وفلسطيني	١٧٫٢
٣١ وزارة الاسكان	كويتي	٦٦٫٠	مصري	١١٫٨	اردني وفلسطيني	٩٫٢
٣٢ وزارة النفط	كويتي	٤٩٫٧	اردني وفلسطيني	١٩٫٤	مصري	١٤٫١
٣٣ جامعة الكويت	كويتي	٣٨٫٦	مصري	٢٥٫٥	اردني وفلسطيني	١٣٫٦
٣٤ معهد الكويت للأبحاث العلمية	اردني وفلسطيني	٢٥٫٨	كويتي	٢٢٫٠	مصري	١٢٫٩
٣٥ بنك الكويت المركزي	كويتي	٤٤٫٨	اردني وفلسطيني	١٥٫٧	يمني	١٣٫٨
٣٦ المعهد العربي للتخطيط	كويتي	٢٣٫٤	مصري	١٨٫٧	اردني وفلسطيني	١٥٫٦
٣٧ صندوق الكويت للتنمية	كويتي	٢٣٫٢	اردني وفلسطيني	٢٠٫٨	يمني	١٢٫٨

تابع الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية حسب الجنسية

ويوضح الجدول السابق الترتيب النسبي للعاملين في الجهات الحكومية حسب الجنسية ويتضح منه أن الكويتيين يمثلون أعلى النسب في جميع الجهات الحكومية فيما عدا دائرة بلدية الكويت والحرس الوطني وديوان المحاسبة ومعهد الكويت للابحاث العلمية

وبلغت أعلى نسب للكويتيين في أجهزة الدولة في وزارة الخارجية حوالي ٧٦٫٥ من مجموع العاملين بالوزارة وتبلغ أقل نسبة للكويتيين في الحرس الوطني ، إذ تبلغ حوالي ٩٪ ويلي الكويتيون في الأهمية النسبية الاردنيون والفلسطينيون ثم المصريون

ملحق رقم (٢)

نظام الاقامة الدائمة

تعريف الاقامة الدائمة

المقصود بحق الاقامة الدائمة هو حق الفرد الذي لا يتمتع بالجنسية الكويتية في الاقامة داخل الحدود السياسية للدولة لأجل غير محدد على أن يخضع للقوانين والتشريعات التي ينص عليها الدستور . وتكسبه الاقامة الدائمة حقوق الملكية ومزاولة أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي يمنحه الدستور للمواطنين الكويتيين فيما عدا تولي الوظائف العامة ذات الطابع السياسي والعسكري وحقوق التصويت والانتخاب والترشيح وغيرها من الحقوق والواجبات السياسية

الأفراد الذين يمنحون حق الاقامة الدائمة

تمنح الاقامة الدائمة للأفراد الذين ترى الحكومة أن الدولة تحتاج الى خدماتهم في أي من ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي التي تمارسها وأن منحهم هذا الحق يدفعهم الى الاسهام في نهضتها ورخائها حالا ومستقبلا ، وعلى أن لا يترتب على اضافتهم الى المجتمع الكويتي الحاق أي ضرر مادي أو معنوي به . ويترتب على منح الفرد حق الاقامة الدائمة اكتساب معوليه من أقارب الدرجة الأولى هذا الحق أيضا ، طالما كانوا في كفالته ومسئوليته

الشروط التي يجب توفرها فيمن يمنح حق الاقامة الدائمة

يمكن منح الاقامة الدائمة لأي فرد ينتمي الى دولة عربية أو أجنبية ما دامت تتوفر فيه الشروط الآتية :ـ

أ ـ أن يكون بالغا سن الرشد حسب القانون الكويتي

ب ـ أن يجيد القراءة والكتابة والتحدث باللغة العربية (ويمكن أن يستثنى من هذا الشرط الأفراد الذين أدوا للدولة خدمات مرموقة) ، كما يعفى من هذا الشرط من قضوا في الكويت مدة لا تقل عن خمس سنوات

جـ ـ أن يكون متمتعا بحسن السير والسلوك والسمعة الطيبة

د ـ أن يكون خاليا من العاهات المعقدة أو المعوقة

هـ ـ أن تكون له مهنة معروفة سبق له مزاولتها خارج دولة الكويت أو داخلها

و ـ ألا يكون هناك ما يحول دون دخوله البلاد بصورة قانونية

المعايير التي تُتبع لمنح الاقامة الدائمة :

يجب اتباع خطة دقيقة لمنح الاقامة الدائمة يراعى فيها الاختيار على أسس محددة وبطريقة موضوعية بحيث تُحصر فيمن تحتاج اليهم الدولة من الوافدين كما يجب أن يأخذ أسس الاختيار بعين الاعتبار الوضع المتوقع في المستقبل سواء من حيث حجم المجتمع السكاني أو تركيبه الامر الذي يدعو الى الاستعانة بالبيانات الاحصائية الى أقصى درجة ممكنة

ولما كان الغرض من منح الاقامة الدائمة للأفراد هو استكمال النقص في قوة العمل الكويتية لذلك يجب أن يقتصر منحها على الأفراد الداخلين في قوة العمل وفقا للتعريف المتبع وهو «الأفراد الذين يمكنهم المساهمة بطاقاتهم الجسمانية أو الذهنية في انتاج السلع والخدمات» بشرط ثبوت حاجة أي من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة اليهم

ولضمان الحكم الموضوعي على صلاحية الطلبات المقدمة للحصول على الاقامة الدائمة يلزم اتباع نظام محكم مبني على اعطاء تقديرات رقمية للخصائص المختلفة للطالب ، بحيث ترتب الطلبات تنازليا حسب مجموع الدرجات بعد استبعاد الطلبات التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب وتكون الأولوية بعد ذلك لأصحاب الدرجات الأعلى وفقا للحاجة ، ولا بد بطبيعة الحال أن يكون الطلب المقدم مستوفيا للشروط السابق الاشارة اليها من المقترحات الخاصة بمنح الاقامة الدائمة .

ويمكن تقسيم الخصائص التي يبنى عليها تقييم طالبي الحصول على الاقامة الدائمة تقييما موضوعيا كالآتي :

أ - **الخصائص الديموجرافية .**
وتشمل السن ومكان الميلاد والجنسية والحالة الزواجية .

ب - **الخصائص الاقتصادية**
وتشمل المهنة ومدة مزاولتها والكفاءة في العمل والمهارة والحالة العملية .

جـ - **الخصائص الاجتماعية**
وتشمل الحالة التعليمية والاعالة والمقومات الشخصية

ويمكن تقييم الطالب على أساس الخصائص السابقة مع مراعاة تقسيم الطالبين الى فئتين أولاهما فئة السكان المقيمين بالكويت لغير غرض الزيارة او السياحة او العلاج والثانية الأفراد المقيمين خارج الكويت عند تقديم الطلب

ملحـــــق رقم ٣

قانـــون الجنســـية

لقد نظم قانون الجنسية الكويتية الصادر بالمرسوم الاميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ ، المعدل بالمرسوم الاميري رقم (٢) سنة ١٩٦٠ والقانون رقم (٢١) سنة ١٩٦٥ ، والقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ الامور التي تتعلق بالجنسية .

وقانون الجنسية في كل البلاد يعتبر من اهم القوانين وابعدها اثر فهو الذي يرسم حدود الوطن ويميز بين المواطن والاجنبي ، والبلد الذي ليس له قانون ينظم الجنسية الوطنية يعوزه مقوم من اهم مقوماته .

وقد بحثت بعض الدول الى وضع طائفة من النصوص الموضوعية عن الجنسية في دساتيرها كما فعل الدستور الليبي . ولا يخلو دستور من دساتير البلاد المتحضرة من الاشارة الى الجنسية والى القانون الذي ينظمها .

من اجل ذلك كان من الجوهري ان يكون على رأس التشريعات التي تصدرها حكومة الكويت قانون الجنسية . وقد صدر قانون سابق رقم (٢) سنة ١٩٤٨ بنظام الجنسية الكويتية على غرار قانون الجنسية المصري الصادر في سنة ١٩٢٩ . ولكن يبدو ان هذا القانون كان حظه من التطبيق العملي محدودا ، فبقي غير معروف ، والملاحظ انه تم حصر المواطنين الذين يعتبرون كويتيين بمقتضى احكامه .

والقانون الحالي يعرض نظام الجنسية الكويتية نظاما مفصلا وقد روعيت فيه الملابسات المحلية مع الالتزام بالمبادئ العامة المعترف بها في قوانين الجنسية في البلاد المتحضرة .

قانـــون الجنســـية

لما كان هذا القانون يعتبر من الناحية العملية اول تشريع ينظم الجنسية الكويتية ، كان من الضروري ان يبدأ بتحديد من هم الكويتيون الذين ينتسبون الى الوطن الكويتي لأول مرة . وهذه هي جنسية التأسيس او بعبارة اخرى الجنسية بصفة اصلية .

وسنستعرض في البداية ذكر مواد القانون رقم (٧٠) سنة ١٩٦٦ ، ثم نأتي عليها بالشرح والتحليل .

(المادة ١)

الكويتيون أساساً هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع.

ويعتبر الشخص محافظاً على إقامته العادية في الكويت حتى ولو أقام في بلد أجنبي إذا كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت.

(المادة ٢)

يكون كويتياً كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأب كويتي.

(المادة ٣)

يكون كويتياً

١ ـ من ولد في الكويت أو في الخارج من أم كويتية وكان مجهول الأب أو لم تثبت نسبته لأبيه قانوناً، أو إذا كان أبوه مجهول الجنسية أو لا جنسية له.

٢ ـ من ولد في الكويت لأبوين مجهولين، ويعتبر اللقيط مولوداً فيها ما لم يثبت العكس.

(وهذه المواد الثلاثة خاصة بالكويتيين بصفة أصلية (بالتأسيس)

(المادة ٤)

(معدلة بالقانون رقم ٢٠ سنة ٦٦)

يجوز بمرسوم ـ بناء على عرض وزير الداخلية ـ منح الجنسية الكويتية لكل شخص بلغ سن الرشد إذا توافرت فيه الشروط الآتية

١ ـ أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته في الكويت مدة خمس عشرة سنة متتالية على الأقل من وقت نشر المرسوم رقم ١٥ سنة ١٩٥٩ أو عشر سنوات متتالية على الأقل من هذا التاريخ إذا كان عربياً منتمياً إلى بلد عربي. وإذا خرج للغير مهمة رسمية مع احتفاظه بنية العودة ـ حسبت المدة التي يقضيها في الخارج من حساب مدة إقامته في الكويت

٢ ـ أن يكون له سبب مشروع للرزق وأن يكون حسن السيرة غير محكوم عليه بجريمة مخلة بالشرف والأمانة

٣ ـ أن يعرف اللغة العربية

٤ ـ أن يكون على كفاءة تحتاج إليها البلاد

ولا تمنح الجنسية الكويتية طبقاً لهذه الأحكام لعدد يزيد على خمسين شخصاً في السنة الواحدة. وتؤلف لجنة من الكويتيين بقرار من وزير الداخلية وتكون مهمتها الاختيار من تقترح منحهم الجنسية الكويتية في حدود العدد المأذون به سنوياً من بين طالبي التجنس

(المادة ٥)

معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز منح الجنسية الكويتية بمرسوم لمن يأتي

أولاً من أدى للبلاد خدمات جليلة .

ثانيا . من ولد في الكويت من ام كويتية وحافظ على الاقامة فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان أبوه الاجنبي قد هجر أمه او طلقها او توفي عنها ويجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القصر ممن تتوافر فيهم هذه الشروط معاملة الكويتيين من جميع الوجوه لحين بلوغهم سن الرشد.

(المادة ٦)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يكون للاجنبي الذي كسب الجنسية وفقا لاحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ من هذا القانون حق الانتخاب لاية هيئة نيابية قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ويسري هذا الحكم على من سبق لهم التجنس بالجنسية الكويتية قبل هذا التعديل وتسري العشرون سنة بالنسبة الى هؤلاء من وقت نشر هذا التعديل.

ولا يكون للاجنبي المذكور في الفقرتين السابقتين حق الترشيح او التعيين في اية هيئة نيابية

(المادة ٧)

يترتب على كسب الاجنبي الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المادتين ٤ ، ٥ ان تصبح زوجته كويتية ، ما لم تقرر في خلال سنة من تاريخ علمها بدخول زوجها في الجنسية الكويتية انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الاصلية وكذلك الأولاد القصر لهذا الاجنبي يعتبرون كويتيين ، ولهم ان تقرروا اختيار جنسيتهم الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد

وتسري على الزوجة والأولاد ، في حالة بقائهم على الجنسية الكويتية احكام المادة السابقة.

(المادة ٨)

(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

لا يترتب على زواج المرأة الاجنبية من الكويتي ان تصبح كويتية الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية ، واستمرت الزوجية قائمة مدة خمس سنوات من تاريخ اعلان رغبتها .

ويجوز لوزير الداخلية الاعفاء من كل هذه المدة او بعضها كما يجوز له خلال هذه المدة ان يقرر حرمان المرأة الاجنبية من كسب الجنسية الكويتية بطريق التبعية لزوجها.

(المادة ٩)

اذا كسبت الزوجة الاجنبية الجنسية الكويتية وفقا لاحكام المادتين السابقتين فانها لا تفقدها عند انتهاء الزوجية الا اذا استردت جنسيتها الاصلية او كسبت جنسية أخرى

(المادة ١٠)

المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي تدخل في جنسية زوجها اذا كان قانون هذا الزواج يقضي بذلك. ولا يجوز لها ان تحتفظ بجنسيتها الكويتية خلال سنة من تاريخ الزواج.

(المادة ١١)

يفقد الكويتي جنسيته اذا تجنس مختارا بجنسية اجنبية، وتفقد زوجته الكويتية جنسيتها.. الا اذا اعلمت رئيس دوائر الشرطة والامن العام، في خلال سنة من تاريخ علمها بتجنيس زوجها انها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها الكويتية وكذلك يفقد الأولاد القصر جنسيتهم الكويتية اذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بموجب القانون الخاص بهذه الجنسية. ولهم ان يعلموا رئيس دوائر الشرطة والأمن العام باختيارجنسيتهم الكويتية الاصلية في خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد

ومع ذلك يجوز للكويتي الذي تجنس بجنسية اجنبية ان يسترد جنسيته الكويتية اذا طلب ذلك وتخلى عن جنسيته الاجنبية

(المادة ١٢)

يجوز للمرأة الكويتية التي فقدت جنسيتها طبقا لاحكام المادتين السابقتين ان تسترد جنسيتها الكويتية عند انتهاء الزوجية اذا طلبت ذلك، وكانت اقامتها العادية في الكويت او عادت للاقامة فيها.

(المادة ١٣)
(معدلة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٦)

يجوز بمرسوم، بناء على عرض وزير الداخلية، سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية بالتطبيق لاحكام المواد ٤ ـ ٥ ـ ٧ ـ ٨ من هذا القانون وذلك في الحالات الآتية

١ ـ اذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش او بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية من زوجة وأولاد قصر

٢ ـ اذا حكم عليه خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف او الأمانة.

٣ ـ اذا عزل من وظيفته الحكومية تأديبياً لاسباب تتصل بالشرف او الأمانة في خلال خمس سنوات من منحه الجنسية الكويتية

٤ ـ اذا استدعت مصلحة الدولة العليا او امنها الخارجي ذلك ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية

٥ ـ اذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي او الاجتماعي في البلاد او على انتمائه الى هيئة سياسية اجنبية ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية

(المادة ١٤)

يجوز بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام اسقاط الجنسية الكويتية عن كل من يتمتع بها في الحالات الآتية

١ ـ اذا دخل الخدمة العسكرية لاحدى الدول الاجنبية وبقي فيها بالرغم من الامر الذي يصدر له من حكومة الكويت بتركها .

٢ ـ اذا عمل لمصلحة دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع الكويت او كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها

٣ ـ اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي والاقتصادي للكويت او صدر حكم بادانته في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءه لبلاده .

ويترتب على اسقاط الجنسية في الحالات المتقدمة الذكر زوال الجنسية الكويتية عن صاحبها وحـــده

(المادة ١٥)

يجوز بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والامن العام رد الجنسية الكويتية في أي وقت الى من سحبت منه او اسقطت عنه طبقاً لاحكام المادتين السابقتين

(المادة ١٦)

ليس للدخول في الجنسية الكويتية ولا لفقدها ولا لاسقاطها ولا لاستردادها أي أثر في الماضي ، ما لم ينص على غير ذلك

(المادة ١٧)

سن الرشد الوارد في هذا القانون تحدد طبقاً لأحكام القانون الكويتي

(المادة ١٨)

تقريرات وإعلانات الاختيار والطلبات والأوراق المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، وتقدم في الخارج إلى الهيئات القنصلية المعهود إليها بالنظر في ذلك.

(المادة ١٩)

يعطي رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، كل كويتي شهادة بالجنسية الكويتية وذلك بعد التحقق من ثبوت هذه الجنسية وفقاً لأحكام هذا القانون.

(المادة ٢٠)

عبء الإثبات يقع على من يدعي أنه يتمتع بالجنسية الكويتية.

(المادة ٢١)

يجوز ثبوت الجنسية الكويتية، على الوجه المبين بهذا القانون بتحقيق تجريه لجان تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام. ولهذه اللجان أن تستدل على وجود الجنسية الكويتية بأوراق تثبت ذلك، ولها أن تسمع شهوداً موثوقاً بشهاداتهم وأن تأخذ بالشهرة العامة وبأية قرينة أخرى تراها كافية في إثبات هذه الجنسية. وتقدم اللجان تقريراً بنتيجة التحقيق إلى لجنة عليا تعين بمرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام. ولا يكون تقرير اللجان نافذاً إلا إذا صدقت عليه اللجنة العليا.

ويصدر مرسوم بناء على عرض دوائر الشرطة والأمن العام بتنظيم هذه اللجان وبالإجراءات التي تسير عليها في أعمالها.

(المادة ٢٢)

لا يجوز بعد انقضاء سنتين من وقت العمل بهذا القانون إعطاء جواز سفر إلا لمن تثبت له الجنسية الكويتية بموجب أحكام هذا القانون.

(المادة ٢٣)

جوازات السفر الصادرة قبل العمل بهذا القانون وكذلك الجوازات التي تصدر في خلال مدة السنتين المذكورتين في المادة السابقة لمن لا يحمل شهادة الجنسية المنصوص عليها في المادة (١٩) تصبح ملغاة بمجرد انقضاء المدة المذكورة.

(المادة ٢٤)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. ويعمل به من وقت نشره. وتصدر القرارات اللازمة لتنفيذه من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام.

نشر القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام قانون الجنسية بالعدد رقم ٥٨٤ من (الكويت اليوم) بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٦.

ملحـــــــق رقم ٤

قانـون اقامـة الاجانـب رقـم (١٧) لسـنة ١٩٦٨

سنستعرض أولا مواد هذا القانون، لنتعرف على نصوصه واحكامه ثم نأتي الى نظرة تحليلية لهذه النصوص.

١ ـ دخول الاجانب الكويت

مادة (١)

لا يجوز لأجنبي دخول الكويت أو الخروج منها الا اذا كان يحمل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة اخرى معترف بها أوكان يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من احدى السلطات المذكورة.

مادة (٢)

يجب ان يكون الجواز او ما يقوم مقامه مؤشرا عليه بسمة الدخول من احدى القنصليات المعهود اليها بذلك في الخارج ويصدر قرار من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام بانواع السمات والاجراءات التي تتبع للحصول على السمة والرسوم التي تحصل عليها.

مادة (٣)

يعفى من الحصول على سمة الدخول رعايا الدول التي يصدر بها مرسوم بناء على عرض وزير الداخلية بشرط المعاملة بالمثل

هذه المادة (٣) وردت بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ بهذا الشكل

يعفى من الحصول على سمة دخول رعايا الدول العربية التي يصدر بها مرسوم بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام

مادة (٤)

لا يجوز لأجنبي دخول الكويت أو الخروج منها الا من الاماكن التي تخصص لذلك بقرار يصدر من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، وبعد التأشير على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه من الموظف المختص بالرقابة..

مادة (٥)

على ربابنة السفن والطائرات والسيارات عند وصولها الكويت او مغادرتها لها ان يقدموا إلى الموظف المختص كشف بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم او سياراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم وعليهم ان يبلغوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو الذين يلوح لهم ان جوازات سفرهم غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم ان يمنعوهم من مغادرة السفينة او الطائرة أو السيارة أو الصعود اليها

٢ ـ اخطار الجهـات المختصـة

مادة (٦)

على كل اجنبي دخل الكويت ان يتقدم في خلال ثماني وأربعين ساعة من دخوله الى دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة وان يحرر اقرارا بدخوله، وعليه اذا غير محل اقامته ان يبلغ في خلال اسبوع عن عنوانه الجديد.

مادة (٧)

على مديري الفنادق ونحوها ان يبلغوا دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة عن الاجانب الذين ينزلون في فنادقهم أو يغادرونها في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت نزولهم اومغادرتهم، وكذلك كل من اوى اجنبيا أو اسكنه يجب عليه أن ينبئ عن اسم الأجنبي وعنوانه وذلك في خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلول الأجنبي أو مغادرته

مادة (٨)

على الأجانب خلال مدة اقامتهم أن يقدموا متى طلب منهم ذلك جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه، وأن يجيبوا عما يسألون من بيانات، وأن يتقدموا عند الطلب الى دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة في الميعاد الذي يحدد لهم.

ويجب في حالة فقد جواز السفر أو تلفه أن يبلغوا دائرة الجنسية وجوازات السفر والاقامة عن ذلك في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الفقد أو التلف.

٣ ـ اقامة الأجانب في الكويت

مادة (٩)

يجب على كل أجنبي يريد الاقامة في الكويت أن يحصل من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام على ترخيص بالاقامة.

مادة (١٠)

اذا كان الأجنبي لا يقصد الاقامة في الكويت بل كان غرضه مجرد الزيارة، جاز له أن يبقى دون ترخيص بالاقامة مدة أقصاها شهر واحد.

واذا لم يغادر الكويت بعد انتهاء هذه المدة، جاز الحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع واحد وبغرامة لا تزيد على سبعة دنانير ونصف، أو باحدى هاتين العقوبتين.

مادة (١١)

يعطي وزير الداخلية للأجنبي الذي يريد الاقامة في الكويت بقصد السياحة ترخيصا بالاقامة المؤقتة مدة ثلاثة أشهر، ويجب عند انتهائها أن يغادر البلاد، ما لم يحصل على اذن بالاقامة العادية بغير عمل.

وتحدد الشروط والأوضاع التي تسمح بها الاقامة المؤقتة بقرار من وزير الداخلية.

ماده (١٢)

يجوز للأجنبي أن يحصل على ترخيص بالاقامة العادية مدة لا تجاوز خمس سنوات بشرط أن يظل جواز سفره صالحا للعمل به، فاذا انقضت المدة المرخص له بها وجب عليه أن يغادر البلاد ما لم يكن قد طلب تجديدها قبل انقضائها بشهر على الأقل، واذا رفض طلب التجديد وجب على الأجنبي مغادرة البلاد خلال أسبوع من اخطاره بالرفض اذا كانت المدة المرخص له بها قد انقضت. وتحدد الشروط والأوضاع التي تسمح بها الاقامة العادية بقرار من وزير الداخلية.

وعلى الاجنبي في جميع الأحوال ان يبلغ دائرة المختصة وجوازات السفر عن كل سفره الى الخارج وعن تغيير العنوان . ولا يجوز له الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة شهور ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على اذن بذلك من وزير الداخلية . والا سقط حقه في الاقامة المرخص له بها .

مادة (١٣)

تسري مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة السابقة بالنسبة الى الأجانب الذين يكونون مقيمين في الكويت وقت نشر هذا القانون . وتطبق عليهم احكام المادة المذكورة من وقت العمل بهذا القانون .

مادة (١٤)

(الغيت بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٣)

مادة (١٥)

يعطي الاجنبي الموظف في جهة حكومية ترخيصا بالاقامة العادية طول المدة التي يعمل فيها موظفا بشرط ان يكون حاملا لجواز سفر صالح للعمل به . فاذا انتهت مدة خدمته ، وجب عليه مغادرة الكويت في المهلة التي تحددها له وزارة الداخلية على ان لا تقل عن اسبوع ولا تجاوز ثلاثة اشهر من انتهاء خدمته وصرف مستحقاته . وعلى الجهة الحكومية التي كان الاجنبي يعمل بها اخطار وزارة الداخلية بانتهاء خدمة الاجنبي فور انتهائها

٤ ـ ابعـــــاد الأجنبي

مادة (١٦)

يجوز لرئيس دوائر الشرطة والامن العام ان يصدر امرا مكتوبا بابعاد اي اجنبي ، ولو كان حاصلا على ترخيص بالاقامة في الاحوال الآتية .

أولا ـ اذا حكم على الأجنبي فأوصت المحكمة في حكمها بابعاده
ثانيا ـ اذا لم يكن للاجنبي وسيلة ظاهرة للعيش
ثالثا ـ اذا رأى رئيس دوائر الشرطة والامن العام ان ابعاد الاجنبي تستدعيه المصلحة العامة او الامن العام او الآداب العامة

مادة (١٧)

يجوز ان يشمل امر ابعاد الاجنبي افراد اسرته الاجانب المكلف باعالتهم

مادة (١٨)

يجوز توقيف الاجنبي الصادر مر بابعاده لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما اذا كان هذا التوقيت ضروريا لتنفيذ أمر الابعاد

مادة (١٩)

لا يجوز للاجنبي الذي سبق ابعاده العودة الى الكويت الا باذن خاص من رئيس دوائر الشرطة والامن العام

مادة (٢٠)

يخرج الاجنبي من الكويت بأمر من رئيس دوائر الشرطة والامن العام اذا لم يكن حاصلا على ترخيص بالاقامة وانتهت مدة هذا الترخيص ، ويجوز له ان يعود الى الكويت ، اذا توافرت فيه الشروط الواجبة للدخول وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة (٢١)

لوزير الداخلية أن يأمر بأن تكون نفقات ابعاد الاجنبي هو واسرته او اخراجه من الكويت من مال هذا الاجنبي اذا كان عنده مال

مادة (٢٢)

اذا كان للاجنبي الصادر امر بابعاده أو باخراجه مصالح في الكويت تقتضي التصفية اعطي مهلة لتصفيتها بعد ان يقدم كفالة

ويحدد وزير الداخلية مقدار هذه المهلة بحيث لا تزيد على ثلاثة أشهر

٥ ـ احكـــام ختاميـــة :

مادة (٢٣)

رسوم الترخيص بالاقامة ورسوم تجديدها تحدد بقرار من وزير الداخلية

مادة (٢٤)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على (٧٥) دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام المواد ١ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و١٢ و١٥ و٢٠ من هذا القانون .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تزيد على (١٥٠) دينارا او باحدى هاتين العقوبتين لكل من خالف احكام المادة (١٩) من هذا القانون

وفي حال المخالفة لاحكام المادتين ١ و ٤ من هذا القانون يحكم بمصادرة المركبة او السيارة أو غيرها من وسائل النقل التي استخدمت لتسهيل ارتكاب المخالفة بمساعدة المتسللين على دخول البلاد

مادة (٢٥)

يستثنى من تطبيق احكام هذا القانون
(أ) رؤساء الدول وأعضاء اسرهم.
(ب) رؤساء البعثات السياسية واسرهم وموظفوهم الرسميون والقناصل واسرهم وموظفوهم الرسميون بشرط المعاملة بالمثل
(ج) حاملو الجوازات السياسية بشرط المعاملة بالمثل
(د) افراد العشائر الذين يدخلون الكويت برا من الجهات التي تعودوا لقضاء اشغالهم المعتادة
(هـ) رجال السفن والطائرات القادمة الى الكويت الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها
و) من يرى وزير الداخلية استثناءهم بقرار خاص لاعتبارات تتعلق بالمجاملات الدولية

مادة (٢٦)

لا تخل احكام هذا القانون باتفاقات الاقامة التي تكون الكويت طرفا فيها ولا بالعادات المرعيــة

مادة (٢٧)

مع عدم الاخلال باحكام المادة (٢٠) يجوز في أي وقت بعد صدور هذا القانون تأليف لجنة لحصر الاجانب المقيمين في الكويت دون ترخيص بالاقامة للنظر في اعطائهم ترخيصا وفقا للاحكام المتقدمة الذكر، ويصدر بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، مرسوم بتشكيل هذه اللجنة وبالقواعد والاجراءات التي تسير عليها في أعمالها

ويراعى في تشكيلها ان يكون فيها مندوبون عن دوائر الشرطه والامن العام ودائرة الجنسية والجوازات والاقامة، ودائرة الشئون الاجتماعية وممثلون كويتيون للمقاولين ورجال الأعمال

مادة (٢٨)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من وقت نشره، ويصدر رئيس دوائر الشرطة والأمن العام (وزير الداخلية) القرارات اللازمة لتنفيذه

• نشر هذا القانون بالعدد رقم ٦٧٦ من الكويت اليوم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٢

برنامج العمل الوطني

لنواب الشعب

ديسمبر ١٩٧٤

المدخل

يخوض الشعب الكويتي في هذه الأيام بكافة فئاته معركة انتخابات مجلس الأمة الرابع، التي ستجري في السابع والعشرين من شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥. والتي سيكون لنتائجها تأثير بالغ على مسيرة الشعب الديموقراطية وتطور مجتمعنا في السنوات الأربع القادمة. مما يلقي على عاتق جميع المواطنين، ناخبين أو مرشحين مسؤولية على جانب كبير من الخطورة

وينبغي التأكيد ابتداء بأن العمل الوطني - كالعمل في مجالات الحياة العامة - لا يمكن ولا يجوز أن يكون عملا موسميا. إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن إنكار أن معركة الانتخابات تشكل فرصة كبيرة يتعاظم فيها النشاط السياسي ويزداد الاهتمام الوطني به

فهي من هذه الزاوية فرصة جيدة لمراجعة العمل في المرحلة الماضية من أجل استخلاص دروسها وعبرها لتكون أرضية منطلقة للعمل في المرحلة القادمة والتأكيد على كل الايجابيات والمنجزات وتنميتها وتلافي كل الأخطاء والنواقص التي كشفت عنها التجربة

وغني عن البيان أن من يطرح نفسه ممثلا للجماهير ومدافعا عن حقها في الحياة الحرة الكريمة ومناضلا من أجل تقدمها وسعادتها، عليه أن يكون ذا رؤية واضحة محددة لظروف حياتها وأوضاع معيشتها بقدر ما هي مستوعبة لهذه الظروف والأوضاع وكيفية تطويرها نحو الأفضل والأكثر ازدهارا

ولا بد لكي نصل الى وضوح الرؤية وتحديد المهام والأهداف للمرحلة القادمة من الوقوف والقاء الضوء في محاولة للتعرف على طبيعة الأوضاع المحلية والعربية في الداخل والخارج ورصد التطورات التي تجري فيها. لأن ما يحدث في الكويت من تطورات بما في ذلك التجربة البرلمانية، ليست احداثا معزولة أو ضد المجرى التاريخي والطبيعي للتطور، بل هي مرتبطة بكل تقدم عاشه الوطن العربي وبكل تخلف يعانيه، ومع كل انتصار حققه وكل هزيمة اصابته. ان الفهم السليم للأوضاع المحلية وتحديد مسارها في المستقبل لا يمكن أن يكون كاملا أو موضوعيا بدون وضع الواقع العربي وتأثيره في المكان المناسب من دائرة التحليل والاهتمام

فالانتخابات القادمة تجري في ظروف تجتاز فيها الأمة العربية مرحلة حاسمة من نضالها التحرري قد يتوقف عليها تحقيق الكثير من أهدافها القومية في التحرر والتقدم الاجتماعي

فقد بات معروفا ما انتجته معارك تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ المجيدة سواء على جبهتها الأمامية والسياسية. ورغم كل ما اسقطته تلك المعارك من أساطير وأكاذيب صهيونية وامبريالية عن عجز العرب، ورغم كل ما فتحته من أبواب الأمل والثقة بقدرتنا على الانتصار، فقد هرعت القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية لاستثمار كل ما حققته حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ لحسابها الخاص. وهي على وشك أن تنجح، ان لم تتصد كافة القوى الوطنية العربية لكل مؤامراتها. وهكذا تبوأت قوى الرجعية واليمين العربي مكان القيادة لتجر الأمة العربية على طريق التسوية مع العدو الصهيوني فاتحة الطريق امام المد الامبريالي العالمي والخطر التوسعي الايراني الذي أصبح يهدد منطقتنا كلها بشكل علني ومباشر وصل الى حد الانزال العسكري في (عمان) مستقبل المهدد بعد ذلك مباشرة الى الاستقلال الوطني ومكاسبنا الديموقراطية.

أما في الداخل فقد تعاظم الضغط الرجعي واليميني المتطرف وظهرت بوادر ضرب القوى الوطنية والتقدمية، وشعب القوى المعادية للديموقراطية والاستقلال الوطني المتمثلة في شركات النفط المستغلة بقوى التخلف والشعبية وكل القوى التي قادت عملية تزوير انتخابات يناير عام ١٩٦٧ فاستمرأت تحداول السحب والتلاعب بمنطق الانتخابات وغير ذلك من ممارسات تستهدف في النهاية القضاء على كل مكسب وطني ديموقراطي تحقق أو يمكن أن يتحقق.

هذه الصورة بوجهيها العربي والكويتي تضع معركة الانتخابية القادمة في اطارها الصحيح، معركة سياسية بين قوى التقدم والديموقراطية والاستقلال من جانب وقوى التخلف والتبعية من جانب آخر. وليس كما قد يتوهم البعض معركة فردية بين أشخاص لا يمثلون الا انفسهم ومطامحهم الذاتية. ومن هنا يأخذ مجلس الأمة دوره الهام ولكن المحدد كميدان من ميادين الصراع الاجتماعي ومنبر سياسي دستوري يستطيع المخلصون من خلاله أن يفرضوا رقابة الشعب على السلطة التنفيذية، وان يكشفوا الأخطاء والانحرافات في السياسات المتبعة وأن يوضحوا ويبرزوا القضايا المصيرية لتطوير المجتمع. وتقديم تصوراتهم للحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض طريق التطور. ومما لا شك فيه ان قيام مجلس الأمة بدوره البناء لن يتم وخصوصا في الظروف الراهنة الا اذا تضافرت جهود جميع القوى الوطنية لخوض معركة الانتخابات كمعسكر التخلف والتبعية. فالمهام التي أمامنا كبيرة تستحق منا جميعا بذل أكبر الجهود والتضحيات. ولعل أبرز تلك المهام ونحن نستكمل مرحلة التحرر الوطني الديموقراطي هي

حماية وتعزيز الاستقلال الوطني والمكاسب الديموقراطية. وتطبيق مبدأ عدالة وسيادة القانون وبناء اقتصاد وطني رشيد ومتحرر، يعتمد على حسن استخدام الموارد وحسن استخدام الأداة البشرية. واشاعة العدالة الاجتماعية وحل قضايا المجتمع

أولا ـ حماية وتعزيز الديموقراطية والاستقلال الوطني

ان الدفاع عن المكتسبات الديموقراطية وترسيخها كما هو الدفاع عن الاستقلال الوطني مهمتان رئيسيتان من المهام الاساسية الملقاة على عاتق كافة القوى والعناصر الوطنية في المرحلة الراهنة. واذا كان الاستقلال الوطني الناجز هو شرط ازدهار الديموقراطية. فان النظام الديموقراطي

الحقيقي وتعميق مفاهيمه ومرتكزاته عبر المشاركة الشعبية الأوسع والأرقى في ادارة شؤون المجتمع من قبل كافة المواطنين في ظل الحرية والمساواة التامة هو الدعامة الأساسية للاستقلال الوطني . وذلك سنحدث هنا عن علاقة الديموقراطية بالاستقلال كشرط من شروطه فإننا لا نغفل شروط الاستقلال الأخرى في مجال ممارسة السيادة والسياسة الخارجية وتحرير الاقتصاد التي سنعالجها في مجالات أخرى .

ان الديموقراطية بالنسبة لنا تعني أوسع اشتراك لأبناء الشعب في ادارة شؤون المجتمع بالطرق المباشرة والغير مباشرة بهدف الوصول الى أعلى درجات الرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لبناء المجتمع العصري وتوفير السلام والأمن لافراده وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية والمساواة المطلقة .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بما يلي

١ ـ العمل على صيانة الحقوق التي كفلها الدستور وحمايتها من كل عبث والنضال المستمر داخل مجلس الأمة وخارجه لجعل مبدأ سيادة القانون حقيقة واقعة بحيث يصبح كافة المواطنين سواسية أمام القانون ، لا فرق بين قويهم وضعيفهم وغنيهم وفقيرهم ولنا في قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه اسوة حسنة « الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه » وغني عن البيان أن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين الذي الدستور هو من الأهداف الرئيسية التي سيناضل نواب الشعب من أجل تحقيقها بحيث تختفي نهائياً والى الأبد المفاضلة بين مواطن وآخر على اساس النفوذ أو بواسطة أو بالانتماء الطائفي أو القبلي أو لما يملكه من ثروة او لما تحتله عائلته من مركز اجتماعي متميز

٢ ـ العمل على حماية وتعزيز الديموقراطية وتوسيع اطار ممارستها ، وذلك بتعديل القوانين واستحداثها نحو مزيد من الديموقراطية ، ومراقبة السلطة من أجل التطبيق الديموقراطي السليم للدستور والقوانين ، والعمل على الغاء قانون أمن الدولة لتعارضه مع نصوص الدستور الخاصة بسلامة الأفراد وأمنهم ، وتعديل قانون المطبوعات وقانون التجمعات لضمان حرية التعبير والرأي . وتعديل جميع القوانين المقيدة لحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والتنظيمات السياسية لضمان مشاركة أوسع لقطاعات الشعب في ادارة شؤون المجتمع والرقابة على السلطات

٣ ـ العمل على انشاء المحكمة الادارية بهدف حماية الموظفين من تعسف السلطة فضلاً عن ادخال الطمأنينة في نفوسهم مما ينمي فيهم روح المسؤولية والحفز على العمل المنتج مستظلين بحماية القانون .

٤ ـ العمل على تخفيض سن الانتخاب ومنح المرأة حقوقها السياسية الكاملة بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب

٥ ـ العمل على تعديل قانون الانتخاب لضمان الممارسة السليمة لحق الانتخاب حتى لا يمارس أي فرد هذا الحق الا في موطنه الانتخابي وهي الدائرة التي يقطن فيها . ونقل عملية الاشراف على جداول قيد الناخبين وعمليات الاقتراع من وزارة الداخلية الى وزارة العدل

٦ ـ العمل على تعزيز فعالية السلطة التشريعية وتطبيق مبدأ فصل السلطات بشكل سليم وذلك بالغاء هيمنة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة التشريعية بسبب النص الدستوري الذي يعتبر الوزراء أعضاء في مجلس الأمة بحكم مناصبهم ، لهم ما لسائر أعضاء مجلس الأمة من حقوق ، مما يحد من صلاحية النواب الذين انتخبهم الشعب في اتخاذ القرارات داخل مجلس الأمة ، وبسبب عدم الزام السلطة التنفيذية بالحصول على ثقة المجلس بناء على ما تطرحه من برامج ..

٧ ـ المبادرة على الفور الى اجراء عملية اصلاح تشريعي ، تستهدف تعديل التشريعات والقوانين القائمة بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية للمجتمع والقيم والتقاليد الاجتماعية الخيرة واحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، كيما تأتي القوانين معبرة أصدق تعبير عن النزعة الاصلاحية للقوانين الوضعية .

ثانياً : تحــرير الثروة النفطيــة وتطــوير وتنميــة الاقتصــاد :

بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة نسبيا بشكل عام ، وارتفاع الدخل القومي ، ومعدل الدخل الفردي ، الا ان الاقتصاد الكويتي لا يمكن اعتباره في عداد الاقتصاد المتقدم ذلك ان شروط التقدم الاقتصادي لا تقاس بمعيار ارتفاع الدخل القومي ومعدل الدخل الفردي وحدهما ، وانما تقاس بمدى قدرة عوامل الانتاج الطبيعية والبشرية على المحافظة على استمرار المستوى المرتفع من الدخل الفردي الحقيقي وزيادته زيادة مطردة ، وتحقيق عدالة توزيع ثمرات الانتاج ، وتوفير الضمانات الكافية لمستقبل المجتمع ورفاهية الاجيال القادمة

ان التشخيص والتحليل الموضوعي للاقتصاد الكويتي يظهر بجلاء انه ما زال يعاني من حالة التخلف النسبي . اول الاسباب لهذا التخلف هو ان اقتصادنا الوطني اقتصاد وحيد الجانب يعتمد اساسا على انتاج النفط وتصديره ، اذ تشكل ايرادات النفط ٩٧٪ من ميزانية الدولة ونظرا لكون الانفاق الحكومي هو العمود الفقري لكافة النشاطات الاقتصادية ، يصبح الوضع الاقتصادي بكل هياكله عالة على الانفاق الحكومي الذي هو عالة على ايرادات النفط ، ويصبح النمو الاقتصادي مرهونا بما قد يطرأ على صناعة النفط من تطورات .

وتتضح خطورة هذا الوضع اذا ما فهم ان النفط كمورد اقتصادي ، هو من جهة مورد ناضب لا يمكن تجديد ما يستهلك منه . واستنفاده السريع يعني وقف عمليات البناء في وقت قد لا يكون المجتمع قادرا على تعويضه عن طريق القطاعات الاخرى التي لا تزال هامشية خصوصا ان الدولة تعترف ان ثروتنا النفطية ستبدأ بالنضوب عام ١٩٨٥

من جهة أخرى يزيد من خطورة الاعتماد على النفط كمورد وحيد ناضب ، كون هذا المورد ما زال واقعا تحت سيطرة الشركات الاحتكارية العالمية التي لا تهتم الا بمصالحها وبما يضاعف أرباحها دونما أدنى اعتبار للمصالح الوطنية لأصحاب هذه الثروة المؤقتة .

ولقد اظهرت سنوات ربع القرن الماضي مدى التخريب الاقتصادي الذي الحقته وتلحقه السياسات الاستغلالية التي تمارسها شركات النفط الاحتكارية. فبالاضافة الى عمليات النهب المستمرة واستنزاف الثروة النفطية في أقصر وقت ممكن وبأقل الأسعار الممكنة، وبالاضافة الى استمرارها في اهدار جزء هام من ثروتنا الوطنية عن طريق حرق الغاز، بالاضافة لكل ذلك، لم تقم هذه الشركات بأي مجهود يذكر من اجل تنمية وتدريب الكوادر الفنية والادارية المحلية القادرة على تسيير عمليات الادارة والانتاج وطنيا.

ان هذا الوضع يظهر ضرورة السيطرة الكاملة على النفط وطنيا، وعدم الاكتفاء باتفاقيات المشاركة التي ليست سوى اساليب يقصد منها الالتفاف على تزايد المطالب الشعبية بتحقيق هذا الهدف الوطني.

وهكذا، أدى الاعتماد على النفط من الناحية الاقتصادية الى تضخم الجانب الاستهلاكي وضعف الجانب الانتاجي في القطاعات الاقتصادية الاخرى. فالقطاع الزراعي لا يكاد ان يوجد على الصعيد الاقتصادي، والقطاع الصناعي لا يشكل اكثر من ٣٪ من مجموع الانتاج القومي. ولهذه الاسباب أصبح لا مفر من الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية من الابرة الى الدبابة، كما يقال، بحيث أصبح وضعنا الاقتصادي مكشوفا ومعرضا لعدوى التقلبات والاهتزازات الاقتصادية الخارجية، ولكن بشكل مضاعف، مما يزيد العبء على كاهل المستهلك الكويتي. وقد ظهر ذلك واضحا من خلال مشكلة ارتفاع الاسعار التي كانت نسبة ارتفاعها في الكويت أعلى مما هي عليه في منشئها.

وان كانت الكويت تتميز عن غيرها من البلدان النامية بوفرة رؤوس الأموال النفطية، فان هذه الأموال لا تزال تستثمر في الأسواق الغربية مما يفقد بلدنا هذه الميزة النادرة. فبدلا من ان تستثمر داخليا لاقامة المشاريع الاقتصادية الانتاجية، أو عربيا للمساهمة في تحسين وتقدم اوضاع الشعوب العربية، وبتوطيد عرى التعاون القائم مع الدول الصديقة، بدلا من ذلك توضع في خدمة الرأسمالية المعادية لأمتنا العربية. علاوة على ان وضعها في هذه الدول التي تعيش سلسلة من الأزمات المتلاحقة كبدنا خسائر كثيرة كلما قامت احدى الدول على تخفيض عملاتها، مما يؤكد ان بقاء أموالنا في هذه الدول ليس لصالحنا بأي شكل من الأشكال.

هذا الوضع الاقتصادي غير المتوازن في هياكل الانتاج، تزيده خللا واضطرابا الطريقة للتوزيع فيه التي تتنافى مع كل مفهوم للعدالة الاجتماعية، حيث نشاهد التفاوت الكبير في الدخول الفردية، وحيث انتهت الامور الى تركز الثروات في أيد قليلة، مما أدى الى بروز الفوارق الطبقية بشكل حاد في السنوات الأخيرة فعرفت البلاد كبار الاثرياء الذين يزيد دخلهم اليومي على عشرات الألوف من الدنانير كما عرفت الفقراء الذين لا يزيد متوسط دخلهم اليومي عن بضعة دنانير لا تكفي احتياجاتهم الضرورية في ظل ارتفاعات الأسعار المستمرة وغير المتوازية مع جمود الاجور والرواتب او ارتفاعاتها المتدنية

٠ ان عدم التوازن في هياكل الانتاج والتوزيع ضمن اقتصادنا الوطني يعدي من الفوضى المنتشرة والتي يظهر حقل التجارة الداخلية مثلا ساطعا عليها حيث أصبحت رخص تأسيس الشركات تمنح على أساس أسماء درجة نفوذ المؤسسين وليس على أساس المزايا والفوائد الاقتصادية للمجتمع التي يمكن أن تحققها هذه الشركات مما كرس مرة أخرى الظاهرة الاحتكارية وبكل فداحتها وأضرارها الاجتماعية

ازاء كل هذه الأوضاع يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل على

١ ـ تأميم شركات النفط استكمالا لشروط السيطرة على ثروتنا الوطنية الأساسية ، وتحريرا للاقتصاد من النفوذ الأجنبي وتوجيه السياسة النفطية بما يخدم متطلبات مجتمعنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢ ـ الحد من استنزاف الثروة النفطية ، بمنع حرق الغاز وعدم حقن ما لا يستخدم منه في التصنيع في باطن الأرض وتخفيض انتاج النفط الخام الى المعدل الذي يفي باحتياجات الدولة للانفاق المحلي الجاري والاستثماري وضروريات المساهمة في تنمية الاقتصاد العربي ومساعدات دول العالم الثالث الصديقة

٣ ـ التوسع في الصناعات النفطية (التكرير والاسمدة والبتروكيماويات) ودمج هذه الصناعات في الاقتصاد الوطني ، وزيادة حجم الاسطول الناقلات النفط المملوكة وطنيا ، وذلك تحقيقا لهدف تكامل عمليات الانتاج والتصنيع والتصدير ، بحيث أن يصدر كامل انتاج النفط على شكل منتوجات مصنعة بواسطة ناقلات وطنية ، والعمل على اعادة تنظيم قطاع النفط والبتروكيماويات والتنسيق بين مؤسساته ودمج بعضها ببعض ، للاستفادة من الامكانيات والقدرات المشتركة ومنعا لما قد يقع من تنافس مضر

٤ ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والسريعة بتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الانتاج وذلك بالتركيز على تطوير الصناعة ، وصيد الأسماك ، والنقل البحري ، ورفع قدرة وكفاءة القوى العاملة كل ذلك وفقا لمخطط اقتصادي شمولي يضمن تحقيق زيادة الانتاج والتشغيل الكامل في ظل عدالة توزيع الدخل بين المواطنين

٥ ـ دعم القطاع العام وتعزيز دوره الرائد في قيادة عملية التنمية وتنفيذ المخطط الاقتصادي واعادة تنظيم مؤسساته وتنشيط فعاليتها وفق الاصول الادارة العلمية ، واستحداث أساليب ونظم محكمة للمتابعة ومراقبة ومحاسبة نشاطها وافساح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الوطني وتشجيعه ليقوم بدوره البناء في عملية التطوير والتنمية بتقديم التسهيلات المعقولة من تمويل وخدمات وحماية من المنافسة الخارجية الضارة ، على أن لا يتعارض ذلك مع الدور القيادي للقطاع العام ، وحماية أموال وحقوق الدولة والعدالة الاقتصادية ، وأن يكون متفقا مع المخطط الاقتصادي وأن لا يؤدي الى بروز الظاهرة الطفيلية بعض المشاريع والنشاطات .

٦ ـ الاهتمام بالطاقة البشرية والعمل على وضع خطة لتطويرها والارتفاع بقدرات الأفراد العاملين وكفاءتهم ، واتاحة فرص العمل أمامهم بما يتناسب ومؤهلاتهم واختياراتهم ، وتنمية التوجه الصناعي والوعي التقني لدى المواطنين ، وابراز قيمة العمل المنتج البناء كمعيار أساسي للمواطنة الصالحة.

٧ ـ وضع نظام لضبط حركة الاسعار والتقليل من تقلباتها ، وتحديد أسعار السلع التي تشكل النسبة الكبرى من ميزانية الأسر ذات الدخل المحدود ، بما يضمن سعرا معقولة للمستهلك وربحا معقولا للتاجر، واشراف الدولة على استيراد البضائع الاستهلاكية ، ومحاربة الظواهر الاحتكارية في حقل التجارة.

٨ ـ محاربة ظاهرة الاثراء غير المشروع واستئصال اسبابها بالقضاء على التلاعب والتحايل على القوانين ، وترشيد سياسات وقرارات الدولة ومؤسساتها بهذا الخصوص ، والقضاء على استغلال النفوذ والمحسوبية والتنفيع في منح التراخيص التجارية ورخص تأسيس الشركات والمشاريع الصناعية. والعمل على ان تقوم الدولة بممارسة هذه الوظيفة على أساس المساواة والعدالة وخدمة الصالح العام.

٩ ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة بتنويع مصادر الانتاج الوطني والاهتمام بتطوير الصناعة والزراعة وصيد الاسماك والنقل البحري.

١٠ ـ تدعيم القطاع التعاوني وتوسيع دوره في الاقتصاد ومساندة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية واتحادها ، وتمكينها بكافة الوسائل من القيام بدورها الأساسي في ايصال السلع والبضائع الى المستهلكين بمواصفات جيدة وبأسعار مخفضة والنظر الى هذه الجمعيات لا على اساس انها وحدات هامشية وانما مؤسسات اجتماعية واقتصادية على جانب كبير من الأهمية ، تلعب دورا خطيرا في حياة المجتمع وتحقيق العدالة وتوفير الاستقرار الاقتصادي في ظروف تتميز بالتقلبات الاقتصادية وارتفاع الاسعار واشتداد التضخم ، مما قد يكون له أثر فادح على حياة الأسرة

١١ ـ توثيق عرى التعاون الاقتصادي العربي والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية وتشجيع اقامة المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، واستثمار الفوائض المالية في مشاريع التنمية العربية ، والنضال المستمر لاقامة الوحدة الاقتصادية العربية التي تشكل الضمانة الاساسية لقيام مجتمع الرفاه والكفاية للمواطن العربي

ثالثا ـ اصـــلاح الادارة الحكوميـــة :

من الظواهر السلبية البارزة في الكويت ، تضخم وترهل الجهاز الاداري الحكومي ، فنتيجة لسياسة التوظيف التي لا تقوم على خطة أو دراسة علمية لاحتياجات الأجهزة الحكومية ، تكدست اعداد ضخمة من العاملين في هذه الأجهزة مما أدى الى ظهور البطالة المقنعة فيها ،

وتدني الانتاجية الى ما دون الحد الأدنى المقبول ، ونظرا للأساليب والأنظمة العتيقة المستخدمة في وزارات ودوائر الدولة وعدم وجود أنظمة ادارية حديثة ، اصبح الروتين السيد الأول في الأجهزة الحكومية واصبحت هذه الأجهزة دوائر تعطيل لا تسهيل لمعاملات المواطنين لدى الدولة

كما ان العدالة وتكافؤ الفرص في تولي الوظائف وفي الترقي امران مفقودان في الأجهزة الحكومية . فالتوظيف والترقية والاختيار للمناصب المسؤولة والحساسة يتم على أساس موازين خاصة ، دونما اعتبار للكفاءة والمقدرة والمؤهلات العلمية كما أدى غياب الرقابة والمحاسبة في الأجهزة الحكومية ، الى انتشار الفساد والمحسوبية والنظرة النفعية ، وسمح لعدد ضخم من كبار الموظفين ممارسة النشاطات التجارية الواسعة على حساب أداء واجباتهم ، وبروز ظاهرة استغلال النفوذ بلا رادع من قبل المسؤولين

ان عملية تطوير مجتمعنا ووضعه على بداية الطريق الصحيح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان يتحقق دون ان يتم اصلاح الاداة الادارية المنوط بها تنفيذ خطط التنمية والتغيير نحو الأفضل ومن أجل ذلك يلتزم مرشحو نواب الشعب بالعمل على :

١ ـ وضع خطة علمية مدروسة لاصلاح الجهاز الاداري على أساس دراسة احتياجات أجهزة الدولة وادارتها ومن ثم تخطيط الوظائف والموظفين على ضوء تلك الاحتياجات ، ووضع الخطط لتدريب العاملين قبل شغلهم للوظائف ، واعادة تدريبهم بعد شغلهم لها وتبني نظام للحوافز المادية والمعنوية من أجل رفع مستوى كفاءتهم

٢ ـ اعادة النظر في قانون الوظائف العامة وسد الثغرات التي تعتريه ووضع قانون جديد يتسم بالمرونة ويتمشى والتطورات الجديدة والمفاهيم الادارية الحديثة

٣ ـ القضاء على المحسوبية والفساد واستغلال النفوذ والتأكيد على مبدأ أن العمل الحكومي تكليف لا تشريف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعتبار المصلحة العامة ومصالح المواطنين هدف أجهزة الدولة الأول والأخير.

٤ ـ تطبيق مبدأ تفرغ الموظف لوظيفته وخاصة في المناصب العليا والوظائف القيادية ، وعدم انشغال المسؤولين عن وظائفهم بالأعمال التجارية والاستثمارات الخاصة ، حفاظا على حرمة الوظيفة ومنعا لاستغلال النفوذ وحرصا على حسن أداء الواجب الوظيفي .

رابعا ـ قضايـــا العمـــل والعمـــال

لقد أكد الدستور الكويتي في المادة ٤١ ـ ما نص عليه ميثاق حقوق الانسان من أن العمل حق لكل مواطن وله حرية اختياره ، وواجب عليه تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، كما أن على الدولة واجب تأمين هذا الحق بتهيئة فرص العمل للمواطنين كوسيلة لكسب عيشهم بكرامة ووفق شروط عادلة . .

والعمل المتمثل في الطاقة البشرية لأفراد المجتمع يعتبر ثروة وطنية ومصدرا اقتصاديا يستحق رعايته والحرص على حسن توجيهه واستخدامه وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة في بلد مثل الكويت نظرا لندرة المصادر الطبيعية فيما عدا النفط وقلة الموارد الاقتصادية الأخرى

لذا فان الارتفاع بكفاءة افراد المجتمع الى أقصى حد ممكن والتشغيل الكامل مجموع العاملين يشكلان هدف ووسيلة النمو والتطور الاقتصادي الاجتماعي ، واذا كانت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى الارتفاع بمستوى معيشة الانسان ورفاهيته فان نجاح هذه الخطط من انجاح مرهون بمدى توفر الكفاءات البشرية وحسن توجيهها واستخدامها في ظل ظروف وشروط عمل عادلة تضمن للعمال ولأسرهم متطلبات العيش الكريم ، ومن أجل ذلك يلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل من أجل :

١ ـ تحسين الأوضاع المعيشية لطبقة العاملة في القطاع العام والخاص والمشترك بما في ذلك ضمان أجور ومكافآت عادلة ومساوية عن الأعمال المتساوية ، وفرص متساوية لكل فرد في الترقي في عمله الى مستوى أعلى منصب دون خضوع ذلك لأي اعتبار سوى اعتبارات الكفاءة وتوفير ظروف عمل صحية ومأمونة ، وتحديد معقول لساعات العمل ، والحصول على أوقات للراحة والفراغ واجازات دورية مدفوعة ، وتأمين معيشة شريفة للعمال ولعائلاتهم

٢ ـ مساندة العمال في كفاحهم من أجل تعزيز وحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ، والدفاع عن حقهم في تشكيل نقاباتهم ومؤسساتهم وحق كل فرد منهم في الانضمام الى ما يختاره منها ، ومحاربة أي قيود تفرض على ممارسة هذا الحق

٣ ـ الدفاع عن حق النقابات في العمل بحرية دون ان تخضع لأية قيود ، بما في ذلك حقها في تشكيل اتحادات وطنية ومنظمات نقابية دولية والانضمام اليها

٤ ـ ان يكون للعمال الحق في الاضراب كوسيلة من وسائل العمل السلمي لتحسين اوضاعهم وذلك وفقا للفقرة (د) من المادة الثامنة من ميثاق حقوق الانسان

٥ ـ رفع كفاءة العمال المهنية بوضع البرامج والسياسات ووسائل الارشاد والتدريب والتعليم الفني والمهني ، وتمكين العمال من الحصول على اجازات دراسية أسوة بالموظفين

٦ ـ مساهمة العمال واشتراكهم في ادارة المؤسسات التي يعملون بها وخاصة فيما يتعلق بشؤون القوى العاملة وبرامج التدريب ، تمشيا مع التطورات الحاصلة في كثير من بلدان العالم

٧ ـ الدفاع عن حق النقابات واتحادات العمال للحصول على رخص اصدار صحفهم ومجلاتهم ونشراتهم ، اعمالا لنصوص المادتين ٣٧ و ٣٨ من الدستور اللتان كفلتا حرية التعبير والرأي لجميع المواطنين . ولقد منحت الحكومة رخص اصدار الصحف للتجار والمقاولين ولعدد من جمعيات النفع العام ولأفراد لا يمثلون الا أنفسهم ، ولم يعد مقبولا أو مبررا أن يحرم العمال عماد المجتمع من هذا الحق في دولة تتبنى النظام الديمقراطي .

٨ ـ العمل على وضع قانون للتأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) شامل لكافة العاملين في القطاع العام والخاص والمشترك يضمن لهم حداً أدنى من الدخل اللازم لتوفير حياة تليق بكرامة الانسان في حالة التعطل عن العمل أو العجز أو الشيخوخة وانتهاء الخدمة والتقاعد، وعلى ان يحمي القانون حقوق العاملين من فقدان مدد خدمتهم لحساب التقاعد عند تنقلهم بين القطاع العام والقطاع المشترك والقطاع الخاص وبالعكس، ومن مؤسسة الى أخرى، مما سيكون له فائدة عظيمة ليس في حماية حقوق العاملين وتوفير الطمأنينة لهم، بل على المجتمع بشكل عام من حيث تسهيله لعملية انتقال عوامل الانتاج الى حيث تكون الحاجة أشد ومعدل الانتاجية أكبر مما يساعد في حل مشكلة التضخم الاداري في القطاع العام

٩ ـ العمل من أجل وضع حد أدنى للأجور يتناسب وتكاليف المعيشة ويحفظ حق الانسان في العيش الكريم

خامساً ـ الثقافة والتعليم

ان الانسان لا يعيش بالخبز وحده . بل ان حياته الروحية تلعب دوراً كبيراً في تقدم الجانب المادي ذاته . وان عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي لا تعني ولا يمكن أن تعني الجانب المادي فقط . بل لا يقل عن ذلك الجانب الروحي ففي عصر العلم والمعرفة لا يمكن أن يتحقق أي تقدم مادي بدون هذا العلم وفي هذا العصر لم يعد التعليم تقليداً للأغنياء وحدهم وحكراً لهم . ولم تعد الثقافة ترفاً وتسلية من أوقات الفراغ

ولقد أقر ميثاق حقوق الانسان حق كل فرد في الثقافة وواجب الدولة في توجيهها نحو التنمية الشاملة للشخصية الانسانية وللاحساس بكرامتها وان تزيد من قوة الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية كما أن الثقافة تمكن جميع الأشخاص من الاشتراك بشكل فعال في مجتمع حر وتعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين أعضاء المجتمع وبين جميع الامم من كافة الاجناس والجماعات العنصرية أو الدينية ومن هنا يصبح الاهتمام بوسائل التعليم والتثقيف واحداً من أول الاهتمامات لكل مجتمع يطمح الى التقدم

ويثير الحديث عن التعليم في مجتمع من المجتمعات قضيتين أساسيتين تتعلق أولاهما بحق المواطن في أن تتاح له كل الظروف الممكنة لتحصيل أكبر قسط من التأهيل العلمي يواجه به متطلبات الحياة العصرية القائمة على العلم، وتتعلق الثانية بطبيعة الأسلحة التي على الدولة في هذا المجتمع أن تستعملها لتحقيق وتائر نمو سريعة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولاً الى مستوى حياة لائقة لمواطنيها

وفي المجتمعات المتخلفة والنامية، والكويت منها، حيث تنتشر الأمية الأبجدية والثقافية تكون المهمة الأولى هي اقامة نظام تعليمي قادر على القضاء على الأمية أولاً ثم قادر بعد ذلك على وضع أسس سليمة لبناء ثقافة سليمة

وتواجه الكويت في مجال النظام التعليمي مشاكل عديدة منها تخلف مناهج المعمول بها وغياب التخطيط العلمي والفلسفة التربوية وتخبط الادارة وقصور برامج اعداد المعلمين وعقم الدورات التي تقام لهذا الغرض وعدم الاهتمام بالتعليم الفني وتدهور التسهيلات والخدمات في هذا المجال.

وفي مجال الثقافة تبرز مشاكل أخرى منها اهمال الفنون المسرحية والسينمائية، والمصاعب التي تقف في وجه نشر وترويج الكتاب وتدني مستوى المطبوعات المتداولة، مما أدى الى تقليص حجم ودور المثقفين وانعزالهم.

وبالنسبة للتعليم الجامعي يبدو القصور واضحا جليا، حيث يفترض أن تلعب الجامعة دورا هاما في المجتمع باعتبارها مؤسسة علمية وتعليمية واجتماعية، كما يفترض بها أن تكون نقطة انطلاق المحاولات الهادفة الى التجديد والتغيير، علاوة على دورها الكبير في اعداد الكفاءات البشرية المتخصصة القادرة على حمل مسئوليات تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان المسألة المركزية في مجال التعليم تتمثل في انتهاج اساليب ووسائل ومستويات تعليمية قادرة على تزويد البلاد بقدرات تستطيع أن تخطط وتقرر، وليس فقط تزويدها بآلاف من الكتبة والمتعلمين وهذا غير ممكن دون احداث تغيير جذري في طبيعة النظرة لأجهزة التعليم، ودون ربط كل هذا بتخطيط شامل لعملية التطور التي ننشدها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا

وبناء على ذلك فان نواب الشعب يلتزمون بالعمل من أجل :

أ) في المجال الثقافي الوطني العام:

١ ـ دعم الجمعيات والروابط والأندية الثقافية، وتشجيع الأدباء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية وايجاد فرص التفرغ للمبدعين منهم، مع توفير كافة الضمانات في مجال حرية الفكر والتعبير

٢ ـ التوسع في انشاء المؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة ودور النشر وقاعات المحاضرات وصالات العرض المسرحي.

٣ ـ مكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الرجعية والمتحللة والعنصرية، وانهاء الممارسات المزاجية في مجال رقابة المطبوعات وافساح المجال أمام الاتجاهات الثقافية الوطنية والانسانية التقدمية

٤ ـ مساندة وتطوير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا.

ب) في مجـــال التعـــليم العام :

١ ـ اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم واللحاق بحضارة العصر

٢ ـ الاعتماد على الأجهزة الكفوءة والمسئولين الاكفاء والقضاء على المحسوبية والشللية في كافة أجهزة التربية والتعليم .

٣ ـ الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر ومنح ادارات المدارس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الادارات التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلاءم مع السرعة المطلوبة في الأداء

٤ ـ تشكيل لجان متخصصة ومتفرعة لوضع المناهج بالتعاون مع كل القطاعات الاخرى ذات العلاقة في الدولة

أ) في المجال الثقـــافي الوطني العام

١ ـ دعم الجمعيات والروابط والأندية الثقافية ، وتشجيع الأدباء وحماية حقوقهم الأدبية والفنية وايجاد فرص التفرغ للمبدعين منهم ، مع توفير كافة الضمانات في مجال حرية الفكر والتعبير

٢ ـ التوسع في انشاء المؤسسات الثقافية كالمكتبات العامة ودور النشر وقاعات المحاضرات وصالات العرض المسرحي

٣ ـ مكافحة الاتجاهات الثقافية والفكرية الرجعية والمتخلفة والعنصرية ، وانهاء الممارسات المزاجية في مجال رقابة المطبوعات وافساح المجال أمام الاتجاهات الثقافية الوطنية والانسانية التقدمية .

٤ ـ مساندة وتطوير المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بما يجعل منه جهازا ثقافيا متقدما وفعالا .

ب) في مجال التعليم العام :

١ ـ اعتماد سياسة تربوية للتوسع في نشر التعليم والارتفاع بمستواه ، تعتمد التخطيط العلمي آخذين بعين الاعتبار حاجات البلاد وتطلعات الشعب نحو التقدم واللحاق بحضارة العصر .

٢ ـ الاعتماد على الأجهزة الكفؤ والمسئولين الأكفاء والقضاء على المحسوبية والشللية في كافة أجهزة التربية والتعليم .

٣ ـ الحد من المركزية في وزارة التربية وذلك باعطاء الادارات التعليمية صلاحيات التخطيط والاشراف المباشر ومنح ادارات المدارس حرية التصرف على ضوء احتياجاتها ضمن التنسيق مع الادارات التعليمية ، واعادة توزيع المسئوليات بما يتلائم مع السرعة المطلوبة في الأداء

٤ — تشكيل مجالس متخصصة ومتفرعة لوضع المناهج بالتعاون مع كل القطاعات الاخرى ذات العلاقة في الدولة .

٥ — العمل على تطوير كفاءات المدرسين وضمان كرامتهم وحقوقهم ودعم جمعية المعلمين الكويتية وتحويلها الى نقابة ، وحل مشاكل التعليم الخاص

٦ — الاهتمام بالتدريب المهني وتطويره اساليبه ، وتعزيز مواديه ، وتشريب الكفاءات المتخصصة وتطوير مؤسساته وتشجيع الاشباب اليها

٧ — الحرص على تطبيق قانون التعليم الالزامي وخصوصا بالنسبة للفتيات ووضع الاسس القانونية له

جـ) في مجال التعليم الجامعي

١ — دعم الدور الذي تقوم به الجامعة والعمل على ان تضطلع بدور قيادي ورائد في مجال البحث العلمي ونشر الثقافة والتعليم ، والاسهام في مناقشة وحل القضايا الوطنية والاجتماعية بتطوير امكانياتها الاكاديمية والادارية وتوفير الاستقلال لها

٢ — التأكيد على حرية البحث والتحصيل للأساتذة والطلبة ، وصيانة قدسية الحرم الجامعي

٣ — ضمان حرية الطلبة في العمل النقابي ودعم المؤسسات الطلابية الديمقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ومساعدة الطلاب الفقراء على مواصلة دراستهم الجامعية

٤ — ربط التعليم الجامعي بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على تعيين المتخرجين في مجالات تتناسب ومؤهلاتهم العلمية

سادسا — الخدمات الاجتماعية والصحية

لم تعد مسئولية الدولة الحديثة تنحصر في توفير الأمن الداخلي والدفاع وحماية سيادة القانون وعدالة القضاء كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر . ولم تعد مقتصرة على توفير التعليم المجاني وتوجيه النشاط الاقتصادي كما كان الحال في أوائل هذا القرن بل ان واجبات الدولة الحديثة تتعدى كل ذلك لتشمل كافة مجالات حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية وتتحدد مسؤولية الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية والصحية . بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض والعناية بالشباب فتيانا وفتيات . والطفولة والأمومة ، ورعاية المسنين والعجزة والمعوقين وغير مكتملي النمو

ولقد قطعت الكويت شوطا لا بأس به في مجال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية ولكن ما تم حتى الآن لا يتفق وما هو متوفر للدولة من امكانيات ، فما زال هنالك الكثير من الثغرات والنواقص التي ينبغي تجاوزها . وهنالك الكثير من المعضلات التي ينبغي استكمالها

ويبرز قصور الدولة في هذا المجال بشكل خاص في مجال الخدمات الصحية والعلاجية حيث بلغ تدني مستوى هذه الخدمات درجة جعلت التذمر والشكوى شاملة وادت الى فقدان الثقة بما يقدم منها . كما أدى النقص الى ظهور المستشفيات والأطباء الخصوصيين ونمو تجارة

معاكس لنسبة التطور في البلاد الأخرى . ومن تلك البلاد تعاني من نقص وحدات العلاج من المستشفيات والمستوصفات والأجهزة والمعدات اللازمة لها ونقص في الأطباء والاخصائيين والفنيين والممرضين . وتعاني المناطق الفقيرة مثل الجهراء والفروانية وحيطان والأحمدي من هذا النقص بدرجة أشد .

ان المفهوم الصحيح للمجتمع الرفاهية والعدالة الاجتماعية يعني رعاية الدولة لكافة المواطنين من المهد الى اللحد . ومرشحو نواب الشعب ادراكاً منهم لهذا النقص والقصور ، يطالب الشعب في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية يلتزمون في هذا المجال بالعمل من أجل :

١ – رفع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية بزيادة عدد وحدات العلاج من مستشفيات ومستوصفات ووحدات مجمعة . وتوزيعها بشكل عادل بين المناطق ، وزيادة عدد الأسرة بحيث تتوفر نسب معقولة من الاسرة لعدد المرضى بمعدل عشرة أسرة لكل ألف مواطن وتأمين العدد الكافي من الأطباء العامين والمتخصصين والاخصائيين والفنيين والممرضين في مختلف فروع الطب .

٢ – السيطرة على أسباب الامراض وخصوصاً الأوبئة والأمراض السارية . والارتفاع بكفاءة أجهزة ووسائل نشر الوعي الصحي بين المواطنين لتوفير الوقاية من الأمراض .

٣ – رعاية الطفولة والأمومة ، بإنشاء دور حضانة للحضانة والتوسع في إنشاء ملاعب وحدائق الأطفال وادخال أساليب التربية والتوجيه الحديثة ووسائل لعب البناء .

٤ – رعاية الشباب وحمايته من الانحراف وتيسير سبل شغل أوقات فراغه فيما يعود عليه وعلى المجتمع بالفوائد الروحية والبدنية والصحية والتوسع في إنشاء النوادي الرياضية وبيوت الشباب ، ومعسكرات الشباب الدائمة ، ومدها بجميع التسهيلات والوسائل اللازمة . ممارسة نشاطها . واجتذاب الشباب الى هذه المراكز ونشر التربية الرياضية وبث روح التضامن والتعاون .

٥ – العناية بالمسنين ورعايتهم اجتماعياً وصحياً وترويحياً وذلك بالتوسع في إنشاء دور ايوائهم .

٦ – رعاية المعوقين وغير مكتملي النمو صحياً ونفسياً واجتماعياً والعمل على تدريبهم للاعتماد على النفس .

٧ – انشاء مجلس استشاري للأسرة يهتم بدراسة وتبيين كل ما يتعلق بالأسرة وبحث مشاكل الاجتماعية التي تواجهها ووضع الدراسات والاقتراحات والتوصيات تحقيقاً لهدف حماية الأسرة والأحداث فيها ، تطبيقاً للمادة التاسعة من الدستور التي تنص على أن « الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظله الأمومة والطفولة » .

٨ – العمل على أن تكون النوادي الرياضية مؤسسات اجتماعية لا يقتصر نشاطها على الألعاب الرياضية فقط ، بل تشمل النشاطات الاجتماعية الترويحية ، وأن لا ينحصر روادها في هواة الألعاب الرياضية ومشجعيهم بل يشمل جميع أفراد الأسرة ، لتكون الأندية بذلك منتديات اجتماعية تلتقي فيها الأسر في جو لائق ، وتتوثق بينهم الصلات ومكاناً لممارسة هوايات الألعاب والرياضة البدنية ورفع مستواها الفني ومهارات الأفراد وغرس روح البطولة الهادفة .

٩ — تدعيم نظام المساعدات الاجتماعية لغير القادرين على العمل والمسنين والأرامل والأيتام ومن تهبط دخولهم عن الحد الأدنى الذي يكفل لهم حياة كريمة.

١٠ — توفير وسائل الترويح البري، بتهيئة أماكن التسلية والرياضة المتنوعة، واقامة المتنزهات والنوادي والمسابح والشواطئ، لكي يرتادها عامة الناس وتهيئة المناطق الساحلية بحيث تكون صالحة لقضاء العطل، مما قد يوفر للبعض الاستعاضة بها عن السفر الذي لم يعد الكثيرون قادرين على تحمل أعبائه.

١١ — المحافظة على البيئة الطبيعية ومكافحة تلوثها، وحماية الصحة العامة من قدر ما تنفثه المصانع من غازات ضارة كما يحدث في منطقة الشعيبة، وما ينثره التوسع الحضري من نفايات وأوساخ، وحماية البحار والشواطئ والثروات السمكية من مخلفات النفط الذي ترميه الناقلات، ومن المخلفات السامة التي ترمي بها المصانع وايجاد التشريعات الرادعة لكل ما من شأنه تلويث البيئة وتخريبها.

سابعا — الاسكان والمرافق

بالرغم من النهضة العمرانية التي مرت وتمر بها الكويت والتي كان من مظاهرها التوسع في إنشاء المناطق السكنية ودور السكن، الا ان مشاريع الاسكان مازالت بعيدة عن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة. فالسياسات التي كانت متبعة لم تكن مجدية في سد الحاجة الى السكن، فهنالك نقص كبير في وحدات السكن التي تنشؤها الدولة، كما أن ما ينشأ منها يبقى لسنوات طويلة غير صالح للسكن لعدم توفر المرافق اللازمة كما حصل بالنسبة لمشروع (الرقة) الاسكاني حيث بقيت المساكن أكثر من اربع سنين غير قابلة للسكنى. ومن جهة أخرى فان كثيرا من المواطنين ممن يرغبون في بناء دور سكنهم بأنفسهم ومن مدخراتهم، لا يجدون قطع الأرض المناسبة بأسعار مناسبة نتيجة للتحكم المصطنع للأراضي الذين يحتكرون الأراضي الصالحة للسكن ويرفضون حتى بيعها للمواطنين، مما رفع أسعارها من حوالي الفي دينار الى أكثر من ١٢ ألف دينار للألف متر مربع في منطقة جنوبي الطريق الدائري اربع على سبيل المثال. علما ان هذه الأراضي كانت ملكا للدولة تم الاستيلاء عليها في ظروف معينة بلا أسباب أو مبررات مشروعة. لهذه الأسباب اضطر الكثير من المواطنين الى استئجار دور أو شقق للسكن بايجار مرتفع قد يلتهم ما يزيد على ٣٠٪ من دخلهم. بينما تتراكم طلبات السكن في دوائر الحكومة، التي بلغت أكثر من عشرين ألف طلب. ولحل أزمة السكن سنلتزم مرشحو (نواب الشعب) بالعمل من أجل:

١ — ايجاد حلول مناسبة لأزمة السكن بتبني مشاريع إسكانية متكاملة لا تنحصر في بناء الوحدات السكنية فقط وانما تشمل توفير كافة المرافق اللازمة لها من مجاري وطرق وكهرباء وماء وهاتف ومدارس ومستوصفات وأسواق ومراكز صناعية وتعاونيات استهلاكية، على أن توفر المشاريع الاسكانية في مختلف المناطق وعلى الأخص المناطق الفقيرة، وأن توزع بعدالة على أساس المساواة بين المواطنين.

٢ ــ دراسة أوضاع ما تبقى من مساكن ذوي الدخل المحدود في المناطق المنظمة والتي لم تعد تفي بحاجة أو راحة ساكنيها نتيجة لصغر حجمها أو لقدمها ، مثل مساكن مناطق كيفان والقادسية والفيحاء والروضة والصديق وغيرها والعمل على ايجاد حلول شاملة لتوسيعها وترميمها وتوفير الخدمات الضرورية للمناطق التي تنقصها تلك الخدمات.

٣ ــ العمل من أجل كسر احتكار الأراضي وتدخل الدولة بشكل حاسم لمنع الممارسات الاحتكارية وتوفير أراضي السكن بسعر معقول يكون في متناول المواطنين من ذوي الدخول المحدودة

ثامنا ــ حقوق المرأة :

في المجتمع الكويتي كما في الكثير من المجتمعات المتخلفة تأخذ مسألة الدفاع عن حقوق المرأة مكانا بارزا بين قضايا العمل الوطني التقدمي ، ذلك أن التحرر والتقدم الاجتماعي لا يمكن أن يكون كاملا بدون تحرير المرأة من أي قيد يميز بينها وبين الرجل ، والتقدم الاجتماعي من أهدافه تحقيق الرفاهية لكل فرد من أفراده رجلا كان أو امرأة دون تمييز ، ومن أهدافه ووسائله أيضا استخدام كامل طاقة المجتمع البشرية بتصنيفه لرجال والنساء أحسن استخدام ، وبالاضافة الى ما تعانيه المرأة في مجتمعنا من تمييز قانوني ودستوري في الواجبات والحقوق ، تعاني أيضا من ظلم التقاليد والعادات الزائفة التي لا تمت الى تراثنا القومي والدين الاسلامي الحنيف بذي صلة

ولا شك أن المرأة في الكويت قد قطعت شوطا بعيدا في مجال مساهمتها في التقدم الاجتماعي كدخولها الى التعليم وخروجها الى ميدان العمل . الا أنه ما زال هنالك شوط طويل يلزم قطعه لتحرير المرأة وحصولها على كامل حقوقها ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات

ولذلك فان مرشحو (نواب الشعب) يلتزمون بالعمل من أجل :

١ الدفاع عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل وحصولها على حق الترشيح والانتخاب في المجالس النيابية والبلدية ، وتقلد كافة المناصب الادارية والمهنية والسياسية .

٢ ــ حماية المرأة ومساعدتها للقيام بدورها كأم وكعاملة في المجتمع ، والدفاع عن حقها في حصول الأمهات العاملات على اجازات مدفوعة لفترة معقولة قبل الولادة وبعدها مقرونة بمنافع مناسبة من الضمان الاجتماعي ، وتوفير دور حضانة لأطفال قرب أماكن عمل الأمهات

٣ تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يحمي حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل

٤ رعاية الأسرة أساس المجتمع ودور المرأة فيها ، وحمايتها من التفكك وتبنى كل ما من شأنه الحد من مشاكل الطلاق وعدم تشجيع تعدد الزوجات .

٥ انتشال المرأة من براثن الجهل بالتطبيق الحازم لقانون التعليم الالزامي للفتيات

تاسعا ــ السياسة السكانية والتجنيس والاقامة

انه لمن الواضح أن الكويت لا تزال تفتقر لسياسة سكانية واضحة تحدد المصلحة العامة للدولة تجاه النمو السكاني والتجنيس والاقامة . هذه حقيقة مشاهدة لا يختلف عليها اثنان وأن نظرة لطبيعة التركيب السكاني للكويت نستقرؤها من آخر الاحصاءات تريبا أن الوافدين عرب وغير عرب ــ يمثلون نسبة كبيرة من السكان .

ان قوانين الجنسية والاقامة معمول بها حاليا تحمل كثير من التناقض والثغرات . بالاضافة الى التطبيق السيء لها ، مما خلق ويخلق حالة من عدم الاستقرار .

وعليه فان سياسة السكانية يجب أن تحدد وفق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على استيعاب الطاقات البشرية ، ولذلك يلتزم مرشحو نواب الشعب بالعمل من أجل :

١ — وضع سياسة سكانية مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية من العناصر البشرية وفق متطلبات التنمية .

٢ — تعديل قانون الجنسية ، وضمان التطبيق العادل له ، بحيث لا يميز بين مواطن وآخر .

٣ — تشكيل لجان للجنسية من المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والتمتع بروح المسئولية والمستوعبين لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها من التوسع السكاني كما ونوعاً .

٤ — وضع شروط عادلة للاقامة تراعي الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية .

عاشرا — الدفاع والأمن

إن سلامة أرض الوطن والمواطنين وحمايتهم من أي اعتداء أو خوف من أي تهديد خارجي أو تخريب داخلي شرط أساسي من شروط ممارسة السيادة الوطنية . وهي بالاضافة الى الأمن الشخصي للأفراد من الاعتداءات والجرائم ، شرطان أساسيان من شروط الممارسة الحرة للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمجتمع في طريق التقدم

وانه اذ نؤمن أن خدمة المواطن في القوات المسلحة هي حق وشرف وواجب أكده الدستور ، فاننا نؤمن أيضا أن دور قواتنا المسلحة لا ينحصر في الواجب الرئيسي بالدفاع عن البلاد ، بل يمتد لكي يسهم في الدفاع عن عروبة الخليج وحرمة الأراضي العربية ضد مغتصبيها . ولا يفوتنا هنا أن نحيي روح شهداء الأبرار الذين أكدوا هذه المعاني العميقة لوحدة المصير العربي ، حين سقطوا على أرض الشرف في معارك السويس والجولان .

ان هذه المهام الجسيمة الملقاة على عاتق قواتنا المسلحة تجعل من الضروري الاهتمام برفع كفاءتها القتالية بكافة الوسائل آخذين بعين الاعتبار احتياجاتنا الوطنية والقومية وطبيعة ظروفنا الجغرافية وحجمنا السكاني . وآخذين بعين الاعتبار أيضا شروط الحرب العصرية التي لم تعد تعتمد على كثرة وشجاعة الرجال وحدهم ، بل تعتمد أيضا والى درجات كبيرة على حسن التخطيط والادارة واستخدام أقصى ما يمكن استخدامه من منجزات العصر العلمية والتكنولوجية .

أما بالنسبة للأمن الداخلي ، فاننا نلاحظ بقلق تفاقم مشكلة الجريمة بكافة أشكالها وازدياد عددها وارتفاع نسبها عاما بعد عام . كما نلاحظ بقلق أكبر ارتفاع نسبة الجرائم التي لا يقبض على مرتكبيها ويحفظ التحقيق فيها وتسجل ضد مجهولين ، بينما كان المأمول أن تقل نسبة الجرائم عن طريق دراسة هذه المشكلة ومنع الجريمة قبل وقوعها . ان ذلك يعني تدهور كبير في مستوى الخدمة الأمنية في البلاد . وبالاضافة الى ذلك فقد تفشت المحسوبية

في تموفر العيش لأجهزة الأمن من أجل سيادة المساواة أمام القانون وحتى يعلم المتصديون بمنتهى من العقوبات التي نص عليها القانون عن جرائم ارتكبوها سوف تطبق تلك العقوبات على الصعيد كاملة

ومن ذلك كله نسعى مرشحو (نواب الشعب) على تطوير أجهزة الدفاع والأمن عن طريق العمل من أجل

١ - حسن اختيار الأفراد بصفوف القوات المسلحة والشرطة والتركيز على النوع قبل الكم، واختيار الكفاءات العلمية والفنية الوطنية المخلصة والمسؤولة وفتح المجال أمامها لتسلم المناصب الرئيسية.

٢ - رفع كفاءة أفراد القوات المسلحة والشرطة عن طريق التدريب الجاد المبني على أحدث الأساليب العلمية وتزويدهم بكل ما تحتاجه من أجهزة ووسائل لتحقيق مهامها

٣ - رعاية أفراد القوات المسلحة والشرطة بتحسس مشاكلهم الحياتية وحلها، وتحويل الجيش والشرطة في أوقات السلم الى مدرستين لتعليم الأميين من أفرادهما وتأهيلهم مهنيا بحيث يكونوا بعد انتهاء مدة خدمتهم عنصر منتجة تفيد نفسها وتفيد المجتمع

٤ - تطبيق نظام خدمة العلم (التجنيد الاجباري) وتدريب الشباب وفتيات المدارس على أساليب الدفاع وذلك حتى يتمكنوا من المساهمة في الدفاع عن وطنهم وحماية التراب القومي

٥ - رفع كفاءة الشرطة الجنائية وأجهزة التحقيق وتدريبها وتطويرها حتى تستطيع تقديم مساهمة الفعالة في منع الجريمة قبل وقوعها والامساك بالجناة بعد ارتكابهم لها وتطوير وسائل وكفاءة أجهزة المرور حتى تستطيع التصدي لمشكلة المرور المتفاقمة وما تسببه من حوادث وتهديد لسلامة المواطنين

حادي عشر – السياسة الخارجية :

لقد أصبح المجتمع الدولي اليوم يعيش في عالم صغير جدا نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في مجالات الاتصال والمواصلات، وأصبح متعذرا على دولة مهما كان شأنها الابتعاد عما يحدث في أجزاء العالم الأخرى مما يبين مدى قابلية الكويت لصغر مساحتها وحجم سكانها للتأثر بمجريات الأحداث الخارجية.

وتشتد أهمية علاقاتنا الخارجية بسبب اهتمام العالم بمواردنا النفطية وطاقتنا المالية وموقعنا الاستراتيجي على شاطئ الخليج العربي وبسبب اعتمادنا على الاستيراد من الخارج اعتمادا كبيرا.

ولا شك أن رسم سياسة خارجية حكيمة سليمة لا يمكن الا بالاسترشاد بطموحات أبناء شعب نحو المزيد من الحرية والتقدم، والاسهام في قضايا أمتنا الكبرى، وبعد استجلاء المخططات السياسية التي تحاك ضدنا واستخلاص الدروس والعبر من تجاربنا

ن الأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب عدها المزدوج ، بترولا وأموالا ، اضافة الى موقعها الجغرافي ، جعلها هدفا لكل المخططات الامبريالية الغارقة في الأزمات ، مما دفع هذه الدول الامبريالية الى بذل كل الجهود الممكنة لابقائها تحت سيطرتها الفعلية عن طريق الابقاء على الأوضاع المتخلفة فيها ودعم الكيانات الرجعية العربية وتشجيع النظام الايراني وتحسين قدراته العسكرية التوسعية .

ولقد تأكد بعد أكتوبر ١٩٧٣ أن الأمة العربية مفروض عليها السعي باستمرار للوصول الى أفضل صيغ الوحدة والتضامن إذا أرادت حقا الوقوف بنجاح في وجه الهجمات الامبريالية الصهيونية على الوطن العربي والشعوب العربية ، بحيث أصبح النضال من أجل الوحدة العربية وانضاج الشروط الموضوعية لقيامها ، أهم ما يجب أن تضطلع به القوى الوطنية والتقدمية العربية

كما تأكد مجددا أن القضية الفلسطينية هي حجر الأساس في هذا النضال التحرري الذي تخوضه الأمة العربية . وأن كل من يناضل حقا من أجل الأهداف الوطنية والقومية العربية لا بد أن يقف ضد كل ما من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية أو يتحايل على حلها لغير صالح شعبها العربي الفلسطيني أولا يعتمد أساسا على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني .

أما على الصعيد الدولي ، فقد لوحظ تعاظم نضالات شعوب العالم المضطهدة والمستعمرة والمستغلة ، فهبت دول العالم الثالث تناضل لتحرير ثرواتها من الوصاية من أيدي الشركات الاحتكارية ، وتحررت بعض المستعمرات وسقطت بعض الأنظمة الديكتاتورية ، وتزايد نمو القوى الديموقراطية في العالم الرأسمالي

كذلك لوحظ تفاقم الأزمات في العالم الرأسمالي ، شملت أزمة النقد والتضخم والغلاء والطاقة ، وتقهقرت مستويات الانتاج فيه ، في نفس الوقت لوحظ اضطراد التقدم والنمو في الدول الاشتراكية ، مما ساعد على التقليل من حدة الحرب الباردة واستبعاد خطر الحروب المدمرة

وأمام هذه المخططات والتجارب والظواهر ، لا بد من الاشارة الى أن السياسة الخارجية لدولة الكويت قد تميزت ببعض الملامح الاستقلالية عما هو سائد في المنطقة

ومن أجل تدعيم هذه الظواهر الاستقلالية وتوسيعها والدفع بها الى الأمام ، يعمل نواب الشعب من أجل الضغط لانتهاج سياسة تتسم بالخطوط التالية

في نطاق الخليج والجزيرة العربية :

١ ـ محاربة الوجود العسكري البريطاني والقواعد الاميركية والشركات الاستعمارية الاحتكارية في المنطقة وكافة أشكال الاستعمار القديم والحديث

٢ ـ محاربة الأطماع التوسعية للنظام الرجعي الايراني والتصدي لخططه السياسية والعسكرية والوقوف في وجه محاولاته للسيطرة على المنطقة

٣ ـ رفض كافة المشاريع والتكتلات الاستعمارية والمرتبطة .

٤ ـ المطالبة باطلاق الحريات العامة ووقف حملات الارهاب ضد القوى المناضلة في المنطقة والتضامن معها في نضالها المشروع .

٥ — العمل من أجل إقامة جبهة وطنية عريضة على امتداد المنطقة وتقديم كافة أشكال الدعم للطلائع المناضلة في عمان.

٦ — فضح وادانة الحصار الاعلامي المفروض على نضالات الجماهير في المنطقة.

٧ — تأييد كفاح شعب عربستان ودعم طلائعه المناضلة والوقوف بجانب نضال الشعوب الايرانية من أجل الحرية والتقدم.

في نطاق الوطن العربي:

١ — العمل من أجل قيام الوحدة العربية بالتعاون مع كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية وتوحيد كافة النضالات في سبيل تحرير الانسان العربي وأرضه وثرواته.

٢ — إقامة أفضل علاقات التعاون مع الأنظمة العربية الوطنية الثابتة في مواقعها ضد الاستعمار والتخلف والتنسيق معها.

٣ — محاربة التخلف بكل أشكاله في الوطن العربي وتنمية الموارد العربية.

٤ — المباشرة باقامة المؤسسات الاقتصادية العربية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم والمصادقة على المؤسسات القائمة.

٥ — المطالبة باستثمار رؤوس الأموال العربية وبالذات النفطية في البلاد العربية وبخاصة في مجالات الصناعة والاستثمارات الزراعية المتطورة.

٦ — دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة واعتبارها فصيلا أساسيا في حركة التحرر الوطني العربية وتقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية للثوار الفلسطينيين.

٧ — رفض كافة الحلول الاستسلامية وجميع المشاريع المشبوهة التي تهدف الى إجهاض نضالات الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير كامل ترابه الوطني.

٨ — العمل من أجل إنجاح الوحدة الوطنية الفلسطينية ولقاء كافة قوى الثورة الفلسطينية العاملة في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني.

٩ — إعطاء الشعب الفلسطيني مطلق الحرية في التنقل والتنظيم والعمل في البلاد العربية وممارسة كافة أشكال النضال السياسي به.

في النطاق العالمي:

١ — المساندة الكاملة للجبهة العالمية المعادية للاستعمار والامبريالية، والعمل على تصفية مواقع النفوذ الاقتصادي والسياسي لهما.

٢ — تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها.

٣ — التعامل مع دول العالم على أسس مواقفها من قضايا التحرر العربية الأساسية وبالذات القضية الفلسطينية.

٤ — توطيد العلاقات وعرى التعاون الوثيق مع كافة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث التي تساند النضال العربي، على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

خاتمة

ونحن إذ نتقدم لخوض هذه المعركة الانتخابية على أساس النهج الذي شرحناه في برنامجنا هذا ، الذي شاركت في إعداده وتبنيه ، عدد من القوى والعناصر الوطنية التقدمية في البلاد ، نود التأكيد على أن هذا البرنامج لا يشكل بالنسبة الينا وعوداً انتخابية . وانما هو خطة للعمل ودليل سنسترشد به في الممارسة . ونلتزم تجاه جموع المواطنين بالسعي الدؤوب والعمل الجاد والمخلص من أجل تحقيقه ، مؤكدين أنه بقدر ما يظهر مواطنون عن وعي وتفهم لقضايا بلادنا الملحة ومطالب شعبنا العادلة ، وبقدر التفافهم حول هذا البرنامج وما نطرحه ، ومساندتهم للقوى والعناصر الوطنية التقدمية ، داخل البرلمان وخارجه ، قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها ، بقدر ما نقترب جميعاً من التحقيق المنشود لأهداف شعبنا الكويتي وأمتنا العربية

مرشحو نواب الشعب

عبد الله سعود النفيسي
فيصل عبد الحميد الصانع

الدائرة الثانية : الشامية الشويخ القبلة
الصالحية المرقاب الصحية

عبد العالي ناصر العبد العالي
مبارك ابراهيم الدوره
ناصر مبارك الفرج

الدائرة الخامسة : كيفان الخالديه
حيطان السرة

أحمد يوسف النفيسي
عبد الله مبارك البوان
عبد الله محمد النيباري

الدائرة السادسة : القادسية الفيحاء
النزهة المنصورية

الدكتور أحمد محمد الخطيب
سامي أحمد المنيس
عبد الله محمد اليحيحان
سليمان خالد المطوع

الدائرة الثامنة : حولي النقرة الروضة
العديلية الجابرية

ملحق رقم ٦

وثيقة تجمع الأحرار الديمقراطيين

— الفصل الأول —

مقدمة بأسباب قيام التجمع

من خلال تقييم علمي لواقع تجربة عملية في ممارسة الديمقراطية التقليدية التي هي إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بدولة الكويت رأينا نحن الأحرار الديمقراطيين أن مسئولية المبادرة الهادفة البناءة تفرض علينا وجوب العمل الجماعي الجاد لتصحيح أخطاء التجربة والدفاع عن المبادئ الأساسية التي تضمنها دستور دولة الكويت والتي نعتبرها هدفاً في حد ذاته نقصد إيجاد مناخ طبيعي ملائم تمارس في ظله التجربة الديمقراطية ضمن مفاهيمها السليمة، ووفق غرضها المنشود بحيث تكون بمقدرة ممارسة التجربة من مستوى سمو الغاية، كيف تكفل للشعب وضمن مفهوم جديد تجربة رائدة يكون فيها المواطن ذاته، هو غاية العمل السياسي وهدفه. وإن أحكام الدستور بأبوابه الخمسة قد كفلت للمواطن كافة الحقوق التي توفر له الحرية والكرامة والأمن والاستقرار والرخاء والتقدم وأناطت بالسلطات الثلاث مسئولية تحقيق هذه الغايات الكريمة ضمن تقسيم وتوزيع في المسئوليات تلتقي جميعها في النهاية لأن يكون المواطن وحده هو غاية التوزيع في السلطات حتى لا تطغى سلطة على سلطة فيكون التعسف والاستبداد الذي يعصف بحريات المواطنين وأمنهم واستقرارهم

وإذا كانت شخصية المواطن وحريته وأمنه هي غاية التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت ووفق أحكام الدستور فإن ما نقصده بكلمة المواطن هو مجموعة المواطنين الذين اعتبرهم الدستور مصدر السلطات جميعاً ولهم السيادة التي يمارسونها في ظل حكم ديمقراطي يكون أساسه العدل والحرية والمساواة. وأناط بالدولة — ممثلة بسلطاتها الثلاث — مسئولية حماية الحقوق للأفراد السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث كفل حرياتهم الشخصية وأباح لهم حرية الاعتقاد والرأي والتنقل والعمل. وأحاط كرامتهم بكافة الضمانات التي لا تعرضهم لما يحط من هذه الكرامة أو يعرضهم لسوء المعاملة. كما كفل الدستور للمواطنين حق العمل وألزم الدولة بتوفيره لهم ضمن شروط عادلة. كما ألزمها بتوفير الرعاية الصحية لهم وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. وتقديم المعونة لهم في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل وجعل الدستور أيضاً الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي. وصان الملكية الخاصة. وحظر المصادرة العامة للأموال وجعل الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية. وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء للمواطنين

واذ يكون المواطن — بعد ما تقدم كله — هو محور النظام الديمقراطي وغايته بحيث تسخر كافة امكانات الدولة ومواردها بما يحقق تقدمه ورخاءه وتعمل السلطات الثلاث جميعها على كفالة حقوقه وتأمين حرياته . فانه من أولى واجبات هذا المواطن في الدفاع عن هذه الحقوق ومن منطلق الدفاع عن الذات ، الالتزام بالواجبات الأساسية التي تفرضها طبيعة الدفاع عن هذه الحقوق ومنها الدفاع عن تراب الوطن الذي في ظله يتمتع بهذه الحقوق وكذلك الالتزام المطلق بالقوانين النافذة وبمراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة

ومع ذلك كله فان هذا القدر الضئيل من الواجبات لم تفرضه سلطة قهرية أو هي فعل مغتصب للسلطة أو مستبد بها وانما هي من فعل المواطن ذاته ، وان أي التزام يلتزم به المواطن انما يجد أساسه من القانون الذي هو من صنع أفراد الشعب ممثلا بسلطته التشريعية التي له — وفي نطاق المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور — أن تضع القواعد والنظم التي يمارس بها الفرد حقوقه المختلفة وبالقدر الذي لا يمس أصل هذه الحقوق كما نص عليها الدستور

واذا كانت حرية المواطن ورفاهه وتقدمه هي أهداف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولة الكويت ، واذا كانت السيادة هي للأمة التي هي مصدر السلطات جميعا ، واذا كانت القوانين والنظم هي من فعل ممثلي الشعب . واذا كانت المراسيم ومجموعة القرارات الادارية والوزارية تجد مشروعيتها من القوانين النافذة ، واذا كانت قواعد النظام العام والآداب العامة تنبع أساسا من ضمير المجتمع وتنتهي الى نصوص قانونية تحكم سلوك الأفراد وتلزمهم عند ممارستهم لحرياتهم احترام حريات الآخرين واذا كانت الكلمة الأخيرة لكافة التنظيمات والتشريعات مردها حكم القانون . واذا كانت سيادة القانون هي الصورة المثالية لتقدم المجتمع ورخاء أفراده .

لذلك كله فقد كنا نأمل أن تكون تجربتنا الديمقراطية الرائدة هي النموذج الأمثل لصورة المجتمع الجديد الذي يكون فيه الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين (مادة ٢٩ من الدستور) .

ولقد كنا نؤمن — وما زلنا نؤمن أيضا — بأن كافة الانحرافات التي ترتكب باسم الديمقراطية لا يمكن معالجتها أو تصحيحها بالعدول عن الديمقراطية كمبدأ في ذاتها وكأسلوب ، وانما يمكن أن تتم المعالجة والتصحيح بمزيد من الممارسة للديمقراطية ، وبالمزيد من الضمانات التي تكفل للمواطنين حرية التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بالقدر الذي لا يشكل عدوانا على حريات الآخرين

وبعد ثلاث دورات انتخابية — كنا على أساس بأن المزيد من التجربة والممارسة الديمقراطية مؤدية في النهاية الى التصحيح والى انتهاج سياسة الحوار العلمي الهادف التي تكفل للمواطنين حرية واسعة في التعبير عن آرائهم في كل ما يتصل بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي كفلها الدستور .

به وبعد ثلاث دورات انتخابية أثبتت التجربة نقص أحلامه الكبيرة حيث ما زالت مشروعات القوانين التي تمس مصالح الأساسية للمواطنين هي في الأدراج الكبيرة الواسعة وإن النقاش العلمي الهادف الذي كنا ننتظره من ممثلي الشعب قد تحول الى عمليات تنفيس عن أحقاد دفينة في النفوس ومستلهمة من مصالح طائفية وقبلية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، وجدت لها تبريرا قانونيا من حكم المادتين ١١٠، ١١١ من الدستور وأصبح كل عضو في مجلس الأمة وخلافا لما نصت عليه المادة ١٠٨ من الدستور هو ممثل لانتماءاته الخاصة ومعبرا عن مصالح طائفته أو قبيلته أو فئته الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية مما أدى الى تعطيل نص المادة ١٠٨ من الدستور.

وصار الأعضاء يعملون على نقيضه في وقت أقسموا فيه جميعا على إخلاصهم للوطن وللأمير وأن يحترموا الدستور وقوانين الدولة وأن يذودوا عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدوا عملهم بالأمانة والصدق (مادة ٩١ من الدستور).

وهكذا أصبح عضو مجلس الأمة الذي يتوجب عليه تمثيل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة هو ممثل للفئة التي ينتمي اليها فقط، وهو أيضا يدافع عن المصالح الخاصة بهذه الفئة أو تلك دون غيرها، ولو كان ذلك على حساب المصلحة العليا للبلاد واستقرار وأمن ووحدة المواطنين وتقدمهم.

إن هذا الانحراف في أسلوب الممارسة الديمقراطية لا يدفع بنا الى الكفر بالديمقراطية كفكرة وكأسلوب، فليس في نظرنا بديل للديمقراطية إلا الخراب والدمار، ولنا في تجارب الآخرين قدوة حسنة، فلسنا نرغب في أن نبدأ من حيث انتهى غيرنا، ولا نريد أن تنتهي ديمقراطيتنا من حيث بدأ الآخرون، وإنما الذي نريده ونؤكده ونرسخه هو استمرار التجربة الديمقراطية مع استمرار الرغبة في التصحيح والابتعاد عن الانحراف.

لقد رأينا نحن الأحرار الديمقراطيون أن كلمة حق يجب أن تقال في مثل هذا الظرف وإننا مع قلة عددنا ندرك أن الآلاف من المواطنين يحملون أفكارا كتلك التي نحمل، وأن لهم أحلاما كبيرة كتلك التي نحلم بها، وإننا نرغب مخلصين بمثل ما يرغبون في أن تتضح صورة المستقبل وأن يسيروا في طريق واضحة تقود الى المبادئ والأفكار التي نص عليها الدستور إيمان ومسلك والتزام.

ولقد أدركنا أن الاصلاح المنشود ومن خلال الحوار العلمي والبناء مع أعضاء مجلس الأمة هو طريق مسدود إذ أن التزام الأعضاء بمصالح الفئات التي ينتمون اليها قد ارتبطت ارتباطا يتعذر الفكاك منه خاصة ونحن مقبلون على دورة انتخابية جديدة تفرغ أعضاء مجلس الأمة لها تفرغا كاملا. وأصبح الذي يعنيهم تجميع أصوات الناخبين وليس رفع صوت الحق والمصلحة.

ذلك كله وإدراكاً منا أن مسئولية تاريخية تقع على أكتافنا توجب علينا أن نتصدى ونحارب بكافة المحاولات التخريبية التي من شأنها إجهاض التجربة الديمقراطية أو الانحراف بها بما يخدم مصالح فئات معينة على حساب المصلحة العليا في البلاد. وفي نفس الوقت لأن نتصدى لكل ما يؤدي إلى إفساد المواطن عن طريق تحريضه من جهة، وترغيبه من جهة أخرى، كيما يتبنى مواقف مشبوهة تؤدي الى الفرقة بين المواطنين وتزرع في نفوسهم الشقاق والتعصب على أسس استغلال واقع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فيما بين أفراد الشعب ودفعهم لاتخاذ مواقف ذات صفة عصبية ومتعصبة فيتفرقوا في طوائف وقبائل وتجمعات اجتماعية واقتصادية وسياسية متناحرة تتخذ كل فئة منها أن أسلوب الدفاع عن النفس هو تكريس الانتماء للفئات المتصارعة لتحقيق مكاسب خاصة

إن الأحرار الديمقراطيين يتوجهون اليوم الى المواطنين مباشرة منبهين الى خطورة ووعورة الطريق الذي يدفعهم إليه أصحاب المصالح الكبيرة والمستفيدون الحقيقيون من وجود حالة التوتر والفرقة مؤكدين لهم أن الانتماء الوحيد الذي يكفل لهم الحياة الأفضل والممارسة الديمقراطية السليمة هو الانتماء للوطن بمجموع أرضه، وبمجموع قطاعاته وأبنائه في المستقبل. وإن الدوافع التخريبية والمصالح الخاصة التي لا ينكر أن لها ركائز قوية في مجتمعنا الصغير لا يجب أن تواجه بأعمال العنف أو سوق الشتائم والسباب وإنما تواجه بالفكر الواضح الذي يعالج كافة القضايا العصبية على أساس اعتبار الفرد والفرد وحده هو محور اهتمام المجتمع، وأن حرية الفرد واستقراره وأمنه ورخاءه هي الصورة الواضحة التي تعكس صورة المجتمع الجديد الذي نأمل أن يكون لكل مواطن فيه دور بناء ومفيد

— الفصل الثاني —

وجود التجمع عمل دستوري

إذا كان نظام الحكم في الكويت ديمقراطي وفق ما نصت عليه المادة السادسة من الدستور، وأن السيادة فيه للأمة التي هي مصدر السلطات. وإذا كانت الديمقراطية – بإجماع شراح القانون الدستوري – ترمي الى تحقيق السيادة الشعبية، وإذا كانت السيادة الشعبية ليست غاية في حد ذاتها وإنما الغاية هي الحرية والمساواة السياسية التي يمكن توفيرها للشعب من خلال الممارسة الصادقة للسيادة الشعبية، وإذا كانت الأحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديمقراطية باعتبارها تمثل الشكل المنظم للإرادة الشعبية، إذا كان كل ما تقدم هو صحيح مفهوم الديمقراطية لدى جمهور شراح القانون الدستوري. إلا أن هذا الإطلاق في تقدير أهمية الأحزاب السياسية باعتبارها صفة ملازمة للديمقراطية ظل موضع تحفظ القليل من شراح القانون وانتقاد البعض الآخر. إذ قالوا بأن النظام الحزبي لا يستقيم أمره في بلد لم يستكمل بعد نضجه السياسي ولم يتوفر فيه الوعي والممارسة السياسية الكاملة لشعبه ولمجتمعه. لأن الأحزاب في مثل هذه الأحوال لن تجد رقابة حقيقية للرأي العام على أعمالها مما يسهل على قادة الأحزاب التسلط

الجماهير التي لا علم لها ولا ثقافة ولا تجربة سياسية ناضجة . فتنعكس الحال مما يجب أن يكون عليه الشعب هو الذي يوحي الى الأحزاب بما يجب أن تعمله ، الى وجود أحزاب تتلاعب بمستقبل الشعب مستغلة عدم وجود الوعي السياسي لدى الجماهير من جهة ، وعلى مهارتها في استعمال وسائل الدعاية الحديثة والتشدق بألفاظ رنانة وخطب جوفاء تحرك عواطف الجماهير دون أن تحوي المفيد لهم أو تحقيق مصلحتهم . ولذلك كما يرى البعض من الشراح بأن مرحلة جديدة يجب أن تسبق وجود الأحزاب السياسية وتهيئ لوجودها مستقبلاً وهي مرحلة تستوجب نشر التعليم ورفع مستوى الصحافة ووسائل الدعاية وتوفير الثقافة العامة للشعب كيما يكون في قدرة الشعب توجيه الأحزاب ومراقبتها فتقل بذلك مساوئ الحزبية وتكثر نفعها .

وفي مثل هذا الاتجاه سار دستور الكويت حيث عبر عن تحفظاته بالنسبة لوجود الأحزاب في مذكرته التفسيرية التي أوردت الآتي

«على أن هذه الضمانات البرلمانية لم تنس الدستور عيوب النظام البرلماني التي كشفت عنها التجارب الدستورية ، ولم تحجب عن نظره ميزة الاستقرار التي يعتز بها النظام الرئاسي . وبعد فإن الداء في علة النظام البرلماني في العالم يكمن في المسئولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان فهذه المسئولية هي التي يخشى أن تجعل من الحكم هدفاً لمعركة لا هوادة فيها بين الأحزاب ، بل وتجعل من هذا الهدف سبباً رئيسياً للانتماء الى هذا الحزب أو ذاك . وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساساً لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلاً من البرامج والمبادئ . وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وحياة أفضل . وإذا آل الحكم الديمقراطي الى مثل ذلك ، ضيعت الحقوق والحريات باسم حمايتها ، وحرف العمل السياسي عن موضعه ليصبح تجارة باسم الوطنية . ومن ثم ينفرط عقد التضامن الوزاري على صخرة المصالح الشخصية الخفية ، كما تتشقق الكتل الشعبية داخل البرلمان وخارجه مما يفقد المجالس النيابية قوتها والشعب وحدته . لذلك كله كان لا مفر من الانعاظ بتجارب الدول الأخرى في هذا المضمار ، والخروج بالقدر الضروري عن منطق النظام البرلماني البحت برغم أن نظام الأمارة وراثي

وفي تحديد معالم النهج الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي ، وتخير موضع دستور الكويت بينهما ، تتلاقى مشقة الاستخلاص النظري بمشقة وزن المقتضيات المحلية والواقع العملي ، وأولاهما معضلة فقهية ، وثانيتهما مشكلة سياسية . وخير النظم الدستورية هو ذلك الذي يوفق بين هذين الأمرين ويحل في آن واحد كلتا المعضلتين»

وإذا كان دستور الكويت قد تحفظ في مذكرته التفسيرية بالنسبة للأحزاب إلا أنه وضمن نصوصه الصريحة لم يحظر قيامها حيث نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي على الآتي

«حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها الدستور ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى جمعية أو نقابة»

وأوردت المذكرة التفسيرية للدستور شرحاً مفصلاً لحكم هذه المادة متناولة في ذات الوقت موضوع الأحزاب السياسية مؤكدة أن الدستور وإن لم يلزم بإباحة الأحزاب إلا أنه في ذات الوقت لم يحظرها وفي ذلك تقول المذكرة التفسيرية للدستور الآتي:

«تقرر هذه المادة – أي المادة ٤٣ – حرية تكوين الجمعيات والنقابات» دون النص على «الهيئات» التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن الدستور الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رئي محلاً لذلك. وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه. وهكذا نجد أن دستور الكويت وإن لم ينص صراحة على إباحة تكوين الأحزاب إلا أنه في ذات الوقت لم يحظرها

بل وأجاز للمشرع بإمكانية تكوين الأحزاب مستقبلاً متى كان لذلك محلاً.. وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بأن الأصل هو الإباحة والحظر هو الاستثناء وإذا كان صلب المادة ٤٣ من الدستور ليس في صياغتها ما يجيز أو يمنع تكوين الأحزاب، وإذا كانت المذكرة التفسيرية قد وضحت ذلك بصورة جلية، لذلك كله نستطيع القول إنه من وجهة نظر الدستور ومذكرته التفسيرية لا يوجد ما يمنع قانوناً من تكوين الأحزاب السياسية وإن للسلطة – ووفق أحكام القانون – أن تجيز تكوين الأحزاب السياسية أو حظرها وكذلك لها أن تضع القواعد القانونية التي تنظم عمل هذه الأحزاب وفق مقتضيات المصلحة الوطنية

إن التجمع الأحرار الديمقراطيين هو تجمع أفراد تشخصهم وتطلعاتهم الطموحة لترسيخ قواعد الديمقراطية السياسية في الكويت، وبهدف بناء مواطن صالح تتوفر له كل أسباب الحرية والعدل والمساواة، وعلى أسس من المبادئ السامية التي تضمنها دستور دولة الكويت.

إن هذا التجمع يجمع بين أعضائه رغبة صادقة في تكريس مبدأ سيادة القانون على كافة المواطنين فيتساوون جميعاً في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتمون إليها.

وهو أيضاً تجمع يعبر عن اتفاق حول أهداف واضحة ومحددة يلتقي جميعها في الهدف بناء شخصية الإنسان الحر الذي يعي كافة حقوقه والتزاماته الوطنية والذي يمكن أن يساهم في بناء مجتمع سليم يتغلب فيه على كافة الأمراض الاجتماعية التي تعوق تقدمه ورخائه

إن تجمعنا هو تجمع أفراد تعاهدوا على أن يعملوا بإخلاص لمحاربة الفساد السياسي والاجتماعي ولوضع قواعد راسخة في معالجة قضايا الشعب في الداخل والخارج على أسس من الموضوعية والحوار العلمي الهادف والبعد عن استغلال عواطف الجماهير وتطلعاتهم إلى مصالح آنية ومؤقتة فيها معاني الارتشاء أكثر من معنى المعالجة الموضوعية الهادفة لتحقيق رخاء وازدهار واستقرار

إن الأحزاب السياسية ، وإن كانت لها في الدول المتقدمة عقيدة وأهداف معينة ، إلا أنها في الواقع تمثل المصالح الخاصة لطبقة معينة أو اتجاه معين متجاوزة بذلك المصالح الأخرى الأكثر عموماً لكافة أفراد الشعب ، وهي ... أي هذه الأحزاب ... تمثل اتجاهات اجتماعية واقعية وتمارس نشاطها من خلال التحالفات والاستراتيجية للارتباطات بالمواقف الوقتية في مواجهة قضايا ومشاكل معروضة . وإذ نحفظ بعض شراح القانون بالنسبة لقيام الأحزاب ، خاصة في البلاد التي لم يكتمل نضجها السياسي ولم ينتشر فيها التعليم والوعي السياسي ، إلا أنهم جميعاً أجمعوا على أن الأحزاب السياسية هي صفة ملازمة للديمقراطية بل وقالوا بأن الديمقراطية هي حكومة الأحزاب . وإذ هم قالوا ذلك فإنما يؤكدون مبدأ السيادة الشعبية الذي من خلاله تقوم السلطات بواجباتها ومسؤولياتها بدعم وتأييد من حزب الأغلبية وتحت رقابة أحزاب المعارضة .

وبالتالي فلا يكون بالحكومة أنصار مؤقتين بحسب المواقف التي تتصدى لها ، أو معارضين مؤقتين أيضاً ، بل يكون للحكومة حزب أو أحزاب مؤيدة لها باستمرار ، وحزب أو أحزاب معارضة لها باستمرار . وكذلك الحال فإن موقف السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية هو الموقف المؤيد لها في سياستها وفي أسلوب عملها باعتبار أن السلطة التنفيذية ... وهي تمارس نشاطاتها المختلفة ... إنما تستلهم برامجها ومواقفها من تأييد حزب أو أحزاب الأغلبية والذي يكون الحكم ممثلاً برغبات هذه الأغلبية . ولذلك كنا نجد أن كافة المواقف السياسية وبرامج الخدمات ومشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة إنما تحظى بتأييد وموافقة الأغلبية السياسية في الهيئة التشريعية .

وعلى أي حال فإن تجمع الأحرار الديمقراطيين ، وقد التزم بمبدأ سيادة القانون ، فإنه يلتزم كلية بالقوانين النافذة ويعمل في نطاقها . وبالترتيب على ذلك فإن التجمع يأخذ صفة الحزب السياسي منذ اللحظة التي يكون فيها قيام الأحزاب السياسية ضرورة وطنية ويصدر بشأنها تشريع ينظم قيامها .

وفي غياب الأحزاب السياسية التي هي صفة ملازمة للديمقراطية ، وحتى اللحظة التي يصدر تشريع ينظم قيامها كان لا بد من وجود فئة من أبناء الشعب تقوم بدور التوعية والتثقيف والرقابة الشعبية ، كيما تكون ممارسات الديمقراطية قد سارت ضمن مفهومها الصحيح وبما يخدم المصلحة الوطنية في وقت يكون الشعب قد اكتسب الخبرة السياسية الناضجة في ظل ممارسة سليمة للديمقراطية . وبذلك وجد التجمع ليقوم بدور التوعية والرقابة الشعبية من أجل فهم جديد لممارسة الديمقراطية في دولة الكويت .

وبالترتيب على ذلك فإن تجمعنا هو تجمع أفراد ... كما أسلفنا ... أدركوا أنهم مطالبون بدور إيجابي على مستوى الوطن بمجموعه ، وعلى مستوى الأفراد بمجموعهم ، فهو تجمع يهدف إلى البناء وإلى المساهمة الفعالة في تقوية التجربة الديمقراطية وفي محاربة كافة قوى التخريب الفكري والموضوعي ومحاولة إفساد الضمائر وتجميع مراكز القوى على حساب وحدة مجموع الشعب ووحدة مصلحته .

إن كلمة الحق موضوعة يجب أن تقال في وقت ضاعت فيه الحقيقة، وأصبحت القوة هي الحق وأصبح العنف هو القانون وأصبح النفاق السياسي هو الحقيقة، وأصبحت الآفات جميعها من ريف والغش وأضحى الإخلاص والوفاء يعني الكسل والتخاذل.

إننا وفي مواجهة كل قوى الشر، تلك القوى المستفيدة من ارتكابات المجتمع وتصارع فئاته ننهض نحن الأحرار الديمقراطيين بوجه طوفان الفساد والتخريب تجمع يستقطب كل راغب في العمل الجاد والبناء الهادف لمصلحة الشعب والوطن جاعلا من ماله ونفسه ووقته وراحته عملا مثمرا يسهم في البناء الخير، ويعطي الحق ويحارب الباطل. وإن الثمن الوحيد الذي نستطيع أن نقدمه لكل من يعمل معنا هو أن نوفر له الحرية والكرامة الإنسانية والعدل والمساواة ضمن المفاهيم السليمة لهذه المعاني الخمسة الواسعة في أهداف التجمع في الفصل الثالث.

وقد أسمينا أنفسنا بالأحرار لأننا اخترنا حرية العمل النابع من الذات دون ارتباطات مصلحية من داخل البلاد أو خارجها، وإن عقيدتنا تنبع من فهم وفكر استخلصناه من واقع عشناه وتجربة مريرة مرت بحياة أمتنا العربية فأتت على الأخضر واليابس ولم تترك إلا اليأس والدمار. وأسمينا أنفسنا بالديمقراطيين لأننا جعلنا الديمقراطية هي غاية في ذاتها وأسلوب من خلاله تتوفر الحرية والعيش الكريم لكافة المواطنين، إننا من تحت أنقاض التجارب الفاشلة ومن بين ركام الحروب نخرج للعمل والبناء من أجل الرخاء والتقدم واضعين في الاعتبار الأول حرية المواطن وصون كرامته وتوفير العدل والأمن والاستقرار له في إطار سيادة القانون وضمن المبادئ والحقوق التي كفلها له الدستور.

إن التجمع يجد أساس مشروعيته من وضوح أهدافه ووضوح أساليبه، وعندما كانت هذه المبادئ هي التي نص عليها الدستور فإننا نكون بذلك قد أسهمنا بعمل ما فيه لخير الوطن، وما كان العمل للهدف ولشيء وفي نطاق القوانين النافذة لا يعتبر خروجا عن القانون.

ولا يضيرنا بعد ذلك ما يوصف به من مسميات ونعوت، وما قد يتوهمه البعض من أن هذا التجمع إن هو في الحقيقة إلا حزب يحمل اسم تجمع، لأن العبرة بالعمل ذاته ومدى فائدته للمجتمع وليس بالاسم الذي يحمل، فكم من التجمعات والتكتلات التي تحمل صفات ظاهرها مصلحة الوطن والمواطنين وحقيقتها سياسات تؤدي في النهاية الى ابتعاد الفرقة بين المواطنين وتكريس الانتماءات الطائفية والقبلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بينهم.

إننا ونحن نعمل من أجل ترسيخ مبادئ الديمقراطية السليمة وفق المنهج الواضح والصحيح إنما نريد بذلك أن نستشعر المواطن بمسئوليته وأن يعي حق كافة حقوقه الدستورية وواجباته وأن يمارس هذه الحقوق ويؤدي هذه الواجبات ضمن نظرة مستقبلية صحيحة تضع في اعتبارها المصلحة الوطنية العامة، دون تلك النظرة الضيقة التي ترمي من الممارسة الديمقراطية مجرد تحقيق مكسب ومآرب وقتية لا توفر له رخاء ولا استقرار.

انا نؤمن بأن معالجات انحراف الديمقراطية يكون بالمزيد من الممارسة الديمقراطية ذاتها، إذ أنه بدون الرؤية الصحيحة لحق المواطن في الرقابة الشعبية — تتزايد محاولات التستر على الأخطاء وتغطي التبريرات ويكثر الكذب والنفاق. وتبرز مراكز للقوى تجني ثمار فشل التجربة الديمقراطية وتعمل جاهدة على إجهاض التجربة. فيعم الفساد، وتكثر الرشوة، وتفسد الضمائر. ويغيب العدل، وتختنق الحريات العامة منها والخاصة، وحيث تنتهي الديمقراطية الى مثل هذا المصير تتحرك المؤسسات السرية للعمل فتباشر نشاطاتها في الظلام. ويبرز عملها في شكل مؤامرات حقيقية وجرائم تسفك فيها الدماء ويعتدى بواسطتها على الأفراد. فيعم الذعر. وتنتهي نعمة الاستقرار. ويسود التوتر والانفعال في كثير من المواقف والأعمال.

لذلك كله ليس من علاج لأخطاء الديمقراطية إلا بالمزيد منها. وأن كل ضغط على الحريات مؤد إن عاجلا أو آجلا إلى الانفجار. وبذلك فإن من حق أننا لا يجب أن نضيق ذرعا بالحزبية والأحزاب — كما فعلت بعض الديكتاتوريات — لأن مثل هذا الضيق مؤد إلى ما هو أخطر من الحزبية، إذ أنها — أي الحزبية — لا تلبث أن تعود في الخفاء وتباشر نشاطها في الظلام.

لذلك كله رأينا نحن تجمع الأحرار الديمقراطيين أن يكون عملنا في وضح النهار وأهدافه التي لا تتناقض مع النظام السياسي في الكويت هي تحت نظر سلطات الدولة بكافة مؤسساتها وهي تحت نظر المواطنين جميعا. وليس لنا من أسلوب للعمل سوى ذلك الأسلوب المشروع الذي يتفق وسيادة القانون الذي في نطاقه نعمل وفق برنامج الموضوع ونستمد الصراحة من كافة التجمعات الموجودة بالكويت المهني منها وغير المهني تعمل كل في نطاق أهدافها في الأمور المتصلة بمصالحها ونحن إلى جانبها. شعب أن يوجد تجمع جديد يعمل في نطاق الأهداف الديمقراطية التي تتصل بمصالح المواطنين جميعا وتساهم الإعداد الصحيح وتسهم لبناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على الخير والعدل والحرية لكافة المواطنين

ــ الفصل الثالث ــ

أهداف التجمع ومواقفه

أولا : الأهداف :

تنقسم الحكومات في العالم من حيث الشكل الى حكومات ملكية يكون العضو الأعلى في الدولة فيها شخص واحد . وحكومات جمهورية تكون السلطة فيها لهيئة مكونة من عدة أشخاص .

وقد انتقد شراح القانون الدستوري هذا التقسيم الذي يمكن أن يؤدي في النتيجة الى اعتبار بريطانيا جمهورية ، في حين أن نظام الحكم فيها ملكي نيابي ، لأن السلطة في بريطانيا للهيئة الحكومية وليس للملك أو الملكة . وكذلك يمكن أن يؤدي هذا التقسيم الى اعتبار الولايات المتحدة الامريكية هي دولة ملكية في حين أن النظام فيها يعتبر جمهوريا لأن السلطة العليا في إدارة السياسة العامة للدولة في يد شخص رئيس الجمهورية

وإزاء الانتقاد الموجه الى هذا التقسيم برزت نظريات أخرى تقسم الدول ــ وعلى أساس من الموضوع لا الشكل ــ الى حكومات تحترم الحريات وحكومات ذات سلطة مطلقة

وعلى ذلك فان التقييم الحقيقي لأي نظام سياسي يجب أن يجد له أساس من الواقع لا من تلك النظريات الفكرية التي تضع مواصفات خاصة وتعريفات محددة لأشكال مختلفة من أنظمة الحكم وعلى أساس ما يجب أن يكون ، لا ذلك الذي هو كائن فعلا

وان تجمع الأحرار الديمقراطيين وهو يستلهم خطه الواضح في تحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية انما أخذ في الاعتبار كافة النظريات الفكرية والاجتماعية التي عالجت ــ وما زالت تعالج أساليب أنظمة الحكم المختلفة وما يمكن أن تحققه لشعوبها من رخاء وتقدم

وقد انتهى التجمع الى نتيجة مفادها أن حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم واستقرارهم وما يجب أن يتوفر لهم من رخاء وتقدم ، لا يجب بحال من الأحوال أن تكون موضع تجارب جديدة وممارسات لتطبيقات عقائدية واجتماعية وسياسية مختلفة هي من خلق وابداع مغتصبي السلطة . وبهدف اضفاء الشرعية الوهمية على أعمال التعدي والغصب وتكون النهاية في جميع مسلسل التجارب الجديدة في ممارسات السلطة باسم الشعب . هي التخلف والتمزق والدمار الذي يدفع الشعب ثمن كل ذلك على حساب حريته وكرامته وأمنه واستقراره وتقدمه

إن تجمع الأحرار الديمقراطيين الذي يضع في اعتباره تجارب أمريكا الوسطى واللاتينية وكذلك تجارب أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وافريقيا لا يغيب عن باله ما انتهت اليه تلك التجارب الجديدة وما حققته من انجازات على مستوى الصحافة والاذاعة والتلفزيون وسيارات

الثوري المرتكشة التي تبرز من داخلها أعلام انتصار التجربة الجديدة الرائدة التي ترفرف فوقها — في ظهيرة يوم حار وشاق — على جماهير من الشعب المخدوع رغم كل الصنعة التزلفية داخل استديوهات الثوري ليصرخ الصرخة الوحيدة التي صرخ بها   عاش الزعيم يحيى الزعيم — وينتهي اليوم كله بآخر رصيد لا يدسم لحنجرة المبحوحة من الهتاف   وبهذا الأسلوب وحده تنجح التجربة ، وتصبح أكثر تألقا وبريقا أن تجد لها   ومن خارج حدود التجربة   دعاة ومريدين يقومون بأعمال التبشير للتجربة الجديدة كما يكسبوا رصيدا من شعبية مزعومة خلقتها أعمال الدعاية الكاذبة عن انجازات وبطولات وهمية   وهؤلاء الدعاة والمريدون ، مثلهم مثل أولئك الذين يخضعون أنفسهم لأخذ لقاح الجدري كيما يمنع المرض عنهم   وكما قيل بحق   قليل من القومية يمنع عن كثيرها ، وقليل من الاشتراكية يمنع عن كثيرها   وبذلك فهم دعاة فكر وحدوي طالما مؤشرات التجارب السياسية الجديدة تحول وتحقيق الوحدة   وهم أيضا اشتراكيون طالما الممارسات الاشتراكية في تلك البلاد قد انتهت الى طريق مسدود تجاه اشتراكي سليم

لذلك كله   وعبر عملية التقييم الواعي المتصف بالموضوعية للتجارب الجديدة في أساليب الحكم   لم يجد تجمع الأحرار الديمقراطيون سوى الطريق الواضح لاختيار واحد من أشكال الحكم المعروفة في العالم فاختار النظام الديمقراطي الذي يقوم على احترام حريات الأفراد . لا ذلك النظام الذي يتمتع بسلطات مطلقة ، وأن التجمع وقد سلك هذا الطريق ، يكون قد اختار المذهب الفردي الذي يجعل للمواطن قيمة أساسية في المجتمع الذي هو في معناه الحقيقي عدد من الأفراد ويحظى كل منهم بالاهتمام والرعاية ، ولم يجد بالمذهب الجماعي الذي يجعل العنصر الأول للمصلحة الجماعية والقيمة للجماعة ، وإن أدى ذلك الى التضحية بالمصلحة الفردية والطغيان على حرية الفرد

وإذ قال بعض شراح القانون الدستوري بأن النظرية الفردية والنظرية الاجتماعية هي من مخلفات الماضي . وأن متطلبات القرن العشرين وفي العقود الأخيرة منه . هو تخير الطريق الوسط الذي يرى أن الفرد والجماعة وجهان لحقيقة الوجود الاجتماعي الواحد الذي لا يتصور الفرد كائنا منعزلا . ولا يتصور الجماعة كيانا يقوم بذاته وإنما يقوم على أفراده

وإذا كانت نظرية الموقف الوسط بين المذهبين الفردي والجماعي هي المعالجة السليمة لأي من النظريتين . إلا أن نظرية الموقف الوسط ذاتها هي فقط مجرد تعبير عن أحلام جميلة تجول في خيال بعض المفكرين دون أن ترد الى الوجود الواقعي كنظرية فكرية توضح رؤية الموقف الوسط بالنسبة لنظم الحكم المختلفة من حيث شكلها أو موضوعها وكذلك القواعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها ، والأسلوب الأمثل في التطبيق بما يزيل عيوب النظريتين الفردية والاجتماعية .

إن جل ما قدمه أصحاب الموقف الوسط هي معالجات تشريعية لسد عيوب أي من النظريتين . ولكن تظل هذه المعالجات التشريعية ضمن نطاق واحدة من النظريتين الفردية والجماعية دون أن تكون هذه المعالجات تمثل بذاتها نظرية جديدة توضع موضع الدراسة والتقييم .

إن كافة المدارس السياسية الحديثة التي رفضت الأخذ بأي من النظريتين الفردية أو الجماعية لم تحقق أهداف المصلحة السياسية لأي من النظريتين. ولما هي حقاً برفضها لاتباع أي من المذهبين قد استوعبت كافة العيوب وجمعت نصفها في النظريتين معاً. وبدلاً من أن يصبح الفرد كائناً بذاته ضمن إطار الجماعة، وتصبح الجماعة كياناً يستمد وجوده من أفراده وجدنا أن هذه التجارب قد انتهت إلى ذوبان الفرد حقيقة ضمن كيان الجماعة، وانتهاء كيان الجماعة بذوبان حقيقة أفراده. وأصبحت السلطة أداة قمع للشعب ووسيلة، وأصبح الشعب وقد فقد حرية اختيار السلطة، وابتعد الشعب عن السلطة التي تعيشها وأرثت سلطة في هذا الابتعاد ما يؤكد شكوكها في ولاء الشعب لها فتزيد من أعمال البطش ويزيد الشعب في الابتعاد. وهكذا تكون التجربة مرتدة. وهكذا يكون الموقف الوسط. وهكذا يريدنا البعض أن نكون. وبغير ذلك لا تكون لنا نظرية، ولا نكون قد تبنينا جديداً.

* * * * *

إذا كان التجمع الأخير للديمقراطيين قد تخير الديمقراطية التضامنية كنهج وكهدف، فإن هذا التجمع قد أقر بوضوح بمبدئه الأساسي للمذهب الفردي الذي يجعل من حرية الأفراد وتقدمهم ورخائهم الصورة الصحيحة للحرية وتقدم ورخاء المجتمع في مجموعه. إلا أن التجمع وقد وضع نفسه ضمن إطار المذهب الفردي لم يسرف في الدفاع عن العيوب الموجهة إلى هذا المذهب، وإنما هو يسعى دون استمرار لتصحيح الأخطاء من خلال واقع تطبيق النظرية وضمن طرق سليمة وبالقدر الذي لا تكون فيه عملية التصحيح تشكل تشويهاً عميقاً لسلامة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية.

والقول بغير ذلك يكون فيه خروج على حكم الدستور الكويتي الذي أخذ بالمذهب الفردي بوجه عام مع تقييد تستوجبه المصلحة العليا للبلاد. ويبرر انتماء الدستور الكويتي للمذهب الفردي، كما تبرر محاولته تقييد هذا المذهب حتى لا تسير الأمور إلى مداها في تطبيقه، من أن الدستور قد حدد موقفه من الملكية ورأس المال ليس فقط بموقف الإقرار والصيانة وإنما يعتبرهما مقومات أساسية للكيان الاجتماعي وأنها حقوق فردية في الأساس. ثم يحتفظ الدستور وبعد إقراره القاعدة من اعتبار هذه الحقوق الفردية ذات وظيفة اجتماعية. وبهذا جاء حكم المادة ١٦ من الدستور حيث نصت على الآتي: «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية. وهي جميعها حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون».

وإذ يرى البعض أن الدستور الكويتي قد أخذ بمبدأ الوسطية بين المذهبين الفردي والاجتماعي حينما اعتبر الملكية ورأس المال والعمل حقوقاً فردية ذات وظيفة اجتماعية، وكذلك اعتباره الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وأن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها ينظمها القانون على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية. إلا أننا وخلافاً لما يراه البعض نرى أن مبدأ الفردية يظل ظاهراً في الدستور بالرغم من النصوص التي تشير إلى المذهب الاجتماعي والتي وردت في مواضع عديدة منه.

ذلك أن المذكرة التفسيرية للدستور أصبحت صريحة القصد من اعتبار الملكية ورأس المال والعمل حقوق ذات وظيفة اجتماعية إذ قالت المذكرة التفسيرية «ومن حيث ملاحظته كذلك بصدد هذه المادة ، أن النص فيها على أن لهذه الحقوق (وظيفة اجتماعية) لم يقصد به بالذات تحديد الملكية ، بل قصد به تنظيم وظيفتها بما فيه صالح الجماعة في جانب حق المالك ، ومظاهر التنظيم الاجتماعي للملكية عديدة تهدف الى منع الاضرار بمصلحة المجموع أو إساءة استعمال الحق . ومن أمثلة ذلك فرض تكاليف أو ارتفاقات على رأس المال لصالح الدولة أو المجموع» وكذلك فإن المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها للمادة العشرين منه والتي تعتبر الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وكذلك المواد السابقة عليها نجد أن المذكرة التفسيرية تقول الآتي «فالملكية ورأس المال والعمل مقومات يتحدث عنها نوعان من النشاط ، أحدهما خاص ، والآخر عام ولذلك حرصت المادة العشرون على تأكيد التعاون بين هذين النوعين وحددت هدفه وهو «تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين» ولقد أضيف الى المادة وصف هذا التعاون بأنه «التعادل» حتى لا يطغى أي من النشاطين المذكورين على الآخر . والعدل هنا أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي والمناصفة بينهما ، فمسألته متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن» وكذلك الحال في شأن حق التعليم وحق العمل نجد أن المذكرة التفسيرية للدستور في شرحها لهذين الحقين تؤكد أن التزام الدولة بهما منوط بالامكانية وليس بالالتزام الكامل بهما لأنهما كسائر الحقوق والحريات العامة محدود طبيعيا بامكانيات الدولة ومدى طاقتها فهي أي الدولة لا تصادر حرية في أن يختار بنفسه نوع عمله في ميدان النشاط الحر ولكن بذات الوقت لا يوجد التزام على الدولة بأن توفر لكل فرد عملا

وهكذا يتضح مما سبق أن أشرنا إليه من أن النظرية موقف وسط بين النظريتين الفردية والجماعية ما هي إلا معالجات تشريعية ضمن نطاق وحدود من النظريتين الفردية والجماعية ودون أن ترقى هذه المعالجات في حد ذاتها الى نظرية جديدة تخضع للتقييم والدراسة

ولعله من المفيد أن نؤكد أن المجتمع وقد تخير المذهب الفردي الذي نص عليه الدستور فانه قد وضع في اعتباره أيضا كافة الانتقادات الموجهة للمذهب الفردي والتي تقول بأن حياد الدولة تجاه تسلط رأس المال من شأنه أن يخل بالمساواة الاجتماعية بين المواطنين ويؤدي الى وجود مجتمع الطبقات ، وتبقى الحريات السياسية مجرد ترف اجتماعي تمارسه فئة قليلة من الشعب توفرت لها كل مصادر القوة الاقتصادية الفعالة التي تجعل هذه الفئة وحدها صاحبة الاحتكار للعمل السياسي الى جانب وجودها كقوة اقتصادية فعالة في التأثير على الفهم والوعي السياسي العام والقدر الذي تكون فيه الممارسة السياسية مجرد أعراض الاحتكار الاقتصادي وكذلك الحال فان الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود تنحصر اهتماماتها السياسية ضمن اطار تكتلات نقابية تهدف الى تحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية وبذلك فهي أي هذه الفئة من الشعب لا تعنيها الممارسات الديمقراطية للحريات الأساسية أو العامة ، إلا ذلك القدر الذي يحسن من أوضاعها الاجتماعية ويزيد في دخولها الشهرية باعتبار أن قضاياها المعيشية اليومية ذات الحاح أكبر من تطلعاتها لممارسة ديمقراطية سياسية

إن التجمع وهو يعي كافة هذه الحقائق يضع ضمن اهتماماته الأساسية معالجة أخطاء الديمقراطية السياسية بالقدر الذي لا يخرج فيه عن المفهوم العام للديمقراطية السياسية ، وهي معالجات نجد لها سندا قويا من أحكام المادتين ١٦ ، ٢٠ من الدستور حيث نصت المادة ١٦ على أن « الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » ونصت المادة العشرين على أن « الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون »

وترتب على ذلك ، ومن خلال فهم التجمع لأحكام المادتين ١٦ ، ٢٠ من الدستور فإنه يجب على الحكومة أن تتدخل لتحد من الاحتكار ومنع سيطرة رأس المال في أن يكون أداة للاستغلال للشعب ، وعليها أيضا أن تتدخل في مستويات الأجور بما يكفل تحقيق العدالة وإيجاد التناسب العادل بين العمل والأجر ، وللحكومة أيضا أن تضع قواعد الضريبة العامة المتصاعدة على الدخول بقصد إيجاد التوازن الاجتماعي بين المواطنين . ولها عموما أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وأن تجعل حقا لرأس المال وظيفة اجتماعية ينظمها القانون

وإذ يكون التجمع قد أخذ بالنظريات الحديثة التي تحد من سيطرة رأس المال واعتبار أن له وظيفة اجتماعية ينظمها القانون لصالح الجماعة ، إلا أن التجمع وهو يسلك هذا الطريق ويفيد من تجارب الدول المتقدمة فإنه يضع في اعتباره أيضا الحوافز الشخصية للأفراد . والتي يجب أن تكون موضع اعتبار واهتمام الدولة ، بحيث يكون تدخل الدولة في تنظيم كيانها الاقتصادي والاجتماعي قد روعي فيه اهتمامات الأفراد وحوافزهم الشخصية التي من شأنها الإسهام في عملية البناء على قدر من الاتقان والجودة . والقول بغير ذلك يعتبر خروجا على المفهوم السياسي للديمقراطية وإنكارا لما ورد في الدستور من أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية للمجتمع وهي حقوق فردية .

وإذا كان تجمع الأحرار الديمقراطيين قد تخير النهج الديمقراطي السياسي الذي تكون فيه الأمة مصدر السلطات . والذي يتوفر فيه للمواطن كافة الحقوق العامة والخاصة التي يمارسها في جو من الحرية والعدل والمساواة دون تمييز فيما بين المواطنين على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ، فإنه أي التجمع لا يكون قد أتى بجديد ، وإنما يرى فيما احتواه دستور الكويت من المبادئ والحقوق إنما يمثل كافة التطلعات الأساسية التي يستهدفها التجمع . ويعمل جاهدا كيما تكون هذه المبادئ والحقوق التي وردت بالدستور ، هي موضع التطبيق نصا وروحا وأن يكون عمل التجمع هو إحكام الرقابة الشعبية كيما تكون للنصوص الدستورية معان حقيقية . وإن مبادئ العدل والمساواة التي نص عليها الدستور قد أشعرت المواطن الكويتي روح العزة والكرامة والإنسانية ، بحيث لا يكون في مجتمع الكويت إلا مواطن واحد ومن درجة واحدة وبذات القدر من الحقوق والواجبات بلا تمييز بينه وبين آخر بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين

وإذ يكون الدستور الكويتي قد أقر مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً ، فإن تجمع الأحرار الديمقراطيين يؤكد أن صفة المواطن تنصرف الى المرأة كما تنصرف الى الرجل ، ومن ثم فان كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور يسري تطبيقها على المرأة بذات المقدار الذي يسري على الرجل دون أدنى تمييز . وستظل حقوق المرأة الكويتية في الترشيح والانتخاب هي مطلب رئيسي لتجمع الأحرار الديمقراطيين الى جانب كافة الحقوق الأخرى المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور للرجل . وليس من الظلم بمكان أن يصبح حق الانتخاب لرجل جاهل لا يعي مسئوليته السياسية ويجعل من حقه في الجنسية وفي شرف المواطنة سلعة يعرضها في سوق الأسهم وفي تجارة الانتخابات ، وتحرم من ذلك الحق امرأة نالت قسطاً وافراً من الوعي والتعليم وأسهمت في بناء المجتمع ونموه وتقدمه ، في وقت يؤكد فيه الدستور حقها في المساواة الكاملة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات .

إن تجمع الأحرار الديمقراطيين يلتزم أمام المواطنين جميعاً على أن يوفر لهم كافة الحقوق الواردة في الدستور والتي هي بإيجاز :

أولاً : الحقوق السياسية وهي الآتي .

أ — حق الجنسية الكويتية التي يكتسبها المواطن وفق أحكام القانون ، ولا يجوز إسقاط الجنسية عنه أو سحبها منه إلا وفق أحكام القانون ولأسباب خطيرة يحددها القانون ، فلا تترك لمحض تقدير السلطة التنفيذية .

ب — المساواة التامة أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

جـ — كفالة الحريات الشخصية ضمن إطار النظام العام والآداب العامة ، وبالقدر الذي لا يكون في ممارسة هذه الحريات ما يعتبر تعدياً أو مساساً بحريات الآخرين .

د — حرية الفكر التي تستوعب الحرية في الاعتقاد وإبداء الرأي ، وحرية الصحافة والبحوث العلمية .

هـ — حق تكوين الجمعيات وحق الاجتماع .

و — حق مخاطبة السلطات العامة بحيث يجوز لأي مواطن أن يوجه أي من رجال السلطة مباشرة بما يريد أن يقول ويعبر عما في نفسه عن كل ما يتصل بأموره الخاصة أو أمور البلاد العامة . فإن كان هذا التعبير عن طريق الكتابة استلزم الخطاب ... كيما يكون لهذا التعبير مظهر الجدية ... أن يكون باسم وتوقيع المخاطب .

ح — حق المواطن في حماية القانون لشخصه ولمسكنه بحيث لا يجوز القبض عليه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تحديد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون . كما لا يجب أن يعرض المواطن للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة . وأن يكون لمسكنه حرمة فلا يدخل إلا بإذنه إلا في الأحوال التي يعينها القانون . وإذ توجه لمواطن تهمة معينة فالأصل أنه بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع . كما يحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً .

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بها

سبق أن أشرنا إلى هذه الحقوق عند الكلام عن حق الملكية ورأس المال والعمل واعتبار الدستور هذه الحقوق مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي والثروة الوطنية . وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

ويضيف الدستور إلى ذلك اعتبار الملكية الخاصة مصونة . فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا . والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية . كما حظر الدستور المصادرة العامة للأموال . وأوجب أن تكون مصادرة الخاصة بموجب حكم قضائي وفي الأحوال المبينة في الدستور .

وفي مقابل ما قدمه الدستور من ضمانات للملكية الخاصة وما أضفاه من حماية لرأس المال نجده في ذات الوقت يتدخل ليحد من سيطرة رأس المال وتحكمه فترك للقانون تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها ، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية . وكذلك جعل من مبدأ العدالة الاجتماعية الأساس في تحديد الضرائب والتكاليف العامة .

ثالثا : الحقوق الاجتماعية وهي كالآتي

أ - كفالة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل ، وتأمين المعونة الاجتماعية والرعاية الصحية لهم .

ب - حق التعليم مع كفالة التعليم الالزامي ومجانيته في المرحلة الأولى .

جـ - حق المواطن في العمل وفي اختيار نوع العمل الذي يريده . وأن يحدد أجر العامل وفقا لكمية العمل المعروضة ووفقا لحجم الطلب مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية التي تستوجب حدا أدنى من الأجر يتلائم ومتطلبات العيش الكريم .

هذا وقد سبق أن أشرنا إلى أن حق المواطن في العمل وفي التعليم تدخل ضمن التزام الدولة بالتمكين منها وليس على أساس التزام الدولة بها .

وفي مقابل كل ما تقدم من حقوق للمواطن لا نجد أن الدستور قد ألزمه بالتزامات تثقل كاهله سوى ذلك الالتزام الرئيسي التي تلتزم به كافة شعوب الأرض وهو التزام الدفاع عن الوطن والتزام أداء الضريبة متى قررت وأخيرا التزام مراعاة النظام العام والآداب العامة .

ان تجمع الأحرار الديمقراطيين له نظرة خاصة لكل حق من الحقوق السابقة ، وله موقف معين منها ، وهي نظرة ، وهو موقف ، يتحدد في ضمن الظروف الموضوعية المتصلة بهذا الحق أو ذلك . وهو موقف — بلا شك — يستلزمه واجب الرقابة الشعبية في تقييم ممارسة المواطن لحقوقه المشروعة التي نص عليها الدستور . والتي يؤكد التجمع وجوب اعتبار ممارسة المواطن لكافة حقوقه ضمن اطار المساواة التامة بين المواطنين على أسس من قواعد العدالة التي يمكن تحديدها

ضوابط موضوعية تكفل تكافؤ الفرص بين المواطنين مما يجعل حق مبدئي العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، وأن الدولة هي حق التي تصون دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين

ثانيا : مواقف التجمع :

بعد أن يتضح الأهداف الأساسية التي يقوم عليها التجمع وهي أهداف لا تخرج عن قواعد الدستور كان من الطبيعي أن تتحدد مواقف التجمع بالنسبة لكافة القضايا المحلية والعربية والأجنبية على ضوء المبادئ الأساسية التي يلتزم بها أفراد التجمع وبحيث تكون عملية التقسيم لهذه المواقف مرتبطة كلية بموقف الالتزام المطلق بالعقيدة الديمقراطية التي يؤمن بها أفراد التجمع ، وعلى التفصيل المبين ضمن أهدافه .

ومع ذلك كله ، وبالرغم من وضوح الأهداف الديمقراطية التي يسير على نهجها التجمع ، تبقى أسئلة كثيرة في ضمير المواطن دون أن يجد لدى التجمع جواب عليها ، كيف تتضح صورة وأهداف تجمع الأحرار الديمقراطيين في ذهنه ويتحدد موقفه من التجمع بمقدار موقف التجمع من هذه القضايا التي يعتقد أنها أساسية بالنسبة لتكوين عقيدته الفكرية

وإيمانا من مبدأ الوضوح الكامل لرؤية تجمع الأحرار الديمقراطيين لكافة القضايا الأساسية المطروحة محليا وعربيا وعالميا يعرض التجمع موقفه من العديد من القضايا والمواقف على التفصيل الآتي :

أولا : القضايا والمواقف ذات الصفة العامة

أ ـ التجمع وموقفه من الدين :

نصت المادة الثانية من الدستور على أن دين الدولة الاسلام ، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع . وقد علقت المذكرة التفسيرية للدستور على حكم الفقرة الأخيرة من المادة الثانية قائلة « وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة اسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الاسلامي حكما لها ، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تمشيا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن ، بل أن في النص ما يسمح مثلا بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الاسلامية ، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل « والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع » إذ مقتضى هذا النص عدم جواز الأخذ عن مصدر آخر في أي أمر واجهته الشريعة ، مما قد يوقع المشرع في حرج بالغ إذا ما حملته الضرورات العملية على التمهل في التزام رأي الفقه الاسلامي في بعض الأمور وبخاصة في مثل نظم الشركات ، والتأمين ، والبنوك ، والقروض ، والحدود ، وما إليها » .

وعلى ضوء ما ورد في الدستور ومذكرته التفسيرية نستطيع القول بأن الدين الإسلامي الحنيف يعالج موضوعين أساسيين . أولهما يتعلق بالعبادات وعلاقة الخالق بالمخلوق وفي هذا الشق من الدين يكون الجزاء والثواب من اختصاص الخالق وحده يوم القيامة حيث يعاقب من عصى ويثيب من آمن وعمل عملاً صالحاً .

وثانيهما أحكام المعاملات وهذا الشق من الدين تعالجه القوانين الوضعية المستمدة من قواعد الشريعة الغراء وضمن إطار حكم المادة الثانية من الدستور ومذكرته التفسيرية

ولعله من المفيد القول بأن الدعوة إلى المبادئ والأخلاق القويمة التي وردت في القرآن الكريم وفي سنة رسول الله إنما تسهم بشكل فعال في بناء شخصية المواطن الصالح وهي دعوة لا شك أنها تلقى من كل ترحيب وتأييد طالما اتصفت بالموضوعية وبالنظرة الإسلامية الحقيقية البعيدة عن الفهم الضيق أو الخاطئ لمدلولات الدين وأهدافه وكذلك طالما كانت ممارسة الدعوة ضمن إطار القواعد السائدة واحترام حريات الآخرين في تكوين قناعاتهم الدينية

إن ما يعنينا أن تسهم الجمعيات الدينية في ترسيخ مبادئ الفضيلة والحق في نفوس المواطنين دون عنف أو ممارسة أنواع من الضغط الفكري والنفسي والمادي عليهم إننا نريدها دعوة سمحة خالصة لوجه الله تعالى دونما إشعار للمواطنين بأن هنالك وصاية عليهم تمارس من خلالها أعمال العنف والتشهير والحط من الكرامات .

إننا نلتقي مع كل المساهمات الفعالة لتكوين المواطن الصالح ولكن بالقدر الذي لا يسلب هذا المواطن حقه المشروع في التعبير عن إرادته بحرية تامة في كل ما يتصل بأموره الخاصة منها والعامة

ب ــ التجمع وموقفه من العقائد المختلفة

كفلت المادة ٣٥ للمواطنين حرية الاعتقاد بصفة مطلقة لأن هذه الحرية في الاعتقاد تظل في نطاق السرائر وأمرها إلى الله وحده ، ولو كان الشخص لا يعتقد في دين معين ، فإن تجاوز الأمر نطاق السرائر وظهر في صورة شعائر وجب أن تكون هذه الشعائر طبقاً للعادات المرعية وبشرط ألا تخل بالنظام العام أو تنافي الآداب

والظاهر أن نص المادة ٣٥ قد عني بحرية الاعتقاد الديني دون الإشارة إلى المذاهب الفكرية والسياسية والاجتماعية المختلفة التي عالج المشرع الكويتي في قانون الجزاء مدى مشروعية هذه المذاهب أو الأفكار ضمن القوانين السائدة. وبالترتيب على ذلك نستطيع القول بأن العقائد والمبادئ السياسية السائدة في العالم حديثاً لا تخرج ـــ ومهما اختلفت أساليبها وتعددت تعابيرها ـــ عن إطار واحد من المذهبين الفردي أو الجماعي وقد تحددت بوضوح أهداف التجمع وأخذه بالمبدأ الفردي ضمن المعالجات التصحيحية التي شأنها الملاءمة بين حق الفرد في التملك وفي تكوين رأس المال واستغلال المواطنين ، وتوجيه الاقتصاد الوطني توجيهاً يحقق العدالة الاجتماعية ضمن إطار النظرية الفردية .

واذ يأخذ التجمع بالنظرية الفردية ضمن ضوابطها السليمة ، فانه في ذات الوقت يتعايش سلميا مع كافة الأفكار والمعتقدات والآراء المعارضة له ويجعل أسلوب الحوار العلمي الهادئ هو أساس عمل التجمع ، ونقطة البداية في التخاطب مع الجمهور ومع كافة الهيئات التي تمثل أفكار وعقائد قد تتفق وأفكار التجمع أو تعارضها ان هدف التجمع هو الوصول الى الحقيقة في جو من الممارسة الحقيقية لحرية الفرد في التفكير وفي التعبير وبهذا يرفض التجمع - وهو الذي يؤمن بكرامة الأفراد وحريتهم أن يكون في حواره مع الآخرين قد استهدف الاساءة اليهم أو الحط من قدرهم ، وانما الذي يعنيه فقط ومن خلال الحوار الهادف أن تتضح صورة القضية المعروضة على المواطنين وشكلها الصحيح

ثانيا التجمع والقضايا الداخلية :

أ ـ موقف التجمع من حقوق المواطنين وواجباتهم

سبق أن أوضح التجمع كافة الحقوق والواجبات للمواطنين المنصوص عليها في الدستور وبديهي أن يكون اطار عمل التجمع في نطاق توضيح حقوق الأفراد وواجباتهم ، ينصرف نشاطه لتكريس قواعد العدالة والمساواة بين المواطنين دون تمييز بينهم بسبب من انتماءاتهم الخاصة المذهبية أو القبلية أو العنصرية أو بسبب اتجاهاتهم السياسية أو الاجتماعية ان التجمع يدعو لوحدة المواطن ووحدة الولاء للوطن ، ووحدة الحقوق والواجبات بحيث تكون المبادئ والأفكار السامية التي وردت في الدستور تجد لها أرضية سليمة عند التطبيق ويعمل التجمع جاهدا كما يؤمن للمواطنين سلامة التطبيق من خلال رقابة شعبية شديدة يمارسها علنا في كافة وسائل الاعلام المشروعة ومن خلال الممارسة الحقيقية للمواطن لحرية الفكر وحرية التعبير

هذا هو الموقف العام للتجمع بالنسبة لكافة القضايا الخاصة التي تهم المواطنين بوجه عام أما ذلك النوع من القضايا التي تهم المواطنين والتي تطرح للحوار العام بين وقت وآخر كقضايا الصحة والاسكان والغلاء والأجور وعلاقات العمل بأصحاب العمل ، وعلاقات المستأجرين بالمؤجرين وكافة القضايا الأخرى المتصلة بحياة المواطنين اليومية ، فان التجمع - وبعد أن يعلن عن أهدافه وأشخاصه سيقوم بتعيين لجان مختصة باجراء الدراسات الموضوعية لكل من القضايا المعروضة في الساحة المحلية ، وتحديد موقف التجمع بالنسبة لكل قضية منها

ومع ذلك يود التجمع أن يوضح حقيقة أساسية ، هي أن المواطن لا يتمتع بالحقوق فقط وانما يلتزم بالواجبات . وان كل حق منصوص بنفسه واجب عليه ، وان حق المواطن في العمل والبناء وفي تحقيق أعلى مستوى له من الرفاهية والرخاء يجب أن يقابل ذلك عطاء وانتاج واخلاص في العمل مؤد في النهاية الى زيادة في الانتاج وتحسين في نوع العمل ان التجمع حين يتصدى للمواقف التي من شأنها زيادة الرفاه للمواطنين ، انما يطالبهم بالمقابل مزيدا من الاخلاص في العمل ينعكس أثره في زيادة الانتاج وفي رخاء المجتمع جميعه

وفي جميع الأحوال ستكون مساهمات التجمع بهذه القضايا ضمن اطار الشرعية ، وفي حدود القوانين النافذة . بحيث لا يكون عمل التجمع يمثل ضغطاً غوغائياً تغيب من خلاله الحقائق وتضيع الحقوق والواجبات المفروضة على المواطنين

ب ـ موقف التجمع من السلطة

واضح أن أهداف التجمع هو تحقيق الديمقراطية السياسية ، وتوفير الحرية والعدل والمساواة بين المواطنين ، وهي أهداف نص عليها الدستور وما يعنيه التجمع هو التطبيق السليم للدستور وعليه فان موقف التجمع من السلطة يتحدد على ضوء مواقف السلطة من أهداف التجمع وهذا يسير الأمور ضمن مسارها الصحيح ضمن المفاهيم التي يريدها فلا يوجد عند التجمع موقف معارض للسلطة ، لأننا لا نؤمن بالمعارضة لمجرد المعارضة ولا نعتبر السلطة طرف دخيل يقوم بأعمال مناقضة للأهداف الأساسية المنصوص عليها بالدستور ، وإنما نعتبرها من الشعب وتعمل من أجله وبين السلطة هو تنفيذه لأعمالها وبين الأشخاص القائمين عليها والذين يتغيرون من وقت لآخر

كما أن تأييد التجمع للسلطة في بعض مواقفها لا يعني التجمع ذوبان الشعب بالسلطة لأن السلطة لها في جميع الأحوال كافة الامكانيات والوسائل التي تمكنها من الدفاع عن مواقفها ، دون حاجة الى ايجاد تجمع يقف ورائها ويدعمها وان التجمع لو استشعر يوماً أن تطبيق بعض مواد الدستور بمبادئه السليمة ، وان ديمقراطية صحيحة تمارس في الكويت موضوعاً لا شكلاً فان التجمع في هذه الحالة يفقد مبررات وجوده

ان وجود التجمع مرتبط بالرغبة الصادقة في ايجاد ممارسة صحيحة للديمقراطية

وبهذه المناسبة نؤكد بأن تحديد موقفنا من السلطة انما يعني موقفاً منها بجميع سلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية

ثالثاً: التجمع والعلاقات العربية

أ ـ موقف التجمع من الأنظمة العربية المختلفة

إن ما يعني التجمع أن تقوم علاقة الكويت مع جميع الدول العربية الشقيقة يسودها جو من التفاهم والتعاون المشترك لما فيه خير الشعب العربي وتقدمه وازدهاره ، ويحرص التجمع ويستمر على تمتين هذه العلاقة وتوثيقها على أسس من المحبة والاحترام المتبادل ، وان التجمع في ذات الوقت وضمن إمكانات الدولة يشجع كافة الخطوات الاقتصادية التي تساهم بها الحكومة بهدف المشاركة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتطوير الاجتماعي في البلاد العربية الشقيقة ، بحيث تكون للدول العربية الأولوية في مجالات الاستثمار على ما عداها من الدول الأجنبية لما في ذلك من فائدة كبيرة تعود على أبناء هذه البلاد وتسهم في تقدمها ورخائها

ان تقدم ورخاء المواطن العربي في أي جزء من أجزاء الأرض العربية إنما يعبر عن رغبة التجمع الصادقة في أن تمتد صورة هذا الرخاء لتشمل مجموع أبناء الأمة العربية الواحدة

وقد كانت أهداف التجمع الأساسية هي الديمقراطية السياسية ضمن إطار من الحرية الفردية وفق الضوابط الدستورية التي تحد من غلواء هذه النزعة . فإنما هي أهداف يحرص التجمع على تأكيدها في دولة الكويت ولا يصدرها إلى خارج حدود دولة الكويت . ومن ثم فإن التجمع لا يتدخل في شئون الدولة الخاصة بالبلاد العربية الشقيقة فلا يتخذ أي موقف من أنظمة الحكم المختلفة ولا أساليب الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنظمة وتلك . إلا بالقدر الذي يستلزم الأمر فيه اتخاذ موقف محدد ومشترك في قضية معينة بالذات تهم الدول العربية جميعها أو تتعلق بالمصلحة القومية للشعب العربي .

وقد يكون للتجمع هذا الموقف الحيادي بالنسبة لعلاقة الكويت كدولة مع شقيقاتها العربيات ، إلا أن التجمع بنفسه يدرك في الوقت نفسه أن تستفيد الدول العربية الشقيقة من ممارسة التجربة الديمقراطية في الكويت . ودور الحرية في خلق مواطن عربي سليم تخلص بالعلم والوعي في جو تسوده الحرية السياسية وتتوفر فيه كل أسباب التقدم والرخاء .

ب ـ التجمع والوحدة العربية

مما لا شك فيه أن الوحدة العربية هي حلم الجماهير العربية . وأكدت معظم الدساتير العربية ومنها دستور دولة الكويت الرغبة الصادقة في الوحدة حيث نصت معظم هذه الدساتير على أن الشعب في كل وطن عربي هو جزء لا يتجزأ من كيان الأمة العربية الواحدة . وإن تجمع الأحرار الديمقراطيين يعتبره بالدرجة الأولى أن يكون هذا الحلم الكبير حقيقة واقعة ولكن في ذات الوقت يؤكد التجمع أن وعيه بمفهوم الوحدة ليس فقط مجرد الشكل السياسي للدولة الواحدة وإنما مضمون الوحدة ذاته . وما يمكن أن تؤديه من إيجاد دولة عربية موحدة لها كل أسباب القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ويكون المواطن فيها قد تحققت له الحرية والكرامة والعدل .

إن الوحدة العربية كشكل سياسي يضم الدول العربية المختلفة . ليست غاية مجردة لذاتها وإنما هي غاية تحتوي في مضمونها معاني جديدة لشخصية الإنسان العربي في دولة الوحدة . ذلك أن الإنسان الذي يجب أن يتوفر له في ظل دولة الوحدة كل أسباب العيش الكريم الذي يحفظ له كرامته وأمنه واستقراره . وأن تكون له الممارسة الحقيقية لحريته في دولة الوحدة . وبالترتيب على ذلك فإن الوحدة العربية هي من أجل الإنسان العربي وليس الإنسان العربي من أجل الوحدة ولو تمثل في ظلها وجوده وذات شخصيته وفقد فيها كل مظاهر وجوده الحضاري والإنساني وبذلك كله فإن التجمع وهو يعمل من أجل الوحدة يطالب في الوقت نفسه ألا تكون الوحدة التي يعمل من أجلها تنهي الوجود الإنساني للفرد العربي ويعمل من أجل على أن يكون الانتقال قبل ذلك كله بتوفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة التي تؤمن تجربة ناجحة للوحدة العربية بدلا من المبادرات العاطفية المتسرعة لإيجاد وحدة عربية أو اتحادات لا تقوم على أسس صحيحة وصلبة تحفظ لها الاستمرار والبقاء .

وإذ تقوم فكرة التجمع على الاتحاد الاندماجي الأنسب لتحقيق دولة الوحدة ضمن الظروف الموضوعية المؤاتية لتجربة وحدوية ناجحة، فإنه في ذات الوقت لا يغيب عن وعي التجمع مدى أهمية سياسة الانفتاح العربي والتعايش والاندماج النوعي بين أبناء الأمة العربية الواحدة

إن الوحدة العربية ليست هي وحدة شعارات أو هي وحدة شكل معين، وإنما هي في نظر التجمع وحدة واقع. وكذلك فإن التجمع يشجب كافة المواقف الانعزالية أو الإقليمية ويطالب المواطنين جميعا أن يستشعروا مسؤولياتهم القومية، وأن يسهموا بقدر فعال لإزالة كل رواسب الفرقة والانطلاق، وأن يكونوا أكثر انفتاحا وتفاعلا مع الأخوة العرب في داخل الكويت أو في خارجها. وترتيبا على ذلك فإن التجمع يناشد كافة المواطنين المقيمين بالكويت أن يعملوا وبإخلاص على التخلص من نزعاتهم الإقليمية وأن يكونوا أكثر انفتاحا وتعاطفا مع إخوتهم العرب بحيث تبرز صورة هذا الانفتاح والتعاطف في السلوك العام للمواطنين بما يكشف عن رغبة صادقة في الاندماج والتزاوج والمشاركة في العمل وفي توثيق عرى الصداقة والمحبة فيما بين الكويتيين وأشقائهم العرب وتقديم العون والمساعدة لهم وإبراز كافة مظاهر العزة والتكريم بما يشعر الأخوة العرب بأنهم يعيشون حقا في بلدهم وبين أهلهم. ولعله سعادة كبيرة تغمر قلب كل عربي أن يجد نفسه في كل ديوانية يحظى بالترحيب والتكريم ويشارك أبناء البلاد الحديث في كل ما يخصه ويخصهم، وأن يجد مدارس الكويت تفتح أبوابها لأبنائه في كافة المراحل وأن يكون التعليم الإلزامي قد طبق على أبناء الدول العربية الشقيقة، وأن تكون نظم التوظف العامة والخاصة قد ساوت في الحقوق والواجبات فيما بين المواطنين الكويتيين والأخوة العرب، وأن نظم الدخول في المستشفيات العامة مجانية أو بذات الرسوم المقررة للمواطنين الكويتيين. وكذلك فإن مناطق السكن النموذجية يصرح فيها للأشقاء العرب بالسكنى كما يصرح لهم بحق التملك. كما هو مصرح حاليا للكويتيين أن يتملكوا في أي أرض عربية وأن يكون لهم حق اكتساب الجنسية الكويتية وفق أحكام القانون ووفق شروط مدة الإقامة بأقل مما هو منصوص عليه في القوانين الحالية. إن كل هذه المبادرات الخيّرة تعبر عن أصالة الشعور القومي وحيويته وتؤكد للعالم أجمع بأن الشعب العربي في الكويت قد بلغ مرتبة من الوعي والنضج السياسي والإحساس بالمسؤولية القومية مما جعله يرتفع بذاته ويتمرد على تطلعاته الآنية المؤقتة، ليدخل مرحلة الرؤية المستقبلية الواضحة التي تتميز بالعفة والطهارة وصدق الإيمان بالشعور القومي الذي أقل مظاهره أصالة السلوك، ورجاحة بالتصديق، وكرم في العطاء ووفاء بالوعد، وصدقا بالتعامل، وعدالة في الحق. وإذ يكون موقف الانفتاح والتعاطف مطلوبا بين الكويتيين وأشقائهم العرب من جهة، فهو مطلوب أيضا من المواطنين العرب المقيمين بالكويت باختلاف جنسياتهم من جهة أخرى. لأن في هذا الانفتاح والتعاطف بين أبناء الشعب العربي الواحد نغرس بذرة الوحدة العربية التي تسقى بروح الرغبة الصادقة في تمتين العلاقات الإنسانية بين أبناء الشعب العربي الواحد، والتي تنمو بوعي الجماهير وإدراكهم بأنه في ظل دولة الوحدة تتحقق أحلامهم الكبيرة في القوة والعزة والرخاء والتقدم

ان هذه الروحية الجديدة في سلوك الانساني في حدة المواطن الكويتية مطلوبة أيضا من قبل الدولة ، بحيث تكون تصرفاتها وموقفها تجاه الأخوة العرب تنطق بالرغبة الصادقة في التعايش العربي السليم القائم على أسس المحبة والتكريم والاحترام المتبادل .

ومتى كان للترابط الانساني بين أبناء الأمة العربية في مجال التعايش اليومي على مستوى الدولة والأفراد على حد سواء ... أهميته القصوى في التمهيد والاعداد لدولة الوحدة ، فإن التجمع لا يغيب عن وعيه أيضا مدى أهمية المبادرات الطيبة لتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية فيما بين الدول العربية الشقيقة ، وذلك حتى تكون هذه العلاقات الودية المتبادلة هي أساس سليم يمهد لقيام دولة الوحدة من خلال الدور التحريري للارتباطات الجماعية أو الثنائية في مجالات السياسة الخارجية والتعليم والثقافة والاقتصاد والدفاع وتوحيد القوانين وتوثيق العلاقات الفردية بين أبناء الشعب العربي الواحد وضمن أعداد وع وسليم يحول دون الوقوع في الخطأ الذي قد يرتب ردود فعل عكسية تؤدي الى شعور عام بالملل من الوحدة ويحذر منها الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تكريس حالة التجزئة والتمزق .

لذلك كله يرى التجمع وجوب التزام الجدية بكافة الارتباطات الجماعية أو الثنائية المتبادلة بين الدول العربية المختلفة بحيث تكون هذه الارتباطات مستهدفة بحد ذاتها لا تحويه من معنى حيرة ، وليست ارتباطات فرضتها قواعد المجاملة والنفاق السياسي ليكون مكانها الأخير الأدراج المهملة .

جـ ـ التجمع والقضية الفلسطينية :

ينظر التجمع الى الأرض الفلسطينية بنظرته الى أي أرض عربية كما ينظر الى الشعب العربي الفلسطيني نظرته الى أي شعب آخر وفي أي جزء عربي آخر .

ومن حيث أن مجموع الشعب العربي في كافة الأقطار العربية يمثل مجموع الأمة العربية . وكما أن شعب الكويت هو جزء من كيان الأمة العربية لذلك فإن أي احتلال لأي جزء من الأرض العربية يمثل في نظر التجمع عدوانا مستمرا على كافة أجزاء الوطن العربي ، ومن ثم يكون من مسئولية المواطن العربي أينما وجد أن يسهم في عملية تحرير الأرض العربية المحتلة بالنفس والمال وبكافة الوسائل التي يستلزمها موقف الدفاع عن النفس .

لذلك ومن خلال هذا المفهوم ـ فإن التجمع يعتبر كامل أرض فلسطين المحتلة هي أرض عربية يتوجب على كافة الحكومات العربية والشعب العربي عامة مسئولية العمل الجاد لتحرير كامل الأرض العربية في فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي وتظل هذه المسئولية أمانة في عنق كل مواطن عربي حتى التحرير الكامل ، لأن استمرار الاحتلال للأرض الفلسطينية يمثل في ذات الوقت احتلالا كاملا لأية عاصمة عربية كالقاهرة أو دمشق أو بغداد أو الكويت وان اعتبره بمظهر الاحتلال ... في ذاته ... الذي يمثل عدوانا مستمرا على سيادة الأمة العربية

وبصرف النظر عن قدر المساحة المحتلة وكم هي تساوي من الكيلومترات المربعة. وقد كانت مسؤولية التحرير واجبة على كل مواطن عربي فإنها مسؤولية يباشرها المواطن العربي بوجه عام والمواطن الفلسطيني بوجه خاص ضمن الإمكانات البشرية والمادية. وفي ظل ظروف تكفل استمرار معركة التحرير.

ولعله من المؤسف حقاً أن يواجه المواطن الفلسطيني وهو يخوض معركة التحرير معوقات كثيرة حدثت وتحول من اندفاعه الصادق في مقدمة من حمل التحرير.

وإذا كانت الحلول السلمية المطروحة على الساحة العربية رغماً عن إرادة المواطن الفلسطيني بصفة خاصة والمواطن العربي بوجه عام قد استدعتها ضرورات مواجهة الواقع السياسي الذي أخرج القضية الفلسطينية من نطاقها العربي المحدود ليجعل منها قضية كبرى تشغل العالم بأسره. وتوجب على الدول الكبرى المتصارعة كأطراف مباشرة في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد تكون الحلول السلمية هي الصورة التي انتهت إليها تمثل أنواعاً مختلفة من الضغوط السياسية من دول العالم بوجه عام والدولتين الكبيرتين المتصارعتين بوجه خاص، فإن التجمع يرى أن هذه الحلول يجب أن ترتبط ضمن استراتيجية مؤقتة تستوجبها واقع التدخل الخارجي من قوى لا قبل للجماهير العربية في مواجهتها في الوقت الحاضر. وبذلك فقد اقتضى الأمر أن يكون في تقبل الشعب العربي وفي تصميمه استمرار الإعداد لمعركة التحرير الشاملة لأن أية حلول سلمية ومهما أعادت من أجزاء عربية مغتصبة لا تلغي واقع الاحتلال ذاته.

وبهذا من الضروري أن يستمر الإعداد والاستعداد لمعركة التحرير الشاملة لكافة أجزاء الأرض العربية المحتلة وذلك ما لم يقبل اليهود وجود دولة فلسطينية علمانية يتساوى فيها العرب واليهود في كافة الحقوق والواجبات. وقد يكون ما تقدم هو موقف التجمع من تحرير الأرض العربية المغتصبة فإنه يقف ذات الموقف من الشعب العربي الفلسطيني الذي هو شعلة النضال وواجهة المعركة. ولذا فقد اقتضى الحال أن يكرم أبناء الشعب العربي الفلسطيني في أية أرض عربية يقيمون بها. وأن يلاقوا من المعاملة الحسنة والرعاية والتكريم ما يخفف عن أنفسهم وطأة واقع الاحتلال. ويغذي في نفوسهم رغبة النضال والفداء. ولعلها أقوال جوفاء تلك التي تقول أن أي رعاية خاصة تقرر للفلسطينيين تجعلهم أكثر ارتباطاً بالمصلحة الجديدة فتخمد في نفوسهم شعلة النضال والرغبة في التحرير. لأن الصحيح أن من سلبت أرضه وشرد من بلده يشعر ومن خلال موقف التكريم أنه ضيف طارئ يعود إلى داره عن قريب ويعمل بكل جد لتأمين هذه العودة ولو بفداء النفس.

وإذا كان المطلوب هو استمرار معركة التحرير والإعداد لها في الأفراد والأموال والعتاد فإنها ستكون بلا شك معركة طويلة الأمد تستوجب من أجل الإعداد لها روحاً نضالية عالية ورغبة في الفداء ونكراناً من الذات مما يستوجب في الأساس وحدة النضال ووحدة مؤسساته لأن الدور المطلوب في ظروف المعركة القائمة هو موقف المساهمة في عملية تحرير الأرض المحتلة. وبالتالي فإنه يمكن ولصالح المعركة توحيد كافة المؤسسات الفدائية ضمن قيادة واحدة وتخطيط موحد يكفل لمعركة التحرير استمراريته النضالية واستمرارية الانتصار وحتى شروق فجر جديد

رابعا : التجمع والعلاقات الأجنبية

من البديهي أن يكون موقف التجمع من علاقات الكويت مع الدول الأجنبية تابعا للمصلحة الوطنية ، وتتحدد هذه العلاقة مع أي دولة أجنبية بمقدار المصلحة المتبادلة ، وما يمكن أن تفيد منه الكويت من قيام هذه العلاقة .

ولكن ليست الحال في جميع الأحوال . وفي نطاق علاقات الكويت بالدول الأجنبية هي علاقات اقتصادية متبادلة ، ولكن يحكمها في كثير من الأحوال اعتبارات سياسية تستوجبها المصلحة القومية العربية . ومن ثم تتحدد هذه العلاقة على ضوء موقف الدول الأجنبية من قضايا أمتنا العربية بوجه عام وموقفها من دولة الكويت بوجه خاص . والتجمع يؤيد استمرار وتوطيد العلاقة مع كافة الدول الصديقة التي تقف في صف الأمة العربية في قضاياها المصيرية ، وفي الوقت ذاته يقف موقف الحذر والشك من الدول التي تدعم أعداء الأمة العربية وتمدهم بالمال والسلاح والتأييد .

ولعله من المفيد — ونحن نحدد علاقاتنا مع الدول الأجنبية — أن ننبه إلى واقع ملموس يتمثل في وجود دول تناصبنا حكوماتها العداء بينما تتعاطف شعوبها معنا في قضايانا المصيرية ، وكذلك الحال نجد حكومات أجنبية تقف حكوماتها مع الصف العربي بينما تتعاطف شعوبها مع أعدائنا .

ولعل هذه الظاهرة الملموسة توجب علينا إعادة النظر في مؤسسات الإعلامية والدور الإيجابي الذي يجب أن تقوم به من وجوب المبادرة السريعة لإجراء الاتصال المباشر مع شعوب تلك الدول وبدق مراكز القوة فيها بهدف عرض قضايانا العادلة عليها وإسماعها وجهة نظر الصحيحة حيث إن هذه الشعوب لا تسمع إلا وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الأعداء ، ويظل في أذهانها صورة العدو وكأنه الحمل الوديع الذي تحيط به الأعداء من كل جانب وهو ينتظر منها النجدة والإنقاذ .

إن الأموال العربية المستثمرة في بعض الدول الأجنبية يكفي أن يخصص جزء منها في ميدان الإعلام فقط من ريع هذه الأموال كيما تكون للعرب سيطرة كاملة على كافة أجهزة هذه الدول الإعلامية من إذاعات وصحف وتلفزيون والتي يمكن من خلالها عرض قضايا أمتنا العربية عرضا عادلا نستطيع معه أن نستقطب معنا جماهير الشعب في تلك الدول والتي يمكنها بالتالي أن تكون قوة ضاغطة على حكوماتها كيما تقف موقفا عادلا ومناصرا للحق العربي .

أساليب التجمع

طالما كانت أهداف التجمع مشروعة ونابعة من الدستور، فإن أساليب التجمع في تحقيق أهدافه تجد لها الصفة الشرعية المتوفرة للأهداف ذاتها. ولقد أكد التجمع أن بواعث تكوينه هو ما لاحظه من غياب الحقيقة في خضم اللاموضوعية والرعب الفكري الذي ابتعد كثيرا عن الحوار العلمي الهادف وأصبحت كلمة الحق تضيق في صحيح الأرض. وأصبح المواطن لا يسمع إلا ما يجب أن يسمعه لا ذلك الذي ينفعه، وأصبح الزعماء يقولون ما لا يعقلون غير الذي قالوه ولا يعنيهم شيء من مستقبل الأمة إلا ذلك القدر من الوعود الذي يلهب الحماس ويستدر عواطف الجماهير وتأييدهم.

وإزاء هذا الوضع الذي لا يخدم مصلحة ولا يحقق أمنية كان لا بد من المواجهة ومن اللقاء المباشر مع الجماهير بقصد إيضاح الحقائق لهم، وبقصد معالجة قضاياهم على مستوى من العلم والموضوعية والحوار الجاد.

ومن أجل ذلك كله وجد التجمع بأهدافه، وتكون وسيلته في الوصول إلى أهدافه، لها مستوى نضوج الأهداف ذاتها.

ولن يبتدع الأعضاء أساليب جديدة في العمل غير تلك الأساليب المعروفة التي من شأنها إيصال الحقائق إلى المواطنين والحوار معهم، وبهذا فإن التجمع يؤكد على سلوكه في العمل بقصد تحقيق أهدافه في الموضوعية السياسية والرقابة الشعبية وهو أسلوب يأخذ الأشكال التالية:

أ - الاتصال المباشر بالمواطنين والحوار معهم على مستوى من الاحترام المتبادل وتقدير آرائهم المؤيدة للتجمع أو المعارضة له.

ب - الابتعاد عن أساليب السب والشتم للأشخاص والمؤسسات أو التشكيك في وطنيتهم أو عقائدهم أو آرائهم.

جـ - عدم الرد والترفع عن كافة الاتهامات التي توجه للتجمع أو أشخاصه متى كانت هذه الردود أخذت طابع التشهير أو التشكيك أو الحط من قدر المواطنين وكرامتهم.

د - الكتابة الموضوعية في الصحافة المحلية اليومية منها والأسبوعية بهدف إبراز أفكار التجمع وغاياته.

هـ - الاستعانة بكافة المؤسسات والهيئات المهنية المختصة والعمل العلمي داخلها بهدف التوعية لأهداف التجمع.

و - إعداد المحاضرات والاشتراك في الندوات والحلقات الدراسية العلمية من أجل إبراز غايات التجمع وأهدافه.

ج – توضيح أفكار التجمع في أجهزة الإعلام الرسمية متى صرحت السلطات للتجمع بذلك من خلال حوار أو ندوة تجمع أشخاصاً من أفكار مختلفة. والتجمع يؤكد أن أساليبه في العمل جميعها مشروعة وليس فيها أية مخالفة للقوانين المعتمدة لأن الفكر الذي يقوم عليه التجمع يجد أساسه من مبادئ الدعوة.

ولذلك فإن التجمع يشجب أساليب الإرهاب والضغط واستعمال وسائل العنف والعمل الفوضوي لأنها أساليب أثبتت التجارب أنها تمزق أفراد الأمة وتقودهم إلى التخريب والدمار، ومن السهل العمل في التدمير ولكن الصعوبة كل الصعوبة هي في البناء. وقد قرر أفراد التجمع المبادرة في البناء وقدروا في ذات الوقت مقدار الصعوبة التي تواجههم. ولكن إيمانهم بعدالة القضية التي يعملون عنها مؤدٍ في النهاية إلى إيجاد ممارسة صحيحة للتجربة الديمقراطية في الكويت وهذا ما يرغب التجمع في تحقيقه.

ومن أجل ذلك كله فقد قررت اللجنة التأسيسية نشر برنامجها السياسي هذا في كافة الصحف المحلية. كما ستقوم بطباعته وتوزيعه مجاناً لمن يرغب في الاطلاع عليه.

وإن التجمع سيقوم بعد ذلك بإعداد لائحة نظام العمل الداخلي تتضمن القواعد الأساسية للعضوية في التجمع وتكوين اللجان اللازمة لمباشرة التجمع نشاطه وفق أهدافه. وتحديد صلاحيات هذه اللجان، وأسلوب مباشرتها لاختصاصها. وتكون هذه اللائحة متضمنة كافة القواعد التنظيمية المؤدية لنشر أفكار التجمع وأهدافه وتحديد موقفه بالنسبة لكافة القضايا المعروضة عليه وسيقوم التجمع بنشر هذه اللائحة في الصحافة المحلية وطباعتها وتوزيعها.

اللجنة التأسيسية

ملاحظة: تصدر قريباً مذكرة حول السياسة الاقتصادية للتجمع

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري سنة ١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الذين يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً

«صدق الله العظيم»

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري

مقدمة

انطلاقاً من قوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله سبحانه «وأمرهم شورى بينهم» وتمشياً مع سنة رسوله الكريم في المشورة، والحرية، والعدل.

ومتابعة لركب تراثنا الإسلامي في بناء المجتمع وإرساء قواعد الحكم.

واتعاظاً بما أثبتته تجارب الشعوب – في مختلف عصور العالم – من فساد الحكم الفردي المطلق وعجزه عن إرساء العدل وتحقيق سعادة الإنسان.

ومروراً بالتاريخ القديم والحديث مع النزعة الواعية في الاستجابة لسنة التطور قد وضع دستور دولة الكويت والتقت فيه إرادة الحاكم بإرادة الشعب، وعبر هذا التلاقي التاريخي عن اختيار الكويت للنظام الديمقراطي أساساً للحكم، تكون فيه السيادة للأمة مصدر السلطات.

وبمبدأ من تلك الاعتبارات جميعها ونهج التقدم الذي ثبت أنه الأسلوب الأمثل لممارسة الحكم في الدولة الحديثة، دون سواه ... فإننا نقف من واجب الالتفاف حوله للدفاع عنه والمحافظة عليه مع تطويره بما يتفق وسنة التطور، رافضين لأية محاولة لتشويهه متصلين ضد أية محاولات لاستبداله.

وإحساساً منا بوجود مؤثرات خارجية وداخلية تشوب هذا النظام تمثلت في بعض الممارسات الخاطئة باسم الديمقراطية فقد بات علينا محاولة تصحيح المسيرة نحو ما تطلعت به وأجمعت عليه إرادتنا في الدستور، وذلك من خلال الآتي كبرنامج عمل نلتزم به

المنهاج

أولا : نحن شعب الكويت وقد جبلنا على أن ترتبط بروح الأسرة الواحدة حكاماً ومحكومين ونحرص على أن يبقى رئيس الدولة من آل الصباح ولا نقبل عنهم بديلاً وأن تبقى ذاته مصونة لا تمس . كما أننا ننأى به عن أية مساءلة سياسية . فالأمير ليس مسؤولا عن أية مسببات لشعبه ذلك لأنه يمارس سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه . فهم المسؤولون بالتالي عن تلك المسببات حيثما وجدت

ثانيا : المحافظة على الدستور وتطويره وعلى الحياة الديمقراطية وذلك بمزيد من الضمانات التي تحفظها وبمزيد من الحريات العامة

ثالثا : إننا نؤمن بأن قاعدة الحكم يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية بما في ذلك حفظ التوازن في الحكم وإيجاد رقابة برلمانية متبادلة هدفها المصلحة العامة . لأن استئثار إحدى السلطات بنصيب الأسد في ممارسة الحكم من شأنه أن يركز السلطات مع مرور الزمن في يدها ومن ثم يقود البلاد إلى حكم بوليسي مقيت . ولا سيما إذا كانت هذه الجهة هي السلطة التنفيذية . وذلك بسبب ما يتوفر لديها من أجهزة قمع غير متوفرة لدى السلطات الأخرى . ولما كانت الكويت حديثة العهد نسبيا بالنظام الديمقراطي فإنه من الطبيعي أن تقع بعض الممارسات الخاطئة في إطار هذا التقدم وسبيلنا إلى تصويبها هو الحوار الطبيعي الدستوري الهادف إلى المصلحة العامة بعيدا عن كل ما من شأنه تمزيق روح الأسرة الواحدة . وفي إطار القانون.

رابعا : العمل على الوحدة الوطنية وعلى رفع الحيف عن أية مجموعة من المواطنين حتى يستطيعوا أن يتحركوا بعد ذلك في نطاق تلك الوحدة الوطنية

خامسا : رأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهما ثروة وطنية وحقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية يجب تنظيمها قانونا عن طريق منع الاحتكارات وتصفية الغش ومحاربة كل ما من شأنه إيجاد فوارق طبقية تباعد بين المواطنين . بالإضافة إلى توجيه رأس المال الوطني نحو إقامة صناعات وطنية والعمل على دعمه وتشجيعه للحد من سياسة الاستيراد وتطوير هذه الصناعات لتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية

سادسا : المحافظة على الثروة الوطنية لزيادة دخلها وعدم التوسع في انتاج البترول السنوي بل والعمل على عدم الانتاج إلا بقدر ما يغطي نفقات أبواب الميزانية العامة وخطة التنمية .

سابعا : العمل على إتاحة الفرص للكفاءات الوطنية لتأخذ دورها الطبيعي كمؤثر فعال على دفع عجلة التقدم عن طريق الرجل المناسب في المكان المناسب دونما النظر إلى وضعه الطبقي أو العائلي أو إلى نفوذ شخصي .

ثامناً: العمل من أجل إصلاح الجهاز الإداري، والقضاء على التضخم الوظيفي وتحديد السن والتصنيفات الكفيلة بتشغيل كافة المواطنين في الأعمال من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد مع ضمان تناسب الدخول مع هذه الأعمال بالدرجة التي توفر للفرد معيشة مرضية

تاسعاً: الدفاع عن حرية العقيدة وحماية القيم وشعائر الأديان في ظل الإخاء الديني والوحدة الوطنية، دون تمييز بسبب ذلك في التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات.

عاشراً: العمل على تطوير نظام التعليم ورفع مستوى الطلاب والمعلم لبناء جيل صالح تعتمد عليه الأمة في بناء حضارتها

حادي عشر: العمل على تطوير أجهزة الإعلام وتدعيمها بالكفاءات العلمية المتخصصة مع مراعاة تناسب أهميتها مع الكفاءة المنوط بها وفق مقاييس علمية هادفة، وذلك بالإضافة إلى تطوير جهاز الرقابة لما له من أهمية اجتماعية بالغة بحيث يتولى العلماء المتخصصين في فروع علم الاجتماع يتوسم فيهم الإخلاص التربوي الوطني

ثاني عشر: العمل على إنشاء محكمة إدارية مستقلة للطعن أمامها من قبل الأفراد في القرارات الإدارية المخالفة للقانون ويكون لها ولاية الإلغاء والحكم بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك القرارات

ثالث عشر: وضع قانون في شأن تكوين النقابات المهنية على أسس وطنية تكفل حماية أعضائها والدفاع عن حقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية.

رابع عشر: العمل على تطوير القوانين وتنقيحها لتلائم العصر والمجتمع والعمل على تحسين أوضاع السلطة القضائية وحماية استقلالها.

الخـــــاتمة

أيها الإخوة

نحن الذين نتألف من مجموعة ما سمينا بالوطنيين الدستوريين إنما أردنا هذا الاسم بالذات لنعبر عن رغبتنا ومنهجنا معاً

إن الدستورية التي نعتنقها تعبير عن ما يحرص عليه أناس من أبناء هذا الوطن، يحرصون أولاً ويستمر حرصهم ثانياً على جعل مواده تحيا في الواقع لا بين صفحاته وحسب

أيها الإخوة المواطنون قد نذرنا أنفسنا لنضع على كواهلنا الأمانة، أمانة الكفاح الدستوري ليكون العدل والحرية والمساواة دعامات مجتمعنا ولتكون الصلة الوثقى بين المواطنين هي التعاون والتراحم كما أمر الله بها أن توصل

[illegible]
وتكافؤ الفرص للمواطنين

ان في دستورنا ومصدر تشريع لمسلمات ، وكي تكون كل صفحة حية ذات فاعلية واضحة في مواجهة كل واقع وكل حادث في مجتمع يجب على الوطنيين الدستوريين أن يضعوا نصب الأعين ويعرموا في الصميم فكرة تحقق الدستور في الواقع الاجتماعي وتحقيق نصوصه

ان وحدة الأمة ووحدة الوطن لن تكون فقط الا في وحدة المشاعر وفي التكامل الاجتماعي الذي في نطاقه وبه تتم وحدة الأمة وتكمن وحدة الوطن في ظلال العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز في الحقوق والواجبات الا من الأسباب الاساس الكفايات والاستحقاق

اذا كان ما نقصد اليه هو حمل الدستور حتى نكل حروفه في الواقع فان ذلك لا يعني بالنتيجة الا أن تكون تشريعات مجلس الأمة في نقاء صحيح مع حروف الدستور ولا أن تصبح هذه التشريعات في رقاب من تحملوا هذه الأمانة وعاهدوكم أنهم على تحملها صادقين مخلصين عاملين ويد الله فوق الأيدي لا يرجون غير الحق والعدل ورضا الله والحقيقة

على ما قد تعاهد الأخوة المواطنين الا نحيد ، ونحمل الأمانة مبتهلين الى الله أن لا يكون بيننا من يظلم الأمانة أو يحيد عن الصراط المستقيم

ونحن اذ نقدم لكم هذا البيان الانتخابي حاوي الخطوط العريضة لمنهج عملنا في مستقبل ... نقدم لكم أيضا خمسة من شباب كمرشحين عن منطقتي الشرق والدسمة ، وهم

الأستاذ خالد خلف المحامي **والأستاذ علي المشتي المحامي**

والأستاذ خليل ابراهيم شعبان (سياسي آداب)

(عن الدائرة الانتخابية الأولى «الشرق»)

الأستاذ مصطفى الصراف المحامي **الأستاذ جواد الأربش المحامي**

عن الدائرة الانتخابية السابعة

الدسمة الدعية الشعب فيلكا

وهؤلاء يحملون من الكفاءات المطلوبة للعمل البرلماني ما يجعلنا واثقين أنهم قادرون على حمل الرسالة . ولكن ثقتكم تحملهم الى حيث يجب أن يكونوا لخدمة المواطنين

ونسأل الله التوفيق

ملحـــــق رقم ٨

منهـــــاج عمـــــل

التجمـــــع الوطـــــي
نوفمبر ١٩٧٤

مقـــدمـــة

ان تاريخ الانسانية حافل بكفاح طويل خاضته الشعوب . على مختلف أجناسها . في سبيل القضاء على أسباب التخلف . متطلعة دوما الى حياة أفضل . حتى ليمكن القول أن النزوع الى الكمال الانساني فطرة في البشر تميزهم عن سائر المخلوقات وقد يمكن سبب التخلف في وجود استعمار اجنبي فرض سيطرته السياسية والاقتصادية والثقافية على شعب من الشعوب بقصد نهب خيرات بلاده من جهة . وجعلها سوقاً لتصريف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة وجعلها سوقاً لتصريف منتجات الدولة الاستعمارية من جهة أخرى . فضلا عن فرض الثقافة والقيم الاجنبية من أجل صهر الشعب المغلوب وتشكيل ذاتيته وفقاً لما يشاء المستعمر الغالب وفي حالة كهذه تتجه النضال نحو طرد المستعمرين من أجل ممارسة السيادة الوطنية . والاحتفاظ بخيرات الوطن للمواطنين . وحماية القيم الوطنية والتراث القومي من الاضمحلال

غير ان طرد الاستعمار . حتى ولو كان شاملا كل صورة واشكاله . قد لا يضع نهاية لكل اسباب التخلف . ذلك أن سنين طويلة من حياة الشعب في ظل الاستعمار . وفي ظل توجيهه الفكري والاجتماعي الخاطئ . لا بد وأن تخلف تركة هائلة من اسباب التخلف يتوجب كنسها . ليتحقق التحرر الكامل ومن هنا يبدأ الكفاح السياسي الأهم من أجل أن يتمتع الشعب بمكاسب تحرره ان الشعوب اذ تناضل من أجل طرد الاستعمار فانها لا تفعل ذلك كرها لشخصه فحسب . وانما لتبعد عن نفسها الاستغلال والتسلط . ولتبني المجتمع المتماسك السليم ولذلك فان الاستقلال يتجرد من قيمته اذا ادى الى ان تتسلط فئة من الشعب على كثرته بغير الاشتغلال . والى ان يستغل القوي في المجتمع الضعيف . والى أن يعيش الناس في مجتمع مترهل اختلطت فيه القيم وتباينت عند اهله المقاييس ان ممارسة السيادة الوطنية يجب أن تكون طريقاً نحو التخلف . ولبناء الدولة العصرية ولرفع راية العدل وسيادة القانون . ولاعطاء كل ذي حق حقه ولتوفير الامان والرزق الكريم لكل مواطن

وكثيرا ما يكون الكفاح السياسي بعد الاستقلال اصعب منه في مواجهة الاستعمار. فالشعوب بطبيعتها تابى الخضوع للأجنبي، ويثير وجوده فيها غريزة الدفاع عن النفس فتنشط لمقاومته وطرده. ومن هنا فهي ليست في حاجة لاذكاء همة التحرك فيها، ولذلك يقتصر دور القيادات التنظيمية على رسم اساليب العمل ضد المستعمر وكشف خططه وأساليبه للشعب. في حين أن الجماهير كثيراً ما تصاب بخدر الهمة بعد الاستقلال، أو يقصر باع تفكيرها عن تصور مكامن مصالحها الحقيقية، أو تلهها شائك المصالح الاقليمية الضيقة فتنسيها تطلعاتها واهدافها القومية ومن هنا يتضاعف الجهد على الطلائع الوعية من أبناء الشعب ليبصروا الجماهير بحقيقة واقعهم متى انحرف عن غاياته، وليقنعوهم بأن ما يتوهمونه صلاحاً انما هو وهم سيوردهم الهلاك، فاذ تحركت الجماهير وراء طليعتها الواعية وجب بعد ذلك ضبط حركتها وتوجيهها الوجهة السليمة فالكفاح السياسي بعد الاستقلال يتم بين فئات كلها من أبناء وطن واحد، فليس فيه غالب ومغلوب، وانما هو عمل من أجل صالح أوسع الجماهير واذا كان ذلك هو العلة دار الكفاح معها وجوداً وعدماً ومن هنا تأتي دقة وصعوبة العمل السياسي في عهد السيادة الوطنية

ولقد مرت الحركة الوطنية لشعبنا في الكويت بمرحلتين. فقد عانى شعبنا - أولا - من السيطرة الاستعمارية، وبخاصة سيطرة الاستعمار البريطاني الذي ربط الكويت باتفاقية الحماية. وتاريخ الحركة الوطنية حافل بالانتفاضات المتعددة التي كان من بين أهدافها انهاء تلك السيطرة الاستعمارية بشتى الوسائل. كذلك فقد استمر مد الحركة الوطنية بعد الاستقلال مع اختلاف في الوسائل. غير ان تفاقم الانحرافات في سياستنا الداخلية من جهة، وتركيز نشاط الحركة الوطنية على العمل من داخل مجلس الأمة فحسب من جهة أخرى، جعلا العمل الوطني يقصر عن أن يكون في مستوى آمال الشعب وتطلعاته، فاستوجب الأمر قيام حركة تصحيحية تتولى زمام العمل الوطني بالاسلوب الديمقراطي حتى اذا ما أدى تطور هذه الديمقراطية الى تحمليها المسؤولية قامت عملا برعاية مصالح الشعب، وصححت كل اعوجاج قائم في علاقات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعمرانية وغيرها. ان القيام بهذه المبادرة الديمقراطية التصحيحية هو سبب قيام التجمع الوطني، وان التجمع الوطني اذ يتقدم ببرنامجه هذا، والذي يتكون من فصل اول خصص لاستعراض تاريخ الحركة الوطنية قبل الاستقلال وبعده حتى قيام التجمع، وفصل ثان يتضمن أهداف التجمع وسياسته في شتى المجالات ليدرك تماما أن نجاح الكفاح السياسي لا يأتي الا بمشاركة الشعب فيه وايمانه بأهدافه ووسائله ومن هنا تأتي دعوتنا الى المواطنين الى الالتفاف حول برنامجنا هذا من أجل بناء كويت ناهض قوي يشكل ركنا صلداً في بناء الأمة العربية من المحيط والى الخليج

الفصل الأول

استعراض تاريخي للحركة الوطنية
(قبل الاستقلال وبعده)

لا شك في أن ما توصلت إليه الكويت اليوم من بداية لحياة ديمقراطية، ومن إعلان للدستور والحكم بالقوانين والأنظمة، والسعي لإقامة دولة حديثة، كل ذلك قد مر بطريق به عثرات ونضالات سياسية كبيرة خاضها الشعب بكل فئاته الاجتماعية. وبذلك يرى التجمع الوطني أن من الواجب عليه وهو يباشر كفاحه للسعي لتصحيح سير الحركة الوطنية في البلاد من أجل تحقيق المصالح الحقيقية للجماهير، أن يلقي الضوء على مسيرة الحركة الوطنية، ويبين مدى تفاعلها مع الأحداث سلبيها وإيجابيها، ثم تحليل أسباب الفشل من أجل أن يكون في ذلك عبرة، لا سيما أن الشعب العربي قد عانى الكثير من تجارب بعض القيادات التي لم تحسن قيادتها، ولم تحسن اختيار أساليب الكفاح والعمل السياسي. فكانت نتيجة ذلك ليس عدم تحقيق الأهداف فحسب، وإنما أدت في أحيان كثيرة إلى انتكاسات أثرت نتائجها على أوضاع الشعب العربي سياسياً واقتصادياً وحتى معنوياً. إننا نستعرض الكفاح السابق، مستلهمين منه العزيمة، ونكون في الوقت ذاته متفادين مواقع ما شخصناه من أخطاء.

أولاً: حركة المجلس في عام ١٩٣٨

لقد حكمت الكويت ومرت بأسرة واحدة تداولت سلطتها من فترة إلى أخرى، بين الحكم الفردي، وبين التشاور أحياناً مع الناس، وبين ممارسة الديمقراطية على صورة ناقصة حالياً.

وفي عام ١٩٣٨ (قبيل الحرب العالمية الثانية) لم يكن ثمة ديمقراطية ولا مشاركة شعبية في الحكم والسلطة. فحدثت حركة عام ١٩٣٨ التي قاد العمل الوطني فيها فئة التجار الذين كانوا في ذلك الوقت أكثر المواطنين وعياً على واقعهم وعلى متطلبات علاجه. وتعتبر حركة عام ١٩٣٨ أعنف حركة سياسية في تاريخ الكويت الحديث إذ إنها فضلاً عن شدة وجرأة دوافعها، كانت حركة محددة الأهداف إلى حد كبير، فقد كانت مطالبها كالآتي:

١ ـ الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم

٢ ـ العمل على التخلص من القيود الاستعمارية المتمثلة بمعاهدة ١٨٩٩

٣ ـ تعديل اتفاقية الزيت على وجه أكثر تحقيقاً لمصالح الوطن

٤ ـ المناداة بالوحدة على الصعيد العربي

وقد فشلت تلك الحركة لأسباب كثيرة منها داخلية وأخرى خارجية

فعلى الصعيد الداخلي لم تعمل قادة الحركة على إيجاد تنظيم شعبي يسند حركتهم ، فضلا عن أن وضع المواطنين من النواحي الفكرية والسياسية والاجتماعية ، وظروف المرحلة التي كانوا يعيشونها ، كانت ، كلها ، تفتقد الجو المناسب الذي يمكن أن يهيئ للحركة الدعم الكافي لإنجاحها .

وعلى الصعيد الخارجي ، وقف الاستعمار بوجه هذه الحركة بالمرصاد ، فقد وجد فيها بداية خطر على وجوده ، ليس في الكويت فحسب ، وإنما لاحتمال أن تكون تلك الحركة شرارة الانفجار في المنطقة ككل . وبخاصة أن منطقة الخليج العربي كانت تعتبر من مناطق نفوذه المهمة اقتصادياً واستراتيجياً . يضاف إلى ذلك الوضع السياسي العربي الدقيق الذي كان قائماً في ذلك الوقت (قبيل الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة) والذي كان يفرض على الاستعمار الانجليزي بالذات الحساسية المفرطة والتهيب البالغ من أي تحرك شعبي ضده . وبذلك جوبهت الحركة بالقمع العنيف وأخمد أوارها سريعاً .

ثانياً : الانتخابات الشكلية لمجالس عام ١٩٥١

في عام ١٩٥١ سمح لعدد معين من المواطنين بانتخاب أعضاء مجالس بعض الإدارات كالمعارف والبلدية والصحة . غير أن الطريقة التي تمت بها تلك الانتخابات كانت طريقة مدبرة فقد أتيحت لها أطيب الناس لا قدرة لهم على تبني مصالح المواطنين والكفاح من أجل حقوقهم والتصدي لمشاكلهم ووضع الحلول المناسبة لها . وبالرغم من ضعف تكوين تلك المجالس وضيق صلاحياتها ، فإنها مع ذلك وقفت بعض المواقف في مواجهة السلطة ، فطالبت بتوسيع صلاحياتها والإشراف على شؤون الإدارات الحكومية كما اصطدمت تلك المجالس أحياناً بالسلطة الحاكمة المتمسكة بنفوذها وصلاحياتها ، إلا أنها قد فشلت في تحقيق الهدف من وجودها بسبب ضعف الوعي الفكري والسياسي عند المواطنين عموماً ، في ذلك الوقت ، ونتيجة لضخامة قوى التسلط المفروض على الشعب آنذاك .

ثالثاً : نشاط الأندية والهيئات والصحافة

قامت الأندية والهيئات والصحافة بنشاطات سياسية متواصلة ، وإن كان غالب نشاطها قد انصب بشكل رئيسي على التفاعل مع الأحداث العربية مثل ثورة الجزائر وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وإعلان الوحدة العربية عام ١٩٥٨ بين مصر وسورية وثورة تموز سنة ١٩٥٨ في العراق . وقد برزت في تلك المرحلة ومن خلال هذه الأحداث مجموعة من الشباب كونت نواة العمل الوطني . وقد طرحت خلال تلك المرحلة شعارات حزبية كإعلان الدستور وتحقيق الديمقراطية كأسلوب حكم شعبي . إلا أن السلطة تصدت لهذه الحركة في عام ١٩٥٩ وصادرتها وأوقفت نشاطها عن طريق إغلاق الأندية وإيقاف الصحف وخنق النشاط الأهلي عموماً .

ومع أن قيادات تلك الحركة كانت أكثر جرأة من سابقيها، وأكثر استعداداً للبذل والتضحية في عملها، إلا أنه كان يعيبها شعورها بقضية الوطن العربي لم يصحبه اهتمام، ولو قليل، بقضايا السياسة المحلية. فلا هي عملت من أجل تكوين كوادر شعبية تستند إليها في كفاحها، ولا هي أولت قضايا السياسة المحلية اهتماماً في اتصالها معها يمكن أن يؤدي إلى التفاف شعبي حولها يمكنها من مواصلة الكفاح، ومن استقطاب القوى الوطنية المشاركة في العمل السياسي على وجه يعطيه الثقل اللازم لنجاحه.

رابعاً: انتخابات المجالس النيابية

مع انتشار المد القومي الذي بدأ يكتسح قوى التخلف والاستعمار في المنطقة العربية، وإلى جانب ما أدت إليه النشاطات السياسية للحركة الوطنية من نشر لمفاهيم الحرية والديمقراطية وطريقة ممارستها في الكويت بين عامة أفراد الشعب، زاد تركزاً ووضوحاً انتشار الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي بعد انتشار التعليم، وبدافع من ظروف محلية معينة وبخاصة بعد استقلال البلاد، أعلنت السلطة الحاكمة عن إقامة حياة نيابية ديمقراطية تعتمد النظام البرلماني الحر. وقد كان موقف القوى الوطنية في البلاد مؤيداً لهذا الاتجاه. فشاركت مختلف اتجاهاتها في المجلس النيابي مشكلة كتلة معارضة نشطة تحمل برنامجاً محدداً المعالم متفقاً عليه قبل الدخول إلى المجلس مما أعطى الحركة قوة داخل المجلس. وقد نجحت الحركة الوطنية ممثلة بالمعارضة في دفع المجلس (مجلس عام ١٩٦٣)، والسلطة التنفيذية إلى إصدار بعض القوانين التي تسند الحرية وتحقق بعض المكاسب الشعبية مثل قانون العمل في القطاع الأهلي الذي جوز تشكيل النقابات، كما وقفت ضد القوانين التي تكبل الحريات العامة كقانون الصحافة والأندية والموظفين، كما أنها استطاعت، ولأول مرة في تاريخ المنطقة، أن تنجح في طرح قضايا النفط على ساحة البحث شعبياً وتوجد الوعي العميق لدى المواطنين. فقد تم طرح مسألة تطبيق العوائد للنقاش مدعمة بالإحصاءات مما حمل المجلس بمن فيه من النواب إلى الوقوف بجانب نواب الحركة الوطنية التي استطاعت لفت نظر غالبية الشعب إلى أهمية النفط كمورد وحيد للبلاد. وبعد ذلك حاولت المعارضة أن تجعل من مجلس الأمة جهازاً رقابياً فعلياً ومؤثراً على السلطة التنفيذية، إلا أنها لم تفلح في ذلك بسبب وجود الكثرة الموالية في المجلس، والتي مكنت الحكومة من سن القوانين المقيدة للحريات مثل قانون الموظفين ومنع الحديث في السياسة في النوادي، وإغلاق الصحف إدارياً. وقد اعتبرت المعارضة تلك الأعمال من جانب الحكومة خرقاً للدستور مما حمل بعض أعضائها على الاستقالة من المجلس.

ولكن الحركة الوطنية، بعد خروجها من المجلس، عادت إلى قواعدها الشعبية لتعرف ردة الفعل لديها نتيجة للاستقالة ولترسم الطريق الجديدة للعمل على ضوء ما وجدت. فالمواطنون غير راضين عن تلك الاستقالة بل إنها كانت في نظرهم غير مبررة الأسباب. فالحركة الوطنية في نظرهم استطاعت في داخل المجلس أن تحقق مكاسب وطنية ملموسة. وبناء على ذلك،

وبعد تقييم من قبل قيادة الحركة الوطنية لتركيبة المجتمع ، اتضحت لها الرؤية تماماً ، واتضحت لي قناعة تامة ، بأن الأسلوب الذي يجب أن يتبع هو سلوك النهج الاصلاحي في العمل السياسي ، فكان أن تبنته قيادة الحركة وبدأت بالعمل وفقاً له . ثم جاءت بعد ذلك انتخابات ٢٥ يناير ١٩٦٧ التي خاضتها الحركة الوطنية بصورة منظمة وببرنامج متفق عليه من قبل كل فئاتها . إلا أن السلطة تدخلت في تلك الانتخابات لصالح عدد معين من المرشحين ذوي الاتجاهات الولائية المعروفة مما أبعد المعارضة الى خارج مجلس الأمة . وظل مجلس الأمة يناير ١٩٦٧ يعمل في تكريس موقف السلطة بعيداً عن أي عطف أو تأييد من جمهور المواطنين وقبيل أن يتم مجلس ٢٥ يناير ١٩٦٧ مدته لاحظت الحكومة أنها لو أجرت الانتخابات الجديدة حسب جداول المسجلين في انتخابات عام ١٩٦٧ بالاضافة الى الزيادة الطبيعية ، فإن النتيجة ستكون ، بلا شك ، لصالح الحركة الوطنية ، خصوصاً وأنها على غير استعداد لتكرار عملية التدخل بعد أن عانت من نتائجها ما عانت . لذلك فكرت بوسيلة أخرى تضمن لها أغلبية في داخل المجلس الجديد ، فكان أن لجأت قبل انتهاء مجلس ١٩٦٧ الى اغراق المناطق الانتخابية عن طريق حملة تجنيس واسعة ومقصودة كانت نتيجتها أن زاد عدد الناخبين من (٢٠) ألف الى حوالي (٤٣) ألفاً.

فلما أعلن عن اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٧١ كان رأي الكثيرين من أعضاء قيادة العمل الوطني عدم خوض الانتخابات ما لم يتم تعديل الدوائر الانتخابية وتعديل قوائم أسماء الناخبين ، لأن خوض الانتخابات دون ذلك ، يجعل من المتعذر الاتيان بعناصر نشيطة وواعية وفعالة الى داخل المجلس ، بالاضافة الى أنه يمثل اعترافاً بالأعداد التي تم تجنيسها وادراجها في الجداول الانتخابية موزعة على الدوائر المختلفة ، وسيترتب على ذلك ترتيب المناطق كما تريد الحكومة الى عدة انتخابات مقبلة وتصبح الحركة الوطنية في مأزق . ومع ذلك فان فريقاً من الحركة الوطنية أيد ، وللأسف ، خوض تلك الانتخابات معوناً على الحركة الوطنية فرصة كشف خطط السلطة ونواياها أمام المواطنين

وهكذا أصبحت الحركة الوطنية أمام واقع ، ليس أمامها الا أن تجابهه وأن تحاول تجاوزه لتعيد الديمقراطية الى مسارها الصحيح السليم

خامساً : الوضع الراهن

لقد انحدر العمل السياسي في المدة الأخيرة الى مستوى منخفض ، يبعد به عن تحقيق مصالح الشعب . ويستطيع ذو النظرة العميقة أن يدرك أن انحداره مستمر ما لم تتدارك الوضع جهود المخلصين من أبناء هذا الوطن ممن يعون مسؤولياتهم ولديهم العزم الصادق في الكفاح من أجل الغد الأفضل . ويمكن تلخيص الوضع الراهن كالآتي

أ ـ نتيجة لعدم وجود نشاط سياسي فكري عام بسبب فقدان وجود تنظيمات سياسية رائدة انصرفت أذهان الجماهير عن تتبع مصالحها الحقيقية البعيدة المدى . واشتغل الناس بأمورهم اليومية ومنافعهم الآنية وحتى ، أحياناً ، الأنانية منها ومن ذلك القعود . والرضى بالواقع عند الناس في الكويت والتجارب المرة التي مرت بها حركات العرب في بعض الدول العربية في العشرين سنة الأخيرة والتي أدت الأحداث المصاحبة فيها إلى عدم الاستقرار في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى ، في أحيان كثيرة ، إلى فقدان الأمن وتشرد عدد كبير من مواطنيها واقترن مفهوم النشاط السياسي ومدلوله عند غالبية المواطنين في الكويت ، بتلك الصورة القاتمة الكئيبة التي مرت في بعض البلدان العربية . بالإضافة إلى ذلك استطاعت السلطة بتكتيك سياسي بارع ، أن تطوق النشاط السياسي وتحصره داخل أروقة مجلس الأمة سواء في ذلك الموالون والمعارضون

فأما الموالون فإن نشاطهم لا يعكس إلا مصالحهم الشخصية والعائلية والفئوية ويهتمون بالشعارات . ويحاولون بالشكوى إذا ما شاءت ، ولكنهم على استعداد دائم لأن يمرروا للسلطة ما تشاء من مشاريع وقوانين .

وأما المعارضون فإن نشاطهم انحصر في داخل المجلس ، فقد انقطعت جذورهم الشعبية وترتب على ذلك أن ضعفت مهاراتهم . والسبب في ذلك بسيط فحتى يكون العمل السياسي مؤثراً داخل المجلس لا بد أن يكون في أحد وضعين فهو إما صادر عن الغالبية القادرة على أن تحل وتعقد ، وإما عن قلة برلمانية ولكن لها قواعد شعبية ممتدة في المجتمع تستطيع من خلالها أن ترهب الكثرة في ساعة الجد . وحيث أن المعارضين في برلمان ١٩٧١ ليسوا من أولئك ولا من هؤلاء فلم تعد السلطة تبالي بمعارضتهم وإنما صار وضعهم نافعاً لها لأنه يعطي صورة زخرفية تطمئن لدينا على أن الديمقراطية البرلمانية في بلادنا بخير .

ب ـ نتيجة لكل ما سبق ، وبقناعتنا التامة ـ كما أسلفنا ـ بأن الأسلوب الواجب اتباعه في العمل السياسي هو الأسلوب الإصلاحي ، والأسلوب الإصلاحي الهادف لخير هذا البلد والمحافظة على النظام الديمقراطي والسعي لتطويره . فإن الضجر والتبرم من التجربة البرلمانية بسبب تردي وضعها ، قد بدأ يطفح هنا وهناك في مجتمعنا . هذا الضجر والتبرم يمكن أن يستمر ، ولم تدرج حظائره ، أن تستغله فئات لا تريد بنظامنا الديمقراطي الخير والصلاح . فتكون النتيجة تخريب التجربة الديمقراطية بأسرها في مجتمعنا

الفصل الثاني

اهداف التجمع الوطني ووسائل تحقيقها

ان التطلع بعمق الى الأوضاع التي يعيشها مجتمعنا اليوم ليحس بالألم والمرارة . فمع كون دولة ثرية في المال الا ما ننفقه دون تخطيط مدروس . ودون أن نأخذ لمرحلة ما بعد النفط عدتها يضاف الى ذلك أن مستوى الخدمات الأساسية في المجتمع في هبوط مستمر ولكنه يدفعها الجهاز الاداري الضعيف العاجز عن تنفيذ أي خطة اصلاحية بعد أن تضخم وعج بالانحراف والفساد والتفكك .

كذلك فإنه لانعدام التخطيط في مجالات التنمية الاقتصادية والاسكانية والصحية والتعليمية صرفت الاموال الكبيرة بغير مردود أو بمردود ضئيل فضلا عن عدم الربط بين مجال وآخر فلا سياسة سكانية ، ولا سياسة للتصنيع ومواكبة لامكانيات المواد الأولية المتوافرة لدينا وهكذا . ولعل من أخطر ما آل اليه الوضع أن الناس قد بدأوا يشككون حتى في جدوى العمل الوطني وفي سلامة الديمقراطية كأسلوب عمل ونظام حكم وذلك بسبب تردي التجربة البرلمانية في البلاد التي عكست العمل السياسي في داخلها الى مهاترات كلامية كسبا للصوت الانتخابي على حساب مصلحة الوطن والمواطنين . وشعورا بالمسؤولية ، تضافرت جهود شباب التجمع الوطني ، وصدقت عزيمتهم من أجل العمل الجاد على تصحيح مسيرة الحركة الوطنية . ان النظام الديمقراطي البرلماني هو أنسب النظم لتحقيق خير شعبنا وازدهار وطننا . واذا كانت التجربة البرلمانية قد تمت ممارستها على وجه خاطئ ، فإن العمل المخلص في نظرنا يجب أن يكون تصحيحها لا هدمها أو التنكر لها . ولكن قد تبين لنا أن السلطة قد استطاعت ، بوسيلة أو بأخرى ، أن تحول دون وصول عدد مؤثر من العناصر الوطنية الى مجلس الأمة . فينبغي على تلك العناصر الوطنية ان تعمل لتقتنص فرص وجودها . وتسمع صوتها ، سواء من داخل المجلس أو من خارجه عن طريق تفاعلها في أوساط المواطنين وتلاحمها الفكري معهم سواء عن طريق تبني مصالح المواطنين الحقيقية أم عن طريق كشف ألاعيب السياسيين المحترفين لكي تأخذ الحركة الوطنية مسارها في موكب التصحيح .

أولا : الخطوط العريضة للأهداف والوسائل

ان « التجمع الوطني » يهدف أساساً الى بناء الدولة العصرية في الكويت : دولة تؤمن بالتطور نحو الأفضل وتراجع حساباتها دوماً من أجل ذلك . فلا يمنعها أن تأخذ بالاصلاح عرف فاسد أو تقليد بال وانما هم رجالها السهر من أجل الأخذ بيد المواطنين جميعاً نحو ما هو أصلح لهم ولمستقبل الأجيال من بعدهم .

دولة تتحقق فيها الحريات العامة والمساواة الكاملة للمواطنين في الحقوق والواجبات . ويسودها العدل والنظام والقانون .

دولة تؤكد وترعى القيم الروحية والأخلاقية، وتؤمن بأن الشريعة الاسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع، وتكون عماد مجتمعها الأسرة القوية المتماسكة، باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع.

وهي في الوقت ذاته، دولة تعتمد العلم والتكنولوجيا لتحقيق النهضة العلمية والعصرية والادارية الشاملة. وتؤمن بأن العلم التجريبي وتطبيقاته لا جنسية لهما ولذلك تغترفهما من كل معين تقدر على الاغتراف منه، شرقياً كان أم غربياً، حتى يصل البحث العلمي فيها الى المستوى الذي وصل اليه في الدول المتقدمة.

دولة ترعى اقتصادها الوطني وتوجهه وتنميه، وتحفظ ثرواتها الوطنية من سيطرة الأجنبية ومن الاسراف، وتضع نصب عينيها دائماً، وهي تفعل ذلك، ان خير الكويت ليس من حق هذا الجيل وحده يتمتع به، حتى آخر قطرة، الى درجة الخطر، تاركاً للأجيال المقبلة الى مستقبل غير مضمون ولا مأمون. فلا بد اذن من العدالة في التوزيع، ليس فقط بين أبناء هذا الجيل، وانما بين هذا الجيل والأجيال التي بعده فهم أبناؤه وأحفاده، وسمة الدولة العصرية أنها تخطط للحاضر وللمستقبل القريب والبعيد.

دولة تحقق لمواطنيها الأمن والسلامة في المجال الداخلي، وتتيح لهم فرصة التدريب على حمل السلاح ليساهموا في الدفاع عن وطنهم، وتقيم الجيش العصري ليكون درع الوطن الحامي بأسلحته وخبراته.

هذه الدولة العصرية التي نسعى لتحقيق وجودها في الكويت، نريدها، وهي تعمل لخير الوطن والمواطنين، مؤمنة بأن الكويت جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير. ولذلك فهي، في كل نشاطاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، لا تغفل هذه الحقيقة، وان خط التطور الذي يجب سلوكه في بلادنا هو ما كان هدفه النهائي تحقيق التكامل والتلاحم مع سائر أرجاء الوطن العربي الكبير بحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الوحدة العربية الكبرى المنشودة.

دولة تقيم سياستها الخارجية على أساس التعاون الدولي، ذلك أن التعاون في عالم اليوم ضرورة لا بد منها. ولكنه تعاون الأحرار وتعاون الأنداد. ولذلك فانها بقدر ما تؤمن بالسلام والتعاون الدوليين، تحارب التبعية والاستعمار والتفرقة العنصرية.

بعد هذا البيان للخطوط العريضة لأهداف التجمع الوطني ننتقل الى بيان الخطوط العامة لوسائل تحقيق هذه الأهداف.

ان «التجمع الوطني» يستنكر القاعدة التي يعمل بموجبها بعض محترفي السياسة والتي مؤداها «ان الغاية تبرر الوسيلة». ولذلك فان التجمع، على عكسهم، يؤمن بنظافة الوسيلة ايمانه بشرف الغاية، ويعتمد الوسيلة السمحاء لأن الغاية السامية لا يمكن أن تتحقق الا بوسيلة سامية.

وإذا كان الهدف هو إقامة المجتمع الحر، وتشييع الديمقراطية السياسية فإن الوسيلة إلى تحقيق ذلك إنما تكون بالاعتماد على حرية الرأي والدعوة إلى الحوار الفكري في مجتمع تحقيق مناخ ديمقراطي بين المواطنين يتلمسون فيه معالجات مشاكلهم بروح علمية سليمة

وإذا كان الهدف هو بناء الدولة العصرية والمجتمع المنظم المتطور، فإن الوسيلة إلى ذلك تكون بتبني أسلوب العمل الوطني الصريح الذي ينطلق على أساس من التخطيط العلمي والتفكير المنهجي من أجل تحقيق مصلحة المواطنين مع المحافظة على الدستور واحترام القوانين، وتبني التعديل لكل ما يتعارض مع مصلحة المواطنين أو ينتقص حرياتهم عن طريق الكفاح السياسي الديمقراطي المنظم البعيد عن الصراعات والتشنجات والعنف والاستهتار بكرامة الناس وأمنهم

وما دام الهدف هو تحقيق صالح المجتمع بكل فئاته وطبقاته، فإننا نرى أن من الواجب أن تكمل قوى الشعب العاملة كلها من أجل العمل الوطني الموحد. وإننا إذ نعترف بوجود بعض التناقضات الاجتماعية بين هذه الفئات والطبقات، لأن ذلك هو طبيعة الحياة، فإننا نتجه إلى حل هذه التناقضات بالأسلوب العلمي والوسائل السلمية، ونعمل على تقليص الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته دون أن ندع الحوار بينها ينقلب إلى تناحر وصراع

وإذا كان «التجمع الوطني» يؤمن بالمعارضة الشعبية والاستمرار في سياسة الدعوة الجماهيرية فهو في عمله الوطني يستمد القوة والعون من جماهير الشعب، ومن جماهير الشعب وحدها ويؤمن إلى درجة اليقين بأن صلابة كفاحه وقدرته على تحقيق أهدافه إنما تنبع من قوة التلاحم أبناء الوطن معه، فالعمل السياسي الناجح يجب أن يبني جسوراً بين أبناء الوطن الواحد

والتجمع الوطني في كفاحه السياسي لا يضلل الجماهير ولا يستثير عواطفها سعياً للفورات الحماس المؤقتة، ولذلك فهو لا يرفع إلا الشعارات التي يمكن تحقيقها، لكي لا يصبح في حركته أسير شعارات يتخبط من أجل تنفيذها دون جدوى

ثانياً: بعض التحديدات الهامة في برنامج التجمع الوطني

أ ـ في مجال السياسة الداخلية

إن بناء كيان الدولة في المرحلة الحالية بناءً سليماً ومتيناً، وعليه فمصالح الناس الحقيقية وسلامة علاقاتهم، لا تؤديان إلى قوة وصلابة الوضع الداخلي للوطن فحسب، وإنما تؤديان، تلقائياً، إلى قوة وصلابة وضع البلاد في علاقاتها الخارجية بالدول الأخرى، لأن أساس قوة الدولة في سياستها الخارجية، ونجاحها في تلك السياسة، يعتمد أولاً وقبل كل شيء على سلامة بنائها الداخلي، ومن هنا بدأنا الكلام في السياسة الداخلية قبل الكلام عن السياسة الخارجية

١ ـ في مجال الحكم :

ان التجمع الوطني يؤكد على ان الديمقراطية هي أصلح نظام حكم يكفل حرية الشعب بجميع فئاته وطبقاته الاجتماعية ، ويتيح للجميع فرصة ممارسة حقوقهم وتحمل واجباتهم ولذلك فانه يؤكد باصرار على ضرورة المحافظة على النظام الديمقراطي كاسلوب حكم ، مع تحري تطويره وتعميق الوعي الشعبي به وازالة كل ما شابه ، أوقد يشوبه ، من شوائب ومعوقات كما يسعى الى تعديل ما يتعارض مع مبادئ الحريات العامة للمواطنين على وجه يكفل لهم حرية ممارسة نشاطاتهم السياسية والثقافية عبر تنظيماتهم المعنية وبالاساليب الديمقراطية الصحيحة وفي سبيل ذلك فان التجمع الوطني يدعو الى :

(أ) ـ احترام الدستور ، والقوانين المنفذة له ، والسعي لتعديل كل ما يتعارض مع مصلحة المواطنين وحرياتهم وفي هذا الخصوص يؤمن التجمع الوطني بأن الحاكم مهما كان عادلا وحكيماً . فان الحاجة تبقى قائمة الى القانون القانون العادل كذلك وعلى ذلك فاننا نرى ان الحاكم العادل يجب أن يلتزم حدود القانون وذلك جوهر عدله . فان تخلف القانون عن معالجة الواقع وجب تعديل القانون لا خرقه وهو ما نقصد وهذا هو مفهومنا لمبدأ سيادة القانون

(ب) ـ التأكيد على حرية العمل السياسي والنقابي بما يحقق حرية المواطنين عبر تنظيماتهم ومعارضة كل مظهر من المظاهر المتخلفة للديمقراطية .

(ج) ـ تعديل قانون الانتخاب الحالي ، واعادة تشكيل الدوائر الانتخابية بحيث يسحب كل مواطن في دائرة سكنه الفعلي . وتخفيض سن الناخب الى ثمانية عشر عاماً . واقرار حق المرأة في الانتخاب والترشيح مع ضرورة ضمان نزاهة الانتخابات

٢ ـ في مجال السياسة الاقتصادية

نتيجة لتردي الوضع السياسي في البلاد فقد تردى الوضع الاقتصادي بالرغم من المداخيل الكبيرة من عائدات النفط والتي تعرف في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ الى ارقام ضخمة . والملاحظ ان سياستنا الاقتصادية الحالية تفتقد الى التخطيط والتنظيم والمال العام لا يوجه الى الانتاجية المحددة احتياطاً للمستقبل حين نضوب النفط . وانما يستنفد اشباعاً للمصالح وفي انفاق استهلاكي مهلك كذلك فان المال الخاص يتحرك ، في غيبة التوجيه والترشيد ، بعيداً وراء المصالح الآنية دون المساهمة الفعالة في بناء الوطن ككل على دعائم اقتصادية ثابتة ووطيدة ومن اجل تلافي ذلك كله فان التجمع الوطني يطرح ضبط السياسة الاقتصادية على اربعة أسس

اقتصاد موجه . انتاجية محببة . تكامل عربي . اتفاقات دولية سليمة

أ ـ الاقتصاد الموجه :

إن التجمع الوطني يؤمن بالملكية الخاصة وبحقوق مالكيها وحمايتها غير أنه يؤمن كذلك بأن الملكية الخاصة إن لم تضبط وتوجه أدت إلى تسلط القوي على الضعيف وإلى تحديد مراكز استغلال اقتصادي تمتد إلى مراكز قوى سياسية تحرك دفة السياسة في البلاد نحو مصالحها الأنانية . كذلك فإن ملكية الدولة العامة يجب أن تضبط على أسس علمية هادفة بعيدة عن الارتجال والعفوية . ومن أبرز مظاهر «توجيه الاقتصاد» التي نراها هو وجوب وضع خطة اقتصادية (قصيرة وطويلة) وتحديد دور كل من القطاع العام والمال الخاص فيها وإلزام كل فئة بأداء دورها في تنفيذ الخطة كاملا . والأخذ بعين الاعتبار دائماً تغليب صالح الوطن ككل على المصالح الفردية متى اختلفت ، واعتبار الثروة الوطنية للشعب عامة يجب المحافظة عليها والعمل على تنميتها لصالح جميع المواطنين .

في مجال النفط : ولا بد لنا ، ونحن نتكلم في مجال الاقتصاد الموجه ، أن نتحدث عن النفط بشيء من التفصيل ، فقد أصبحت معيشتنا تعتمد اعتماداً أساسياً على صناعة النفط وأكثر من ذلك فإن الكثير من قضايانا المصيرية ترتبط به بشكل أو بآخر . والسياسة الحكيمة التي يمكن أن ننتهجها في دائرة سياسة الاقتصاد في البلاد هي السياسة النفطية . ومن هنا وجب أن نتجه بكل جوانب تحركنا السليم للتخطيط للسياسات النفطية . ومن ذلك ما يلي :

١ ـ التعاون مع المختصين من أبناء وطننا لإتمام تملك الدولة للأربعين بالمائة الباقية من أسهم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع إنتاج النفط وتصديره في الكويت لتكون الدولة مالكة لصناعتها النفطية مائة في المائة .

٢ ـ العمل على توسيع صناعة التكرير المحلية في البلاد بحيث تصل طاقتها إلى تكرير كامل إنتاجنا ، وبذلك نضمن أن تصبح صادراتنا النفطية على شكل مشتقات نفطية ، لما يحققه ذلك من عائد عال من جهة ، ولما في ذلك من تشغيل آلاف المواطنين في عمل هذه الصناعة وخلق جو من الازدهار والاستقرار في وطننا من جهة أخرى .

٣ ـ دعم وتشجيع صناعات الأسمدة الكيماوية ، وتمكينها من توسيع نشاطها لتستوعب كل المنتجات الثانوية التي تخرج من معامل التكرير ، ومساعدتها في الحصول على كل كميات الغاز الطبيعي الذي تحتاجه والأموال اللازمة لتوسيع مصانعها . إن صناعة الأسمدة الكيماوية تمنع الإسراف وهدر الثروات الطبيعية كما هو حاصل الآن بحرق الغاز الطبيعي . كما أنها في الوقت نفسه ذات ناتج ذي سعر مرتفع في الأسواق العالمية .

٤ ـ الاهتمام بالصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على متحصلات معامل التكرير والغاز الطبيعي . بحيث نجعل الكويت من أوائل الدول المصدرة للمواد البتروكيماوية ، سواء أكانت كاملة التصنيع أم نصف مصنعة لما في ذلك من دخل مادي كبير للبلاد . ومن خلق الكثير من مجالات العمل لأبناء الكويت ولأبناء الدول العربية الشقيقة .

٥ ـ تدعيم شركة ناقلات النفط الكويتية ، والشركة العربية لنقل البترول لكي تكون هذه الناقلات الكويتية والعربية قادرة على نقل كل انتاجنا من النفط الخام ومشتقاته

٦ ـ أما فيما يتصل بالاستثمار الذي هو نتاج عائدات النفط ، التي بلغ منها في عام ١٩٧٤ ستة آلاف مليون دولار ، فاننا نرى ان مكان استثمارها الطبيعي هو اولا في التنمية وطننا ثم في الساحة العربية ثم في البلدان النامية الصديقة ، على أن يستفاد من أجل رسم سياسة التخطيط الاستثماري ـ القصير الأجل والطويل الأجل ـ ، بأعظم الكفاءات العالمية . وان لا تنفصل سياستنا في الاقراض عن اهدافنا القومية العليا التي يجب ان نتعامل مع الدول على أساسها.

٧ ـ ومن أهم ما يجب أن ترعاه الدولة باعتبار ان اقتصادنا يقوم على النفط وهو سلعة ناضبة ، وجوب المحافظة على الاحتياطي العام للدولة وتنميته بحيث يمكن الاعتماد على استثماراته كمصدر من مصادر الدخل القومي في المستقبل.

كذلك يرى التجمع الوطني ، فيما يتصل بتحسين مستوى معيشة المواطنين ، وجوب الأخذ بسياسة تحديد أسعار السلع والمواد الضرورية للشعب ، ووضع الضوابط الكفيلة بمنع الجشع والاستغلال ، ووجوب دعم الحركة التعاونية في البلاد ومساعدتها في عمليات استيراد المواد الضرورية والاساسية ومطالبتها ببيع تلك المواد للمواطنين بأسعار مناسبة بعيداً عن روح التجارية النفعية وراء الربح . كذلك نرى ، حفاظاً على عدم ميزان المدفوعات في صالح الوطن ، وجوب الحد من مستورد الكماليات ولوازم الترف ، ونشر الوعي في صفوف المواطنين للاقلال من الاقبال عليها

والتزاماً بمبدأ التوجيه الاقتصادي نرى وجوب اتباع سياسة ضريبية سليمة سعياً وراء تحقيق التوفيق بين فئات الشعب المختلفة

ب ـ انتاجية محلية :

يرى التجمع وضع حد لسياسة الاستيراد الشامل والعمل على ايجاد انتاجية محلية تسد جانباً كبيراً من حاجة الاستهلاك الشعبي . ومن أجل ذلك نرى ضرورة توجيه رؤوس الأموال المحلية لاقامة صناعة وطنية متطورة قادرة على منافسة المصانع الاجنبية المستوردة . كما يجب فرض رسوم جمركية كبيرة على الصناعة الأجنبية المستوردة الشبيهة بالمحلية حماية للصناعة الوطنية . وتطبيق مبدأ الاعفاءات الجمركية والضرائبية للصناعات الوطنية

جـ ـ تكامل اقتصادي عربي :

ان عصر الحاضر يشهد تكتلات اقتصادية كبرى على مستوى الدول وعلى مستوى (الكارتلات) و (الترستات) من مؤسسات القطاع الخاص ، ومن غير المعقول أن تتمكن الوحدات الاقتصادية الصغيرة من الوقوف في وجه هذه التجمعات الاقتصادية والدولية الكبرى . ومن هنا نرى وجوب قيام تنسيق عربي شامل في مجال التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية وان نسير بخطوات متثبتة الى تحقيق ما نبتغي

١ ـ قيام سوق اقتصادية عربية واسعة ومتكاملة لا تعترضها حواجز ولا عقبات

٢ ـ القيام بمشاريع عربية مشتركة في مجال النفط وبصورة خاصة حول تعاون وثيق في مجال صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياويات في منطقة الخليج العربي حتى يمكن بناء مصانع تكرير ومصانع بتروكيمياويات وأسمدة كيمياوية مشتركة تملكها الدول العربية المجاورة تستفيد من اقتصاديات كبر الوحدة . إذ كلما كبرت طاقة المصنع كلما قلت تكلفة إنتاجه

٣ ـ العمل على تلاحم مؤسسات الاقتصادية العربية في المجالات المصرفية والتأمين بجميع أشكاله والنقل البري والبحري والجوي .

٤ ـ تشجيع رأس المال الكويتي على العمل في الساحة العربية الكبرى.

د ـ اتفاقات اقتصادية دولية سليمة :

يرى التجمع الوطني وجوب أن يكون التعامل الاقتصادي مع الدول الأجنبية قائماً على أسس متكافئة ومن أجل تحقيق المصالح المشتركة ، وإن هذه القواعد يجب أن تنعكس على الاتفاقات التي نبرمها مع تلك الدول . إننا ندرك أننا لا نستطيع أن نعيش في معزل عن دول العالم الأخرى ـ والنامية ، وتبادل المنافع أمر مستقر في العلاقات الاقتصادية الدولية في عالمنا المعاصر

٣ ـ في مجال التعليم والثقافة .

إن التجمع الوطني يوليهما أهمية كبيرة لأنهما أساس بناء الإنسان ، وبناء الإنسان الواعي ضروري لتحقيق بناء الحضارة والمدنية . إن تحقيق النهضة في مجتمعنا لا يمكن أن يتم دون أن يتحقق رقي الإنسان فكرياً وسلوكياً . لقد هدمت دول على رؤوس أبنائها في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ومع ذلك فإن شعوبها نهضت بعد حين من سقطتها ، وعادت من جديد ، في سنين قليلة ، دولاً كبرى ، اقتصادياً وفكرياً واجتماعياً وسياسياً وفي كل مجال . وقد تم ذلك بفضل الإنسان الواعي في تلك الدول .

إن التجمع الوطني يدرك أن سنين طويلة من التخلف ، ومن التوجيه الفكري والتعليمي الخاطئ ، قد سممت عقول الكثير من أبناء وطننا وأمتنا . وفي ظل وضع كهذا فإن الكفاح السياسي أصبح بالغ الصعوبة لأنه في الوقت الذي يتوجه فيه الكفاح نحو تصحيح الأوضاع السياسية ، فإن كفاحاً ثقافياً وتعليمياً آخر يجب أن يوجه لاكتساح المفاهيم الخاطئة والثقافات المحنطة عند المواطنين الذين هم عدة الكفاح وذخيرته . وعلى ذلك ، وانطلاقاً من أهمية دور الثقافة والتعليم في بناء المواطن الصالح ، وفي خلق الجو المناسب وتمهيد الطريق نحو التقدم وبناء الدولة العصرية ، فإن التجمع الوطني يرى ما يأتي :

أ ـ يجب أن يكون الهدف الأكبر في السياسة التعليمية إيجاد «القدرة على التفكير» عند المواطنين واستبدال السيطرة على سياسة التعليمية الاستعمارية بقدرة على التعبير عن الأفكار بغير

لأن كثيرين منا لا زالوا يعيشون في حالة انبهار بمنجزات الحضارة الغربية أو الشرقية . وقد أفقدتهم حالة الانبهار هذه كل قدرة على محاكمة أفكار تلك الحضارتين والتمييز بين غثها وسمينها . حتى صار بعض المثقفين في نظرهم من كان قادراً على التعبير عن آراء ومفكري فلاسفة الشرق والغرب . ان المجتمع الوطني يريد أن يضع حداً لهذه الالفة الموروثة بين المثقف وبين الفكر الاجنبي . وسيعمل بكل قوة على ان يرى المثقفين مشتركين في احتضان ذلك . ان الفكر الحر سينشط في الحركة الفكرية الادبية فتجتهد ، وتفكر ، وتنقد ، وتطلق الفكر الصحيح . ولا بأس أن نأخذ من الغير الفكر الصحيح كذلك ولكن بعد أن يقوم الدليل على صحته دون أية أهمية لكونه صادراً عن هذا المصدر أو ذاك .

ب - يجب أن تدخل النهضة الثقافية كل بيت ، وأن تعم كل مواطن ومواطنة . ذلك أن التقدم المادي السريع الذي شمل غالبية المواطنين في الكويت ان لم يدعم ويقترن بتقدم مماثل ، أو يزيد ، في مجال الفكر والثقافة فان المادة ستكون نقمة . وان زيادتها ستكون سبب هدمها وبعثرتها

ج - نصر على التعليم على أنه حق لكل مواطن يتمتع به برعاية الدولة . وهو كذلك واجب عليه ما دامت نهضة البلاد لا تتحقق الا بتعلم أبنائها .

د - تطوير التعليم ليتمشى مع حركة التطور في العالم - حاضراً ومستقبلاً - في مجال العلم والتكنولوجيا . والاهتمام بالتعليم الصناعي والمهني ، وعلى العموم يجب أن يهدف التعليم الى دعم وتحصين جبهة الامة والدولة العصرية التي نسعى اليها . وفي سبيل تطوير التعليم يركز برنامجنا على ما يأتي :

(١) اعداد المدرس الكفء للقيام بهذه المهمة

(٢) تطوير المناهج في جميع مراحل الدراسة على ضوء احدث التطورات العلمية العالمية

(٣) اعادة النظر في السلم الدراسي ليتفق مع أحدث النظم التربوية

(٤) تحقيق استقلال الجامعة عن السلطة السياسية ضماناً لاطلاق حرية البحث العلمي والابداعي وتوفير المناخ الواجب لهما ، مع عمل كل ما يمكن من أجل تطوير الجامعة لتؤدي دورها كمنار فكري للكويت وللوطن العربي .

هـ - تأييد وتدعيم الحركة الأدبية والفنية لكي تنطلق في مجالي الابداع والتجديد من جهة ، وفي حفظ تراث الأمة العربية ومقوماتها من جهة اخرى

و - الاهتمام بتطوير وسائل الاعلام لتساير حركة التطور في العالم ، ولتكون وسيلة تقارب بين ابناء الشعب العربي ، ووجوب وضعها في خدمة الاهداف القومية للامة العربية وفي بث الوعي الفكري والتثقيفي بين أبناء الوطن

٤ ـ الأمن القومي :

ونه اعتبارا لأهمية هذه المسألة ، وضمان قيام الشعب بواجبه لحماية وطنه ، فان البرنامج يؤكد على ما يلي :

أ ـ تعزيز الجيش والقوات المسلحة ، وانشاء الجيش الحديث المتطور

ب ـ وضع نظام التجنيد الاجباري لكي تتحقق للمواطن فرصة الدفاع عن وطنه

جـ ـ وضع نظام الفتوة في مدارس الكويت موضع التنفيذ

٥ ـ السياسة التشريعية :

ان التشريعات والقوانين هي التي تنظم علاقات الناس بعضهم في أي مجتمع انساني . ولذلك فان الخلل الذي يصيب المجال التشريعي والقانوني في مجتمع يعكس آثاراً وخيمة على علاقات الناس في ذلك المجتمع ، ويؤدي الى فوضى مدمرة . والملاحظ لنا في الكويت تخبط في سياسة التشريعية والقانونية على وجه بالغ الخطورة على مستقبل وعلى استقرار النظام في مجتمعنا . فبعض القوانين تعدل أكثر من مرة بعد صدورها بمدة وجيزة مما يبرهن أنها صدرت دون دراسة متعمقة ومستنيرة . وبعض القوانين تنقل حرفياً عن قوانين اجنبية شرعت لمجتمعات مختلفة زماناً ومكاناً عن مجتمعنا . وفي المقابل توجد قوانين متأخرة في ادراج لجان مجلس الامة ردحاً من الزمن في حين ان الحاجة الى اصدارها ملحة الى حد بعيد . والتجمع الوطني يدعو الى اصلاح الحال اصلاحاً جذرياً . ويبين هنا بعض الخطوط العريضة لاصلاح هذه المسألة بالذات ، ليكون المواطنون على بينة منها

أ ـ ان السياسة التشريعية السليمة هي التي تصدر القوانين التي تعالج مشاكل الناس وتنظم شؤون حياتهم على وجه صحيح وناجح . والمهم في التشريع أن يستجيب لواقع المجتمع الذي صدر فيه . ولذلك كان من الخطأ الكبير ان تنقل القوانين الأجنبية نقلا حرفياً دون أن توجد بالاعتبار طبيعة المجتمع الذي صدرت تلك القوانين لمعالجة شؤونه ومقارنة تلك الطبيعة بطبيعة مجتمعنا ونوعية علاقات الناس فيه . فما صلح لقوم قد لا يصلح لغيرهم ، وما صلح في زمن قد لا يصلح في غيره

ب ـ بالنسبة للقوانين التي تتصل بقطاعات معينة من الشعب ، فان التجمع يرى أن تلك القطاعات يجب أن تساهم مساهمة فعالة وايجابية في اعداد مشروعات تلك القوانين . ولا يجوز أن يقتصر اعدادها على فئة من الخبراء أو من موظفي الحكومة . ان هذا الاسلوب هو الذي يؤدي ليس فقط الى صدور تشريعات سليمة وانما أيضاً الى أن يحمل لها الناس الولاء والدعم ، اذ يشعرون انها منهم واليهم وليست مفروضة عليهم من عل فرضاً

جـ - يرى التجمع الوطني وجوب تدعيم الخبرة القانونية في مجلس الأمة الى أقصى حد ما دام الوعي القانوني غير مضمون في المجلس حيث يتم انتخاب اعضائه على أساس سياسي وليس على أساس علمي ومهني ، ومن ذلك المنطلق يجب أن نتلافى بتوفير الخبرة القانونية ، كما وكيفا ، الى أقصى حد في جميع لجان المجلس

د - ان التجمع الوطني لا يؤمن أبداً بجدوى الترقيع بقوانين مهترئة ولذلك فانه يدعو الى النظرة في وجوب التخلص الجذري والفوري من تلك القوانين جملة وتفصيلا وبعث الشباب والحيوية في سياستنا التشريعية التي أصابها الترهل ، أحياناً على أيدي الجاهلين بها وأحيانا على أيدي بعض الخبراء المترهلين الذين استقدمناهم

هـ - يرى التجمع الوطني ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع وقد سبق أن ذكرنا ذلك في أول هذا البيان الا ان ما نريد التأكيد عليه هنا هو أن استنباط الاحكام الشرعية من مصادر شريعتنا الغراء (القرآن والسنة) قد تجمد . ولهذا فان تلمس الحلول التشريعية من مصادر الفقه الاسلامي من جديد يستوجب فتح باب الاجتهاد وبما ان الاجتهاد له مستلزمات خاصة فيمن يمارسه فان التجمع الوطني يرى أن تبذل الدولة جهودا مركزة ومكثفة لتلمس الحلول التشريعية من مصادر الفقه الاسلامي .

و - يرى التجمع الوطني وجوب تدعيم هيبة القانون وتنمية الشعور باحترامه لدى جميع المواطنين ولذلك فانه لا مجال لخرق أي قانون ما دام نافذاً مهما كانت المبررات لذلك . فاذا كان تخلف القانون عن الواقع وجب تعديل القانون لا خرقه وهو نافذ ، وأولى مستلزمات تدعيم هيبة القانون أن يحترمه الحاكم قبل المحكوم

٦ - اصلاح الجهاز الاداري :

ان الدولة في الكويت قد قامت على أساس اداري غير مدروس ترتب عليه وجود جهاز اداري تنقصه الكفاءة على نحو فاحش وبالتالي فهو جهاز عاجز عن مواكبة حركة التطور في عدة بالشكل الذي من شأنه المساهمة في بناء الدولة الحديثة التي نسعى الى تحقيقها ومن المؤسف ان الدولة ، رغم تغير الظروف ، ما زالت جهودها قاصرة عن تنظيم هذا الجهاز على أسس تنظيمية عصرية . ان التجمع الوطني ، وهو يدرك ان اصلاح الجهاز الاداري يحتاج الى جهود مخلصة وشاقة ، ليؤكد ان المحاولات الترقيعية لا تجدي في علاجه . وان الأمر يقتضي مواجهة علمية تتضمن اعادة النظر جذرياً في تركيب الجهاز الاداري ودوره . وهو يركز بوجه خاص ، على ما يأتي

أ - اعادة النظر في التقسيم الاداري للدولة سواء من حيث دوائره ومستوياتها أو من حيث وسائل ادارتها بما يكفل اداء الخدمة للمواطنين على أحسن وجه وبأقل تكلفة

ب - اعادة النظر في قوانين وتشريعات العمل الحالية سواء ما تعلق منها بالقطاع الحكومي أو بالقطاع الأهلي والمشترك ، وايجاد التنسيق والتكامل بين القطاعين بينها

ج ـ وضع سياسة شاملة لتنمية القوى العاملة وتوجيهها

د ـ رسم سياسة وطنية سليمة قادرة على استيعاب القوى العاملة محلياً والاستفادة منها وعلى الأخص الخريجين الكويتيين الذين يتكاثر عددهم سنوياً مما يستوجب رسم الخطط الكفيلة لتحقيق الاستفادة من طاقاتهم [illegible] إلى أقصى حد

هـ ـ التوسع في سياسة التدريب والتوجيه الفني والمهني ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين من ناحية وسد حاجة البلاد إلى مثل هذه الأيدي العاملة من ناحية أخرى

و ـ الحد من التبذير في النفقات الإدارية

٧ ـ قضية المرأة

إن التجمع الوطني يرى أن قضية المرأة لم تطرح في مجتمعنا حتى الآن طرحاً موفقاً . فهناك من طرح القضية على أساس المطالبة بحرية المرأة مع تصوير ذلك بحرية مائعة [illegible] الاهتمام بما تهتم به المرأة العربية . وتسلحها بحرية مدروسة مما تمارسه المرأة الغربية . دون الأخذ بعين الاعتبار الوعي الحضاري ومستوى الحضاري الذي يحدده مجتمعنا وذلك الذي يحتاجه المجتمع العربي . وهذه دعوة خاطئة في مضمونها وخطيرة . ليس فقط لأنها ستخلق رفضاً من آباء وأمهات هذه الأمة يعيشون في وطن ولكنهم غرباء عنه . لا يفهمهم ولا يفهمونه . وإنما في خطورتها البالغة من كونها تهدد الهوية [illegible] الاستراتيجية في تكامل من أجل رفع الحضاري الشامل . ونحن في طور بناء الجديد . تحتاج عقلية ورؤية ثاقبة حول نشاط المرأة العربية في الظروف المعاصرة وهناك من طرح القضية على أساس مطالبة المرأة بما لها من حقوق . ومن الحقوق فقط . وليست هذه قضية المرأة في مجتمعنا الكادح من أجل غد أفضل مطالبة أيضاً بواجبات كثيرة تفرضها عليها وضعها من كونها نصف هذا المجتمع وواجبات مطلوبة من المواطنين في هذه المرحلة قد تكون أكثر من الحقوق التي يمكن أن [illegible] وهناك فئة تطرح مناقشة حقوق المرأة وواجباتها على صعيد واحد . ولكنها تغض من طرحها هذا من [illegible] المشكل الحضاري . [illegible] حتى ولو تحققت في أن تمنح المرأة شيئاً . لأن الحقوق التي ستعطى والواجبات التي ستفرض . ستكون صورية تماماً . بعضها لا تستطيع المرأة ممارسته عملياً . وبعضها قد يستحيل عليها أن تمارسه . وهناك فئة تنظر إلى المرأة من خلال ركام من التقاليد الزائفة [illegible] وتربطها بالشهوة والعصبية والشيطان [illegible] في [illegible] الاحتفاظ بالتكوين من القرن الثاني عشر الميلادي وحتى يومنا هذا [illegible] من أجل دفع عجلة الانطلاقة الحضارية في اتجاه هذه الأمة التي تستعمل من أجل النهضة منذ عصور . إن التجمع الوطني يؤكد إيمانه

ـ بأن المرأة والرجل متساويان تماماً في الحقوق والواجبات [illegible] . وبكرامة الإنسانية وللمرأة كما للرجل حق التعبير عن رأيه

ـ وأن الرجل والمرأة متساويان تماماً في وجوب إتاحة الفرص أمامهم في كل الأعمال المتصلة بالإدارة والثقافة والتربية والبحث العلمي والبحث الاجتماعي.

ـ وأن للمرأة كما للرجل الحق في أن تنتخب وتنتخب لجميع المجالس والهيئات الديمقراطية سواء كانت مجالس سياسية أم إدارية أم مهنية ـ غير أننا نرى ـ مع ذلك ـ أن المساواة بين الرجل والمرأة تبقى نسبية، وليست مطلقة، وذلك بسبب من قيود ثلاثة:

١ ـ أما القيد الأول فهو أن المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تبقى في حدود عدم التعارض مع واجبات الأمومة. فواجب الأمومة في نظرنا واجب مقدس. وما دامت المرأة هي المؤهلة، كما خلقها الله، إلى الاضطلاع بالحمل وإلى تربية النشء، وإلى ما بعده بالإشراف على الأطفال حتى يكبروا ويكونوا قادرين على مواجهة الحياة بدون توجيه من أحد، فإن المساواة التامة بين الرجل والمرأة غير معقولة وغير ممكنة، كذلك، عقلاً وعملاً. وعلى ذلك فنحن نرى وجوب تقرير دور المرأة كأم أولاً. وهو الدور الأول في بناء المجتمع السليم بغير منازع. وبعد ذلك يأتي تقرير دورها في إدارة المجتمع وقيادته على وجه لا يتعارض مع دورها الأساسي ولا يضر به.

٢ ـ وأما القيد الثاني، فإننا نلتزم بكل ما جاء صريحاً في ديننا الإسلامي الحنيف من أمور يظهر فيها الفرق بين المرأة والرجل، مؤمنين بأن الأمر في ذلك هو حيث تغيب حكمته فإن الله لا بد قد عني به أشياء تخفى عن البصر والبصيرة. ومن ذلك مثلاً الميراث، فإذا كان الشرع قد قرر أن للذكر مثل حظ الأنثيين، عند قسمة ميراث الأب المتوفى بين أبنائه، فإن هذه قاعدة شرعية لا نحيد عنها تحت أي شعار مساواة مهما زاد بريقه.

وأما القيد الثالث فهو المستمد من طبيعة المرأة وطبيعة الرجل. فنحن لا نؤمن بأن المرأة والرجل متساويان تماماً في تأدية واجب الخدمة العسكرية، أو في العمل في سلك الشرطة، أو في حفر [illegible] وما شاكل ذلك من أعمال لا نظن أحداً في العالم المتحضر يكابر في وجوب التمييز فيها بين الرجل والمرأة، وإلا كانت المساواة إهداراً لأنوثة المرأة وطبيعتها.

ب ـ في مجال السياسة العربية والدولية

أولاً ـ في السياسة العربية: انطلاقاً من حقيقة كون ليبيا بلداً عربياً، ومن كون شعبها جزءاً من الأمة العربية، وبما أنها من البلاد التي تستطيع أن تلعب دوراً في المجال العربي بما رشحتها له طاقاتها ومكتسباتها الاقتصادية وتصميم شعبها على العمل العربي [illegible]، فإن البرنامج يؤكد على ما يلي:

وجوب انتهاج سياسة قومية تهدف في النهاية إلى تحقيق أمل الأمة العربية في الوحدة في ظل نظام ديمقراطي يحقق لها مجتمع الكرامة والعدل والرفاهية. وأن ينعكس التخطيط من أجل هذا الهدف على جميع الخطط في مجالات التعليم والاقتصاد والاستثمار والتجارة والسياحة وقوانين العمل وغير ذلك.

والبرنامج يؤكد على المسائل التالية.

أ ـ رسم سياستنا الدولية على أساس من التعاون البناء الذي يحقق مصالحنا الوطنية مع جميع دول العالم بغض النظر عن مناهجها الاجتماعية.

ب ـ يجب ملاحظة أهدافنا القومية العليا عند التعامل مع الدول الأجنبية. واعتبار موقف تلك الدول من أهدافنا العليا وقضايانا الكبرى مؤثراً على علاقاتنا المختلفة معها.

جـ ـ التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة ومؤسساتها في رسم السياسة العالمية، وفي تحقيق التعاون الإنساني، وجعل التعاون الدولي أمراً ممكناً، [illegible]

د ـ دعم وتأييد حركات التحرير في العالم واستنكار ومحاربة سياسة التفرقة العنصرية.

ب ـ وجوب دعم التعاون العربي في شتى المجالات، ولا سيما في المجال الاقتصادي لتحقيق مزيد من المشاريع الاقتصادية المشتركة وفي تقديم مزيد من المساعدات والقروض التي من شأنها العمل على نماء الاقتصاد العربي وتمتينه، وكذلك السير قدماً في تحقيق السوق العربية المشتركة.

جـ ـ دعم وتأييد حركات التحرير القومية العربية.

د ـ وجوب رسم الخطط لتحقيق التعاون والتنسيق في شتى أبعادهما على مستوى الدول الخليجية مما يقربها من هدف الوحدة ويدعم صمودها من أجل المحافظة على عروبة الخليج مع ملاحظة أن الثروة الخليجية ثروة قومية يجب أن تستثمر وتنمى على وجه قومي عربي [illegible]

هـ ـ وجوب تبني سياسة حازمة فيما يتصل بضرورة العمل على تحرير كامل أرض فلسطين المغتصبة وعودة الحقوق المشروعة لأهلها العرب. ولئن كنا لا نرى مانعاً من وجوب التكيف حسب مقتضيات مراحل الكفاح وفقاً للظروف الدولية والقومية، وأخذاً بعين الاعتبار للإمكانات المتاحة، نشدد على أن كل تكتيك مرحلي في هذا الخصوص لا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكون من شأنه الخروج على الهدف المصيري في قضية فلسطين ألا وهو تحرير كل ترابها من الاحتلال الصهيوني الغاصب، وعودة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

ثانياً ـ في السياسة الدولية

لا شك أننا نعيش في عالم متشابك العلاقات، وأن الانغلاق على النفس قد أصبح مستحيلاً على أي دولة من الدول، فطبيعة العصر وظروفه قد باتت تحتم التعاون وتبادل المنافع بين جميع دول العالم حتى بين تلك الدول التي تختلف عقائدها ومناهجها الاجتماعية اختلافاً جذرياً عميقاً. وفي الجانب المقابل نجد أن صراع المصالح بين الدول وبعضها، وبين التكتلات الدولية المختلفة قد أخذ يتسم بالحدة والدقة، مما يترتب عليه وجوب رسم السياسة الخارجية بمنتهى الوعي والحذر.

إننا إذ نتقدم بهذا البرنامج الى المواطنين ، لندرك أن قوة وصلابة العمل الوطني إنما تنبع من التفاف المواطنين حوله ودعمهم لقيادته من أجل العمل على اخراج الأهداف الوطنية الى حيز التطبيق . وإننا لنعاهد المواطنين بأننا لن ندخر جهدا من أجل تحقيق كل ما فيه خير وطننا وازدهاره

والله الموفـــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير البلاد المعظم

سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر

تحية طيبة وبعد،

بادئ ذي بدء وقبل خط أي سطر من هذه المذكرة يجدر بنا أن نؤكد أن للأمير المعظم وولي العهد لدى الجميع المنزلة الرفيعة في نفوسنا جميعا.

هكذا جرت وتجري مسيرة مجتمعنا الفتي تأسيسا على دعائم من الحب والتعاطف متينة بين أفراده وشد من أزره وشائج من العلائق تحف بها ويزكيها دائما أبدا التسامح والعفو والإخلاص في المشورة لحكم بلا خوف أو وجل وعلى هدى مما سلف فإنه من نافلة القول التأكيد بكل صراحة ووضوح أننا لا نبغي من وراء هذه المذكرة الافتئات على سلطات الأمير المعظم أو التحيف عليها وتخطيها باعتبار نص المادة ٥٢ من الدستور حيث تقول «السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء على النحو المبين بالدستور» وكذلك المادة ٥٤ التي تقضي بأن «الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس» وأخيرا المادة ٥٥ «يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه»

ففي الرابع من رمضان سنة ١٣٩٦ هجرية الموافق ٢٩/٨/١٩٧٦ جرى حل مجلس الأمة ووقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة ٣، ١٠٧، ١٧٤، ١٨١ من الدستور ويمكن إجمال الأسباب والمبررات التي قيلت تبريرا لتلك الخطوة بالآتي

أولا: أن الآمال المعقودة على الدستور الذي مضى عليه قرابة ١٤ عاما لم تتحقق

ثانيا: أن الديمقراطية قد استغلت، وجمدت أغلب التشريعات واتخذ من الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية وأن الجهود بذلت في الهدم والتعويق وإثارة الأحقاد وبلبلة الناس

ثالثا: أن الحرية قد استغلت من أناس لا وازع لهم من بعد بالصالح الوطني فشوهوها وقادوها إلى فوضى تستهدف هدم القيم والمعتقدات

رابعا: أن إطلاق الحرية للصحافة بلا ضوابط جعل بعض الصحف أدوات طيّعة لخدمة أغراض غريبة عن وطننا تعمل لإفساد المجتمع وترويج الشائعات ونشر المهاترات وإثارة الفتن ويشرعون من الإرهاب الفكري لإسكات كل صوت ينطق بالحق

وفي الحقيقة نحن أعضاء مجلس الأمة المنحل الموقعين أدناه ، متأكدون وواثقون تمام من أن الدستور لا زال يشكل شرعة ومنهجا لنا جميعا والنا نهتدي بهديه متمسكين بالمبادئ والمقومات التي وردت فيه ، فان العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع وأن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة وان لكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة او غيرهما كما نصت المادة ٣٦ من الدستور ، وان لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه بموجب نص المادة ٤٥ من الدستور .

وبناء على ما تقدم واستلهاما للمعاني السامية المتقدم ذكرها فانه حري بنا أن نشير الى الملاحظات التالية

أولا : المادة ١٠٧ من الدستور تقرر انه اذا حل مجلس الأمة وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل فاذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله الى أن ينتخب المجلس الجديد .

ثانيا : تنص المادة ١٨١ من الدستور بانه لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور الا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه

ثالثا : كذلك تنص المادة ٥١ من الدستور على ان (السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور)

رابعا : قبل بصدد الاجراءات التي تمت بها مؤقته وأن الهدف منها تنقية الحياة الديمقراطية مما ران عليها من شوائب وما اعتراها من مساوئ تكشفت بعد حين . بيد اننا لاحظنا انه صدرت في اعقاب وقف العمل ببعض احكام الدستور صدور بعض القوانين التي أتت بعكسها ، وهذه حسب اعتقادنا ، تتعارض مع المبادئ الاساسية للدستور والتي لا زالت سارية المفعول مثل ذلك جواز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء او بقرار من وزير الاعلام للأسباب التي عددها التعديل للمادة رقم ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات والنشر ومن تعارض الجريدة مع المصلحة الوطنية وهو تعبير واسع فضفاض يصعب ضبطه ولا اتفاق على تفسيره

بل ان المرسوم بقانون المرقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ ألقى ظلا قاتما من المقلة عندما استبدل نص المادة ٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦١ باصدار قانون المطبوعات والنشر فأثم كل ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو ما يمس النظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت وبعتبرنا أن من شأن ذلك مؤاخذة كل كلمة تقال في أي مطبوع يصدر في الكويت وهو غلو بالتأثيم غيرما مسوغ يتصادم بالحتم واليقين مع روح الدستور القائم

خامسا: تقرر المادة ٧٦ من الدستور وقد جاءت في الباب الأول منه أن (نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ويكون ممارسة السيادة على الوجه المبين لهذا الدستور)

سادسا: وإن كنا نسا في معرض الدفاع عن مجلس الأمة الأخير أو المجالس السابقة ولسنا ننفي وجود بعض السلبيات والشوائب في الممارسة الديمقراطية وسطها في مجال دراسة ما يدرج على جدول الأعمال من أن الكثير من الأعضاء قد أشاروا بالنقد إلى هذه المثالب والسلبيات سواء في ممارسة الأعضاء لواجباتهم أو حتى لعملية الانتخابات وما كان يعتورها من مخالفات لنص القانون وروح الديمقراطية

بيد أنه من الانصاف وتحقيق للحق الإشارة إلى أن مجلس الأمة المنحل الذي تخطى للتو دور الانعقاد الثاني قد أنجز العديد من التشريعات ذات الأثر المفيد في حياة المواطنين بعد ذلك من دوره في المواقف الداخلية والعربية والدولية يشد من أزر الحكومة ويدعم موقفها دون تردد أو تخاذل نصرة للحق وتعبيرا صادقا عن وحدة الكلمة بين الشعب ممثلا بمجلسه والحكومة ، بل إن الكثيرين ومن بينهم بعض النواب . يأخذون على مجلس السرعة والعجلة في العملية التشريعية أحيانا لدرجة أن ميزانية الدولة لم تأخذ من وقت المجلس غير ثلاث جلسات بل إن الكثير من مشاريع القوانين لم يستغرق نظرها أكثر من جلسة واحدة . وفي بعض الجلسات كان يقر أكثر من مشروع قانون وفي سرعة قياسية في عملية إنجاز مشاريع القوانين التي تهدف إلى خدمة الشعب ورعاية مصالحه الحيوية

ولا بأس هنا أن نعدد ما أنجزه مجلسنا في فترة عمله القصيرة . فقد جاء في تقرير رئيس المجلس الختامي بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٦ (لقد عقد مجلسكم الموقر في دورته التشريعية الحالية ٦٦ جلسة ، كما عقدت لجانه الدائمة والمشتركة والمؤقتة ٢٥٠ جلسة توافرت فيها على دراسة ٣٦٢ موضوعا أعدت فيها ٢٠٢ تقريرا وروعت فيها أهمية الموضوع ودواعي الاستعجال ، واعتبارات العدالة الاجتماعية ومقتضيات المصلحة العامة

. . كما وافق المجلس على ٥٢ توصية ملحقة بتقارير اللجان و ٢٣ اقتراحا برغبة واقتراحين للحكومة بالدراسة . كذلك طرحت للمناقشة العامة في المجلس ستة موضوعات وبلغ عدد مشروعات القوانين التي أقرها مجلسكم الموقر ٦٠ مشروعا

إن مثل هذا المجهود كان متواضعا إلا أنه من الصعب معه أن يوصف المجلس بأنه قد عطل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لديه ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور وان الكثير من جلساته التي يعقدها تصبح بدون فائدة بل إن هذا الجهد من المجلس قد استحق الثناء من الحكومة كما جاء في خطاب نائب رئيس الوزراء في جلسة المجلس الختامية عندما قال «ويسعدني في مناسبة اختتام دور الانعقاد العادي لمجلسكم الموقر أن أتوجه إليكم بالشكر لما بذلتم من جهد وواصلتم من عمل

في هذه الدورة، لم أسفر عن إنجاز الكثير من المشروعات التي أشاد بها حضرة سعادة رئيس المجلس. ويطيب لي أن أنوه بصفة خاصة بالتعاون المثمر بين المجلس والحكومة على إرساء أصول الديمقراطية المسؤولة في بلادنا انطلاقاً من اليقين الجازم لدى الجميع بأنها السبيل الأقوم الى إقرار العدل والطمأنينة وتحقيق مزيد من السمو والرخاء لشعبنا العزيز.

سابعاً: تتميز بلدنا الكويت عن سائر الدول بالمحبة والتعاطف والتراحم الذي يربط بين حكامه ومحكوميه فهم دائماً أبداً يداً واحدة وقلباً واحداً في السراء والضراء وهي نعمة من الله جلت قدرته ترسخت جذورها وتوثقت عراها بطهارة صدور المسؤولين وإشراق الحياة النيابية فأصبحت بلدنا تطبقه على صغر حجمها وقلة سكانها شعاراً رائعاً وتجسيداً لموقف الحكم الشوري امتثالاً لقول الحق «وأمرهم شورى بينهم» «وشاورهم في الأمر» فأصبحت ديمقراطيتنا شعلة متوهجة أكسبت الكويت سمعة دولية عطرة يشهد بذلك كل من له اتصال بالمؤسسات الدولية والعربية.

ثامناً: لقد كان سيدي، ومن هذا حق دستوري لا جدال فيه حل مجلس الأمة وإصدار ما يلزم من التشريعات وصولاً إلى علاج بعض المشاكل التي ترى السلطة التنفيذية أنه قد آن أوان حلها والانتهاء منها على أن تجرى الانتخابات لمجلس الأمة الجديد خلال شهرين عملاً بنص المادة ١٠٧ من الدستور. ولقد كان حرياً باستمرار حكم المادة الأخيرة لا لحلها وإيقاف مفعولها.

تاسعاً: وأخيراً لا بأس من التذكير والألم يعتصر لقلبنا أن مجلس الأمة لم يقف حجر عثرة في سبيل وحدة الكلمة ونشر المحبة بين المواطنين ولم يعترض على حفظ الأمن والسهر على راحة المواطنين وحمايتهم من الجريمة التي انتشرت وتطهير المجتمع من المنحرفين بل كان يطالب دائماً بالقضاء على الجريمة ويعتبرها مرضاً يلزم تحصين الشعب ضده بكل الوسائل المتوفرة بل إن مضابط جلسات مجلس الأمة تزخر بالكلام عن الرشوة والمرتشين محذرة من تفشي جريمة الرشوة مطالبة بالقضاء عليها وتطهير الجهاز الحكومي من المرتشين المتاجرين بوظائفهم ولقد نادى مجلس الأمة بالعدالة الاجتماعية وإعطاء كل ذي حق حقه والقضاء على ظاهرة الواسطة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب دون النظر إلى أي اعتبار آخر تكريساً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً. وأخيراً فإن المجلس كان رائداً في عملية المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه منددا بالقبلية والطائفية والمظاهر العشائرية وهو لم يتوان عن تقديم مشروعات القوانين التي من شأنها لو كانت الموافقة عليها قد تمت وطبقت تطبيقاً سليماً لقضت بسرعة على ظاهرة القبلية والطائفية.

وختاماً نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بيدنا جميعاً إلى ما يحبه ويرضاه مرددين قول سمو ولي العهد «حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه»

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول أسمى التحيات

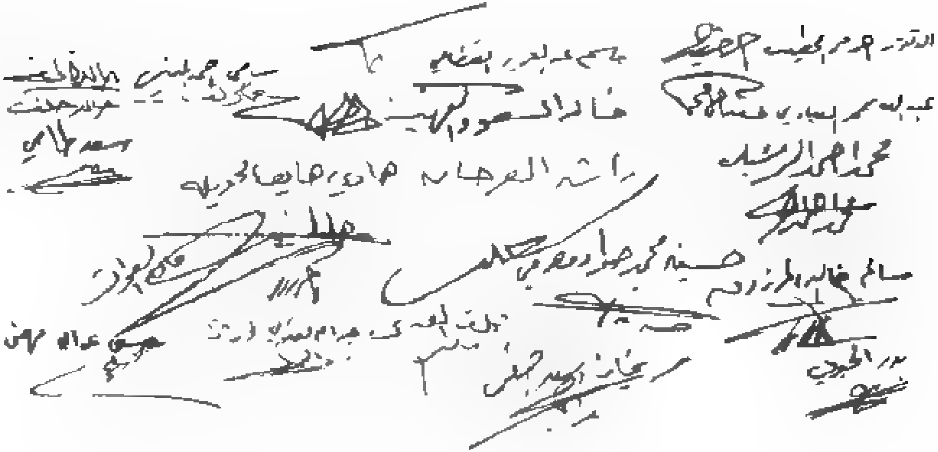

بسم الله الرحمن الرحيم

((وأمرهم شورى بينهم))

بيان صادر عن الهيئات الشعبية الكويتية

حول حل مجلس الأمة وتعليق الدستور وحول المادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات

الى الأخوة أبناء الشعب الكويتي الكريم .

لقد فوجئ وطننا الحبيب في الآونة الأخيرة بسلسلة من الاجراءات التي تتعلق بمسيرة شعبنا الديمقراطية . تمس حياته الحاضرة والمستقبلية في مقتلها . وتتطلب من كل هيئة وطنية وكل مواطن أن يتفحصها ويتعمق في معانيها ويقف منها موقفا ضميريا مسئولا أمام الله والوطن والتاريخ .

ففي اليوم الرابع من رمضان قدم سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء استقالة حكومته وصدر قرار بحل مجلس الأمة . ثم علقت الفقرة الثالثة من المادة (٥٦) من الدستور والتي تشترط تمثيل المجلس في الوزارة وتحدد عدد أعضاء مجلس الوزراء . وعلقت المادة (١٠٧) من الدستور والتي تقضي بوجوب اجراء انتخابات في غضون شهرين في حالة حل مجلس الأمة وإلا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية . وعلقت المادة (١٧٤) من الدستور والتي تنص على عدم جواز تعطيل أحكام الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها الدستور .

وقد تبع ذلك صدور قرار بتعديل قانون المطبوعات بحيث يستطيع مجلس الوزراء أن يعطل أية جريدة لمدة سنتين وبلغي ترخيصها إداريا اذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية . وأن سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية مما أدى الى تعطيل بعض الصحف بدون سبب مستهدفة بذلك حرية الرأي .

وقد قيل في تعليل القرارات الخاصة بتعليق المواد المذكورة من الدستور أن الديمقراطية استغلت من أجل تحقيق المكاسب الشخصية والهدم واثارة الأحقاد وتضليل الناس . كما أوضح سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في سبب استقالته بأنه أصبح من المتعذر استمرار الحكومة في مواصلة مسيرتها لأن القوانين قد تراكمت لدى مجلس الأمة دون أن ترى النور وأصبح الكثير من الجلسات التي يعقدها المجلس تضيع دون فائدة . كما أصبح التهجم والتجني على الوزراء والمسئولين دون وجه حق هم الكثيرين من الأعضاء بحيث أصبح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يكاد يكون مفقودا .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كانت الهيئات الشعبية الكويتية أول من انتقد ممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها بعض الأعضاء من المجلس المنحل وغيره من مجالس سابقة، وكانت دائما تطالب بإصلاح الأوضاع والكف عن التجريح والمهاترات وهدر الوقت.

كما أننا لسنا الآن في موضع الدفاع عن المجلس أو نحدد الأعذار للممارسات الخاطئة التي كان يقوم بها البعض. كما أننا ورغم قناعتنا بأن تلك الممارسات كانت نتيجة لممارسات خاطئة أخرى قامت بها السلطة التنفيذية كتفريق المناطق الانتخابية بالأصوات المشتراة وغض النظر عن الرشاوي التي أصبحت تدرس علنا من خلال إفساد الضمائر وشراء الذمم بل واستغلال المناصب لأغراض انتخابية، ورغم قناعتنا بأن الكثير من هدر الوقت والملاسنات والتجريح كان موحى به ويعكس الصراعات الأخرى التي لا تهم مصلحة الوطن في شيء فإننا لا ننازع المسؤولين في حقهم في حل مجلس الأمة حسبما نصت عليه أحكام الدستور وبينت شروطه ووسائله. إنما الذي يعيب اليوم وفي هذه اللحظات العصيبة هو شرعية ما تم من إجراءات وحرص على حقوقنا الدستورية والحياة الديمقراطية التي حققها شعبنا. والتي أدت الإجراءات الأخيرة للقضاء عليها.

لقد عاشت الكويت في ظل الحكم الدستوري وفي إطار المكاسب الديمقراطية أربعة عشر عاما طوالا من الزمن. بلغ الكثيرون من أبناء شعبنا مرحلة نضجهم في مناخها. وشكلت بالكثير منهم الهواء الذي لا يمكن التنفس بانعدامه. كما وأن الحياة الديمقراطية باتت ما لا يمكن نسيانه أو تجاهله لمجرد تلبية بعض الرغبات.

أيها الأخوة الكرام :

إننا لا ننسى أن المكانة المميزة التي حظيت بها بلادنا الكويت على المستويين العربي والدولي، رغم صغر مساحتها وقلة عدد أفراد شعبها لم تكن لتتحقق بغير وجود الديمقراطية وحكم الدستور، مما جلب للوطن احترام الجميع ودعم أمنه واستقلاله.

ولقد شكلت الديمقراطية الإطار الذي ينصهر فيه الشعب في وحدة متينة تجاه الأحداث التي يمر فيها الوطن. ذلك أن استقلال الكويت وسيادته ومنعته ارتبط دائما وعبر المدة بحرية هؤلاء المواطنين وحقهم في المساهمة في إدارة شئون مجتمعهم. وذلك أمر طبيعي. فليس هناك وطن حر من دون أن يكون مواطنوه أحرارا. كما أنه لا يمكن أن نصان أمن بلد ما عن طريق سلب حريات مواطنيه.

إننا أيضا يجب أن لا ننسى أن مكاسب الديمقراطية لشعبنا الكويتي وممارسته لها رغم كل ما قيل عن تلك الممارسة من أخطاء شكلت واحدا من أهم العوامل التي كانت وراء واحد من أعظم الإنجازات للأمة العربية والذي تمثل في تخليص الثروات النفطية للوطن والأمة من الشركات الاحتكارية وفي تحرير الجزء الأعظم من اقتصادنا من هيمنة الدول الاستعمارية

وكانت الديمقراطية وراء هذا الخير العميم الذي تنعم به الكويت والدول العربية المصدرة للنفط الآن ، يشهد بذلك العدو قبل الصديق .

كما اننا لم ننس ولا ننسى أبداً انه بفضل المكاسب الديمقراطية التي حققها شعبنا رفع الانسان الكويتي العادي ، ولأول مرة رأسه عالية كند كريم لأي مواطن كويتي آخر ، مساوٍ له في الحقوق والواجبات ، يمارس حياته الخاصة وحريته بأمن وبلا خوف ، مطمئناً الى ان حقوقه المكتسبة يحميها القانون ، وان ما يعتقد انه حق له يمكنه المطالبة به بحرية وعبر الوسائل الديمقراطية المشروعة .

أيها الأخوة الكرام :

لقد كنا نتمنى لو توفرت الرغبة في اصلاح حقيقي للدستور وتوفير الأمن والرخاء وسبل العيش الكريم للمواطنين بأسرع السبل أن يتم الاصلاح عبر الوسائل الديمقراطية والقضاء على أسباب نقائص حياتنا الديمقراطية المتمثلة في إغراق الدوائر الانتخابية بالأصوات المنقولة واثارة النعرات الطائفية والقبلية والعنصرية وغض النظر عن ممارسة الرشوة العلنية لافساد الضمائر وشراء الذمم والتضييق على الحريات العامة .. الى غير ذلك من النقائص التي عانت منها حياتنا . وكان ممكن أن يتم معظم ذلك لو أن السلطة التنفيذية طبقت القوانين القائمة بحرص وتجرد ، وكان ممكناً أيضاً أن نتلافى نقص القوانين لو كان لدى السلطة التنفيذية الاهتمام الجدّي بالتعاون مع كل الحريصين على مصلحة الوطن في مجلس الأمة .

نقول كنا نتمنى لو حدث ذلك . ولكن حيث ان الذي حدث فعلا هو غيره ، فاننا نناشد كل واحد فيكم أن يعي مسئولياته ، وأن يطالب بما يتيسر له من الوسائل المشروعة بعودة الشرعية والحكم الدستوري ، واسترداد المكاسب الديمقراطية بأسرع وقت .

فمن أجل تكريس الحكم الدستوري وتعميق المكاسب الديمقراطية عملنا . ومن أجل استردادهما بأسرع وقت سنعمل ، يفرض ذلك علينا واجبنا الوطني ومسئولياتنا التاريخية ويهدينا الى ذلك قبل ما تقدم وبعده تمسكنا الذي لا يمكن أن نتخاذل عنه بقول الباري عزّ وعلا «وأمرهم شورى بينهم» صدق الله العظيم .

١ ـ الاتحاد العام لعمال الكويت

٢ ـ رابطة الأدباء

٣ ـ جمعية المحامين

٤ ـ جمعية الصحفيين

٥ ـ نادي الاستقلال

٦ ـ جمعية المعلمين الكويتية

٧ ـ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

ملحق رقم «١١»

مذكرة مرفوعة للاخوة
رئيس وأعضاء مجلس جامعة الكويت المحترمين.

السيد رئيس مجلس جامعة الكويت ،
الأخوة الأعضاء ،

نرفع نحن الموقعين أدناه من هيئة التدريس بجامعة الكويت هذه المذكرة لتوضيح وجهة نظرنا فيما دار في جامعتنا ، مما له التأثير العميق والسيء على مسيرة أبنائنا الطلبة . ولمعرفتنا الأكيدة أنكم خير من يتفهم ضرورة ابقاء الجامعة وأبناءها بعيدا عن الصراعات والتيارات والتدخلات التي تضر الجامعة كمؤسسة علمية تسعى جميعا لتطويرها من أجل خدمة أهداف المجتمع الذي نسعى جميعا الى خيره ورفاهيته .

لقد تكرر في الأسابيع الأخيرة تعكير صفو الحياة الدراسية في الجامعة ، وانتهاك حرمتها المصونة لها قانونيا عن طريق تعرض بعض رجال الأمن لها . بالاعتداء على الطلبة ومداهمة غرفهم ليلا ، والاعتداء بالضرب على الطلبة الكويتيين والعرب والوافدين ، كما استمرت ملاحقة بعض الطلبة في كلياتهم نهارا واستفزازهم خلال فترة من أصعب الفترات التي تمر على الطالب وهي فترة الامتحان .

إننا هنا نؤكد أن هذه المذكرة لا تدين أحد أطراف الطلبة الذين نشب بينهم الخلاف ولا هي احدى مهماتها ، ولكننا نسجل احتجاجنا المطلق على الوسيلة التي عولج بها الموضوع وهو دخول رجال الأمن الى الحرم الجامعي بدون علم ومعرفة الأدارة .

ان هذه البادرة الخطيرة تفتح الحرم الجامعي لرجال الأمن والشرطة وتتنافى مع العرف والتقاليد الجامعية التي تحرم هذه الظاهرة وتؤكد على صيانة الحرم الجامعي .

واذا مرت هذه السابقة على مجلسكم ولم تستنكر ويُحتج عليها فمعنى ذلك إقرارها كسابقة خطيرة تتنافى مع ما استقرت عليه التقاليد والأعراف الجامعية .

ولفهمنا لدور الجامعة كمؤسسة علمية متكاملة الأجزاء وأن ما يمس الطالب في حياته الدراسية يمس كذلك رسالة الاستاذ ، ولأن الموضوع قد قصد به خلق البلبلة واعاقة العمل الطلابي المكمل للحياة الجامعية ، فاننا نهيب بكم رئيسا وأعضاء بالاحتجاج على هذه السابقة الخطيرة ، وتشكيل لجنة معلنة من بين أساتذة الجامعة للاستئناس بتقريرها الذي تتخذه بعد اجراء تحقيق شامل وعادل وموضوعي يعيد للحرم الجامعي كرامته ، وللطالب طمأنينته ، وللأستاذ راحته النفسية . ولنا كبير الأمل في أن تجد مذكرتنا هذه القبول .

ولكم منا كل تحية .

- تقدم بهذه المذكرة عدد كبير من الدكاترة الكويتيين في الجامعة وحيث أن القضية ما زالت جراحها لم تلتئم فضّلنا عدم رصّ التواقيع في عجزها مخافة إساءة التفسير من نشرها. ورغم لهجتها الموغلة في الاعتدال، إلا أنه يشرفني أن أكون من ضمن من وقعوا عليها.

يعتقد مؤلف هذا الكتاب أن الكويت يواجه ثلاثة مشاكل رئيسية :

أولها يتلخص في التشكيل السكاني للبلد فالكويت يتشكل سكانيا من موزاييك أقليات من ضمنها ضمنها الاقلية الكويتية • ليست للكويتيين القدرة والمهارة الكافية والكثافة البشرية المؤهلة للاستغناء عن غيرهم ، وفي نفس الوقت ليست للنظام الكويتي الثقة السياسية الكافية بمجمل الوضع بحيث يلجأ لاعلان سياسة سكانية متقدمة تساهم في استقرار العمالة العربية في الكويت وخلق نوع من التوازن الاجتماعي وضبط لحركية وتغير التركيب السكاني في البلد •

وثانيها يتلخص باعتماد الاقتصاد الكويتي اعتمادا يكاد يكون كاملا على الاستيراد في سد معظم احتياجاته • هذه الطبيعة المفتوحة المنكشفة تؤدي لتعرضه الشديد والخطير للتقلبات الاقتصادية الخارجية • القطاع النفطي يلعب دورا بدائيا في الاقتصاد الكويتي ، انه فقط يعطي مصادر مالية واستثمارية للقطاع غير النفطي دون ان يلعب أي دور في ايجاد القاعدة الانتاجية المطلوبة بالحاح لتأمين هذا الوضع الاقتصادي الهش •

وثالثها يتلخص في عدم وجود صيغة ثابتة ومستقرة لعملية اتخاذ القرار السياسي • فبعد ان عاش الكويت تجربته الديمقراطية (٦٢ـ١٩٧٦) وكاد ان يستقر عليها كصيغة لعملية اتخاذ القرار السياسي ، اذا به يعود بعد حل التجربة في ٢٩/٨/١٩٧٦ الى الحكم المطلق ، وهذا بحد ذاته يستوجب اعادة تفسير منشأ التجربة ذاتها •

يعتقد دكتور عبدالله فهد النفيسي رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ان نجاح وأمن واستقرار وازدهار الكويت مرهون بتخطيه وتجاوزه لهذه المشاكل الثلاث •